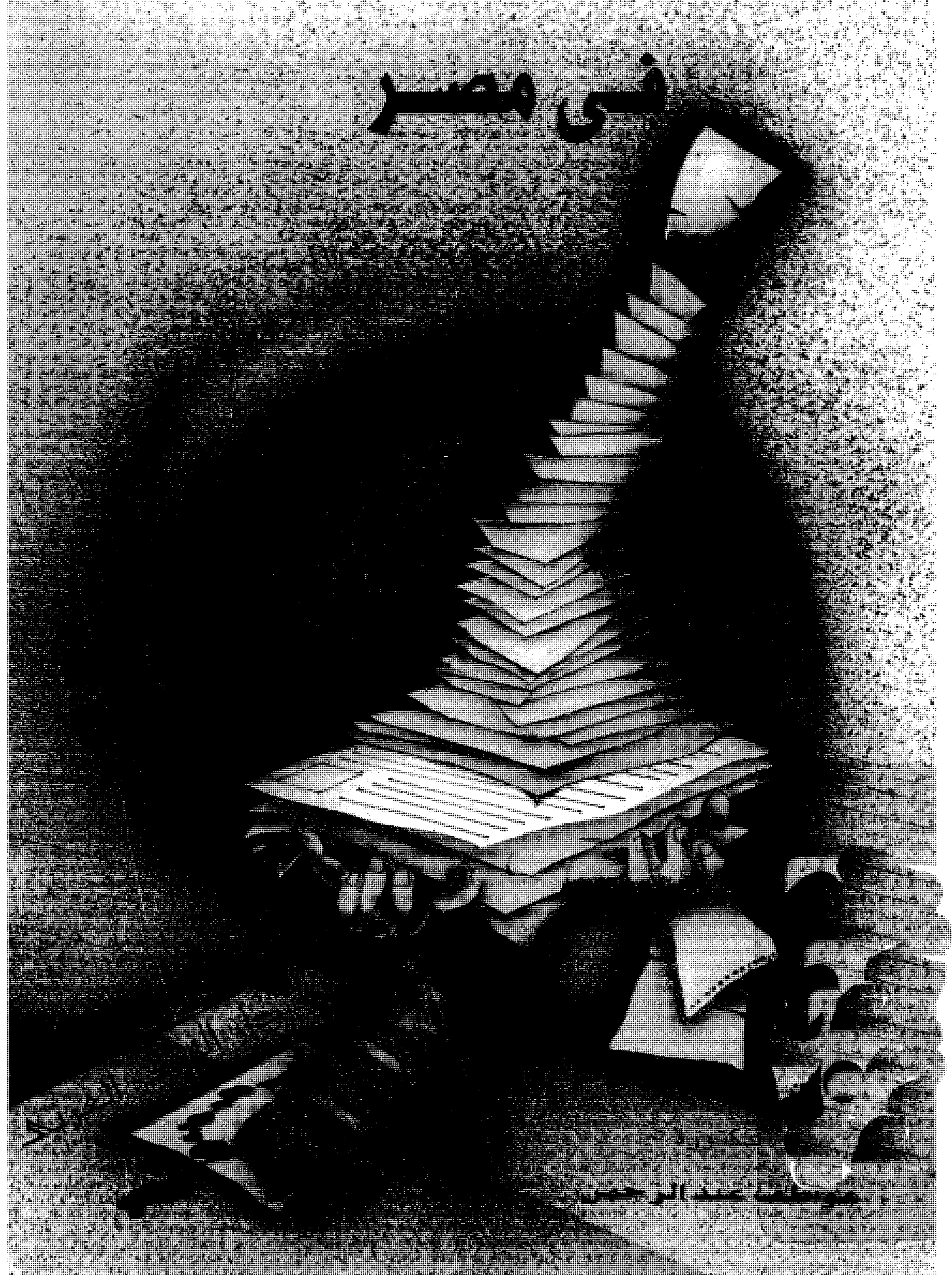
هموم الصحافة والصحفيين

في مصر



هموم الصحافة والصحفيين في مصر

عواطف عبد الرحمن

الطبعة الأولى

١٤١٥هـ - ١٩٩٥م

ملتزم الطبع والنشر

دار الفكر العربي

الإدارة: ٩٤ عباس العقاد - مدينة نصر

ت : ٢٦٢٣٨٦٨٤ فاكس ٢٦١٩٠٤٩

٠٧٠,٩٦٢ عواطف عبد الرحمن.
ع و هـ م همـوم الصحـافة والصـحـفيين فى مـصـر/ عـواطف عبد الرحمن. ـ القاهـرة: دار الفكر العربى، ١٩٩٥.
٢٨٠ ص؛ ٢٤سم.
يشتمل على ببليوجرافيات.
تدمك: ٥ ـ ٠٧٣٣ ـ ١٠ ـ ٩٧٧.
١ ـ الصحـافة المصرية ـ تاريخ. ٢ ـ الصحـافة (مهنة) أ ـ العنوان.

الإخراج الفنى : محمد عبد الحكيم

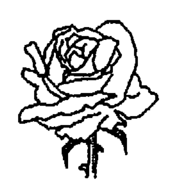


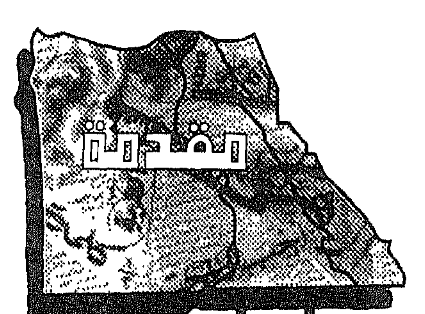
إهداء

إلى ذكرى استاذى الجليل الدكتور محمد أنيس

الذى تعلمنا منه أن الانتماء للوطن لا يتحقق إلا بقراءة تاريخه

بوجدان الفلاح المصرى وبصيرة المؤرخ وسعة أفق الباحث.



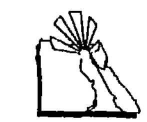


يضم هذا الكتاب بعض المحاولات البحثية التى تناولت صور وأشكال التفاعل المتباينة بين الصحافة المصرية المعاصرة والواقع على اتساع وتعدد أبعاده السياسية والاجتماعية والثقافية.

ويتصدر هذه المحاولات الدراسة التى تحمل الدعوة إلى إعادة كتابة تاريخ الصحافة المصرية فى إطار التأريخ للمجتمع المصرى بحكامه ودساتيره وثوراته وانتفاضاته ورموزه الفكرية والوطنية الساطعة وفترات القهر والشدة التى ألمت بزعمائه ومناضليه وكادحيه ولحظات الزهو الوطنى وكل ما تنطوى عليه صفحات الصحف فى لحظات نهوضه وفترات تأزمه.

ولا جدال فى أنه إذا كانت هناك ضرورة لإعادة النظر فى كثير من الكتابات التى أرخت للمجتمع المصرى الحديث المعاصر فإن هذه الضرورة تبدو أكثر إلحاحاً بالنسبة للتأريخ للصحافة المصرية ليس لأهمية ذلك فى حد ذاته فحسب بل وأيضا للدور المتميز الذى قامت به الصحافة المصرية كرافد رئيسى للتأريخ الاجتماعى والسياسى والثقافى فى مصر، وكمستودع زاخر بكل ما هو جدير بالاهتمام والتأمل من الأحداث والأزمات التى مر بها الشعب المصرى سواء فى انتصاراته أو انكساراته، وذلك لاستخلاص الكثير من الحقائق التى مر عليها المؤرخون ربما بلا مبالاة أو عدم تقدير كاف لأهميتها حيث تبرز ضرورة تنوير الأجيال الجديدة بالقضايا والمعارك التى حفلت بها تلك الفترات الخصبة من تاريخ الوطن.

كما يطرح هذا الكتاب إشكالية العلاقة بين الصحافة والسلطة السياسية فى إطار ثورة يوليو محاولا إبراز الدور الذى قامت به المؤسسة العسكرية الحاكمة فى تطويع المؤسسة الصحفية مما أهدر الكثير من تقاليد المهنة وألغى أهم ما يميز مهنة الصحافة كمهنة جدل وحوار حيث تحولت إلى وظيفة يسيطر عليها الطابع الرأسى الاتجاه تتلقى التعليمات من أعلى وتقوم بتوصيلها إلى جماهير القراء.



ويستعرض الكتاب حالات المد والجزر التى مرت بها علاقة الصحافة بالسلطة السياسية وتفاوت الهامش المسموح به لحرية التعبير خلال الحقب الثلاث لثورة يوليو مستهدفا إبراز السلبيات التى اتسم بها الأداء الصحفى فى مصر وظلت مستمرة حتى الآن، وأسفرت عن غياب الدور النقدى للصحافة وتحول أغلب الصحفيين إلى منفذين للتعليمات الأمر الذى أدى إلى إهدار السمة المميزة للصحافة كمهنة رأى.

وقد استلزم ذلك التعرض إلى مناقشة الحقوق الإعلامية والاتصالية لكل من الجمهور والقائمين بالاتصال وإبراز المخاطر السياسية والاجتماعية التى تترتب على إغفال هذه الحقوق بل وإهدارها فى أغلب الأحيان من جانب القائمين على السياسات الصحفية والإعلامية فى مصر. واستكمالا لهذه القضية الهامة كان لابد من الخوض فى محاولة التعرف على المشكلات المهنية للصحفين المصريين. وقد تم سبر أغوارهم والاقتراب من همومهم وآرائهم واتجاهاتهم وعلاقاتهم برؤسائهم ومصادرهم ونقابتهم وذلك عبر دراسة ميدانية جماعية تم إنجازها فى رحاب قسم الصحافة وتعد الأولى من نوعها فى حقل الدراسات الصحفية فى مصر ومن الهموم البارزة التى يتصدى لها هذا الكتاب الدور الذى قامت به الصفحات الدينية فى الصحافة المصرية ومسئوليتها وتأثيرها فى تهيئة المناخ العام المصاحب لأحداث العنف الدينى التى اجتاحت المجتمع المصرى منذ منتصف السبعينيات. وعلى الجانب الآخر تناول الكتاب علاقة الصحافة بالجامعات المصرية بأساتذتها وطلابها استنادا إلى موقعها المتميز كأبرز مؤسسة علمية وفكرية تتحدد رسالتها الأولى فى صنع وتأهيل الأجيال الواعية والمنتمية والقادرة علميا وثقافيا على النهوض بالوطن ومقدراته.

هذا وقد ختمنا هذه المحاولات البحثية بدراسة عن الوعى البيئى والدور الذى يقوم به الإعلام والتعليم الإعلامى سواء فى خلق وتشكيل الوعى بمكونات البيئة الطبيعية والاجتماعية والمخاطر التى تهدد وحدة البيئة وثرواتها وكيفية تحقيق الانتماء للوطن من خلال الحفاظ على التراث البيئى ثقافيا وحضاريا.

وفى النهاية يسعدنى أن أقدم هذا الجهد المتواضع إلى طلابى بقسم الصحافة بكلية الإعلام الذين أستلهم منهم الأمل والرغبة فى الاستمرارية والتواصل.

قليوب ـ يناير ١٩٩٥ **أ.د. عواطف محمد عبد الرحمن**



نحو منهج لكتابة
تاريخ الصحافة المصرية

إذا كـان التاريخ كـما يعـرفه ابن خلدون هو «خـبر عن حـدث» فإن نشـأة المجتمعـات الإنسانية وتطورها يعد الحدث الأكـبر فى هذا الكون، ولذلك فإن أى حديث يتناول هذه المجـتمعات مهـما تباينت أبعاده وتفاوتـت شموليته أو جـزئيته يمكن اعتباره فى المحصلة النهائية بمثـابة صياغة الخبر، أى تأريخ أو تنظيم وعرض للتاريخ. ومن هنا تجىء الصلة الحـميمة التى تربط العلوم الاجـتماعيـة والإنسانية بصورة أو بأخرى بعلم التاريخ. وتبرز علاقـات التداخل والتبادل بين علم التأريخ وسائر العلوم الاجتـماعية على وجه الخصـوص فى مجالات الاجتماع والسـياسة والصحافة. ولكن تتمايز العلاقة التى تربط بين الصـحافة والتاريخ كعلمين ينتميان فى الأساس إلى دائرة واحدة وهى دائرة العلوم الإنسانيـة التى تبدأ بدراسة الإنسان (أفعاله وعـلاقاته) ذات فرعين مـتداخلين (إنسانى واجتـماعى) كفرد وكـعضو فى جماعة، وتسعى إلى محاولة اكـتشاف القوانين التى تحكم حركة الكون ككل ودور الفرد والجماعات فى تشكيل صورة الحياة من خلال الصور المتباينة للصراع والوحدة عبر الأزمنة المختلفـة، وتتجسد مظاهر القرابة بين علمى التـاريخ والصحافة فى أن كليهما يُدون قصـةَ البشرية بصراعاتها وأحداثها وانكساراتها وطمـوحاتها وهزائمها وإنجازاتها وذلك مع اختلاف السياق الزمنى الذى يتحرك فى إطاره كل منهما.

وإذا كان التاريخ يركز فى الأغلب على شتى المظاهر الاجتماعية والاقتصادية والثـقافـيـة والفكرية للنشـاط الإنسانى مع منـح عناية خاصـة للأحـداث الهامـة والشخصيات المؤثرة فـى حياة مجتمعاتها، أى أنه يتناول كل مـا هو جدير بالمعرفة نلاحظ أن الصحافـة لا تقصر اهتمامـها على الأحداث الكبيرة دون الصـغيرة ولا تولى عنايتها للشخصيات البـارزة فحسب، بل تحرص على أن تعرض صورة كاملة للمجتمع والعصر الذى تنتمى إليه من حيث إنجازاته وقصوراته وزعماؤه وصعاليكه وجرائمـه الفردية والجماعـية، وأهم من ذلك كله تحرص الصـحافة على تسـجيل ورصد الأحداث الكبيرة والصغيرة على حد سـواء.

ويعد الإعلام الوظيفة الأساسية التى بررت ظهور الصحافة وصاحبتها منذ نشأتها الحديثة فى أوربا فى القرن السادس عشر بعد اختراع المطبعة بما لا يقل عن قرن من الزمان، وظهور القوى الاجتماعية الجديدة التى قامت على أشلاء النظام الإقطاعى وحملت عبء بناء الرأسمالية الصناعية فى العالم الغربى. وبمرور الزمن تعددت الوظائف التى ألقيت على عاتق الصحف والصحافة وتباينت صورها طبقا لاعتبارات عديدة أهمها طبيعة السلطة السياسية الحاكمة ونوعية القوى الاجتماعية التى تسيطر على مصادر النفوذ السياسى والاقتصادى علاوة على التركيب الحضارى والثقافى للمجتمع ككل.

هذا وقد تفاوتت وظائف الصحافة من مجتمع إلى آخر، وتراوحت ما بين الإعلان والتثقيف والترفيه فى المجتمعات الرأسمالية، والتعبئة والتوعية والتنظيم الجماعى والنقد الذاتى فى المجتمعات الاشتراكية، ومساندة قضايا التحرر الوطنى والتنمية المستقلة فى دول العالم الثالث، وقد بقيت الوظيفة الأولى أى الإعلام هى القاسم المشترك للصحافة فى ظل الأنظمة الاجتماعية والسياسية المختلفة. ولكن أضيفت إليها وظيفة أخرى هى التوثيق التى ترتبت على ثورة المعلومات التى أصبحت السمة البارزة للعصر الراهن حيث ألقت على أكتاف الصحافة المعاصرة مسئولية تجديد المعلومات وملاحقتها؛ وذلك بسبب دورتها التى تسمح لها بهذا الدور أفضل مما يقوم به الكتاب الذى يتميز بضيق دائرة توزيعه وبطء دوريته عن الصحف. (١)

إذن فالإعلام والتوثيق يمثلان نقطة الاقتراب الوظيفى بين كل من الصحافة والتاريخ، وإذا كانت الصحافة المعاصرة قد أصبحت مرجعا وثائقيا لا يمكن تجاهله أو الاستغناء عنه فإن ذلك يثير عدة إشكاليات تتعلق باستخدام الصحافة كمصدر للتاريخ ومدى اعتماد المؤرخين على الصحف كمصادر أولية أو ثانوية للبحوث والدراسات التاريخية.

ويختلف المؤرخون بوجه عام فى نظرتهم إلى الدور الذى تقوم به الصحف فى البحوث التاريخية، ولكنهم يجمعون على شىء واحد هو أهمية المعلومات التى تتضمنها الصحف، وعدم استغناء المؤرخ عنها مهما شابها من تحيزات أو مبالغات، فهى تعد مصدرا أوليا هاما للتاريخ الوطنى ولدراسة التطور الاجتماعى والسياسى والثقافى للمجتمع.

إشكاليات استخدام الصحيفة فى الدراسات التاريخية

قد يصادف الباحث التاريخى بعض الصعوبات فى العثور على المادة التاريخية التى ينشدها سواء كانت معلومات وحقائق أو وجهات نظر وآراء منشورة على صفحات الصحف التى تنتمى للفترة التاريخية المدروسة. ولكن إذا كان العامل الزمنى يمثل المحور الرئيسى لاهتمام المؤرخ فلا شك أنه لن يجد ذلك متوفرا إلا فى الصحف التى تقوم بحفظ وتسجيل الأحداث كوحدات زمنية. فرغم التحفظات التى تتعلق بطبيعة ونوع المادة التاريخية التى يتطلبها كل بحث يظل للصحيفة دورها الهام فى تزويد البحث بالمادة التاريخية المطلوبة، ويزداد هذا الدور أهمية خصوصا إذا كانت المادة ذات طابع إخبارى أى تتضمن أحداثا أو وقائع لأنه من الصعب استقاؤها بنفس الدقة من المصادر الأخرى. وهذه هى السمة الرئيسية التى تنفرد بها الصحف عن سائر المصادر التاريخية. (٢)

ورغم أن المواد الإعلامية المختلفة التى تنشرها الصحف اليومية تشكل العمود الفقرى للمادة التاريخية فإن البعض يرى أن هذه الصحف لا تنشر جميع الأحداث بنفس درجة الاهتمام بل تختار بعضها وتبرزه على حساب الآخر مما يجعل تحيزها أمرا واردا؛ ولذلك لا يمكن الاعتماد عليها إلا فى التأريخ للأحداث الهامة مع مراعاة إجراء المقارنات بينها وبين المصادر التاريخية الأخرى للتأكد من دقة الوقائع وشمولها.

وهناك بعض المؤرخين الذين يرجحون كفة صحافة الرأى على الصحف الخبرية وخصوصا فى الدراسات التاريخية التى تتناول أيديولوجية وفكر الأحزاب أو حركات التحرر الوطنى والثورات مثال: دراسة الثورة الجزائرية من خلال جريدة المجاهد لسان حال الثورة - أو دراسة الثورة العرابية ١٨٨١ من خلال صحيفة «الطائف» و «التنكيت والتبكيت» و «الأستاذ».

هذا ويختلف ترتيب وضع الصحيفة كمصدر تاريخى طبقا لطبيعة البحث وأهدافه. فإذا كان البحث يهدف إلى تتبع نشأة ظواهر أو أحداث معينة ذات طابع سياسى أو اجتماعى أو ثقافى أو دينى عندئذ تستخدم الصحيفة كمصدر من مصادر الدرجة الثانية، وذلك للتأكد من صحة حدث معين أو موقف مثار خلاف. أما إذا كان الهدف هو دراسة الصحيفة أو مجموعة صحف تنتمى إلى حزب سياسى أو

تيار فكرى معين وتنتمى إلى مرحلة تاريخية ماضية وذلك بهدف التعرف على اتجاهات هذه الصحف إزاء قضايا عصرها فإن ذلك يدخل فى نطاق تاريخ الصحافة وليس التاريخ العام. وتصبح الصحيفة حينئذ هى الوثيقة الأولى للدراسة ويمكن نقد ما ورد بها من خلال المقارنة المنهجية مع المصادر المعاصرة لها سواء كانت مصادر مباشرة تتمثل فى هؤلاء الذين عاصروا الحدث أو شاركوا فى صنعه أم كانت صحفا أخرى.

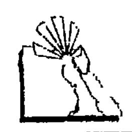
أمثلة: دراسة عن اتجاهات الصحافة الوفدية إزاء الاحتلال والقصر فى الثلاثينيات والأربعينيات ـ دراسة عن صحافة الأحرار الدستوريين ـ دراسة عن الصحافة الحزبية ١٩٠٧ ـ ١٩١٤.

وبناء على ما سبق يمكن القول بأن الصحف تستخدم كمصدر أولى أو ثانوى فى دراسات التاريخ العام ولا تقوم بوظيفة التأريخ إلا إذا أصبحت هى الغاية الأساسية والمحور الرئيسى الذى تدور حوله الدراسة. وفى هذه الحالة تصبح جزءا من تاريخ الصحافة. (٣)

وفى إطار تاريخ الصحافة يتغير موقع الصحيفة حيث تشغل مكان الصدارة وينظر إليها الباحثون الإعلاميون باعتبارها وثيقة من الدرجة الأولى يعتمدون عليها بصورة أساسية فى الدراسات التى تتناول نشأة وتطور الصحافة سواء على المستوى المحلى أو الدولى، وسواء اقتصرت الدراسة على تناول القضايا ،ووجهات النظر التى ركزت عليها هذه الصحف أو تناولت فنون التحرير الصحفى أو اهتمت بدراسة الكوادر البشرية أى (الصحفيين).

وهناك العديد من الأمثلة التى يمكن الإشارة إليها فى نطاق الدراسات التى تتناول تاريخ الصحافة والتى توجب الاستعانة بالصحيفة كمصدر أولى وأساسى يمكن إيجازها على النحو التالى:

أولا: دراسة تاريخ الصحافة الحزبية مثل صحف اللواء والمؤيد والجريدة الناطقة بلسان كل من الحزب الوطنى والإصلاح على المبادئ الدستورية والأمة وجميعها تمثل الفترة الحزبية الأولى فى مصر (١٩٠٧ ـ ١٩١٤) ومثال آخر يتناول الصحافة الحزبية فى مصر فى الفترة الحزبية الثانية، ويشمل الصحف الوفدية والأحرار الدستوريين وصحف أحزاب الأقلية وصحف اليسار المصرى.



ومثال أخير: يتناول الصحافة الحزبية فى مصر فى الفترة الحزبية الثالثة ويشمل صحيفة مايو الناطقة باسم الحزب الوطنى الديمقراطى الحاكم وصحف المعارضة التى تضم «الأهالى» لسان حال التجمع الوطنى الوحدوى و «الشعب» لسان حال حزب العمل الاشتراكى و «الوفد» لسان حال حزب الوفد الجديد و«الأحرار» لسان حال حزب الأحرار الاشتراكيين.

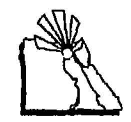
ثانيا: دراسة الأعلام فى تاريخ الصحافة المصرية مثل أمين الرافعى صاحب جريدة الأخبار وفكرى أباظة وطه حسين والعقاد وتوفيق دياب ومحمدحسين هيكل ولطفى السيد وعبد الله النديم وأديب إسحق ويعقوب صنوع والشيخ على يوسف.. إلخ.

ثالثا: دراسة صحافة التحرر الوطنى فى العالم الثالث مثال: الصحف الناطقة باسم جبهة التحرير الوطنى الجزائرية ومنظمة التحرير الفلسطينية ومنظمة السوابو فى ناميبيا وحزب المؤتمر الوطنى الأفريقى فى جنوب أفريقيا وصحيفة الثورة الناطقة باسم الفريلجو (حركة تحرير موزمبيق) وصحف كل من حزبى الزابو والزانو فى زمبابوى وصحف جبهة تحرير فيتنام.

رابعا: دراسة اتجاهات ومواقف الصحف إزاء قضايا تاريخية محلية أو إقليمية سياسية أو اجتماعية من ١٩٤٨ ـ ١٩٨٥ مثال: اتجاهات الصحافة المصرية إزاء الصراع العربى الإسرائيلى ـ موقف الصحف المصرية من حرب فلسطين ١٩٤٨ ـ موقف الصحافة المصرية من قضية تعليم المرأة فى العشرينيات والثلاثينيات.

وإذا كان هناك العديد من الضوابط التى يجب مراعاتها عند استخدام الصحيفة كمصدر أولى أو ثانوى فى الدراسات التاريخية فإن إخضاع هذه الصحيفة ذاتها للدراسة التاريخية يستلزم مراعاة بعض الشروط المنهجية الصارمة التى تتخذ صورة خطوات مكملة بعضها بعضا تبدأ بنقد وتمحيص الصحف التى استقر الرأى على دراستها. ويتم ذلك على مرحلتين أولاهما تتمثل فى إجراء ما يسمى بالنقد الخارجى للصحيفة أى الإحاطة الشاملة بالمناخ الاجتماعى والاقتصادى والسياسى والثقافى والإعلامى السائد أثناء فترة صدور الصحيفة.

وتتمثل ثانيتهما فى إجراء النقد الداخلى للصحيفة أى رصد كل ما يتعلق بالصحيفة ذاتها من حيث:



أ ـ دورية صدورها (يومية أو غير يومية).

ب ـ نطاقها الجغرافى (تصدر فى العاصمة أم الأقاليم).

جـ ـ طبيعتها الإعلامية (صحيفة رأى أم صحيفة خبر).

د ـ هويتها السياسية (البعد السياسى).

هـ ـ مصادر تمويلها (البعد الاقتصادى).

و ـ نوع الجمهور الذى تتوجه إليه (عام أو نوعى).

ز ـ مصادر الأنباء التى تعتمد عليها.

ح ـ البعد التكنولوجى للصحيفة.

هذا ويراعى أن الصحف التى لا تلتزم بموقف حزبى أو برنامج سياسى محدد ومعلن، أى تنتمى إلى ما يعرف بالصحافة التجارية التى تقدم خدمات إعلامية للقراء وتتوجه إلى الجمهور العام والتى تشبه إلى حد كبير ما يسمى الصحف القومية فى مصر وتشمل الأهرام والأخبار والجمهورية والمساء يمكن الاستعانة بهذه الصحف كمصادر أولية فى كتابة تاريخ الصحافة المصرية مع تطبيق الشروط سالفة الذكر. والواقع أن دراسة هذه الصحف تتطلب من الباحث الإعلامى الكثير من الحذر المنهجى والدقة العلمية وخصوصا عند تطبيق الشروط الخاصة بتحديد هويتها السياسية ونمط ملكيتها وبالتالى تحديد انتمائها الأيديولوجى.

تاريخ الصحافة المصرية وحصاد نصف قرن

لقد جرت عدة محاولات قام بها فريق من الباحثين الإعلاميين الأكاديميين سعيا نحو تقييم الإسهامات الأكاديمية التى تم إنجازها فى مجال دراسات تاريخ الصحافة المصرية سواء الكتب والمؤلفات التى أعدها أساتذة الصحافة والإعلام وغيرهم منذ أوائل القرن. الرسائل العلمية (الماجستير والدكتوراه) التى تقدم بها الباحثون فى هذا الفرع منذ الخمسينات حتى الثمانينيات. هذا وسنتناول كلا منهما على حدة فى محاولة لاستخلاص المؤشرات العامة التى تميزت بها هذه الدراسات سواء من الناحية المنهجية أو القضايا التى تم التركيز عليها.

أولا ـ الكتب والمؤلفات:

يمثل كتاب (بشارة تقلا) الـذى صدر عام ١٩٠٢ فاتحة الدراسات فى تاريخ الصحف والصحافة المصـرية، وقد شمل ترجمة لحياته الصحـفية وأقوال الصحف فى تأبينه ومراثى الشـعراء ومختـارات من مقالاته المنشـورة فى الأهرام، وقد ظل الميدان خـاليا حتـى صدور كتـاب قسطاكى إلياس عطـارة الحلبى عام ١٩٢٦ عن (تكوين الصحف فى العالم) وقد صدر فى نفس العام عن مجلة المقتطف (الكتاب الذهبى ليوبيل المقتطف الخمـسين ١٨٧٦ ـ ١٩٢٦). وفى عام ١٩٢٨ أصدر إلياس قسطاكى كتابه الثانى عن تاريخ تكوين الصحف المصرية وهو ثبت بأسماء الصحف التى صدرت فى مصر منذ نشأة الصحافة حتى صدور ذلك المؤلف.

أما حقبة الثلاثينيات فقد استهلتها دار الهلال بكتاب (الهلال فى أربعين عاما ١٨٩٢ ـ ١٩٣٢) ثم نشـر كمال مـصطفى بحثـه الصغـير الحـجم عن (الصحـافة والأدب فى مائة يوم) وذلك عام ١٩٣٨ .(٤) ويتميز هـذا البحث بالصياغة الأدبية ذات الطابع السردى، وهو أقرب إلى الأدب منه إلى الصحافة.

هذا وقد شهدت الأربعينيـات سلسلة المؤلفات التى أصدرها الدكتور إبراهيم عبده والتى يمكن اعتبارها البداية الفعـلية لدراسات تاريخ الصحافة المصرية. ويبرز إبراهيم عبـده فى مقدمـة الباحثيـن والمؤلفين الذين حملوا لواء الريادة فى مـجال التأريخ للصحـافة المصرية، ويتواكب معـه الدكتور عبد اللـطيف حمزة على نفس المستـوى من الجهد والإسهـام وإن كان يختلف عنه فى المنهج والقـضايا التى أرخ لها. والواقع أن كلا منهـما كان متسـقا مع جذوره الأولى فالدكتـور إبراهيم عبده كان مؤرخا صحفيا بينما كان الدكتـور عبد اللطيف حمزة مؤرخا للصحافة المصرية ودورها فى حركة الصراع الاجـتماعى والسياسى. وقد أصـدر د. إبراهيم عبده ما لا يقل عن ١٥ مرجعا فى تاريخ الصحافة المـصرية استهلها عام ١٩٤١ بكتابه عن (تاريخ الطباعة والصـحافة فى مصر خـلال الحملة الفرنسيـة) ثم كتابه عن (تاريخ الوقائع المصرية ١٨٢٨ ـ ١٨٤٢) وقـد صدر عام ١٩٤٢ ثم كتابه (تطور الصـحافة المصرية وأثرها فى النهضتين الفكرية والاجتـماعية) وذلك عام ١٩٤٤ حيث أصدر فى ذات العام كتاب (أعلام الصـحافة العربية) وفى نهاية الأربعينيـيات أصدر بحثه صغير الحجم عن (حـول الصحافة فى عصر إسماعيل ـ حـقائق غير مطوية). وقد تنوعت كـتابات الدكتـور إبراهيم عبـده ما بـين السرد التـاريخى لدور الصحافة



وعلاقتها بالواقع السياسى والاجتماعى فى مصر مثل (تطور الصحافة المصرية وأثرها فى النهضتين الفكرية والاجتماعية) والكتب التى تناولت تاريخ بعض الصحف المصرية البارزة مثل (جريدة الأهرام - تاريخ مصر فى ٧٥ سنة) صدر عام ١٩٥١ ثم أعاد إصداره فى الستينيات تحت عنوان (جريدة الأهرام تاريخ وفن ١٨٧٥ - ١٩٦٤). وكتابه عن (روزاليوسف سيرة وصحيفة) وقام أيضا بالتاريخ لأعلام الصحافة المصرية والعربية مثل (أبو نضارة إمام الصحافة الفكاهية المصورة وزعيم المسرح فى مصر) الذى صدر عام ١٩٥٢ ثم أصدره فى طبعة شعبية عن دار روزاليوسف عام ١٩٥٥ بعنوان (الصحفى الثائر). هذا ولم يقتصر الدكتور إبراهيم عبده على دراسة تاريخ الصحافة المصرية والعربية بل تناول فى العديد من مؤلفاته تاريخ الصحافة الأوربية والأمريكية.(٥)

وقد اعتمد د.إبراهيم عبده فى تأريخه للصحافة المصرية على كتب ومراجع فى تاريخ مصر السياسى الوطنى والوثائق العربية والإنجليزية والتركية والفرنسية ثم على الصحف فى نهاية الأمر، وذلك على حد قوله (كى يزاوج بين الحقائق العلمية المنشورة فى الكتب والوثائق الرسمية بين الاتجاهات الصحفية المتباينة)(٦) ويتضح لنا من خلال مراجعة الإسهامات الأكاديمية العديدة التى قدمها د.إبراهيم عبده فى مجال تاريخ الصحافة المصرية أنه لم يعتمد اعتمادا رئيسيا على الصحف كوثائق تاريخية بل استخدمها كمصادر من الدرجة الثانية أى استكمل بها عملية التأريخ للصحافة المصرية التى استقى مادتها الرئيسية من الوثائق المختلفة وإن كانت الصحف قد عملت على قدم المساواة مع الوثائق الأخرى. ويعد هذا عملا رياديا فى إطار المرحلة الزمنية التى صدر خلالها. إذ كان من المتعارف عليه لدى المؤرخين المصريين المعاصرين استخدام الصحف كمصادر ثانوية يشار إليها فى نهاية القائمة الخاصة بمصادر الدراسة التاريخية ومراجعها، جاء د.إبراهيم عبده كى يضع الصحف فى صدر القائمة، وإن لم تتصدرها تماما بل شغلت موقعاً متقدما باعتبارها تمثل المصدر الرئيسى لموضوع الدراسة وهو تاريخ الصحافة المصرية.

أما من الناحية المنهجية فقد تميزت دراسات الدكتور إبراهيم عبده بالطابع السردى الذى يعتمد على التداعى القصصى وإن كان لا يخلو من بعض التحليلات فى العديد من المواقع. ولكن نلاحظ أن المنهج التاريخى لم يطبق بالصورة العلمية



المتعارف عليها فضلا عن أن استخدام الصحف لم يخضع للشروط المنهجية التى سبق الإشارة إليها مثل عمليات النقد الخارجي والداخلى والتركيب التاريخى. .إلخ، مع ذلك فإن هذه الدراسات مثلما تحمل إيجابيات الريادة تحمل أيضا نواقصها التى تتمثل فى العمومية وطول الفترات الزمنية التى كادت تزيد عن قرن ونصف من تاريخ الصحافة المصرية مما جاء على حساب الدقة المنهجية.

أما الدكتور عبد اللطيف حمزة(٧) فقد حاول أن يقدم تاريخ المدارس الصحفية التى حملت عبء النهضة الصحفية فى مصر منذ نشأة الصحافة الرسمية فى عهد محمد على حتى فترة ما بين الحربين العالميتين، وذلك من خلال مجموعته التى حملت عنوان (أدب المقالة الصحفية فى مصر) وقد صدرت فى ثمانية أجزاء ما بين عامى ١٩٥٠ - ١٩٦٣. وقد ركز د. حمزة على دراسة الأعلام الصحفية محاولاً تتبع التطورات التى مرت بها الصحافة المصرية من حيث أساليب الكتابة والتحرير الصحفى. وفى إطار اهتمامه بهذا الجانب أغفل د. حمزة كثيرا من الظواهر السياسية والاجتماعية والفكرية التى حفلت بها الفترات التاريخية التى تعرض لها.

وقد استعرض د حمزة فى هذه المجموعة الإسهامات التى قدمها رواد الصحافة المصرية فى مجال الكتابة الصحفية مبتدئا برفاعة الطهطاوى وعبد الله أبوالسعود ومحمد أنسى باعتبارهم ممثلين للمدرسة الصحفية الأولى. أما المدرسة الصحفية الثانية فقد شملت أديب إسحق ومحمد عبده وعبد الله النديم.

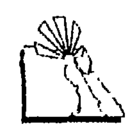
وقد تضمن الكتاب الثالث إبراهيم المويلحى صاحب مصباح الشرق باعتباره آخر من يمثل الأسلوب الكلاسيكى فى الكتابة. ويبدأ د. حمزة كتابه الرابع بالشيخ على يوسف صاحب المؤيد، ومن أوائل الذين يمثلون الأسلوب الحديث فى الكتابة الصحفية؛ ولذلك يعتبر رائد المدرسة الصحفية الثالثة التى ينتمى إليها مصطفى كامل صاحب اللواء وأحمد لطفى السيد صاحب الجريدة. وفى الجزأين الأخيرين يقدم لنا د. حمزة «أمين الرافعى» فى صحف «اللواء» و «الشعب» و«الأخبار» وعبد القادر حمزة فى «الأهالى» و «البلاغ» ويركز د. حمزة فى مجموعته على إيجابيات القادة السياسيين والمفكرين الكتاب الذين تصدى للكتابة عنهم، ولا يحاول تقديم رؤية نقدية لأي من الشخصيات الصحفية التي تناول أعمالها وكتاباتها. ويغلب على إنتاج الدكتور حمزة الطابع الأدبى من حيث

أسلوب العرض أمـا من حيث المنهج فـهو قد استعان بالصـحف محـاولاً تطبيق المناهج اللغوية المختلفة على أساليب الكتابة الصحـفية فى المراحل التاريخية المتباينة التى مرت بها الصحافة المصرية منذ نشأتهـا، وقد أرسى الدكتور حمزة بهذا الجهد علما صحـفيا مستقـلا هو فن الكتابة الصحفـية، وقد حاول استخـلاص السمات المميزة لكل مـدرسة صحفـية مع إجراء بعض المقارنات وعمليـات الربط التاريخى الضرورية بين المدارس الصحفية المختلفة.

كما شهدت الخمسينيات صـدور سلسلة الدراسات التى قدمها الدكتور نجيب أبو الليل(٨) عن تاريخ الصـحافة المصـرية فى قطاعها الأجنبى، بـدأها بكتابه عن (الصحافة الفرنسية فى مصر منذ نشأتـها حتى نهاية الثورة العرابية) وقد صدر عام ١٩٥٣ وتوالت مؤلفاته عن نفس الموضوع وقد تناول فيها موقف الصحافة الفرنسية من القضـية الوطنية المصرية والاحـتلال البريطانى وقد اخـتتمهـا بكتابه عن تاريخ الصحافـة فى أوربا وأمريكا منذ بدايتها حـتى الحرب العالمية الثـانية) عام ١٩٥٤. والواقع أن إسهامـات د. نجيب أبو الليل فى مجـال التأريخ للصحافـة المصرية قد تأثرت بثقـافته الفـرنسية؛ ولذلك اقـتصرت على شـريحة محـدودة من الصحف الأجنبية التى صدرت فى مـصر. وتتميز دراساته بالتركيز على الـصحف الفرنسية التى صدرت فى مصر مـنذ نهاية القرن التاسع عشر حتـى الحرب العالمية الأولى، ولـم يتعرض للمناخ الاجتماعى والسياسى السائد بعد ذاك بل اقتصر على التوصيف السردى المفصول عن الواقع المجتمعى، ولـم يحاول القيام بالربط والتحليل للأدوار التى قامت بها الصحف الأجنبية فى إطار المرحلة التاريخية التى أخضعها للدراسة، وذلك رغم أن عناوين الدراسات توحى بعكس ذلك.

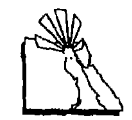
ولكن يحسب للمـؤلف ريادته فى هذا المجال البكر. كذلك يلاحظ غـياب الاهتمام بوضع إطار منهجى تلتزم به الدراسات التى قدمها د. نجيب أبو الليل فى مجال التأريخ للصحافة الفرنسية فى مصر.

وقد حاول معظم أساتذة الصحافة أن يشاركوا ببعض جهدهم الأكاديمى فى التأريخ للصحافة المصرية حتى أولئك الذين تخصصوا فى فروع صحفية أخرى مثل فن التحرير الصحفى أو الإخراج الصحفى أو الرأى العام والدعاية، ويتصدر هؤلاء الدكتـور خليل صابات(٩) الذى كـتب عن تاريخ الطباعـة فى الشرق الأدنى وعن



«الصحافة كمهنة واستعداد وحرفة ورسالة». ويتناول د. صابات أوضاع المغتربين المصريين فى دراسة نشرت عام ١٩٦٢ بعنوان (L' Egypte) صحيفة المصريين المقيمين بباريس «١٩٢٤ - ١٩٣٥». كما قدم إسهاما هاما عن تاريخ وسائل الاتصال شمل نشأتها وتطورها فى الدول المتقدمة وفى الوطن العربى وفى الدول النامية. ولعلها المرة الأولى التى يحرص فيها أحدُ الباحثين فى تاريخ الصحافة المصرية على ذكر المناهج التى استعان بها فى دراسته وإن لم يضع تفاصيل الاستخدام المنهجى. فقد ذكر د. خليل صابات فى مقدمة الطبعة الثانية أنه اتبع فى هذا الكتاب كلا من المنهج التاريخى والمنهج المقارن. يتضح هذا جليا فى حرص المؤلف على الالتزام بأساسيات المنهج التاريخى وخصوصا فى المقابلة بين المعطيات التاريخية المختلفة، كذلك فى المقارنات الزمنية الموضوعية التى حفل بها هذا الكتاب. ويتميز هذا الكتاب بقدر ملحوظ من الالتزام المنهجى يبرز فى كيفية تصنيف المراجع طبقا لأولوية استخدامها فى الدراسة فهو يشير إلى الصحف فى المرتبة الثانية بعد الإشارة إلى الدراسات والكتب التى تناولت تاريخ الصحافة فى مصر والعالم العربى ثم الدول المتقدمة.

أما الدكتور أحمد حسين الصاوى فهو رغم تخصصه الأكاديمى فى فن الإخراج الصحفى وله إسهامه المرموق فى هذا الميدان لكن هذا لم يمنعه من المشاركة فى تقديم بعض الإسهامات الجادة فى تاريخ الصحافة المصرية. وقد يرجع هذا إلى انتمائه القديم إلى قسم التاريخ، ويتصدر كتابه عن (فجر الصحافة فى مصر - دراسة فى إعلام الحملة الفرنسية) الذى صدر عام ١٩٧٥ مجموعة الإسهامات التى قدمها فى هذا المجال. رغم أن هذا الموضوع قد سبق تناوله من جانب مؤرخى الصحافة البارزين أمثال الدكتور إبراهيم عبده والدكتور عبد اللطيف حمزة. غير أن الدراسة التى قدمها الدكتور الصاوى تتميز باعتمادها على تحليل وثائق الحملة الفرنسية مباشرة وإبرازها للجوانب التحريرية والإخراج الصحفى علاوة على أنها قدمت تصحيحات كثيرة لمفاهيم ومقولات كانت من قبيل الثوابت والمسلمات. وقد بذل الدكتور الصاوى جهدا ملحوظا فى محاولة التوصل إلى المصادر الأساسية للدراسة فى المكتبات العامة والخاصة فى العواصم الكبرى التى شملت مصر ولندن وباريس. وقد انفرد الدكتور الصاوى دون كل الباحثين الذين



تناولوا إعلام الحملة الفرنسية فى مصر بالمعالجة التفصيلية للسياسة الإعلامية للحملة وإنجازاتها وبالتحليل الوثائقى لمنشورات الحملة مبرزا كلاً من جانبيها الدعائى والإعلامى كذلك ضَمَّن دراسته ملحقا يضم أغلب المنشورات والصحف التى أصدرتها الحملة وأشكالها مصورة وفهرساً للأعلام الواردة بالدراسة.

ورغم أن الدكتور الصاوى لم يشر صراحة إلى الإطار المنهجى الذى التزم به فى دراسته غير أنه من الواضح استعانته بالمنهج التاريخى الذى التزم بخطواته بصورة غير مسبوقة فى دراسات تاريخ الصحافة المصرية، ويتضح هذا من اهتمامه بعمليات النقد الداخلى والخارجى لوثائق الدراسة التى تمثلت فى منشورات الحملة الفرنسية كذلك التشكك الذى أبداه في بعض الوثائق ومقارناته المستمرة بين الوثائق ومدى اعتمادية كل منها. كما أن التقسيم الذى التزم به الباحث فى دراسته يؤكد مدى استيعابه للإطار المنهجى الذى التزم به والذى يشير إلى استعانته بكل من المنهجين التاريخى والمقارن واعتماده على الأساليب الكيفية فى تحليل الوثائق التاريخية (المنشورات). فضلا عن أن النتائج التى توصل إليها الدكتور الصاوى تعد فى مجملها فتحا جديدا فى دراسات تاريخ الصحافة المصرية سواء من حيث مضمونها أو مناهج دراستها. ولعل أهم ما أسفرت عنه هذه الدراسة هو إبرازها للحقيقة التالية، وهى أن دراسة الحملة الفرنسية من خلال صحفها ومنشوراتها قد كشفت من الحقائق مالم تتضمنه المراجع التاريخية التى تناولت تلك الفترة.

كذلك صدر للدكتور الصاوى دراسة شاملة ولكن موجزة عن تاريخ الصحافة المصرية منذ الحملة الفرنسية حتى ثورة يوليو. ويغلب على هذه الدراسة الأسلوب السردى الخالى من التحليل والتأصيل. وقد يرجع هذا إلى طبيعة وضعها كجزء من الموسوعة التى كانت تزمع مصلحة الاستعلامات إصدارها فى منتصف الستينيات. هذا عدا الدراسة التى قدمها الدكتور الصاوى إلى كلية الألسن فى الندوة التى أقاموها عن رفاعة الطهطاوى، أى فى عام ١٩٧٦ وهى تتناول رفاعة الطهطاوى صحفيا.

هذا ويقتصر إسهام الدكتور سامى عزيز فى التأريخ للصحافة المصرية على كتابه المستمد من رسالة الدكتوراه عن (موقف الصحافة من الاحتلال البريطانى ١٨٨٢ ـ ١٨٩٢).

ثانيا: الرسائل الجامعية عن تاريخ الصحافة المصرية

شهد العام التالى لقيام «معهد التحرير والترجمة والصحافة بجامعة القاهرة» وهو يعد أول مدرسة لتعليم الصحافة فى الوطن العربى ـ ظهور أول دراسة أكاديمية تؤرخ للصحافة المصرية تمثلت فى رسالة الماجستير التى تقدم بها إبراهيم عبده عام ١٩٤٠ وكانت عن (تاريخ الصحافة المصرية ١٧٩٨ ـ ١٨٨٢) وتلتها رسالته للدكتوراه عن (تطور الصحافة المصرية وأثرها فى النهضتين الفكرية والاجتماعية) عام ١٩٤٣. ومما تجدر الإشارة إليه أن الباحث قد أعد هاتين الدراستين فى إطار قسم التاريخ تحت إشراف أساتذة التاريخ بكلية الآداب ـ جامعة القاهرة. إذ لم يكن قد سمح بعد بالتسجيل لدرجتى الماجستير والدكتوراه بمعهد التحرير والترجمة والصحافة، ولم توافق الجامعة على ذلك إلا فى أوائل الخمسينيات. ويتصدر الدكتور نجيب أبو الليل موكب الباحثين الإعلاميين فى هذا المجال حيث حصل عام ١٩٥٣ على درجة الدكتوراه عن رسالته (الصحافة الفرنسية فى مصر منذ نشأتها حتى عام ١٩٤٤). ثم تلاه الدكتور خليل صابات الذى نال درجة الدكتوراه عام ١٩٥٤ عن رسالته (تاريخ الطباعة فى الشرق الأدنى).

وقد شهدت الخمسينيات ازدهار الدراسات الصحفية فى مصر حيث تقرر افتتاح قسم للصحافة بكلية الآداب عام ١٩٥٤، وقد نال محمود محمد الجوهرى درجة الدكتوراه عن رسالته (الصحافة العسكرية). فى عام ١٩٥٦. وفى العام التالى نال د. حسين فوزى النجار درجة الدكتوراه عن رسالته (الجريدة ـ تاريخ وفن) كذلك نالت د. لطيفة الزيات درجة الدكتوراه عن رسالتها (حركة الترجمة الأدبية من الإنجليزية إلى العربية فى مصر ما بين ١٨٨٢ ـ ١٩٢٥ ومدى ارتباطها بصحافة تلك الفترة). هذا ويمكن القول أن هذه الفترة قد شهدت تشكيل النواة الأساسية من أساتذة الصحافة فى مصر، وقد تخصص أغلبهم فى تاريخ الصحافة. وقد كان لذلك انعكاساته المباشرة على حقبة الستينيات التى شهدت ظهور العديد من رسائل الماجستير والدكتوراه عن تاريخ الصحافة المصرية. وقد استهل الدكتور أحمس فيليب حقبة الستينيات بالحصول على درجة الدكتوراه عام



١٩٦٢ عن رسالته (الصحافة الإنجليزية فى مصر ـ تطورها وموقعها من الحوادث المصرية الهامة ١٨٨٢ ـ ١٩٢٢) وبعد عام واحد نالت جيهان أحمد رشتى درجة الماجستير عن رسالتها (تطور الصحافة المسائية فى مصر فى الفترة ما بين الحربين العالميتين الأولى والثانية) وفى نفس العام نال الدكتور سامى عزيز درجة الدكتوراه عن رسالته (موقف الصحافة المصرية من الاحتلال الإنجليزى من ١٨٨٢ ـ ١٨٩٢). كذلك نال درجة الدكتوراه لطيف أنسى جونى عن رسالته بعنوان (الحياة النيابية والصحافة المصرية من ١٨٦٦ ـ ١٩١٣). وفى عام ١٩٦٦ نالت إجلال هانم خليفة درجة الماجستير عن رسالتها (الصحافة النسائية فى مصر ١٩١٩ ـ ١٩٣٩) وقد أكملت ذات الموضوع فى رسالتها للدكتوراه التى نالتها عام ١٩٦٩ عن (الصحافة النسائية فى مصر ١٩٤٠ ـ ١٩٦٥).

أما حقبة السبعينيات فقد شهدت ظهور الدراسات الإعلامية فى إطار أكاديمى مستقل عرف باسم معهد الإعلام عام ١٩٧٢ ثم تحول إلى كلية للإعلام عام ١٩٧٤ وقد تحولت نواتها الأساسية أى قسم الصحافة إلى ثلاثة أقسام هى «الصحافة والنشر» و «الإذاعة والتلفزيون» و «العلاقات العامة والإعلان».

وقد ظلت الدراسات الصحفية تستأثر بمعظم رسائل الماجستير والدكتوراه فى كلية الإعلام كما شغلت دراسات تاريخ الصحافة مكان الصدارة فى مجمل الإسهامات الأكاديمية التى قدمها قسم الصحافة فى إطار كلية الإعلام.

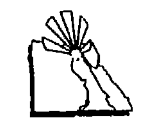
ويلاحظ أن دراسات الماجستير والدكتوراه عن تاريخ الصحافة المصرية قد ركزت أثناء الستينيات على دراسة الظواهر الصحفية عبر الفترات التاريخية المختلفة. وقد تصاعد اهتمام الباحثين الإعلاميين خلال حقبة السبعينيات فى هذا الاتجاه مع ازدياد الاهتمام بدراسة تاريخ الشخصيات التى لعبت دورا مؤثرا فى تاريخ الصحافة المصرية مثل مصطفى كامل ومحمد حسين هيكل والرافعى وفكرى أباظة وطه حسين وعبد الله النديم وبيرم التونسى. .إلخ. وقد سجلت حقبة الثمانينيات اهتماما ملحوظا بدراسة الظواهر الصحفية مع هبوط الاهتمام بالتأريخ للصحف وللصحفيين فى مصر.

ملاحظات أساسية

لقد أسفرت القراءة الأولية للدراسات العامة والبحوث الأكاديمية التى تناولت تاريخ الصحافة المصرية خلال الستين عاما الماضية عن مجموعة من المؤشرات والتساؤلات ولنبدأ بالمؤشرات:

أولا: تتميز معظم الدراسات التى صدرت فى النصف الأول من القرن العشرين (أى قبل إنشاء معهد التحرير والترجمة والصحافة وموافقة الجامعة على السماح له بمنح درجتى الماجستير والدكتوراه) بالطابع التسجيلى العام الذى يكاد يقترب من التوثيق، ولذلك لم تتضمن أطرا منهجية أو أية أساليب علمية سواء فى تصنيف المادة التاريخية أو توصيفها، ويمكن استبعاد الكثير منها من دائرة التقييم المنهجى باعتبارها شيئاً من اثنين إما قوائم بأسماء الصحف.. أو خواطر وانطباعات أدبية أو فنية عن الصحافة في تلك الآونة. وتعد دراسة الدكتور إبراهيم عبده التى صدرت عام ١٩٤١ عن (تاريخ الطباعة والصحافة فى مصر خلال الحملة الفرنسية) باكورة الدراسات الجادة فى هذا المجال. وقد توالت بعد ذلك الدراسات التى تناولت تاريخ الصحافة المصرية سواء من جانب الأكاديميين أو سواهم من الصحفيين والكتاب. وقد تنوعت الدراسات غير الأكاديمية ما بين السير الذاتية للصنحفيين مثال ذكريات فاطمة اليوسف عام ١٩٥٦، وجرجى زيدان منشئ الهلال عام ١٩٥٨. وما بين الحديث عن المهنة بصورة انطباعية عامة مثل (شارع الصحافة) لمى شاهين عام ١٩٥٨، أسوار الصحافة للسيد شوشة عام ١٩٥٩. كذلك صدرت بعض الكتب على شكل ذكريات شخصية مثل كتب حافظ محمود عن ذكرياته فى الصحافة ومعاركه فى الصحافة والسياسة والفكر ما بين ١٩١٩ _ ١٩٥٢.

كما شهدت تلك الفترة ظهور بعض الدراسات المترجمة عن تاريخ الصحافة بصفة عامة مثل كتاب إميل بواثان عن تاريخ الصحافة، وقد قام بترجمته محمد إسماعيل محمد عام ١٩٥٧ وكتاب ب. دينوابيه عن الصحافة فى العالم وقد ترجمه عبد العاطى جلال عام ١٩٦٥.



أما الكتب التى أصدرها الأكاديميون عن تاريخ الصحافة المصرية خلال حقبتى الخمسينيات والستينيات فهى مستقاة فى أغلبها من رسائل الماجستير والدكتوراه مضافا إليها الإسهامات الرائدة التى قدمها الأساتذة الرواد فى تاريخ الصحافة المصرية أمثال د. إبراهيم عبده، د. عبد اللطيف حمزة.

ثانيا: تتميز حقبتا الستينيات والسبعينيات بظهور العديد من الأكاديميين الذين خصصوا رسائلهم الجامعية لدراسة تاريخ الصحافة المصرية، وتتقدمهم الدكتورة جيهان رشتى التى قدمت فى رسالة الماجستير عرضا تاريخيا مستفيضا عن تطور الصحافة المسائية فى مصر خلال فترة ما بين الحربين العالميتين. ثم تلتها د. إجلال هانم خليفة فى رسالتى الماجستير والدكتوراه عن الصحافة النسائية فى مصر منذ عام ١٩١٩ حتى منتصف الستينيات. وقد قام د. محمد سيد بالتأريخ لمجلة الرسالة فى دراسته للماجستير، كما قام بالتأريخ لمجلة السياسة الأسبوعية فى دراسته للدكتوراه. وقدمت د. عواطف عبد الرحمن دراسة الماجستير، عن (جريدة المجاهد الجزائرية ودورها فى الثورة ١٩٥٤ ـ ١٩٦٢) وكانت الدكتوراه عن اتجاهات الصحافة المصرية نحو القضية الفلسطينية فترة ما بين الحربين العالميتين.

أما الدكتور فاروق أبو زيد فقد أسهم من خلال رسالتى الماجستير والدكتوراه فى إثراء المكتبة الصحفية. إذ انشغل بدراسة الدور الذى قامت به الصحافة المصرية فى إرساء الأساس الأيديولوجى للفكر الديمقراطى من خلال المعارك الفكرية التى خاضتها الصحافة المصرية ضد الحكم المطلق واستبداد الخديو والقصر وتدخل سلطات الاحتلال فى شئون البلاد. وقد تميزت هاتان الدراستان بالمعالجة المنهجية الجادة التى تختلف عن الإطار التقليدى فى سرد تاريخ الصحف المصرية وتاريخ الشخصيات التى قادت النهضة فى مصر. . مما ترتب عليه تقديم تفسيرات جديدة لكثير من المقولات التاريخية التى كادت تصل إلى مرحلة المسلمات بسبب كثرة ترديدها فى الكتب والدراسات التى تناولت تاريخ الصحافة المصرية من قبل.

ورغم أن الدراسات التاريخية قد استأثرت بالجهود الأكاديمية لمعظم أفراد الجيل الثالث من الأكاديميين غير أن أغلبهم قد اتجه فيما بعد إلى تخصصات أخرى مثل د. جيهان رشتى التى اتجهت إلى التخصص فى علوم الاتصال والإذاعة والتليفزيون وإجلال خليفة (فنون التحرير الصحفى)، د. محمد سيد (الإعلام والتنمية وإدارة الصحف) ود. فاروق أبو زيد (فنون التحرير والعمل الصحفى).

ثالثا: يتواكب ظهور وازدهار الرسائل الجامعية عن تاريخ الصحافة المصرية مع نشأة وتطور الدراسات الصحفية فى مصر. ويلاحظ أن الأعمال الأكاديمية الرائدة فى هذا المجال بدأت من خلال قسم التاريخ وتمثلت فى أعمال الدكتور إبراهيم عبده خلال الأربعينيات. وقد شهدت الخمسينيات الثمار الأولى لمعهد التحرير والترجمة والصحافة واقتصرت على رسائل الدكتوراه فحسب على أساس أن دبلوم المعهد كان يعادل درجة الماجستير فى الصحافة إلا فى منتصف الستينيات بعد إنشاء قسم الصحافة كأحد أقسام الصحافة بكلية الآداب سنة ١٩٥٤. وقد شهدت الخمسينيات ست رسائل ركزت أغلبها على المسح التاريخى للصحافة المصرية وتناولت فترات طويلة نسبيا بلغت فى إحداها ما يقرب من ثلاثمائة عام(*) وتنوعت المجالات الصحفية التى خصصت للدراسة التاريخية فى تلك الفترة حيث شملت الصحافة الفرنسية فى مصر(**) وحركة الترجمة(***) والصحافة العسكرية(****) ولم تقتصر هذه الرسائل على التأريخ للصحافة المصرية بل تناول بعضها تاريخ الصحافة الأجنبية مثل رسالة الدكتوراه للدكتور إبراهيم إمام عن (فن المقال الصحفى فى الأدب الإنجليزى فى القرن الثامن عشر). والواقع أن المنابع العلمية المختلفة التى ينتمى إليها جيل الرواد فى الخمسينيات كانت لها آثارها الملحوظة على المعالجات المنهجية ومدى التزامهم بالشروط المنهجية للدراسات التاريخية. ويلاحظ أن أغلب هؤلاء الباحثين كانوا ينتمون إلى أقسام اللغات ماعدا الدكتور إبراهيم عبده الذى كان ينتمى إلى قسم التاريخ، وقد وظف خبرته العلمية فى هذا المجال لخدمة البحوث والدراسات التى قدمها عن تاريخ الصحافة المصرية مما جعلها تتميز بصورة جلية عن سائر البحوث التى قدمها معاصروه ومن جاءوا بعده فى مجال الدراسات الصحفية.

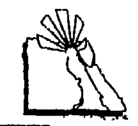
أما الستينيات فقد أخرجت لنا الجيل الثالث من الباحثين الإعلاميين الذين تخرجوا فى قسم الصحافة بكلية الآداب وتميزوا بانتمائهم العلمى الكامل للدراسات

(*) قام د. خليل صابات بالتأريخ للطباعة في الشرق الأدني منذ ظهور المطبعة في لبنان عام ١٧١٠ حتي موعد تقديم رسالته عام ١٩٥٤.

(**) رسالة الدكتوراه التي تقدم بها د. نجيب أبو الليل عام ١٩٥٣.

(***) رسالة الدكتوراه التي تقدمت بها د. لطيفة الزيات عام ١٩٥٦.

(****) رسالة الدكتوراه التي تقدم بها محمود الجوهري عام ١٩٥٦.



الصحفية، وأضافوا للمكتبة الصحفية ١٠ رسائل للماجستير والدكتوراه لم تقتصر موضوعاتها على التأريخ للفترات والظواهر الصحفية والصحافة المتخصصة والصحافة الأجنبية فى مصر فحسب، بل وأضافت بعض البحوث التى أرخت للصحافة العربية(*) للمرة الأولى فى تاريخ الدراسات الصحفية فى مصر. كذلك ظهرت فى تلك الحقبة بعض الدراسات التى تناولت تاريخ الصحافة المصرية فى إطار علاقتها بتاريخ مصر الحديث والمعاصر من خلال ربطها بالقضايا الوطنية والاجتماعية مثل الحياة النيابية والحركة العمالية والاحتلال البريطانى(**).

وقد سجلت بحوث تاريخ الصحافة فى الستينيات تقدما نسبيا من الناحية المنهجية وإن كانت قد أظهرت بصورة عامة غياب الاهتمام بالإعداد المنهجى لدارسى الصحافة وباحثيها إذ يغلب على معظم الرسائل التى تنتمى لهذه الحقبة عدم الالتزام بالشروط الأساسية للمنهج العلمى فضلا عن المنهج التاريخى بقواعده الصارمة وأصولياته المحكمة. كما تخلو هذه الرسائل من الإشارة إلى الإطار المنهجى الذى اعتمدت عليه معالجاتها للمادة التاريخية.

وتتواكب دراسات تاريخ الصحافة فى السبعينيات مع نشأة معهد الإعلام (١٩٧٢) ثم كلية الإعلام (١٩٧٤) مما أدى إلى طفرة كمية ونوعية فى بحوث تاريخ الصحافة تمثلت فى بلوغ أعداد الرسائل ٣٢ رسالة للماجستير والدكتوراه تباينت موضوعاتها ما بين التأريخ للفترات والظواهر الصحفية والتأريخ للصحافة المتخصصة، وأضافت للمرة الأولى التأريخ للصحفيين البارزين فى تاريخ الصحافة المصرية. إذ قاربت الرسائل التى تناولت حياة وإنجازات القيادات الصحفية البارزة فى مصر ٢٥٪ من مجموع الرسائل التى قدمت عن تاريخ الصحافة المصرية فى تلك الحقبة، كذلك برز الاهتمام بالتأريخ للصحف المصرية بصورة تفوقت على ما قدمته حقبة الستينيات فى هذا الصدد بصورة لم يسبق تناولها فى حقبتى الخمسينيات والستينيات مثل الصحافة الفنية والصحافة الفكاهية وصحافة النقابات المهنية. (١٠) كما قدمت حقبة السبعينيات بعض الرسائل التى اهتمت بالتأريخ لفنون التحرير والإخراج الصحفى والإعلان ووكالات الأنباء (للمرة الأولى). (١١).

(*) قدم شمس الدين الرفاعي رسالة الدكتوراه عن (تاريخ الصحافة السورية من الاحتلال إلي الاستقلال ١٨٠٠ - ١٩٤٦) عام ١٩٦٦.

(**) انظر الملحق.

وكما سجلت حقبة السبعينيات طفرة كمية ملحوظة تمثلت فى الازدياد الكبير فى عدد الرسائل كما سجلت تنوعا فى الموضوعات والمجالات الصحفية التى أرخت لها فضلا عن الإضافات الجديدة التى تمثلت فى طرق مجالات صحفية جديدة تماما على البحث الأكاديمى. كذلك سجلت هذه الحقبة تطورا نوعيا فى المعالجات المنهجية توضح الصعوبات والخطوات المنهجية المختلفة التى التزم بها الباحثون فى معالجاتهم لأطروحاتهم مما يعكس بدء اهتمام كلية الإعلام ببرامج الإعداد المنهجى للباحثين فضلا عن التقدم الذى أحرزته الدراسات الصحفية فى مصر والعالم سواء من ناحية المناهج أو الموضوعات علاوة على الرصيد البحثى الذى خلفته المدرسة المصرية فى مجال تاريخ الصحافة والذى أكمل حينئذ ثلاثة عقود.

ويلاحظ ازدياد الاهتمام خلال حقبة السبعينيات باختيار الموضوعات التى تقع على تخوم علمى الصحافة والتاريخ حيث تلعب الصحافة دورا رئيسيا كهمزة وصل بين هذين الميدانين الهامين. مثال: الصحافة والحياة السياسية فى مصر(١٢) أو الصحافة وثورة يوليو(١٣).

هذا وقد واصلت دراسات تاريخ الصحافة مسارها العلمى متخطية العديد من الصعوبات المنهجية الموضوعيه متجاوزة البدايات المتواضعة التى سجلتها حقبتا الأربعينيات والخمسينيات. وقد سجلت حقبة الثمانينيات الاستمرارية فيما يتعلق بالمجالات التى تم التأريخ لها خلال حقبتى الستينيات والسبعنييات وأضافت من الناحية الكمية والنوعية بعض الرسائل التى تناولت مجالات جديدة مثل التأريخ للصحافة الحزبية(١٤) وصحافة الأقليات(١٥) والفنون الصحفية التى لم يتم التطرق لها من قبل مثل التأريخ للعمود الصحفى، ويتصاعد الاهتمام بدراسة المجالات التى تمثل همزة وصل بين تاريخ الصحافة المصرية والتاريخ العام، مثل صحافة ثورة يوليو وقضية الديمقراطية(*) والصحافة والقضايا الاجتماعية(**) وجريدة المصرى والقضايا الوطنية(***) كما سجلت بحوث تلك الحقبة

(*) رسالة دكتوراه تقدم بها كرم شلبي عام ١٩٨٠.
(**) رسالة دكتوراه تقدمت بها نجوي خليل عام ١٩٨٦.
(***) رسالة الماجستير التي تقدمت بها سهير إسكندر عام ١٩٨٣.



(الثمانينيات) اهتماما ملحوظا بالإجراءات المنهجيه والمعالجات التكاملية التى تتناول الصحافة كجزء من النشاط المجتمعى فى إطار المراحل التاريخية المختلفة.

أما التساؤلات التى يطرحها العرض السابق للدراسات الأكاديمية التى تم إنجازها فى مجال التأريخ للصحافة المصرية فيمكن تلخيصها وطرحها على صورة تساؤل محورى عن ماهية المهام المطروحة على الباحثين الإعلاميين فى مجال التأريخ للصحافة المصرية؟

وفى محاولة للإجابة على هذا التساؤل نرى أن هناك مهمتين محددتين على الباحثين الإعلاميين الالتزام بهما تتعلق أولاهما بنقد وتمحيص الصحف التى يستقر الرأى على اختيارها وإخضاعها للدراسة التاريخية، ويتم ذلك على مرحلتين: مرحلة النقد الخارجى للصحيفة والمقصود بها الإحاطة الشاملة بالإطار المجتمعى الذى يحيط بالصحيفة أو الصحف المدروسة فى المرحلة التاريخية المحددة ثم تليها مرحلة النقد الداخلى للصحيفة والمقصود بها تناول الأبعاد الذاتية التى تتعلق بالصحيفة كمؤسسة إعلامية ذات أدوار متعددة.

وتتعلق ثانيتهما بعملية التركيب التاريخى التى يقوم فيها الباحث أو المؤرخ الإعلامى بتنظيم وترتيب المادة التاريخية سواء الخاصة بالصحف أو بالأوضاع المجتمعية السائدة آنذاك، ثم يقوم بعملية الربط بينها بصورة جدلية مراعيا علاقة الخاص (الصحف) بالعام (المجتمع ككل) ومحاولا إبراز التفاعل بينهما وساعيا للعثور على أسباب الظواهر الصحفية التى قد تكون فى الأغلب أسبابا سياسية أو اقتصادية أو حضارية أو اجتماعية.

ونظرا لأهمية الخطوة الأولى الخاصة بفحص الصحيفة ونقدها موضوعيا وذاتيا؛ لذلك سنتعرض لها بشىء من التفصيل، فمن الناحية الموضوعية لابد من التركيز على دراسة وتغطية الأبعاد التالية:

١ - البعد السياسى للفترة التى عاصرتها الصحيفة من حيث طبيعة السلطة السياسية: هل هى ملكية أم جمهورية؟ وهل تلتزم الأساليب الديموقراطية أم الشمولية. وعلاقة السلطة السياسية بالقوى السياسية والاجتماعية الأخرى القائمة فى المجتمع فى تلك المرحلة وعلاقتها بأدوات التعبير الإعلامى السائدة وخصوصا الصحافة.

٢ ـ البعد الاقتصادى للفترة التاريخية موضع الدراسة ونوعية النظام الاقتصادى الذى تبنته السلطة السياسية القائمة آنذاك، هل النظام الرأسمالى أم النظام الاشتراكى أم النظام المختلط. كما يجب دراسة مصادر الثروة والدخل وكيفية توزيعها على الفئات الاجتماعية السائدة.

٣ ـ البعد الاجتماعى للفترة وتتضمن الخريطة الطبقية بكل شرائحها المنتجة والطفيلية التى ظهرت أو اندثرت، ودراسة العلاقة بين هذه الشرائح وفيما بينها وبين السلطة السياسية.

٤ ـ البعد الإعلامى للفترة، ويتضمن تحديدا دقيقا للخريطة الإعلامية من حيث وسائل الإعلام السائدة سواء المسموعة والمرئية أو المقروءة مع التركيز على دراسة قوانين النشر والمطبوعات وإدماج الخريطة الإعلامية، أو بمعنى أدق الخريطة الصحفية مع الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والسياسية لاستخراج تصور متكامل للواقع الصحفى بانتماءاته المتعددة (الاجتماعية والسياسية والفكرية) وذلك فى داخل إطاره التاريخى الصحيح.

وبعد الانتهاء من هذه المهمة تأتى مباشرة المرحلة الثانية من عملية النقد التى يقوم بها المؤرخ للصحيفة وتتناول الأبعاد الذاتية التى يمكن تلخيصها فيما يلى:

١ ـ البعد المكانى للصحيفة ويتضمن خريطة الانتشار الجغرافى للصحيفة «هل هى صحيفة قومية أو أقليمية».

٢ ـ البعد الزمنى للصحيفة ويتضمن دورية صدورها «يومية أم أسبوعية أم شهرية أم فصلية، وكذلك ما إذا كانت صباحية أم مسائية».

٣ ـ البعد البشرى للصحيفة ويتضمن كتاب الصحيفة وجمهورها (من يحررها ولمن تتوجه)، أى دراسة انتماءات محرريها وكتابها اجتماعيا وسياسيا وفكريا ومهنيا، كذلك يتضمن نوعية الجمهور الذى تتوجه إليه الصحيفة هل هو جمهور عام أم جمهور نوعى (عمال ـ فلاحون ـ طلبة ـ سكان مدن ـ سكان ريف).

٤ ـ البعد الاقتصادى للصحيفة، ويتضمن دراسة مصادر تمويل الصحيفة (الإعلانات ـ الاشتراكات ـ مصادر أخرى) وهذا البعد يتميز بأهمية خاصة نظرا لاستخدامه فى تحديد نوعية المصالح الاجتماعية والسياسية التى تعبر عنها الصحيفة

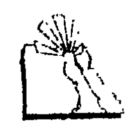
من خلال تبعيتها الاقتصادية والمالية، ومما يساعد على إدراك هذا البعد، تحديد حجم ودور الإعلانات وتأثيرها على سياسة الصحيفة التحريرية ومدى التزامها بنشر الحقائق فى إطارها الموضوعى أو التكتيكى أى الجزئى.

٥ ـ البعد السياسى للصحيفة، ويتضمن علاقة الصحيفة بالسلطة السياسية، ويتم هذا من خلال دراسة التشريعات والقوانين الخاصة بحرية التعبير والنشر بالإضافة إلى ضرورة رصد ممارسات السلطة السياسية تجاه الصحيفة على الخريطة السياسية لعصرها: هل كانت تعبر عن السلطة السياسية بجميع أجنحتها اليسارية واليمينية؟ أم كانت تمثل القوى المعارضة ودراسة مدى تأثير ذلك على الالتزام العام للصحيفة تجاه قضايا عصرها: هل كانت تعبر بموضوعية عن الواقع التاريخى الذى عاصرته أم كانت تعبر عن جهاز الدولة الذى يمثل قوى اجتماعية وطبقية من مصلحتها إقناع الرأى العام المعاصر لها بأفكار وصياغات تخدم هذه القوى ولا تعبر عن الحقيقة الموضوعية للواقع السائد مثل؛ تصوير الصحافة الفرنسية للمناضلين الجزائريين بأنهم مجموعة من «الغلاقة» وتصوير الصحافة الإسرائيلية للفدائيين الفلسطينيين بأنهم مجموعة من «الإرهابيين» وتصوير الصحف الغربية للثورة الفرنسية بأنها كانت «مذبحة» للإقطاعيين الأبرياء.

٦ ـ الطابع الإعلامى للصحيفة ويتضمن التمييز بين كونها صحيفة رأى أو صحيفة خبرية. فالمعروف أن صحف الرأى تحمل هويتها الفكرية والسياسية التى يمكن إدراكها بسهولة ويسر بينما يصعب كشف الانتماء الفكرى والسياسى للصحيفة ذات الطابع الخبرى. كذلك يتحدد مجال استخدام الصحيفة فى الدراسات التاريخية طبقاً لتحديد هذا البعد الخاص بكونها صحيفة رأي أم صحيفة إخبارية، وقد سبقت الإشارة إليه.

٧ ـ البعد التكنولوجى للصحيفة ومدى تأثيره على إخراج وتحرير الصحيفة، ويتضمن دراسة الوسائل والإمكانات الخاصة بالطباعة والإخراج الصحفى ومدى تلاؤم ذلك مع طبيعة وواقع الفترة التاريخية التى تصدر الصحيفة أثناءها.

٨ ـ مضمون المادة الإعلامية التى تنشرها الصحيفة، وتتضمن أشكال الإخراج وأنماط التحرير فضلا عن السياسة التحريرية العامة للصحيفة ومدى التزامها بالقضايا الجادة أم الموضوعات الخفيفة، علاوة على أسلوب تناولها أو صياغتها للمواد الإعلامية، وهل تتبنى أسلوبا يعتمد على الإثارة والتهويل والمبالغة



أم تتميز بالجـدية والموضوعية والصدق فى صيـاغة الأحداث والظواهر، وهل تركز على الجوانب الإيجابيـة البناءة فى تناولها للوقائع والحقـائق أم تهتم بإبراز الجوانب السلبيـة الهدامة جـريا وراء الإثارة والتشويق؟ وهـل تلتزم بعرض وجـهات النظر المختلفة فى معـالجتها لقضايا عصرها أم تنـحو منحى منحازاً لأحد الأطراف على حساب الأطراف الأخرى؟

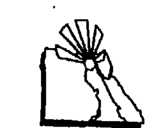
وهنا بعض الاعتبارات أو التحفظات الجانبية التى لابد أن يضعها المؤرخ أمام عينيه أثناء تعامله مع الصُحف كمصدر للتأريخ منها:

١ ـ قد تنشر الصحيفة خـبرا ثم يرد تكذيب له بعد فترة زمنية قد تصل إلى شهور أو أكثر، وهنا يجب التحفظ والرجـوع إلى معاصرى تلك الفترة أو المصادر التاريخية الأخرى للتثبت من صحة الخبر أو الحادث.

٢ ـ قد تنشـر الصحـيفـة خبرا فى إحـدى طبعـاتها وتحـذفه فى الطبـعات الأخرى.

٣ ـ تحـاول أغلب الصـحف التأكـيـد على أنهـا تعبـر عن الرأى العـام فى مجـتمعاتهـا وبالطبع يجب أخذ هذا الأمـر بكثير من التـحفظ، فقد تحـرم إحدى القوى الاجتمـاعية الرئيسية من التـعبير عن آرائها ومصـالحها، وفى هذه الحالة لا يمكن الاعـتـماد على الصـحـيفـة كـمصـدر تاريخى، فـقد تـقع أحداث هامـة كالانتفاضـات الشعبية التى يقوم بها الكادحـون للتعبير عن مصالحـهم فى مواجهة الطبقـات المسيطرة على وسـائل التعبـير السيـاسى والإعلامى وبالتـالى يتم تجاهل الحدث أو تشويهه، مثـل: معالجات الصحف المصرية للانتفاضـة الشعبية فى ١٨، ١٩ يناير ١٩٧٧.

٤ ـ الصحافة باعتبارها ظاهرة يومية كثيـرا ما تستغرقها الأحداث غير الهامة والتى قد لا يكون لـها قيـمة تاريخيـة فيمـا بعد. فليس كل مـا تحويه صفـحات الصحف يستحق الاستعانة به كمادة تاريخية. وهنا يحق لنا أن نطرح تساؤلا يتعلق بنوعية القضـايا والموضوعات التاريخية التى تصلح لها الصـحف كوثائق أو مصادر تاريخية. هل رصد الوقائع والأحداث ومحاولة تفسيرها أم تتبع نشأة تطور الظواهر



الاقتصادية والاجتماعية والسياسية؟ أم رصد الظواهر الفكرية والأيديولوجية. أى مجال من مجالات الدراسة التاريخية تصلح له الصحف كمصدر أو كوثيقة أكثر من سواه؟ لا شك أن مجالات التاريخ المختلفة سواء تاريخ البنى المادية أو تاريخ الظواهر الفكرية والأيديولوجية أو حتى سرد الأحداث تبدو حاجتها واضحة للصحيفة كأحد المصادر الأولية أو الثانوية، ولكن ينفرد المجال الخاص بدراسة تاريخ الظواهر الفكرية والأيديولوجية بحاجته الأساسية للصحف كمصدر أول وخصوصا صحف الرأى.

الهوامش

١ ـ لمزيد من التفاصيل انظر :

أ ـ خليل صابات: نشأة وسائل الاتصال ـ الأنجلو ـ القاهرة ١٩٨٢ .

ب ـ عواطف عبد الرحمن: الصحيفة كوثيقة تاريخية متى ولماذا ـ مجلة العلوم الاجتماعية ـ الكويت ـ يناير ١٩٨٢ .

جـ ـ عبد العزيز الغنام: مدخل في علم الصحافة ـ الأنجلو المصرية القاهرة ١٩٧٧ .

٢ ـ انظر :

Karl-Hugo Wiren: The press as a narrative source. IAMCR A 84 Conference Prague. PP 2 - 3.

٣ ـ انظر :

أ ـ عواطف عبد الرحمن: الصحيفة كوثيقة تاريخية ـ مصدر سابق. ص ٢١٠ ـ ٢١٣.

ب ـ رأفت الشيخ: العلاقة النظرية والمنهجية بين علم الصحافة وعلم التاريخ ـ الحلقة الدراسية الأولى لمشكلة المنهج فى الصحافة ـ كلية الإعلام ـ أبريل ١٩٨٦. ص ١٠ ـ ١٢ .

جـ ـ محمد سيد محمد: الصحافة بين التاريخ والأدب ـ دار الفكر العربى ـ القاهرة ـ ١٩٨٥ ـ ص ١٤ ـ ٧

d-karl Hugo: Opcit PP 8-10.

٤ ـ انظر سامى عزيز: الإنتاج الفكرى المصرى فى الدراسات الإعلامية منذ النشأة حتى عام ١٩٧٠ . المؤتمر العلمى الأول لكلية الإعلام ـ ديسمبر ١٩٨١ ـ ص٥٥ ـ ٥٦ .

٥ ـ انظر: عواطف عبد الرحمن: نظرة نقدية للتراث الأكاديمى فى تاريخ الصحافة ـ الحلقة الأولى لبحوث الإعلام ـ المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ابريل ١٩٨٧ .



٦ ـ انظر: إبراهيم عبده: تطور الصحافة المصرية وأثرها فى النهضتين الفكرية والاجتماعية ـ مكتبة الآداب ـ القاهرة ١٩٤٥ ـ المقدمة.

٧ ـ انظر مؤلفات الدكتور عبد اللطيف حمزة فى الجدول المرفق.

٨ ـ انظر مؤلفات الدكتور نجيب أبو الليل فى الجدول المرفق.

٩ ـ انظر مؤلفات الدكتور خليل صابات.

١٠ ـ انظر مؤلفات الدكتور أحمد حسين الصاوى.

١١ ـ انظر:

أ ـ أحمد المغازى: تطور الصحافة الفنية فى مصر وموقفها من الحركة الوطنية والحركة الفنية ١٩٢٤ ـ ١٩٥٢.

ب ـ عادل الصيرفى: صحافة الفكاهة وصحافيوها فى مصر منذ نشأتها حتى عام ١٩٢٥ ثم من عام ١٩٥٢ ـ ١٩٧٣.

جـ ـ محمد أمين فؤاد محمود: صحافة النقابات المهنية مع دراسة تطبيقية على مجلة المهندسين من ١٩٤٥ ـ ١٩٧٠.

١٢ ـ انظر:

أ ـ رمزى ميخائيل: تطور الخبر فى الصحافة المصرية منذ نشأتها حتى قيام الثورة العرابية.

ب ـ ماجى الحلوانى: إخراج بعض مجلات دار الهلال منذ نشأتها حتى عام ١٩٦٠.

جـ ـ منى الحديدى: الإعلان فى الصحافة العربية ـ نشأته وتطوره ١٨٢٨ ـ ١٨٨٢.

د ـ عبد الصمد دسوقى: وكالات الأنباء فى مصر ـ نشأتها حتى ١٩٧٢.

١٣ ـ انظر: وجيه سمعان: الصحافة والحياة السياسية فى مصر ١٩٢٣ ـ ١٩٣٦ (رسالة ماجستير).

١٤ ـ انظر: مها الطرابيشى: دور الصحافة فى التمهيد لثورة يوليو ١٩٥٢ (رسالة دكتوراه).

١٥ ـ انظر: إبراهيم المسلمى: صحافة الحزب الوطنى ١٩٠٠ ـ ١٩٥٣ (رسالة دكتوراه).

سليمان صالح: جريدة المؤيد جريدة حزب الإصلاح على المبادئ الدستورية ١٨٨٩ ـ ١٩١٥ (رسالة ماجستير).

١٦ ـ سهام نصار: الصحافة اليهودية الفرنسية فى مصر (الدكتوراه) استكمالا للصحافة اليهودية فى مصر (الماجستير) التى نوقشت فى ١٩٧٩.

١٧ ـ حسن الموجى: موقف الصحفيين الشاميين فى مصر من القضايا المصيرية ١٩٠٠ ـ ١٩١٤ ـ رسالة دكتوراه.

الفصل الثانى



الصحافة المصرية المعاصرة
أداة تغيير أم آلية استمرار فى إطار النظام السياسى الراهن

إن محاولـة استطلاع الأدوار المختلفة التى قـامت بها الصحافـة المصرية منذ قيام ثورة يوليو عام ١٩٥٢ مرورا بمراحلها الأربعة (الـتجريبية ـ الناصرية ـ الساداتية ـ مبارك) يستلزم التـعرف على الملامح الأساسية التى تميزت بها السيـاسة الإعلامية فى كل مرحلة من تلك المراحل، أى تحديد الخط العام للدولة فى المجال الإعلامى عبر تلك الفترات.

والواقع أن هناك شبه إجـماع بين أساتذة الإعلام سـواء هؤلاء الذين ينتمون للمـدرسة الغـربية بمخـتلف تيـاراتها التـقليدية والـراديكالية مـثل (شرام، شـيللر هالوزان، جريتر) أو الذين يتزعمون المدرسة الاشـتراكية مثل (سازروعسكى ـ نونة سترنج ـ مـاثليارث) أو أولئك الذين برزوا فى العالم الثـالث مثل (حميـد مولانا ـ فرانك أوباجا ـ الفريد أوبوبور وبرايس ماثا) على أنه ليس هناك أيديولوجية للدولة وأخـرى لوسـائل الإعـلام بل هناك أيديولوجـيـة واحـدة تحـدد الخط السـيـاسى والاقتـصادى والاجـتمـاعى للدولة كمـا تحدد موقف الدولـة من الإعلام وأدواره ووظائفه التى تتكامل مع سائر مؤسسات الدولة مستهدفة تحقيق التوازن الذى يؤدى إلى دعم وحمـاية قيم ومـصالح وأهداف الطبقـة أو مجمـوع الطبقـات أو القوى الاجتماعية التى تسيطر على وسائل الإنتاج الأساسية فى المجتمع؛ وتتحكم بالتالى فى أدوات التعبير السياسى والنظام التعليمى والثقافى.

يأتى الإعلام كى يجسـد من خلال الكلمة المطبـوعة والمسموعـة والمرئية هذا البناء المتشابك بجوانبه المادية والفكرية فى إطار صيرورى متواصل، ومن هنا يمكن القول بأن السـياسة الإعـلامية هـى التلخيص النوعى المتمـيز الذى يجـسد الواقع الاجتماعى بصراعاته وتناقضاته وسياقه التاريخى مستخدما وسائل الإعلام كوسائط وأدوات للتعـبير والتـوجيه والضـبط الاجتمـاعى، وإذا كانت السيـاسة الإعلامـية تكشف من خلال القوانين والتشريعات الإعلامية المدونة عن طبيعة السلطة الحاكمة من حيث انتـماؤها الاجتمـاعى أو توجهاتهـا السياسيـة فإن نمط الملكية الإعلامـية السائد ومـدى تدخل السلطة الحـاكمة فى توجـيه الأداء الإعـلامى وتحديد نوعـية المضـامين الإعـلاميـة يمثـلان المعيـار الحاسم فى تحـديد الإطار النهائى للـسيـاسة الإعـلاميـة. وإذا سلمنا بهذا الإطار النـظرى الذى يحدد ويوضح أبعـاد العلاقـة الأيديولوجـية والـسياسـية بين الدولة ووسـائل الإعلام والذى يعـد بمثابة مـدخل

ضرورى للتعرف على ملامح وأسس العلاقة متعددة الأوجه التى تربط قيادة ثورة يوليو بوسائل الإعلام المصرية فإن تحليلنا سيقتصر على تناول العلاقة الخاصة بين ثورة يوليو والصحافة المصرية المعاصرة، وذلك فى محاولة للإجابة على السؤال المحورى الذى تطرحه هذه الورقة عن طبيعة الأدوار التى قامت بها الصحافة المصرية منذ قيام ثورة يوليو، وهل انحصرت هذه الأدوار فى دعم وتأييد وتبرير السياسات الرسمية أم فى نقد هذه السياسات وطرح رؤى بديلة تمثلت فى حرصها على تزويد القراء والمواطنين بالمعلومات والآراء والأفكار المختلفة حول القضايا الوطنية والعربية والعالمية. وذلك سعيا للتوصل إلى استكشاف وتحديد القوانين الجزئية التى تحكم البعد الذاتى والموضوعى فى علاقة الصحافة بالسلطة السياسية خلال فترة تاريخية محددة تشمل المراحل المختلفة لثورة يوليو.

ويلاحظ أن هناك اتفاقا بين معظم الدراسات والبحوث التى أجريت عن ثورة يوليو وآثارها السياسية والاقتصادية والاجتماعية على الواقع المصرى المعاصر على حقيقة أولية تتلخص فى أن مجموعة الضباط الأحرار التى كانت تمثل القيادة الفكرية والسياسية للثورة لم تطرح تصورا سياسيا أو فلسفة اجتماعية محددة وإنما بدأوا بالممارسة المباشرة ملتزمين منهج التجربة والخطأ. ولذلك يمكن القول إن التوجه الفكرى والسياسى لقيادة ثورة يوليو قد تبلور من خلال الممارسات العملية ولم ينبثق عن التزام أيديولوجى سابق. وقد اعترف الرئيس جمال عبد الناصر بأن قادة حركة الجيش لم يكن لديهم فكرة واضحة عما يجب أن يفعلوه عندما وجدوا أنفسهم فجأة فى مقاعد السلطة، والواقع أن النخبة العسكرية الحاكمة كانت تتكون من خليط من الانتماءات الفكرية والسياسية التى تعد نتاجا طبيعيا لمرحلة الأربعينيات والتى كانت تتراوح ما بين التوجه الإسلامى والاتجاهات الماركسية وإن كانوا جميعا ينحدرون من الشرائح الدنيا للطبقة الوسطى. وقد ترك هذا الخليط الفكرى المتباين انعكاساته السلبية الواضحة على الممارسات السياسية لمجلس قيادة الثورة، وخصوصا فى المرحلة الأولى للثورة (١٩٥٢ ـ ١٩٥٤) وأسفر عن العديد من الخلافات والتصفيات.

وانطلاقا من المنظور التكاملى الذى ينأى عن التجزىء المتعسف للظواهر المجتمعية ويؤمن بوحدة الأنشطة الإنسانية وتكاملها مهما اختلفت مظاهرها أو

تعددت أشكالها المعرفية، لذلك فإن تناولنا للتغيرات الإعلامية (الصحفية على وجه الخصوص) سيتم فى إطار سياق أشمل يتضمن التغيرات المجتمعية التى طرأت على الواقع المصرى بفعل ممارسات النخبة الحاكمة خلال ثورة يوليو وهى تتمثل فى أربع مراحل سيتم تناولها على النحو التالى:

المرحلة الأولى: وتتضمن الفترة من ١٩٥٢ ـ ١٩٥٤ وتبدأ بقيام الثورة فى ٢٣ يوليو ١٩٥٢ وتنتهى بانتهاء ما يسمى بأزمة مارس ١٩٥٤ حيث شهدت مصر فى تلك الفترة أحداثا سياسية حاسمة أسفرت عن بلورة الموقف الأساسى لثورة يوليو من قضية الديموقراطية، كما حسمت قضية استمرار العسكريين فى السلطة أو عودة الحياة النيابية إلى مصر بعد أقل من عامين من قيام الثورة.

المرحلة الثانية: وتشمل الفترة الناصرية التى تبدأ من أبريل ١٩٥٤ حتى سبتمبر ١٩٧٠، حيث يمكننا أن نميز بين مرحلتين رئيسيتين داخل هذه الفترة، وترتبط هاتان المرحلتان بالتطور الذى طرأ على التكوين الفكرى للزعيم عبد الناصر وانعكس بدوره على الواقع المصرى وعلى الخريطة الصحفية كقطاع متميز من قطاعاته.

فالمسافة الزمنية التى تفصل بين صدور الوثيقة السياسية الأولى لثورة يوليو وهى (فلسفة الثورة) والوثيقة الثانية للثورة التى تمثلت فى الميثاق تمثل الفاصل الزمنى بين المرحلتين. كذلك تبرز الفروق الجوهرية بين مضمون الوثيقتين حيث تعبر الوثيقة الأولى عن الملامح العامة لأحلام عبد الناصر وخواطره فى المسألة الوطنية والاجتماعية بينما تحمل الوثيقة الثانية صياغة محددة حاسمة للخط الفكرى والسياسى الذى تبناه عبد الناصر والذى يفصح عن انحيازه الواضح لمصالح الطبقات الشعبية فى مصر. وهنا يمكننا أن نطلق على المرحلة الأولى من الفترة الناصرية المرحلة التجريبية وهى تمتد من ١٩٥٤ ـ ١٩٦١ حيث شهدت الصحافة فى نهايتها تغيرات جذرية فى أوضاعها التنظيمية وعلاقتها بالسلطة السياسية تمثلت فى صدور قانون تنظيم الصحافة (مايو ١٩٦٠).

أما المرحلة الثانية ويطلق عليها مرحلة التحول إلى الاشتراكية فتبدأ بقوانين يوليو ١٩٦١ حتى وفاة عبد الناصر ١٩٧٠. والواقع أن هذا التقسيم لم يتم بناء على التغير الفكرى الذى طرأ على قيادة السلطة السياسية لثورة يوليو فحسب بل



يدخل فى اعتباره بنفس القدر من الأهمية المعيار المجتمعى الذى يشير إلى التغيرات التى طرأت على البنية المادية والثقافية للمجتمع المصرى فى تلك الفترة.

المرحلة الثالثة: تشمل الحقبة الساداتية من أكتوبر ١٩٧٠ ـ أكتوبر ١٩٨١، حيث شهد المجتمع المصرى بداية مراجعة شاملة للسياسة الناصرية تمثلت فى الاتجاه نحو الغرب ومقاطعة الاتحاد السوفيتى والعدول عن الإجراءات الاشتراكية وإعلان سياسة الانفتاح الاقتصادى، وتبنى صيغة التعددية الحزبية، وتوقيع معاهدة الصلح المنفرد مع إسرائيل. وقد كان لهذه التغيرات وقعها المباشر فى المجال الإعلامى وخصوصا الصحافة حيث شهدت صدور العديد من القرارات التى انتهت بصدور قانون سلطة الصحافة رقم ١٤٨ لعام ١٩٨٠ وأسفرت عن بروز خريطة جديدة للصحافة المصرية تمثلت فى ظهور الصحف الحزبية إلى جانب الصحافة القومية التى كانت سائدة من قبل، علاوة على وقوع العديد من الصدامات بين قيادة السلطة السياسية وبين الصحفيين وجهازهم النقابى.

المرحلة الرابعة: وتبدأ بعد اغتيال السادات وتولى حسنى مبارك للسلطة منذ أكتوبر ١٩٨١ حتى اللحظة الراهنة (عام ١٩٩٤). وأهم ما يميزها اتساع الهامش المسموح به نسبيا لحرية التعبير والحركة السياسية المتعددة المراكز والاتجاهات مع بقاء واستمرار التركة الساداتية المتمثلة فى العلاقات الخاصة مع الولايات المتحدة والقوانين الاستثنائية والمعاهدة المصرية الإسرائيلية والانفتاح الاقتصادى والمقاطعة العربية لمصر.

وقد انعكس ذلك على الخريطة الصحفية التى لم تشهد تغيرات ذات بال فيما عدا ظهور بعض الصحف الحزبية الجديدة. وتُلخص المراحل السابقة الإطار الزمنى للعلاقة بين للصحافة والسلطة السياسية، أما أبعاد هذه العلاقة من الناحية الموضوعية فهى تتضمن ما يلى:

١ ـ البعد التنظيمى، ويشمل:

أ ـ التشريعات الإعلامية (قوانين المطبوعات).

ب ـ الممارسات (العلاقة الفعلية).

٢ ـ البعد الاقتصادى؛ ويشمل نمط الملكية والتمويل.

٣ ـ البعد الفكرى، ويتضمن مواقف الصحافة المصرية من القضايا السياسية والاجتماعية والاقتصادية خلال مراحل الثورة، ويمكن عرضها على النحو التالى:



المرحلة الأولى: ١٩٥٢ ـ ١٩٥٤.

وتشمل قضيتين هما:

أ ـ الصحافة وإلغاء الأحزاب.

ب ـ الصحافة وأزمة مارس ١٩٥٤.

المرحلة الثانية:

أولا: من ١٩٥٤ ـ ١٩٦٠:

وتشمل قضية واحدة هى الصحافة والانتخابات عام ١٩٥٧.

ثانيا: من ١٩٦١ ـ ١٩٧٠:

وتشمل قضيتين هما:

أ ـ التحول الاشتراكى.

ب ـ الصراع العربى الإسرائيلى.

المرحلة الثالثة: ١٩٧١ ـ ١٩٨١:

وتشمل قضيتين هما:

أ ـ الانفتاح الاقتصادى.

ب ـ الصلح مع إسرائيل.

مع مراعاة ظهور الصحف الحزبية فى تلك الفترة وإدخالها فى اطار العينة المدروسة.

المرحلة الرابعة: ١٩٨٢ ـ ١٩٨٧:

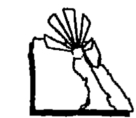
تشمل قضيتين هما:

أ ـ الانتخابات ١٩٨٤، ١٩٨٧.

ب ـ الدعم.

المرحلة الأولى: يوليو ١٩٥٢ ـ مارس ١٩٥٤:

شهدت هذه المرحلة حل الأحزاب السياسية (يناير ١٩٥٣) ومصادرة أموالها والإعلان عن فترة انتقال مدتها ثلاث سنوات. وقد ترتب على ذلك توقف صدور الصحف الحزبية التى كانت تصدر عن الأحزاب الملغاة وتشمل صحف:الوفد



المصرى - صوت الأمة - الطليعة، مضافا إليها ٤٢ صحيفة أخرى صدر قرار وزارى فى مايو ١٩٥٤ بإثبات عدم انتظام صدورها، منها بعض الصحف الحزبية علاوة على الأمر العسكرى الذى صدر فى ١٨ يناير ١٩٥٣ والذى يقضى بتعطيل ومصادرة بعض الصحف والمجلات مثل الصباح والنذر ومنها الصحف الماركسية وهى الكاتب والملايين والواجب وصوت الطالب، وذلك بسبب كتاباتها النقدية المعارضة لحركة الجيش وتصاعد هذاالنقد بعد إعدام العاملين خميس والبقرى اللذين اتهما فى حوادث مظاهرات العمال فى كفر الدوار فى سبتمبر ١٩٥٢ وقدما لمجلس عسكرى أصدر الحكم بإعدامهما.

وقد سجلت هذه المرحلة تصاعد أزمة الثقة بين النخبة العسكرية الحاكمة ورجال الصحافة بسبب سلسلة المواقف العدائية التى اتخذتها حركة الجيش من الصحافة والتى استهلتها بالأمر العسكرى رقم ١ فى ٢٥ يوليو ١٩٥٢ عقب إلقاء القبض على مصطفى أمين بسبب (محاولة نشر أنباء تشوه قومية ونزاهة الحركة العسكرية) ولذلك تقرر فرض رقابة قبل النشر وضرورة الحصول على أمر كتابى من الرقيب الحربى بإجازة النشر والتهديد بمصادرة الصحيفة وتعطيلها نهائيا فى حالة مخالفة هذه التعليمات.

وإزاء احتجاج الصحفيين على فرض الرقابة أعلن مجلس قيادة الثورة عن رفعها فى ٣١ يوليو ١٩٥٢ مشيرا إلى أنه سوف يعتمد على ضمير الصحفيين وقدرتهم على التمييز بين ما يجب أن ينشر أولا ينشر، مؤكدا أنه لن يسمح بالهجوم على الثورة وأهدافها، غير أن الرقابة لم تلغ بالفعل إلا فى ١٢ أغسطس ١٩٥٣ بالأمر العسكرى رقم ٣٩، وسرعان ما أعيدت مرة أخرى فى أكتوبر من العام نفسه بالأمر العسكرى رقم ٥٢ لأسباب تتعلق بحماية الأمن والنظام العام، كما جاء فى بيان الحاكم العسكرى العام. وأصبح التوتر والقلق وعدم الثقة هى القانون الذى يحكم علاقة القيادة بالصحافة والصحفيين بسبب توالى قرارات المصادرة واعتقال بعض الصحفيين. وتصاعدت شكاوى الصحفيين من اشتداد قبضة العسكريين وتصدت مجلة روز اليوسف(*) للتعبير عن قلق الصحفيين

(*) انظر: روز اليوسف: ١١ مايو ١٩٥٣.

واحتجاجهم مطالبة بضرورة رفع الرقابة. وكذلك شاركت صحيفة المصرى فى المطالبة بضرورة إنهاء الأحكام العرفية وإغلاق المعتقلات التى ظلت مفتوحة منذ قيام الثورة.

ولكن استمر التصعيد من جانب قادة الثورة حيث دأبوا على توجيه الاتهامات والهجوم على الصحافة كجزء من هجومهم على الأحزاب والقيادات الحزبية وخصوصا الوفد(١). وقد بلغت الأزمة ذروتها بإثارة قضية ضرورة تطهير الصحافة من الصحفيين الذين كانوا يتقاضون المصاريف السرية من الحكومات السابقة، وقد شاركت بعض الأقلام فى هذه الحملة(٢) ويمكن إرجاع البداية الصدامية الى تميزت بها العلاقة بين قادة ثورة يوليو والصحافة المصرية فى السنوات الأولى من الثورة إلى غياب التصور الإستراتيجى لدى قيادة الثورة وعدم وجود خطة مبرمجة تحدد كيفية التعامل مع القوى السياسية التى كانت تتحكم أنذاك فى الواقع المصرى بمختلف قطاعاته الاقتصادية والسياسية والإعلامية مما أسفر عن وقوع العديد من الصدامات التى كانت الصحافة أبرز مجالاتها علاوة على الاختلاف الجذرى بين توجهات النخبة العسكرية وحداثة تعاملهم مع رجال السياسة والصحافة، وبين هؤلاء الأخيرين الذين لم يتعودوا من قبل مواجهة هذا النمط من السلوك السياسى الذى تشرب بالروح العسكرية وما عرف عنها من نزوع إلى العنف والشدة والتسلط.

وقد تميزت الخريطة الصحفية فى مصر عند قيام الثورة بسيادة طابع الملكية الخاصة حيث كان كل من دار الهلال والأهرام شركة مساهمة لا تخرج عن نطاق العائلة (آل زيدان فى دار الهلال وآل تقلا فى الأهرام) كما كان كل من روزاليوسف والمصرى والبلاغ منشآت فردية تملك الأولى عائلة فاطمة اليوسف والثانية عائلة أبو الفتح والأخيرة عائلة عبد القادر حمزة وكانت «أخبار اليوم» المملوكة للأخوين مصطفى وعلى أمين هى الدار الصحفية الوحيدة التى أقامت شركة ذات مسئولية محدودة هى شركة إعلانات الأخبار(*) إلى جانب ذلك كانت

---

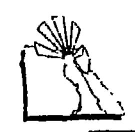
(١) انظر: هجوم صلاح سالم علي جريدة المصري وتأكيده أن الرقابة علي الصحف ستظل قوية تضع سيفا فوق كل رأس مخربة، في المؤتمر الشعبي ١٥ سبتمبر ١٩٥٣ ـ (الأهرام: ١٦/٩/١٩٥٣).

(٢) انظر: أخبار اليوم: ٢٥/ ١٠/ ١٩٥٢ (محمد التابعي)، وآخر ساعة: أبريل ١٩٥٣ (محمد حسنين هيكل).

(*) انظر: ليلي عبد المجيد: السياسة الإعلامية في مصر ١٩٥٢ ـ ١٩٧١ رسالة دكتوراه غير منشورة ـ كلية الإعلام ـ جامعة القاهرة ١٩٨٢. ص ٢١٣.



هناك الصحف الحزبية وهى صحف خاصة غير تجارية تديرها الأحزاب، وقد توقفت هذه الصحف بعد إلغاء الأحزاب فى يناير ١٩٥٣ مثلما بدأت ثورة يوليو دون تصور إستراتيجى مسبق أو خطط محددة ذات أولويات وبرامج مرحلية فيما عدا المبادئ الستة التى اتسمت بالعمومية، كذلك لم يكن لها تنظيم سياسى يبلور أهدافها وبرامجها، بالمثل لم تكن تملك صوتا إعلامياً مستقلا، وكان من الصعب عليها فى البداية أن تستقطب إحدى الصحف القائمة كى تجعل منها لسانا ناطقا باسم الثورة. وإزاء موجة العداء التى تصاعدت بينها وبين الصحف الحزبية آنذاك لم يكن أمامها مخرج سوى اللجوء إلى إصدار صحف جديدة قادرة على التعبير عن توجهاتها وخوض معاركها ضد خصومها من رجال الأحزاب والسياسيين والصحفيين الذين كانوا يحتكرون العمل السياسى والصحفى فى مجتمع ما قبل الثورة، وقد كانت مجلة التحرير هى باكورة الإصدارات الصحفية باسم الثورة وقد صدرت فى سبتمبر ١٩٥٢ كمجلة نصف شهرية عن إدارة الشئون العامة للقوات المسلحة بعد أن توالى عليها العديد من رؤساء التحرير مثل أحمد حمروش وحلمى سلام وقاسم جودة وعبد العزيز صادق، وتلتها جريدة الجمهورية التى صدرت (ديسمبر ١٩٥٣) عن هيئة التحرير أولى التنظيمات السياسية التى استحدثتها ثورة يوليو وأعلنت عن برنامجهاالأول مرة فى ١٥ يناير ١٩٥٣ أى قبل إعلان حل الأحزاب السياسية بيوم واحد فقط، وقد انبثق وجودها كضرورة ملحة لمساندة الثورة فى مواجهة الفراغ السياسى الذى كان سينجم عن حل الأحزاب. وقد تم تشكيل هيئة التحرير من خليط من السياسيين القدامى والمثقفين والضباط الذين يمثلون شتى الاتجاهات والانتماءات السياسية. وقد جاء تشكيل هيئة التحرير وبرنامجها متسقا تماما وفكر قيادة الثورة فى ذلك الحين حيث كانت تتطلع إلى خلق قاعدة شعبية من السياسيين والمثقفين والشباب لمؤازرتها. وقد كان برنامجها أقرب إلى المبادئ التى تتسم بالعمومية وعدم التحديد. وقد قامت الهيئة بدور ملموس فى التصدى للقوى السياسية المصرية عندما بدأ الصدام فى أوائل عام١٩٥٣ غير أن أهم أدوارها على الإطلاق هو ما قامت به فى تنظيم عملية الإضراب العام لنقابات النقل المشترك، وهو الإضراب الذى أنهى أحداث أزمة مارس ١٩٥٤ لصالح مجلس قيادة الثورة وضد كل القوى السياسية المصرية التى طالبت بعودة الأحزاب



وعودة الجيش إلى ثكناته، وقد ظلت كل من مجلة التحرير وصحيفة الجمهورية تمثل الصوت الرسمى لثورة يوليو طوال المرحلة الأولى، وإن كانت الثورة استمرت فى سياسة إصدار صحف جديدة ناطقة بلسانها ومعبرة عن رؤاها ولكن فى المراحل التالية كما سيأتى ذكره. وقد شهدت هذه المرحلة صدور مجلة الثورة (يناير ١٩٥٤) كلسان ناطق باسم منظمات الشباب وكان شعارها (لا شرقية ولا غربية).

انتهت هذه المرحلة باختفاء الصحف الحزبية وظهور صحف جديدة ناطقة باسم الثورة هى «التحرير» «الجمهورية» «الثورة» واستمرار المؤسسات الصحفية التقليدية ذات الملكية الخاصة مثل دار الهلال والأهرام وأخبار اليوم وروزاليوسف.

قضايا المرحلة الأولى (١٩٥٢ - ١٩٥٤):

إذا كان إلغاء الأحزاب فى ١٦ يناير ١٩٥٣ يمثل أبرز الأحداث التى شهدتها المرحلة الأولى من ثورة يوليو فإن ما يهمنا هو تحليل موقف الصحافة المصرية من هذا الحدث فى ضوء السؤال المحورى للورقة.

لوحظ أن الصحف المصرية بمختلف اتجاهاتها لم تشر اطلاقا إلى احتمال إلغاء الاحزاب الليبرالية عندما ظهرت الدعوة إلى تطهير الأحزاب فى ٣١ يوليو ١٩٥٢ وإن كان هناك اختلاف واضح بين معالجات الصحف التقليدية وصحف الثورة لهذه القضية. فقد دأبت هذه الصحف على إدانة موقف الأحزاب رغم استبعادها تماما لإمكانية إلغاء هذه الأحزاب بل وهجومها على هذه الفكرة، ولكن بعد اتخاذ قرار الإلغاء اختلف موقف صحف الثورة إذ انخرطت فى محاولة شرح وتبرير ما حدث من شد وجذب بين الثورة والأحزاب مع استمرار حملاتها لتشويه هذه الاحزاب والتشهير بها. وقد حرصت صحف الثورة على تبرير المواقف والإجراءات التى اتخذتها قيادة الثورة ضد الاحزاب ولم تتوقف حملات الهجوم والتشهير ضد الأحزاب والسياسيين القدامى فى كل من صحيفة الجمهورية ومجلة التحرير وقد شارك فيها جمال عبد الناصر(*) وأنور السادات بعدة مقالات. على أن الساحة لم

انظر: مجلة التحرير ١٥ نوفمبر ١٩٥٢.

أول اكتوبر ١٩٥٢ مقال لكامل لشناوي.

هل يعود الجيش إلي ثكناته.

(*) انظر: الجمهورية: ٢٨ ديسمبر ١٩٥٣ مقال لجمال عبد الناصر بعنوان: رأي الجمهورية: ١٠ أبريل ١٩٥٤، ٢٩، ٣١ يناير ١٩٥٥ مقالات أنور السادات.



تخل من بعض الأصوات التى أخـذت تدعو للعمل الحـزبى وحق تكوين الأحزاب كشرط أساسى للديموقـراطية، وأبرز مثال لها الاستفتاء الشـهير الذى نشره المصور بعنوان (١٠ آلاف مصرى يقـولون كلمتهم فى نظام الحكم)(*) وقد اعتقل صبرى أبو المجد واعـتبر هذا الاسـتفتاء دسـيسة حـزبية. ويتضح لنا مما سـبق أن صحف الثورة هى التى اختطت هذا التـقليد الذى انتشر وذاع فيما بعـد وأصبح سمة بارزة فى الصحافة المصرية فى المراحل التالية وهو أسلوب التبـرير والتفسير والتأييد لكافة ما تقـوم به الحكومة من إجـراءات وما تتـخذه من قرارات بغض النـظر عن مدى صواب أو خطأ هذه القرارات والإجراءات.

وهنا نسجل بداية تخلى الصحافة المصرية عن إحـدى وظائفها الرئيسية وهى توعية القراء والمواطنين وتزويدهم بمخـتلف المعلومات والأفكار والآراء فى القضايا المطروحة عليهم بهـدف تنويرهم وتوعيتهم، ولن يتـأتى ذلك إلا من خلال ممارسة النقد بكافـة صوره وأشكاله وعرض وتفنيد وجـهات النظر المختلفة حـول القضايا السياسية والاجتماعية.

بعد ذلـك ننتقل إلى الحـدث الثانى الذى تميـزت به المرحلة الأولى من ثورة يوليو وهو ما اصطلح على تسميته بأزمة مارس ١٩٥٤[١] والمعروف أن هذه الأزمة قد بدأت باستـقالة محمد نجيب فى ٢٣ فبراير ١٩٥٤ وما ترتب عليـها من إعلان مساندة بعض وحدات الجيش له ثم اندلاع المظاهرات التى نظمتـها القوى السياسية والأحزاب الليبراليـة والشيوعيون والإخوان، تأييدا له مما أسفـر عن سقوط العديد من القتلى، وتراجع مجلس قيادة الثورة أمام هذه الأحداث وتلا ذلك عودة محمد نجيب وصـدور قرارات ٥ مارس ١٩٥٤ التى تنص على تشكـيل جمعيـة تأسيسـية منتخبة تقوم بإعداد الدستور الجديد وإقـراره وتقوم بمهمة البرلمان حتى يتسنى إجراء الانتخـابات، وقد تقـرر بناء على ذلك إلغـاء الأحكام العرفـية وإلغاء الرقـابة على الصحف والنشـر فيما عدا الـشئون العسكرية، وقـد شهدت الصحافـة المصرية فى تلك الفترة انفراجة لم تتكرر مطلقا بعد ذلك حيث تصاعد وازدهر الجدل والنقاش

(**) انظر المصور: ٣٠ أكتوبر ١٩٥٥ نقلا عن كرم شلبي: صحافة الثورة وقضية الديمقراطية.

(١) انظر عبد العظيم رمضان: عبد الناصر وأزمة مارس ـ روزاليوسف ١٩٧٧ ص ١٦٩ ـ ١٧٦.

حول قضية الديمقراطية وظهرت العديد من الكتابات التى طالبت بضرورة النص فى الدستور الجديد على حق الإنسان المصرى فى الحرية والسلام والمساواة[١] كذلك ظهرت الدعوة إلى الأخذ بنظامى الجمهورية البرلمانية والاشتراكية[٢]. وتعددت الكتابات التى تناولت حقوق المواطنين والانتخابات مطالبة بحق العمل السياسى للإخوان المسلمين والشيوعيين[٣].

ومما تجدر ملاحظته أن صحيفة الجمهورية الناطق الرسمى باسم الثورة هى التى أتاحت الفرصة لكافة الاتجاهات بينما سجلت بعض الصحف التقليدية تخاذلا وترددا واضحين تراوح ما بين الحياد السلبى الذى التزمت به الأهرام حيث اكتفت بنشر الأحداث والوقائع دون تعليق، وموقف التملق للثورة من خلال تجديد الهجوم على الوفد والتشكيك فى قدرة الشعب المصرى على ممارسة حياة نيابية صحيحة وهو الموقف الذى انتهجته صحف أخبار اليوم[٤] أما روزاليوسف فقد اتخذت موقفا صلبا فى الدفاع عن الديمقراطية وتشجيع مجلس قيادة الثورة على السير فى هذا الاتجاه والمطالبة بإجراء الانتخابات وإعادة الحياة النيابية إلى مصر[٥]. ولا شك أن هذه الانفراجة التى شهدتها الصحافة المصرية ترجع فى الأساس إلى رفع الرقابة عن الصحف لأول مرة فى مصر منذ قيام الثورة. وقد أسفر ذلك عن ظهور التعددية فى الآراء والاتجاهات التى وجدت طريقها على صفحات صحف الثورة ذاتها فى الوقت الذى لم تتوقف فيه هذه الصحف عن توضيح وتفسير موقف مجلس قيادة الثورة إزاء أحداث مارس مع استمرار التصدى للقوى السياسية القديمة (الوفد والإخوان)[٦] ويلاحظ أن الاتجاه الرسمى قد سيطر على صحف الثورة بعد إلغاء قرارات ٥، ٢٥ مارس ١٩٥٤. وخُنقت الأصوات التى نادت بإلغاء الأحكام العرفية وتكوين أحزاب جديدة وحق الإخوان والشيوعيين فى

---

(١) انظر: الجمهورية: ١٤، ١٥، ٢١ مارس ١٩٥٤: مقالات لويس عوض عن (دستور الشعب).

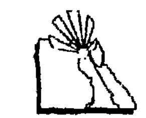
(٢) انظر: الجمهورية: ٢٢، ٢٤ مارس ١٩٥٤ مقالات محمد مندور عن الجمهورية الاشتراكية.

(٣) انظر: الجمهورية: ٢٠ مارس ١٩٥٤ خالد محمد خالد (الإخوان والشيوعيون والثورة).

(٤) انظر: الأخبار: ٨ مارس ١٩٥٤، ٩ مارس ١٩٥٤.

(٥) انظر: روزاليوسف: ١، ٨، ١٥، ٢٢، ٢٩ مارس ١٩٥٤.

(٦) انظر: مجلة التحرير: أول مارس ١٩٥٤، الجمهورية: ٧ مر ١٩٥٤ نقلا عن كرم شلبي ـ مصدر سابق ـ ص ١٠١ ـ ١٠٣.



العمل السياسى. وهكذا حسمت القضية لصالح النخبة العسكرية وتوجهاتها وصحافتها، ومنذ ذلك الحين سلطت الأضواء الإعلامية على شخصية جمال عبد الناصر وخصوصا فى صحيفة الجمهورية ومجلة لتحرير وظهرت بعض المقالات التى تهاجم نقابة الصحفيين وتطالب بتطهيرها من الرجعيين.

المرحلة الثانية: الفترة الناصرية: ١٩٥٤ ـ ١٩٧٠:

تعكس هذه الفترة التطور التدريجى الذى طرأ على توجهات القيادة السياسية لثورة يوليو بعد أن حسمت أحداث أزمة مارس ١٩٥٤ لصالح التيار الشمولى داخل النخبة العسكرية الحاكمة، حيث تمت تصفية بقايا الخريطة السياسية القديمة وأنصارهم من العناصر العسكرية ذات التوجه الديموقراطى كما خنقت الأصوات التى دافعت عن الديموقراطية وحق الشعب المصرى فى تكوين أحزابه والتى نادت بإلغاء الأحكام العرفية. ويمكن اعتبار الفترة التالية لأحداث مارس ١٩٥٤ حتى عام ١٩٦٠، ١٩٦١ امتدادا لها من زاوية استمرار النخبة العسكرية فى الطور التجريبى وخصوصا فى ممارساتها السياسية مع عدم الوضوح فى التوجهات الاقتصادية للثورة. أما نقطة الاختلاف الأساسية فهى تتمثل فى انفراد النخبة العسكرية بالسلطة والساحة السياسية واختفاء خصومها السياسيين والأيديولوجيين. والواقع أن هذه الصراعات التى شهدها المجتمع المصرى بين قادة ثورة يوليو وسائر القوى السياسية القديمة، وكانت الصحافة أبرز أدواتها، لم تمس البنية الاقتصادية التى ظلت على ما هى عليه قبل قيام الثورة. وقد ظل النظام الاقتصادى الحر هو السمة الرئيسية الغالبة على الاقتصاد المصرى حتى عام ١٩٥٧ عندما أعلن لأول مرة فى تاريخ مصر المعاصر أن القيادة السياسية تهدف إلى إقامة مجتمع اشتراكى ديموقراطى تعاونى متحرر من الاستغلال السياسى والاجتماعى والاقتصادى. وقد تواكب ازدياد تدخل الدولة فى تخطيط وتوجيه الاقتصاد القومى مع بدء تدخلها الفعلى فى السيطرة على وسائل التوجيه الإعلامى والثقافى. فقد نشأت وزارة الثقافة والإرشاد القومى لأول مرة فى تاريخ مصر فى نفس العام الذى نشأت فيه وزارة الصناعة (عام ١٩٥٧) وكلتاهما ترمز إلى معنى واحد هو تزايد تدخل الدولة فى توجيه الاقتصاد القومى والثقافة القومية، كذلك شملت قوانين التأميم الأولى لبعض المشروعات الاقتصادية الهامة عام ١٩٦٠ تأميم جميع دور الصحف لصالح التنظيم السياسى (الاتحاد القومى آنذاك).

وهنا يمكننا أن نميز بين مـرحلتين فى إطار الفتـرة الناصرية، المرحلة الأولى التى تمثل استمـرارا للطور التجريبى للثورة مع ظهـور بعض الإرهاصات التى كانت بمثابة المدخل الانتقالى للمرحلة الثـانية التى تمثل بداية التدخل الواعى المقصود من جانب الدولة فى توجيـه وإدارة القطاعات الرئيسيـة، ونعنى بها الاقتصاد والثـقافة والإعلام.

المرحلة الأولى من فترة الناصرية، ١٩٥٤ ـ ١٩٦١:

وقد شهـدت هذه الفترة نهاية مـرحلة الانتقال وصدور الدسـتور الجديد فى يناير ١٩٥٦ وإعلان قـيام الاتحاد الـقومى حيث جـاء النص على تشكيله فى المادة ١٩٢ من الدستـور، كمـا نص على أن يتولى الاتحـاد القومى التـرشيح لعـضوية مجلس الأمة، وقد لخص عـبد الناصر الهدف من قيام الاتحاد القـومى بتأكيده على الدور الذى سيـقوم به هذا الاتحاد فى صيـانة الوحدة الوطنية للبلد، ولذلك فـهو بمثـابة (إطار وطنى يضم كل أبناء الشـعب ما عـدا العناصر الرجـعيـة والانتهـازية وعملاء الاستعمار)[1].

ويلاحظ من مراجعة بيان اللجنة التنفيـذية للاتحاد القومى والتصريحات التى أدلى بها عبد الناصر آنذاك وكتابات هذه الفترة أن الهدف الأساسى من تشكيل هذا التنظيم والنص عـليه دسـتـورياً هو محـاولة خلق شكل تنظيـمى بديل للأحـزاب مستلهمين تجـربة سالازار الدكتاتور البرتغالى المعروف وخـاصة أن على صبرى كان قد أوفد فى مهـمة رسمية إلى البرتغال لدراسة التنـظيم السياسى الذى يحمل نفس الاسم (الاتحاد القومى) والذى اعتمد عليه سالازار فى حكم البرتغال حكما مطلقا لمدة تزيد عن ثلث قـرن.[2] وكما سـيطر العسكريون على هيئة التـحرير تكرر نفس الشىء بالنسبة للاتحـاد القومى. ورغم أن كلمة الاشتراكيـة قد ظهرت لأول مرة فى وثائق ثورة يوليو عندما جاء فى نص قـرار تشكيل الاتحاد القومى بأنه (تنظيم يضم الحاكمين والشعب ويتيح لهم الفرصة للتعاون على علاج المشكلات المحلية والعامة فى ظل المجتمع الاشـتراكى الديموقراطى التـعاونى وهو سبيلنا إلى الديمـوقراطية

(١) الجمهورية: ٣١ مايو ١٩٥٦.

(٢) انظر: أحمد حمروش: قصة ثورة يوليو ـ مجتمع جمال عبد الناصر ـ المؤسسة العربية للدراسات ـ بيروت ـ ١٩٧٨ ـ ص ١٥٨.

السليمة)[1] ومع ذلك فقد منعت العناصر ذات التوجهات الاشتراكية من الانضمام إلى الاتحاد القومى.

كذلك جاء فى بيان اللجنة التنفيذية للاتحاد القومى أنه تنظيم شعبى لكل المواطنين، والواقع أنه قد استبعدت كافة العناصر التى كان لها نشاطٌ سياسى قبل الثورة ويتصدرهم الشيوعيون والإخوان المسلمون. ولذلك اقتصر هذا التنظيم على العسكريين وأهل الثقة من المدنيين واستخدمته رئاسة الدولة كأداة لتبرير وتمرير اختياراتها السياسية مثل حق الاعتراض على المرشحين للانتخابات العامة ولعضوية النقابات ونقل ملكية المؤسسات الصحفية إليه بزعم أنه مؤسسة شعبية واتخاذه قناعا لإخفاء سيطرة الحكومة على الصحافة.

تتسم هذه المرحلة بالمركزية الشديدة فى بناء أجهزة الدولة حتى قمة الهرم السياسى ممثلا فى رئيس الجمهورية. وقد شهدت مصر فى تلك المرحلة ١١ تعديلا وزاريا منها ٦ تغيرات وزارية فى الفترة من ٢٣ يوليو ١٩٥٢ إلى ١٧ أبريل ١٩٥٤ أما التعديلات الأخرى فقد جرت فى الأعوام ١٩٥٦، ١٩٥٨، ١٩٦٠، ١٩٦١. واستمرارا لسياسة الثورة فى إصدار صحف جديدة ناطقة باسمها شهدت هذه المرحلة صدور صحيفة «الشعب» فى يونيو ١٩٥٦ التى تم إدماجها فى صحيفة الجمهورية عام ١٩٥٩ وفى أكتوبر ١٩٥٦ صدرت صحيفة «المساء» التى بدت كمنبر لليسار الماركسى حتى مارس ١٩٥٩ حيث تم اعتقال معظم كتابها ومحرريها من الصحفيين وأساتذة الجامعات. وفى يوليو ١٩٥٨ صدرت مجلة «بناء الوطن» الشهرية التى كانت تتبنى الدعوة للاقتصاد الحر والثقافة الغربية، وذلك لإحداث التوازن مع صحيفة المساء.

ومما يجدر ذكره أن عبد الناصر كان يولى اهتماما خاصا بالصحافة تمثل فى إشرافه المباشر على تعيين رؤساء التحرير والمسئولين عن إدارة المؤسسات الصحفية، وقد شهدت هذه المرحلة ازدياد العنصر العسكرى بين القيادات الصحفية حيث ارتهن تعيينهم أو استمرارهم أو عزلهم من وظائفهم الصحفية بمدى التزامهم بالتوجهات العامة للقيادة الناصرية. وقد تعرضت الصحافة المصرية عامة وصحف

(١) الشعب: ٢ نوفمبر ١٩٥٧.

الثورة على وجه الخصوص للعديد من التقلبات الناتجة عن تغيير الرئاسات مما ساعد على خلق حالة من عدم الاستقرار انعكست على السياسات التحريرية والأوضاع الإدارية لهذه الصحف ومحرريها[١].

وفيما يتعلق بالتشريعات والقوانين الخاصة بالرقابة يلاحظ أن أحداث أزمة مارس التى أسفرت عن تصفية القوى السياسية المناوئة للثورة انتهت بإعلان حل مجلس نقابة الصحفيين وإدانة لبعض الصحفيين واتهامهم بالحصول على مصروفات سرية من الأحزاب القديمة. وقد ظلت الرقابة مفروضة على الصحف المصرية منذ قيام الثورة حتى صدور الدستور المؤقت فى يناير ١٩٥٦ حيث نصت المادة ٤٥ على كفالة حرية الصحافة والطباعة والنشر وفقا لمصالح الشعب فى حدود القانون. وفى ١٨ يونيو ١٩٥٦ عقب جلاء القوات البريطانية عن مصر أوقف العمل بالقانون العسكرى وألغيت الرقابة على الصحف، وبدأت البلاد تستعد للانتخابات الجديدة.ولكن بوقوع العدوان الثلاثى فى أكتوبر ١٩٥٦ عادت الرقابة على الصحف ثم تقرر إلغاؤها فى يناير ١٩٥٧ وإن ظلت مفروضة على الأنباء العسكرية وبعض المسائل المتصلة بالأمن القومى. والغريب أن يتواكب قرار إلغاء الرقابة مع إنشاء مكتب للرقابة على المطبوعات فى وزارة الإرشاد القومى، وقد كان يمارس سلطاته من خلال استدعاء رؤساء التحرير وتزويدهم بالتعليمات بصورة ودية[٢].

هذا وقد شهدت هذه المرحلة أبرز حدث فى تاريخ الصحافة المصرية المعاصرة وهو صدور قانون تنظيم الصحافة الذى صدر فى مايو ١٩٦٠. وقد جاء هذا القانون كى يقنن ما كان سائدا فى المرحلة السابقة حيث حدد بصورة قاطعة إطار العمل والملكية وعلاقة الصحف بالسلطة السياسية. إذ نص على تبعية الصحف للاتحاد القومى سواء من ناحية الملكية أو تراخيص الصدور، واشتراط عضوية الصحفيين للاتحاد القومى، وكذلك العلاقة الإدارية والقانونية حيث اشترط تعيين رؤساء مجالس إدارات المؤسسات الصحفية كى تتولى الشئون الإدارية والقانونية نيابة عن الاتحاد القومى، وقد أوضحت المذكرة التفسيرية الخاصة بقانون تنظيم

(١) انظر: عواطف عبد الرحمن: دراسات في الصحافة المصرية المعاصرة ـ دار الفكر العربي ـ القاهرة ـ ١٩٨٦ ـ ص٥٥.

(٢) انظر: كرم شلبي ص ١٦٢، ليلي عبد المجيد، ص ٢٢٨ ـ مصدران سابقان.



الصحافـة المبررات التى دفعت الحكومة إلى إصدار هذا القـانون إذ جاء بها[١] (إن ملكية الشعب لوسائل التوجيه الاجتـماعى والسياسى أمر لا مناص منه فى مجتمع تحددت صورته باعتـباره مجتمعا ديمـوقراطيا اشتراكيا تعـاونيا.وإذا كان منع سيطرة رأس المال على الحكم من الأهداف الرئيـسيـة للثورة باعـتبـاره أحد الطرق القـوية لإقامة ديموقراطـية حقة فإن هذا يستتبـعه بالتالى ألا تكون لرأس المال سيطرة على وسائل التوجيه لأنها تشكل تناقضا كبيرا مع أهداف المجتمع)[٢].

ورغم أن صيغـة الاتحاد القومى قد تم اقتـباسها من التـجربة السالازارية فى البرتغال غير أن مسوغات قانون تنظيم الصـحافة (مايو ١٩٦٠) تتشابه إلى حد بعيد مع تراث التجـربة اللينينية فى الصـحافـة السوفيـتية التى اسـتندت إلى مبـدأ تحرير الصحـافة من سيـطرة رأس المال وسيطرة الأفراد توطئـة لتسـخيرها لخـدمة أهداف ومصالح الطبقة العـاملة. وهذا فيما نلاحظ عمومية الصياغـة وعرضها فى المذكرة التفـسيرية لقـانون تنظيم الصحافـة المصرية وخصـوصا فيمـا يتعلق بتحـديد القوى الاجتـماعـية المستفـيدة من تأمـيم الصحف وإن كـان يرمز لهـا بالمصطلح المطاط (الشعب).

ولا تكتفى المذكرة بإبراز ضرورة سيطرة الدولةعلى وسائل الإعلام من ناحية الملكية بل تشير إلى ضرورة التبعيـة السياسية والفكرية من جانب الصحف للتنظيم السياسى إذ تـرى أن الصحافة تعد جـزءا من التنظيم الشعبى شأنـها فى ذلك شأن غيرها من السلطات الشعبية كالمؤتمر العام للاتحاد القومى ومجلس الأمة.

هنا يبرز لنا كيف تم استيعاب الصحافـة لصالح السلطة السياسية الحاكمة من خلال قانون تنظيم الصحافة مثلما تم استيـعاب السلطة التشريعية والتنفيذية لصالح سلطة رئيس الجمهورية من خلال الدسـتور الذى نص على إنشاء مجلس نيابى هو مجلس الأمة يملك رئيس الجمهورية سلطات حله (المادة ١١١) ولا يمكن الترشيح لمجلس الأمة إلا عن طريق الاتحاد القومى (المادة ١٩٢).

وهنا تكتمل الصـورة وتتبلور أبعاد العـلاقة بين الصحـافة المصرية والقـيادة السياسية لثورة يوليو من خلال نصوص قانونية ودستورية واضحة ومحددة.

---

(١) إدارة المطبوعات ـ الهيئة العامة للاستعلامات ـ القاهرة ١٩٦١.

(٢) نص قانون تنظيم الصحافة ـ الهيئة العامة للاستعلامات ـ ١٩٦١.



وقد طرح عبد الناصر تصوره الكامل للدور الذى ينبغى على الصحافة المصرية أن تضطلع به، وذلك فى الاجتماع الذى عقده مع رؤساء مجالس إدارات الصحف ورؤساء التحرير فى مايو ١٩٦٠. ويعتبر هذا الحديث وثيقة هامة تحدد رؤية القيادة السياسية للثورة لدور الصحافة وعلاقاتها بالسلطة السياسية. وقد تضمن حديث عبد الناصر نقدا حادا لصحافة ما قبل الثورة وخصوصا فى تركيزها على الشرائح العليا لمجتمع العاصمة واهتمامها بكل ما هو هامشى فى حياة الشرائح العليا (مجتمعات النوادى) مع إهمالها المتعمد لمشاكل وهموم الطبقات المنتجة وخصوصا العمال والفلاحين والفئات الدنيا من الطبقة الوسطى. هذا وقد أعربت معظم الصحف المصرية عن ترحيبها بقانون تنظيم الصحافة، وقد برز ذلك الترحيب فى العديد من مقالات وأعمدة كبار الصحفيين ورؤساء التحرير[١].

الصحافة المصرية وانتخابات ١٩٥٧:

تتميز انتخابات ١٩٥٧ بأنها جرت فى ظل ظروف استتبت فيها الأوضاع السياسية لصالح قيادة ثورة يوليو كما تم تقنين هذه الأوضاع من خلال الدستور المؤقت والقوانين التى صدرت مكملة لما جاء فى الدستور. ورغم مظلة الأمان الدستورى والسياسى التى احتمت بها القيادة السياسية غير أن هذا لم يحل دون لجوئها إلى تشكيل لجنة سرية لاستبعاد المرشحين الذين رأت قيادة الثورة منعهم من الوصول إلى المجلس النيابى، وذلك لأسباب أوردها جمال عبد الناصر فى حديثه لشبكة التلفزيون البريطانية قائلا (بأنه كان لابد من التأكد من أن جميع المرشحين يتلاءمون مع الخطوط العريضة التى ارتضاها الشعب المصرى)[٢]، وقد استشهد عبد الناصر بما حدث فى الولايات المتحدة الأمريكية بعد حرب التحرير عندما أعرب جورج واشنطن بعد الاتفاق على الدستور ١٧٨٨ عن تخوفه من قيام أحزاب لاحتمال أن تؤدى إلى قيام حرب أهلية[٣] وهنا يبدو للمرة الثالثة غلبة الطابع الانتقائى على أسلوب اختيار الخبرات والتجارب السياسية التى اقتبست منها قيادة

---

(١) انظر الأهرام: ٢٦ مايو ١، ٣ يونيو ١٩٦٠ رأي الأهرام ـ مقالات محمد حسنين هيكل، الأخبار: ٢٧، ٢٨ مايو، روزاليوسف: ٣٠ مايو، المصور: ٣ يونيو ١٩٦٠.

(٢) الجمهورية: ٢ يوليو ١٩٥٧.

(٣) الجمهورية: ١١ يوليو ١٩٥٧، نقلا عن كرم شلبي ـ مصدر سابق ـ ص ١٤٣.

ثورة يوليو بعض الأساليب والتنظيمات، علاوة على عدم اتساقها مع خصوصية التاريخ السياسى المصرى الحديث والمعاصر، فتارة يكون الاقتباس من البرتغال (الاتحاد القومى) وتارة أخرى يكون من التجربة السوفيتية فى الصحافة وتارة ثالثة يكون من التجربة الأمريكية فى الانتخابات وحظر تكوين أحزاب جديدة.

ولا شك أن تعدد المنابع السياسية مع وضوح تناقضها قد أفصح عن غياب المنظور الإستراتيجى والرؤية الأيديولوجية الواضحة وسيادة المنهج الانتقائى لدى القيادة السياسية للثورة. وانعكس بالتالى على الممارسات السياسية للثورة التى حفلت بالكثير من المتناقضات، وكانت الصحافة المصرية مجالا خصبا لهذا التناقض والتخبط الذى نال منها كمهنة وكرسالة. ومما يجدر ذكره أن انتخابات ١٩٥٧ قد جرت فى مناخ اتسم بحرية نسبية رغم لجوء القيادة السياسية إلى إغلاق بعض الدوائر وقصرها على عدد من الضباط الذين أتيح لهم للمرة الأولى دخول أول مجلس نيابى منتخب بعد ثورة يوليو.

وقد اتسمت معالجات الصحافة لمجريات الانتخابات وما تلاها (الترشيح ـ الدعاية الانتخابية ـ أعمال المجلس النيابى الجديد) بالطابع الرسمى، وكانت تعبر عن وجهة نظر الحكومة أكثر من تعبيرها عن وجهات نظر الأعضاء داخل البرلمان(١) ويلاحظ أن هناك بعض التباينات التى برزت فى إطار الرؤية الرسمية التى انفردت بها معظم الصحف المصرية وتزعمتها جريدة الجمهورية، وقد تمثل هذا التنوع فى بعض الأقلام التى طرحت آراء مدروسة وقدمت معالجات جادة وانتهزت فرصة الانتخابات كى تطرح بعض المطالب والتساؤلات الجوهرية، مثل المطالبة بوضع قانون للانتخاب ضمانا لتشكيل برلمان سليم قادر على حماية مكاسب الثورة من ناحية وحماية الناخبين من شتى الضغوط أو التزوير، وقد تبنى هذه الدعوة د. محمد مندور(٢) وكذلك قامت جريدة المساء بدور بارز متميز فى توعية القراء بحقوقهم الانتخابية والدعوة إلى ترشيد الدعاية الانتخابية والربط بين الانتخابات ومعركة التحرير الوطنى(٣).

(١) مجلة الثورة: ٢ فبراير ١٩٥٧.
الجمهورية: ١١ مارس ١٩٥٧.
(٢) انظر: الثورة: ٩ يونيو ١٩٥٥، ٢٣ فبراير ١٩٥٦.
(٣) انظر: المساء ٥ مايو، ٢٠ مايو، ٥ يونيو، ١٨ مايو ١٩٥٧.

وفيما عدا ذلك يلاحظ غلبة الطابع الدعائى والنغمة الإنشائية على سائر الكتابات والمعالجات التى قدمتها صحف الثورة عن انتخابات ١٩٥٧ والبرلمان المنبثق عنها.

المرحلة الثانية من الفترة الناصرية: ١٩٦١ ـ ١٩٧٠:

تمثل هذه المرحلة بدء اكتمال التوجه الأيديولوجى والسياسى لثورة يوليو الذى كشفت عنه بصورة قاطعة إجراءات يوليو ١٩٦١ حيث حسمت طابع التردد وعدم الوضوح الذى سيطر على التوجهات السياسية والإعلامية فى السنوات الأولى للثورة وأجابت عن السؤال المركزى الذى كان يواجه القيادة السياسية للثورة وهو: أى الطريقين تختار؟ طريق التطور الرأسمالى أم طريق التحول الاشتراكى؟ وبصدور قوانين التأميم تبنت الثورة الطريق الثانى. وفى أعقاب سبتمبر ١٩٦١ بعد الانفصال السورى قدم عبد الناصر أول نقد رسمى لمفهوم الاتحاد القومى ونظامه وأعلن عن خطة جديدة لإعادة تنظيم الحياة السياسية فى مصر، وكان ثمرتها المؤتمر الوطنى للقوى الشعبية الذى عقد فى مايو ١٩٦٢ وفى أول اجتماع قدم عبد الناصر مشروعا للميثاق تم قبوله بعد مناقشته دون تعديل فى المضمون. وفى أعقاب إقرار الميثاق الوطنى نشأ الاتحاد الاشتراكى الذى قام على أساس صيغة تحالف قوى الشعب العاملة التى تحددت بأنها (العمال والفلاحون والمثقفون والجنود والرأسمالية الوطنية). وقد أكد الميثاق ملكية الدولة لوسائل الإعلام وعلى الأخص الصحف، وكانت هذه الملكية قد تحققت منذ مايو ١٩٦٠ بصدور قانون تنظيم الصحافة، وفى إطار تركيزه على المضمون الاجتماعى للديمقراطية حدد الميثاق الوطنى الإطار العام لحرية الصحافة والحدود المسموح بها للنقد والفئات المصرح لها بممارسة هذا الحق. وقد أوضح الميثاق أن العناصر الرجعية من كبار الملاك وكبار الرأسماليين هم الأعداء التقليديون للثورة وبالتالى فهم يشكلون القوى الرئيسية المعادية لحرية الصحافة. وقد حدد الميثاق مجموعة الضوابط التى تحكم الممارسات الصحفية مشيرا إلى عدم السماح بتوجيه النقد لأسس النظام السياسى الذى يستند إلى تنظيم سياسى واحد يقوم على تحالف قوى الشعب العاملة. كذلك لم يكن مسموحا بتوجيه النقد للنظام الاجتماعى الذى يقوم على تذويب الفوارق بين الطبقات أو رفض القطاع العام باعتباره ركيزة النظام الاقتصادى. ولكن كان من



المسموح توجيه النقد إلى معوقات التطبيق الاشتراكى والممارسات التنفيذية وتشجيع الاجتهاد وتنوع الآراء فى إطار الصيغة التى حددها الميثاق الوطنى.

وقد شهدت هذه المرحلة صدور قانون المؤسسات الصحفية فى مارس ١٩٦٤ وكان يركز على الأطر التنظيمية والقانونية للمؤسسات الصحفية، وخصوصا ما يتعلق بأوضاع العاملين فيها من محررين وموظفين وعمال وتحديد سلطات ومسئوليات رؤساء مجالس إدارتها سواء ما يتعلق بإدارة شئونها الداخلية أو أنشطتها الخاصة بالنشر والإعلان والطباعة والتوزيع. وقد حرصت القيادة السياسية للثورة فى جميع المواثيق والتصريحات التى صدرت عن عبد الناصر خلال حقبة الستينيات على إبراز حرصها على ضمان حرية الصحافة وإنكار وجود رقابة على الصحف. والواقع أن الرقابة لم تلغ أو تختف مطلقا بل أصبحت رقابة ذاتية يقوم بها رؤساء التحرير، وقد اعترف عبد الناصر بذلك فى أحد تصريحاته فى أغسطس ١٩٦٦ عندما أشار إلى أنه لا توجد رقابة على الصحف وأن رؤساء التحرير هم المسئولون.

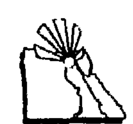
ورغم هذه التأكيدات الرسمية فإن ممارسة النقد حتى فى حدود الصيغة التى أوردها الميثاق لم يكن مسموحا بها إلا فى أضيق الحدود سواء بالنسبة للمواقع أو الأشخاص أو الموضوعات. وكانت المسألة تتوقف على مدى الثقة التى يحظى بها هؤلاء الصحفيون الذين يجرأون على ممارسة النقد لأحد المسئولين أو لبعض الممارسات التنفيذية.

وفى إطار إحكام الدائرة المركزية على رؤساء مجالس إدارات الصحف صدرت عدة قرارات تنظيمية تستهدف تحجيم سلطاتهم وصلاحياتهم وأبرزها ذلك القرار الذى صدر عام ١٩٦٦ ويشترط ضرورة إبلاغ قرارات رؤساء مجالس الإدارات بالصحف إلى وزير الدولة، وفى حالة عدم اعتراضه عليها خلال أسبوعين تصبح نافذة. وهذا القرار يتناقض مع ما جاء فى قانون المؤسسات الصحفية الصادر فى مارس ١٩٦٤ والذى منح رؤساء مجالس إدارات الصحف سلطات واسعة. وهناك أيضا نموذج آخر من القيود الخفية التى فرضتها القيادة السياسية على حرية الصحافة والمؤسسات الصحفية ذلك الشرط الخاص بتعيين رؤساء مجالس الإ دارات وأعضائها بقرارات من اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكى.



ولم تكتف القيادة السياسية بمجموعة التشريعات والقوانين التنظيمية التى حددت للصحافة المصرية وللصحفيين حدود ممارسة المهنة وصيغة التعامل مع مفردات الواقع السياسى والاجتماعى، بل سمحت لنفسها بالتدخل فى تعيين رؤساء مجالس الإدارات ورؤساء التحرير بدلا من ترك مهمة اختيارهم للصحفيين أنفسهم عن طريق الانتخاب الحر داخل المؤسسات الصحفية.

ورغم أن المساحة التى كانت مخصصة للرأى لم تتجاوز رأى الصحيفة وبعض الأعمدة الموزعة على صفحات الصحف وكانت أغلب الكتابات لا تخرج عن صيغة التبرير أو التأييد أو المشاركة فى الحملات التى كان يخوضها النظام الحاكم من أجل تعبئة الرأى العام وإقناعه بالسياسات المختلفة التى يتبناها النظام سواء على المستوى المحلى أو العربى أو العالمى. وقد يكون هناك استثناء وحيد يتمثل فى صحيفة المساء. ورغم كل ذلك لم تخل هذه المرحلة من بعض الممارسات اللاديمقراطية التى اقترفتها السلطة السياسية مع الصحافة والصحفيين كان أبرزها نقل بعض الصحفيين من عملهم فى المؤسسات الصحفية إلى مؤسسات القطاع العام خلال الأعوام ١٩٦٤ ـ ١٩٦٦ بحجة أن المؤسسات الصحفية تخضع لقوانين المؤسسات العامة، وأن النقل منها للجهاز الإدارى للدولة جائز. وكان هذا الإجراء أسوأ من مصادرةبعض الأقلام بسبب تخطيها لحدود النقد المباح. إذ كشفت القيادة السياسية بهذا الإجراء (نقل الصحفيين إلى وظائف إدارية بالقطاع العام) عن تقييمها الفعلى للصحافة ونظرتها إليها كقطاع من قطاعات السلطة التنفيذية مثل قطاع الخدمات وبذلك أسقطت عنها كل ما يميزها كمهنة لها رسالتها المتميزة فى الإعلام والتنوير والتوعية وتشكيل الرأى العام بصورة تتفق مع ما نصت عليه المواثيق المحلية والعالمية، وخصوصا ميثاق حقوق الإنسان واتفاقية الحقوق المدنية والسياسية. ومن أبرز أحداث هذه المرحلة وقوع هزيمة يونيو ١٩٦٧. وقد كان لها آثارها المباشرة على الصحافة المصرية حيث فتحت الأبواب واسعة لطرح العديد من التساؤلات الجوهرية حول أسباب الهزيمة وطبيعة الصراع العربى الإسرائيلى والدور الحقيقى لوسائل الإعلام وخاصة الصحف، وهل هى أداة للتنوير وتزويد المواطنين بالحقائق أم أداة للتضليل وتزييف الحقائق. وقد ارتفعت الأصوات تطالب بمحاسبة المسئولين عن الهزيمة وتنادى بالتغيير وضرورة إقامة ديموقراطية سليمة.



وقد سمحت السلطة فى هذه الفترة بهامش أكبر من حرية التعبير إذ كان هذا الإجراء ضروريا لامتصاص حالات السخط والغضب العارم التى اجتاحت الرأى العام المصرى والتى تصاعدت بعد صدور الأحكام على المسئولين عن الهزيمة واتخذت شكل مظاهرات شارك فيها الطلبة والعمال (فبراير ١٩٦٨) وإن كانت الصحف قد حاولت أن تقلل من شأنها، ولذلك حرصت على نشرها فى أضيق الحدود.

ثم جاء بيان ٣٠ مارس ١٩٦٨ كى يحدد معالم التغيير القادم ويربط بينه وبين ضرورة توافر كل الضمانات التى تكفل حرية التعبير والنشر والبحث العلمى والصحافة[١].

وقد أعقب صدور بيان ٣٠ مارس موجة متصاعدة من المناقشات حول مفهوم حرية الصحافة والدور السلبى للاتحاد الاشتراكى مالك الصحف الذى تخلى عن حقوق الملكية واكتفى بتعيين رؤساء مجالس الإدارات ورؤساء تحرير الصحف ولم يقم بدوره المفترض فى متابعة ما ينشر وتشجيع الأقلام الجادة والنهوض بحرية الصحافة بمفهومها الإيجابى. وأثيرت فى المؤتمر القومى للاتحاد الاشتراكى قضية الأوضاع الصحفية السائدة وضرورة وضع تنظيم جديد لها يضمن للصحافة مزيدا من الفاعلية والمشاركة فى بناء الوطن. وفى سبتمبر ١٩٧٠ صدر القانون الجديد لنقابة الصحفيين مشتملا على مجموعة من الضمانات الخاصة بحماية الصحفيين أثناء ممارستهم للمهنة. غير أنه أغفل النص الخاص باعتبار نقل الصحفى إلى عمل غير صحفى فصلا تعسفيا[٢].

ويلاحظ هنا أن هزيمة يونيو ١٩٦٧ قد كشفت النقاب عن حقيقة النظام السياسى بتناقضاته وصراعاته وصياغاته التوفيقية الهشة سواء فى مؤسساته العسكرية المتمثلة فى الجيش أو مؤسساته الحزبية المتمثلة فى الاتحاد الاشتراكى. وقد أجبرت هذه الظروف القيادة السياسية على رفع قبضتها المهيمنة عن الصحافة خوفا من انهيار الجبهة الداخلية مما سمح بخلق انفراجة مؤقتة تعالت أثناءها أصوات النقد وتناولت كافة جوانب الحياة السياسية والعسكرية ولم تسلم منها جزئية واحدة من جزئيات الواقع المصرى آنذاك.

---

(١) برنامج ٣٠ مارس ١٩٦٨ ـ الهيئة العامة للاستعلامات ـ ص ٨٦.

(٢) نص قانون نقابة الصحفيين ـ الجريدة الرسمية ـ ١٧ سبتمبر ١٩٧٠ العدد ٣٨ ـ ص ٦٤٣ نقلا عن ليلى عبد المجيد ـ مصدر سابق ص ١٠٦.

المرحلة الثالثة، الحقبة الساداتية، ١٩٧١ ـ ١٩٨١:

برحيل الرئيس عبد الناصر فى سبتمبر ١٩٧٠ تبدأ مرحلة جديدة من تاريخ مصر تختلف اختلافا نوعيا عن المرحلة الناصرية رغم أن السلطة السياسية فى البلاد قد تزعمها رئيس جديد من رفاق عبد الناصر وينتمى إلى نفس الشريحة الطبقية التى ينتمى إليها عبد الناصر وهى الشريحة الدنيا من الطبقة الوسطى بكل ولاءاتها المزدوجة. وببداية هذه الحقبة يشهد المجتمع المصرى توجهات سياسية واقتصادية واجتماعية وإعلامية تختلف جذرياً عن مثيلاتها فى الحقبة الناصرية. وقد بدأ السادات فى طرح منهجه فى الحكم بصورة تدريجية وخصوصا بعد أن تمكن من التخلص من خصومه السياسيين في مايو عام ١٩٧١ وقد ثارت عقب هذه الأحداث مناقشات واسعة حول قوانين الحريات وتقرر إعادة انتخابات مجالس النقابات المهنية ومن بينها نقابة الصحفيين. والجدير بالذكر أن الصحافة المصرية قد ساندت السادات خلال ما يسمى حركة التصحيح وخصصت صفحاتها لتأييد وجهة نظره والتنديد بمراكز القوى والمظالم التى تعرض لها الشعب على أيديهم.

وتتميز هذه المرحلة بحدوث تغيرات أساسية فى الخريطة الصحفية فى مصر حيث أضيفت إلى الصحف الحكومية القائمة مجموعة جديدة من الصحف التى صدرت كلسان حال للأحزاب الجديدة بموجب القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧ الخاص بنظام الأحزاب السياسية، وقد أجاز لكل حزب إصدار صحيفة أو أكثر للتعبير عن أفكاره وآرائه دون حاجة إلى الحصول على ترخيص. وقد أصدر حزب الأحرار الاشتراكيين العدد الأول من صحيفته الأسبوعية (الأحرار) فى ١٤ نوفمبر ١٩٧٧ ثم تلتها صحيفة الأهالى لسان حال حزب التجمع الوطنى التقدمي الوحدوى فى فبراير ١٩٧٨ فصحيفة «مصر» لسان حال حزب مصر العربى الاشتراكى. وفى أغسطس ١٩٧٨ أعلن عن قيام الحزب الوطنى الديموقراطى برئاسة السادات وقد انضم إليه حزب مصر انضماما جماعيا وتوقفت صحيفة مصر فى سبتمبر ١٩٨٧.

ويلاحظ أن مجمل المواقف السياسية والاقتصادية التى تمثلت فى الاتجاه نحو الغرب ومقاطعة الاتحاد السوفيتى والعدول عن الإجراءات الاشتراكية وإعلان سياسة الانفتاح الاقتصادى والصلح مع إسرئيل كان لها وقعها المباشر فى المجال



الإعلامى وخصوصاً الصحافة. وقد شهدت هذه الفترة صدور عدة قرارات تلخص طبيعة التغيرات السلبية والإيجابية التى طرأت على علاقة السلطة السياسية بالصحافة فى مصر وأبرز هذه القرارات قرار إلغاء الرقابة على الصحف الذى صدر فى فبراير ١٩٧٤ وكان صدوره يُمثلُ نهاية مرحلة من المناقشات فى مجلس الشعب بدأت منذ يونيو ١٩٧٢. ومن المعروف أن الرقابة كانت مفروضة على الصحافة منذ إعلان الأحكام العرفية مع وقوع العدوان الإسرائيلى على البلاد العربية فى ٥يونيو ١٩٦٧. وقد وافقت لجنة الاعتراضات بمجلس الشعب فى ديسمبر ١٩٧٢ على مشروع القانون الذى قدمه الدكتور محمود القاضى الذى ينص على ضمان حرية الصحافة وعدم جواز فرض أية رقابة عليها إلا بموافقة مجلس الشعب. كما ينص المشروع على بعض الضمانات المهنية التى تتعلق بعدم جواز نقل الصحفيين إلى مهن أخرى أو منعهم من مزاولة أعمالهم فى حدود قانون نقابة الصحفيين[1] وكانت نقابة الصحفيين قد سبق أن وافقت على قرار بشأن رفع الرقابة على الصحف فيما عدا الأخبار العسكرية. وذلك استجابة للرأى العام الصحفى وحثا للرئيس السادات على تحقيق الوعد الذى أعلنه بخصوص رفع الرقابة عن الصحف فور إقرار ميثاق الشرف الصحفى، وقد صدر قرار الرئيس السادات برفع الرقابة على الصحف وتخويل رؤساء التحرير المسئولية الكاملة فى الإشراف على ما تنشره الصحف، وذلك فى ٩ فبراير ١٩٧٤، مع مراعاة خضوع الأخبار العسكرية للرقابة. ولم تكد بضعة أسابيع تمر، حتى صدر قرار بإلغاء الرقابة المفروضة على برقيات الصحفيين الأجانب. ولكن لم يمض أقل من شهر حتى بدأت السلطة السياسية تضيق بهذا الهامش المحدود من الحرية الذى منحته للصحف. اذ أبدى السادات تبرمه الشديد بما أسماه سوء استغلال الصحافة للحرية وأعرب عن استيائه فى عدة خطب وتصريحات.

وقد بدأت العلاقة بين الصحافة والسلطة السياسية تتأزم حتى بلغت مداها فى مارس ١٩٧٦ عندما وجه الرئيس السادات لومه الشديد للصحف ونبه إلى سوء استخدامها للحرية مشيرا إلى ما نشرته أخبار اليوم حول الرئيس الراحل عبد

---

(١) علي الدين هلال: تجربة الديمقراطية في مصر ـ المركز العربي للبحث والنشر ـ القاهرة ١٩٨٢ ـ ص ١٧٢ ـ ١٧٧.

الناصر، وأوضح السادات الفروق بين النقد البناء ودوامة المهاترات الرخيصة التى انحدرت إليها بعض الصحف المصرية أكد إصراره على حرية الصحافة مهما تعددت الممارسات الخاطئة، ولكنه أصدر قراراً بتشكيل مجالس إدارات الصحف فى مارس ١٩٧٦ وكان الرئيس السادات قد أصدر قرارا فى مارس ١٩٧٥ بتشكيل المجلس الأعلى للصحافة برئاسة الأمين العام للاتحاد الاشتراكى وعضوية بعض رجال الإعلام والشخصيات العامة. وقد نص القرار على أن تئول إلى العاملين فى المؤسسات الصحفية المملوكة للاتحاد الاشتراكى ٤٩٪ من ملكية هذه المؤسسات كما حدد القرار اختصاصات المجلس الأعلى للصحافة ويمكن تلخيصها فى الإشراف على انضباط العمل داخل المؤسسات الصحفية ووضع ميثاق الشرف وإصدار تراخيص الصحف والعمل فى الصحافة للصحفيين. وفى يوليو ١٩٧٥ أصدر المؤتمر القومى العام الثالث ميثاق الشرف الصحفى، وهو يتضمن مجموعة القيم الوطنية والدينية والسياسية التى يجب أن يلتزم بها العاملون فى الصحافة، كما يتضمن ميثاق الشرف الصحفى أصوليات التعامل المهنى، ويشير إلى مشاركة المحررين لرئيس التحرير فى مسئولية ما ينشره.

والواقع أن القرارين الأخيرين الخاصين بإنشاء مجلس أعلى للصحافة وميثاق الشرف الصحفى ليسا أكثر من قيود تنظيمية رأت السلطة السياسية ضرورة إصدارها لضمان عدم خروج الصحافة المصرية عن قواعد اللعبة السياسية أو الالتزام الاقتصادى والأيديولوجى للسلطة. وقد عززت هذا الموقف ببعض الإجراءات التى لم تصدر بشأنها قرارات رسمية ولكنها حققت نتائج تتفق مع المسار العام للنظام السياسى دون ضجيج إعلامى. ويتضح هذا من تصفية الكوادر اليسارية فى الصحف المصرية.

وأبرز مثال طرد الكادر الصحفى لمجلة الكاتب فى ١٩٧٤. وتحويل مجلة الطليعة اليسارية إلى مجلة للشباب وتوزيع كادرها التحريرى على مختلف الأقسام فى صحيفة الأهرام اليومية. وذلك فى مارس ١٩٧٧. هذا علاوة على التغييرات التى أحدثتها السلطة والتى تتمثل فى إقصاء رؤساءتحرير ومجالس إدارات بعض

الصحف مثل المصور وروزاليوسف واستبدال آخرين بـهم يلتزمون بالخط الفكرى والأيديولوجى للسلطة السياسية القائمة. وقد تم ذلك فى إطار تصور النظام الحاكم لدور الصحافة ورسالتها. إذ كان السادات يؤمن بضرورة إعادة تنظيمها على أنها سلطة رابعة من سلطات النظام السياسى. وقد عمدت السلطة السياسية فى السبعينيات إلى تعزيز دائرة نفوذها وإحكام سيطرتها على الصحافة بإصدار مجموعة من القوانين والتشريعات تهدف إلى حماية الوحدة الوطنية والسلام الاجتماعى وتجريم نشر وإذاعة الأخبار فى الخارج، متى كان ذلك من شأنه الإضرار بالمصالح القومية العليا. وقد صدرت هذه القوانين تحت أسماء مختلفة بداية من عام ١٩٧٢ حتى ١٩٨١ وأبرزها قانون حماية الوحدة الوطنية (١٩٧٢) وقانون حماية الجبهة الداخلية والسلام الاجتماعى (١٩٧٨) ثم قانون حماية القيم من العيب (أبريل ١٩٨٠)وقد نصت هذه القوانين على مجموعة من العقوبات السياسية والأدبية والحرمان من القيام بأعمال لها تأثير فى تكوين الرأى العام أو تربية النشء وقد كان قانون سلطة الصحافة رقم ٤٨ لسنة ١٩٨٠ هو خاتمة هذه القوانين، وقد أسند إلى مجلس الشورى مسئولية التعبير عما أسماه السيادة الشعبية فى مجال الصحافة وممارسة حقوق الملكية بالنسبة للصحف القومية. وقد عززت السلطة السياسية فى السبعينيات هذه التشريعات بمجموعة من الممارسات تجسدت كأوضح ما يكون فى مواقفها من صحف المعارضة وخصوصا صحيفة الأهالى لسان حال حزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى وما تعرضت له من مصادرات وملاحقات انتهت بتوقفها بعد عدة أشهر من صدورها (ولم تستأنف الصدور إلا بعد انتهاء حكم السادات) وكذلك موقف السلطة الساداتية من جريدة الشعب لسان حال حزب العمل الاشتراكى. حيث قامت بسحب ترخيص الصحيفة نهائيا فى سبتمبر ١٩٨١. هذا وقد بلغت الأزمة بين حكم السادات وصحف المعارضة المصرية ذروتها فى سبتمبر ١٩٨١. وكانت بمثابة جزء من الأزمة الشاملة لنظام السادات وصدامه مع كافة القوى الوطنية والديموقراطية والتى تمثلت فى اعتقال عدد كبير من الصحفيين وفصلهم من أعمالهم. ضمن سائر الفئات من المثقفين وأساتذة الجامعات وقوى المعارضة.

الصحافة المصرية والمقاومة الفلسطينية

خلال حقبتى عبد الناصر والسادات

بعد أن استعرضنا الإطار العام للعلاقة التنظيمية والأيديولوجية التى تربط السلطة السياسية فى مصر بالصحافة خلال فترتى حكم عبد الناصر والسادات نحاول من خلال استقراء اتجاهات ومواقف الصحف اليومية المصرية نحو المقاومة الفلسطينية من ١٩٦٥ حتى ١٩٧٩ ـ أن نتوصل إلى التعرف والتحقق مما يلى:

١ ـ موقف الصحف المصرية من المقاومة الفلسطينية فى ضوء علاقاتها بالنظام السياسى فى الفترتين سواء فى ظل تبعيتها المطلقة للاتحاد الاشتراكى خلال الفترة الناصرية أو فى ظل الصيغة التعددية وانتقال تبعيتها لمجلس الشورى خلال الفترة الساداتية.

٢ ـ إلى أى مدى كانت معالجات الصحف المصرية لقضية المقاومة انعكاسا لموقف السلطة السياسية واتجاهات رؤساء التحرير من ناحية أخرى، وإلى أى مدى تأثرت باتجاهات الرأى العام المصرى إزاء المقاومة.

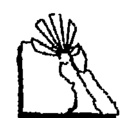
ولقد تم اختيار مجموعة من الأحداث البارزة التى تعد بمثابة مؤشرات قياسية لمجمل اتجاهات الصحف المصرية نحو القضية الفلسطينية باعتبارها لب الصراع العربى الإسرائيلى مع التركيز على جوهرها الأيديولوجى والحركى متمثلا فى المقاومة الفلسطينية كظاهرة نضالية تشكل فصيلا متقدما من حركة التحرر الوطنى العربية خلال فترتى الستينيات والسبعينيات، وروعى فى اختيار عينة الأحداث مدى فاعليتها وتأثيرها على مسار المقاومة الفلسطينية والصراع العربى الإسرائيلى من ناحية ثم تأثيرها على موقف مصر ودورها فى الصراع من ناحية أخرى.

ولقد تم التركيز على الأحداث التالية:

١ ـ ميلاد المقاومة الفلسطينية يناير ١٩٦٥.

٢ ـ حرب يونيو ١٩٦٧.

هذا بالنسبة للفترة الناصرية.



أما بالنسبة للفترة الساداتية فقد شملت العينة:

١ ـ عمليات المقاومة قبل مبادرة السادات أى ١٩٧٥ ـ ١٩٧٧.

٢ ـ المقاومة الفلسطينية بعد المبادرة وحتى توقيع اتفاقيتى كامب ديفيد والمعاهدة المصرية الإسرائيلية أى ١٩٧٧ ـ ١٩٧٩.

أما بالنسبة للصحف فقد تم التركيز على الصحف اليومية الثلاث: الأهرام ـ الأخبار ـ الجمهورية، باعتبارها تمثل بنسب متفاوتة وجهة النظر الرسمية للنظام الحاكم فى مصر خلال حقبتى الستينيات والسبعينيات مع مراعاة وجود صحف أخرى تمثل يسار النظام الناصرى وتضم الاتجاهات الماركسية وتتمثل فى مجلتى الكاتب والطليعة، وقد توقفت الأولى عن الصدور عام ١٩٧٤ أما الثانية فقد تحولت إلى مجلة للشباب وعلوم المستقبل فى مارس ١٩٧٧. أما بالنسبة للفترة الثانية (فترة السادات) فإن الصيغة التعددية فى المجال الحزبى عبرت عن نفسها فى المجال الصحفى على صورة مجموعة من الصحف الحزبية تمثلت فيما يلى:

١ ـ صحيفة مصر الأسبوعية لسان حال حزب مصر العربى الاشتراكى (يونيو ١٩٧٧ ـ سبتمبر ١٩٧٨).

٢ ـ صحيفة الأحرار لسان حزب الأحرار الاشتراكيين صدرت ١٩٧٧.

٣ ـ صحيفة «الأهالى» لسان حزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى فبراير ١٩٧٨، وقد توقفت فى يونيو ١٩٧٨ ثم عادت للصدور فى ١٢ يوليو ١٩٧٨ واستمرت حتى ٢٥ أكتوبر ١٩٧٨ وإزاء الاضطهادات المتواصلة من جانب السلطة الساداتية اضطرت الأهالى إلى التوقف نهائيا ثم عادت فى مايو ١٩٨٢ بعد انتهاء حكم السادات.

٤ ـ صحيفة «الشعب» الناطقة باسم حزب العمل الاشتراكى وقد صدرت فى مايو ١٩٧٩ حتى سبتمبر ١٩٨١ حيث صدر قرار بسحب ترخيصها أثناء أحداث سبتمبر التى شكلت ذروة الصدام بين السادات وكافة فصائل المعارضة الوطنية.

٥ ـ مجلة «الدعوة» لسان حال الإخوان المسلمين، وقد سمح السادات بإعادة صدورها عام ١٩٧٦ بعد توقفها منذ ١٩٥٤.



٦ ـ صحيفة «مايو» الناطقة باسم الحزب الحاكم (الحزب الوطنى الديموقراطى) وقد صدرت فى مارس ١٩٨١ .

هذا وقد اقتصرنا على رصد وتحليل اتجاهات الصحف اليومية بالنسبة للفترتين مع الإشارة إلى الاتجاهات العامة للصحف الحزبية فى الفترة الثانية وخصوصا صحيفتى الشعب والأهالى باعتبارهما تمثلان الاتجاهات الأساسية لأحزاب وقوى المعارضة التى سمح لها بالوجود العلنى فى مصر أثناء حكم السادات والتى عبرت عن مواقف أحزابها من اتفاقيتى كامب ديفيد والمعاهدة المصرية الإسرائيلية.

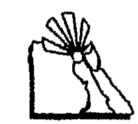
أولا: الصحافة المصرية والمقاومة الفلسطينية: ١٩٦٥ ـ ١٩٦٧:

رغم أن الصحف الثلاث قد اقتصرت فى تغطية البداية الأولى لنشاط المقاومة على الأخبار فقط إلا أن هناك درجة عالية من الاهتمام قد أحيطت بالحدث باعتباره سابقة أولى. وقد لوحظ التركيز على وجود عمليات فدائية داخل إسرائيل دون الاهتمام بذكر المنظمة الفدائية المسئولة عن هذه العمليات وهى منظمة فتح. وقد استخدمت الصحف الثلاث كلمة (جماعات عربية) دون تحديد أو إشارة إلى فتح أو العاصفة. ونظرا لضآلة النشاط الفلسطينى المسلح فى تلك الفترة فقد كانت متابعة الصحافة المصرية له محدودة فضلا عن أن النظام المصرى آنذاك رغم اهتمامه بالمقاومة الفلسطينية إلا أنه كان يولى ثقته للجيش النظامى وللأنشطة الفلسطينية ذات الطابع الرسمى. غير أنه بعد هزيمة يونيو ١٩٦٧ بدأ الاهتمام بالمقاومة يأخذ شكلا مختلفا حيث أخذ فى التزايد خصوصا فى الأهرام التى نشرت فى صفحتها الأولى[١] عن اشتعال المقاومة فى الأراضى العربية مما تسبب فى إقلاق السلطات الإسرائيلية التى اندفعت فى حركة اعتقالات ضخمة. كما نشرت الأخبار عن (منشورات المقاومة تغطى الأراضى المحتلة) وذلك رغم إرهاب إسرائيل.

وهذا الاهتمام المتزايد بأخبار المقاومة يمكن فهمه فى ضوء عبارة عبد الناصر الشهيرة والتى أعلنها فى أكثر من مناسبة آنذاك وهى (أن المقاومة الفلسطينية هى أشمل الظواهر بعد نكسة يونيو وأن الثورة الفلسطينية وجدت لتبقى..). وفيما يتعلق بموقف الأنظمة العربية من المقاومة الفلسطينية يلاحظ أن الصحف المصرية

---

(١) انظر: الأهرام ٢٦ يوليو ١٩٦٧.



قد اهتمت بالإشادة بمواقف بعض الأنظمة العربية ومساندتها للنضال الفلسطينى مثل الجزائر والعراق والكويت[١].

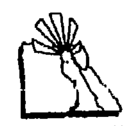
وقد أبرزت الصحافة المصرية الأمل الكبير المعقود على الأمم المتحدة باعتبارها قادرة على حل القضية الفلسطينية[٢]. كما عكست موقف النظام المصرى الذى اتجه إلى إعطاء أمريكا العديد من الفرص لاتخاذ موقف معتدل تجاه قضية اللاجئين الفلسطينيين، ولما ثبتت استحالة ذلك بدأت الصحف المصرية تشير إلى رغبة أمريكا فى تصفية القضية الفلسطينية[٣]. وقد تصاعدت حدة الهجوم فى الأسابيع السابقة على حرب يونيو ١٩٦٧.

هذا ولم تتوقف الصحف الثلاث عن متابعة أنباء المقاومة واستمرارها وتصاعدها. ومن المعروف أن الكفاح المسلح الفلسطينى، قد بدأ فى الظهور من جديد فى ٢٦ أغسطس ١٩٦٧. وقد ركزت الصحف المصرية قبل هذا التاريخ على أوجه الكفاح الأخرى (المظاهرات ـ الإضرابات ـ الاحتجاجات. إلخ). وقد احتلت أخبار المقاومة الصفحات الأولى دائما وكانت تتحول إلى مانشيتات رئيسية فى كثير من الأحيان. ولم تقتصر الصحف على الخبر الصحفى فحسب فى تغطية أنباء المقاومة بل استخدمت عدة فنون صحفية أخرى مثل التحقيقات المصورة والكاريكاتير والأحاديث والأعمدة الثابتة والافتتاحيات. مما يعنى تجنيد كافة الإمكانيات المتاحة فى خدمة تغطية المقاومة الفلسطينية تغطية صحفية جيدة[٤]، ويمكن إرجاع ازدياد اهتمام الصحافة المصرية بتتبع أخبار المقاومة الفلسطينية بصورتيها العسكرية والمدنية إلى عاملين أساسيين هما:

الأول: الوجود الحقيقى والمؤثر لهذه المقاومة وتصاعدها المستمر مما يدعو إلى الاهتمام بالمتابعة.

---

(١) انظر: الأهرام ٧، ١٠ أغسطس ١٩٦٧. الأخبار ١٢، ١٩ أغسطس ١٩٦٧.
(٢) انظر: الأهرام ١٢ سبتمبر ١٩٦٥، ٤ أكتوبر ١٩٦٥، الجمهورية ٦ يونيو ١٩٦٦.
(٣) انظر: الأهرام ٢٧ مايو ١٩٦٦، أخبار اليوم ٢٣ يوليو ١٩٦٦، الأخبار ١١ فبراير ١٩٦٧.
(٤) انظر: عواطف عبد الرحمن: مصر وفلسطين ـ الطبعة الثانية ـ سلسلة عالم المعرفة ـ الكويت ـ يونيو ١٩٨٥ ـ ص ٣١٨.



الثانى: الرغبة فى إعادة الثقة إلى الرأى العام المصرى الذى اهتز بشدة بعد هزيمة يونيو ١٩٦٧ بمحاولة إثبات أن المقاومة العربية لم تمت وأن نضال الشعب الفلسطينى مستمر من أجل إعادة التوازن إلى النفوس التى اهتزت.

ويمكننا أن نتبين وجود اتجاهين رئيسيين سيطرا على مواقف الصحافة المصرية من المقاومة الفلسطينية خلال الحقبة الناصرية وهما:

١- الاتجاه القومى الراديكالى:

وقد ساد هذا الاتجاه قبل هزيمة يونيو ١٩٦٧ حيث اتسم موقف الصحف بالمساندة والتشجيع، وذلك انطلاقا من الالتزام القومى الذى عبرت عنه الممارسات الناصرية منذ حرب السويس ١٩٥٦ وبلغ ذروته بتحقيق الوحدة بين مصر وسوريا ١٩٥٨. ولكن بعد التحول الاجتماعى فى مصر وما تلاه من ضرب الوحدة نلاحظ أن عبد الناصر بدأ يردد مقولته الشهيرة عن (وقوف الرجعية العربية فى خندق واحد مع إسرائيل والاستعمار العالمى) ويطرح شعار وحدة القوى الثورية فى الوطن العربى فى مواجهة القوى الرجعية، أى يطرح وحدة الهدف. وقد انعكس ذلك بوضوح على معالجات الصحف للقضية الفلسطينية،وكانت الصحافةالمصرية تستغل خلافات المقاومة الفلسطينية مع الأنظمة العربية التى يعاديها النظام السياسى المصرى أو يختلف معها للتشهير بهذه الأنظمة مثلما حدث فى مواقفها من الملك حسين آنذاك.

٢- الاتجاه القومى المعتدل:

وقد برز هذا الاتجاه بعد هزيمة يونيو ١٩٦٧ حيث تجاهلت الصحف المصرية المواقف المشينة والمشبوهة لبعض الأنظمة العربية تجاه المقاومة الفلسطينية وذلك تمشيا مع الصيغة التوفيقية الجديدة التى طرحها عبد الناصر بعد الهزيمة والتى تجمع بين وحدة الهدف ووحدة الصف. كذلك لوحظ أن المتابعة الصحفية للمقاومة كانت تهتز أثناء الخلافات مع المنظمات الفلسطينية مثل فترة الخلاف بسبب قبول عبد الناصر لمبادرة روجرز. وبعد زوال الخلاف عادت الصحافة المصرية إلى سابق اهتمامها بالمقاومة، وهكذا كانت الصحف المصرية تهتم بالمقاومة كلما توافق ذلك مع أهداف السلطة السياسية فى مصر. بينما يتقلص هذا الاهتمام إذا حدث العكس. وقد تجلى ذلك بوضوح فى الفترة الساداتية كما سنوضح.



الصحافة المصرية والمقاومة الفلسطينية قبل المبادرة ١٩٧٥ ـ ١٩٧٧.

لقد شهدت هذه الفترة (١٩٧٥ ـ ١٩٧٧) عـدة أحداث على درجة عالية من الأهمية كاشتعال الحرب الأهلية في بيروت (أبريل ١٩٧٥) والانتفاضات الفلسطينية المتتالية داخل الأراضى المحتلة حتى زيارة السادات للقدس ثم توقيعه للصلح الانفرادى مع العدو الصهيونى.

ولقد أبرزت التحليلات المسحية لمعالجات الصحف الثلاث للانتفاضات العربية والتدخل السورى فى لبنان والمذابح التى تعرضت لها المقاومة الفلسطينية مجموعة من النتائج الهامة نوجزها على النحو التالى:

١ ـ أدانت الصحف المصرية التدخل السورى فى لبنان وأبرزت دور سوريا فى مذابح تل الزعتر، ولكن اتسم موقف الصحف الثلاث بعدم المبدئية إذ بعد أن تم الصلح بين السادات والأسد اختفت تماما نغمة الهجوم على البعث السورى وبدأ الحديث عن السلام بعد أن تعرضت المقاومة الفلسطينية لضربة شديدة. ورغم بشاعة الدور الذى قامت به الولايات المتحدة فى مأساة تل الزعتر. لوحظ أنها لم تتعرض لأى هجوم من الصحافة المصرية فى تلك الفترة بل ذكرت بصورة ايجابية.

٢ ـ أبرزت الصحف المصرية عنف المقاومة العربية فى الأراضى المحتلة وضراوة القمع والإرهاب الإسرائيلى الذى لم تتوقف الصحف عن إدانته فى كافة معالجاتها للانتفاضات العربية.

٣ ـ أكدت الصحف الثلاث موقف التأييد الكامل من جانب السلطة المصرية للمقاومة الفلسطينية ونضالها المشروع.

الصحافة المصرية والمقاومة الفلسطينية بعد المبادرة ديسمبر ١٩٧٧ ـ سبتمبر ٧٨.

تجاهلت الصحف المصرية الثلاث العمليات العسكرية للمقاومة الفلسطينية بعد المبادرة فلم تنشرها، وأحيانا كانت تنشرها فى صفحات داخلية ولكنها فى ١٢ مارس ١٩٧٨ لم تستطع تجاهل أحد الأعمال الفدائية البارزة التى أدت إلى تأجيل زيارة بيجن لأمريكا على حد قول الأهرام. ويتلخص ما نشرته الصحف فى أن بعض الفدائيين اختطفوا ثلاثة أتوبيسات واستطاعوا قتل حوالى ٣٠ شخصا وإصابة ٧٠ شخصا. ويلاحظ على معالجات الصحف المصرية لهذه العملية الفدائية ما يلى:



١ ـ استخدام كلمتى (فلسطينيين مسلحين) بدلا من (فدائيين فلسطينيين) فى عنوان الخبر.

٢ ـ الاعتماد على وجهات النظر الصهيونية والغربية، أما الجزء الذى يوضح وجهة نظر منظمة التحرير فكان ضئيلا جدا وهو يتضمن إعلان المنظمة عن مسئوليتها عن الحادث.

٣ ـ أبدت الصحف المصرية حرصها على أمن واستقرار إسرائيل أكثر من حرصها على المقاومة الفلسطينية ومستقبل قضيتها، فهى تطلب من بيجن إعطاء دولة للفلسطينيين لينجو شعبه (من الفزع والهلع).

وقد كان تجاهل الصحف المصرية للأعمال الفدائية الفلسطينية التى حدثت بعد المبادرة مواكبا لسياسة النظام السياسى المصرى تجاه المقاومة، بل يعد جزءا من الاتجاه المعادى للعروبة الذى بدأ يتصاعد منذ عام ١٩٧٥، وبلغ ذروته بعد زيارة السادات للقدس. وقد زعمت الصحف المصرية أن العرب يريدون محاربة إسرائيل حتى آخر جندى مصرى. وبرزت فى هذا السياق دعوة توفيق الحكيم إلى حياد مصر، وكان المقصود حيادها فى الصراع العربى الإسرائيلى. ورغم أن هذه الحملة قد ساعدت على فرز الاتجاهات الفكرية والسياسية فى مصر من خلال الحوار الضخم الذى فجرته والذى دافع أغلب المشاركين فيه عن عروبة مصر حيث ربطوا بين المصالح الوطنية المصرية والمصالح القومية العربية. إلا أنه لا يمكن أن نتغافل عن الآثار السلبية التى أحدثتها لدى الرأى العام المصرى.

اتجاهات رؤساء التحرير إزاء الصراع العربى الإسرائيلى خلال حقبتى الستينيات والسبعينيات

عندما حاولنا إجراء مقارنة بين الآراء التى كان يرددها رؤساء تحرير الصحف المصرية فى فترة الستينيات ثم تحولوا عنها فى فترة السبعينيات، وخصوصا فيما يتعلق بقضية الصراع العربى الإسرائيلى توصلنا إلى بعض النتائج الأساسية التى يمكن تلخيصها على النحو التالى:

أسفر التحليل الكيفى لمقالات موسى صبرى فى جريدة الأخبار خلال عامى: ١٩٦٧، ١٩٧٧ عن المؤشرات التالية:



١ ـ كتب فى ٢٩ أكتوبر ١٩٦٧ مقالا يرفض فيه الحل السلمى (الدبلوماسى) إلا فى حدود كونه يمثل مرحلة قومية أو خطوة تكتيكية، ويرى أن القضية العربية لن تحل إلا على الأرض العربية، ويؤكد أن ما تصر أمريكا على فرضه على العرب لا يرضى أحدا ولن ينتج عنه أى حل شامل للمشكلة ولن يكون طريقا إلى حياة جديدة فى المنطقة كما يتصور البيت الأبيض، وأن الكفاح الدبلوماسى يهدف إلى منع العدو من أن يفرض شروطه علينا فهو هدف محدد لمرحلة محددة لأن الحلول الدائمة هى التى تتفق مع طبيعة الأشياء. وينتقل فى مقال آخر إلى توضيح ماذا نعنى بالحلول الدائمة فيقول (إننا نعيش أياما فاصلة إما أن نثبت وجودنا وإما أن يلغى الأعداء هذا الوجود) ويطالب برفع شعار(كل وحدة عمل خلية ثورية) أى يجب أن تتحول الجبهة الداخلية وكل مواطن فيها إلى قمة الاستعداد لمواجهة العدو الإسرائيلى فى الداخل بنفس القوة والاستعداد الذى ستواجهه به قواتنا المسلحة فى جبهة القتال(١).

وعندما ننتقل إلى مقالات موسى صبرى فى السبعينيات نراه يصف قرار السادات بزيارة القدس بأنه ضربة معلم، وأن رحلة السادات إلى إسرائيل هى أخطر رحلة فى تاريخ منطقة الشرق الأوسط منذ ثلاثين عاما(٢). ويتهم موسى صبرى دول الرفض بأنها تتاجر بالقضية العربية وتريد أن تدفع مصر دفعا إلى حل منفرد مع إسرائيل. ثم نفاجأ بترحيبه الحار بزيارة بيجن لمصر إذ يقول تحت عنوان مرحبا بزيارة بيجن: (نعم الأحداث تجرى بسرعة ولم نكن نتوقع زيارة بيجن لمصر بهذه السرعة وليس معنى ذلك أنه جاء ليرد الزيارة للسادات ولكن جاء لأن عنده ما يقوله ولم يبق أمام المعارضة الإسرائيلية مفر إلا أن تخضع لإرادة شعبه وتتعايش مع صفحة التاريخ الجديدة التى صنعها السادات(٣)).

٢ ـ يُبدى مصطفى أمين حماسا ملحوظا فى تأييده لمبادرة السادات إذ يرى أنها لا تعمل من أجل مصر فقط ولكن من أجل العرب والفلسطينيين(٤) ثم سرعان

---

(١) الأخبار ـ ٢ يوليو ١٩٦٧، ٥ نوفمبر ١٩٦٧.
(٢) الأخبار ـ ٢٠ نوفمبر ١٩٧٧.
(٣) الأخبار ـ ١٨ ديسمبر ١٩٧٧.
(٤) الأخبار ـ ٢١ نوفمبر ١٩٧٧.



ما يقع فى التناقض عندما يشير فى سائر مقالاته إلى أنه بالمال اليهودى وال
المصرية نستطيع أن نبنى الشرق الأوسط من جديد. ولا يتعرض لمناقشة ال
التى ستعود على الفلسطينيين والعرب من المبادرة بل يقتصر فقط على
الجوانب الإيجابية بالنسبة لليهود.ويهاجم قوى الرفض العربية برميهم بشتى
فنراه مثلا يقول (إن العرب يمقتون الديموقراطية ويعبدون الديكتاتورية ويرو
تلقى الأوامر من موسكو عروبة وطنية وفى الاستقلال عن موسكو خ
وطنية)[1] ويرى أن قوى الرفض العربية والفلسطينية تمثل أقلية مسحوقة وليس
المعقول أن تتحكم فى أغلبية ساحقة برفضها لمعاهدة السلام.

٣ ـ أما أنيس منصور فقد خصص العديد من المقالات التى ناقش من خ
المبادرة بروح مملوءة بالتأييد الحذر والحرص على عدم الالتزام بمواقف مح
واضحة. ففى نهاية ١٩٧٧ يعتمد أنيس منصور فى كتاباته عن المبادرة على أس
الكر والفر والجمل التى لا تحمل رأيا،مثلا يقول عن المؤتمر الصحفى الذى ح
السادات وبيجن (إن مصر لديها التزامات قومية وأخلاقية والمشكلة الفلس
والضفة الغربية وقطاع غزة والمنظمات الفلسطينية. . هذا الالتزام هو الذى
مصر ترفض أن تعلن ما تحقق فى لقاءات القدس والإسماعيلية)[2].

ويدافع أنيس منصور عن المبادرة بأسلوب فيه من الاعتذار أضعاف ما فيه
الاقتناع يقول (إن عذرنا الوحيد هو أن هذه المبادرة خطوة ليس لها نظير
التاريخ، ولذلك فقد أخذتنا معها وبهرتنا وأربكتنا ـ لقد اكتسحتنا المبادرة وأطا
بأحلامنا ورؤوسنا ثم جاءت الأصداء من العالم كله فأخذنا الناس معنا وطرنا
إلى السماء)[3].

ويعترف فى إحدى كتاباته بأنه (كان من الأفضل أن ننتظر ونساوم إسر
على هذه الخطوة، ويبرر عدم الانتظار بأننا جادون فى السلام ولكن المش
متعددة الأطراف معقدة والناس مستعجلون ولذلك فإن النتائج سوف تأتى وا
أبطأ مما يتصور الناس)[4].

---

(١) الأخبار ـ ديسمبر ١٩٧٧.
(٢) الأهرام ـ ٢٧ ديسمبر ١٩٧٧.
(٣) الأهرام ـ ١٦ نوفمبر ١٩٧٧.
(٤) الأهرام ـ ١٦ نوفمبر ١٩٧٨.

ويؤكد أنيس منصور بأن موافقة أمريكا على إعطاء سلاح لمصر والسعودية لا تعنى أن أمريكا لن تساند إسرائيل ولكنها سوف تساندها ولكن ليس إلى درجة الإضرار بمصالح الشعب الأمريكى فى الشرق الأوسط والعالم كله[١].

٤ ـ ويبدو محسن محمد أكثر ذكاء من زملائه فى إعلان تأييده للمبادرة مع إبراز تحفظاته على موقف إسرائيل من خلال صياغات مدروسة ومحسوبة معا إذ نلاحظ حرصه على نشر المواقف الإسرائيلية المتعنتة والعدائية وخصوصا إزاء الضفة الغربية ومنظمة التحرير الفلسطينية[٢]. ويتميز موقفه من الدول العربية الرافضة بأنه أقل عداء وحدة من زملائه الذين سبق أن استعرضنا مواقفهم كما أنه يحاول أن يفند مواقف الرافضين فى هدوء ويبدى اهتمامه بتفسير الدوافع التى أدت إلى قيام السادات بمبادرته فيستعيد الأزمة الاقتصادية وعدم وجود السلاح ويركز على سبب آخر هو (أن مصر تسالم لأنها ترى أن إسرائيل هزمت فى آخر الحروب العربية الإسرائيلية وأن السلام قد استقر فى القلوب وبقى أن يتخذ شكله المكتوب فى اتفاق ونصوص)[٣].

ومما يجدر ذكره أن محسن محمد لم يتعرض فى عموده اليومى لموضوع المبادرة منذ إعلان الرئيس السادات بأنه على استعداد لزيارة إسرائيل فى خطابه بمجلس الشعب حتى ٢٨ نوفمبر. ولم يكتب عن المبادرة إلا يوم ٢٩ نوفمبر ١٩٧٧ ثم استمر في متابعة الموضوع من زواياه المختلفة مثل موقف موسكو من المبادرة ومؤتمر طرابلس وجبهة الرفض.

الصحافة الحزبية والمقاومة الفلسطينية: ١٩٧٩ ـ ١٩٨٥:

اهتمت الصحف الحزبية بمتابعة نشاط المقاومة الفلسطينية كجزء من اهتمامها بالقضية الفلسطينية ككل. وقد تفاوتت المعالجات الصحفية كما تباينت مواقف الصحف الحزبية وتراوحت ما بين تبنى وجهة نظر الحكومة بصورة مطلقة مثلما حدث فى صحيفة مايو لسان حال الحزب الحاكم التى اتسمت مواقفها إزاء القضية الفلسطينية ونشاطها الثورى بالتذبذب الواضح مسايرة ودعماً لرأى وموقف النظام

(١) الأهرام ـ ١٨ مايو ١٩٧٨.
(٢) الجمهورية ـ عمود من القلب ـ ٢٨/ ١٢/ ١٩٧٧.
(٣) الجمهورية ـ عمود من القلب ـ ٣٠/ ١٢/ ١٩٧٧.

السياسى. وكان يحدث العكس تماما إذا توترت العلاقة بين النظام المصرى ومنظمة التحرير الفلسطينية مثلما حدث بعد مبادرة السادات وزيارته للقدس (نوفمبر ١٩٧٧) وما ترتب على ذلك من مقاطعة الأنظمة العربية للنظام المصرى وانضمام المنظمة لجبهة الصمود والتصدى ضد السادات، وقد شن السادات فى ذلك الحين عبر صفحات مايو حملات التشكيك فى مدى شرعية تمثيل المنظمة للشعب الفلسطينى.

هذا بينما تبنت صحيفة الأهالى لسان حزب التجمع منذ عودتها للصدور فى مايو ١٩٨٢ الدفاع عن الوجود الفلسطينى عندما وقع الغزو الصهيونى للبنان (يونيو ١٩٨٢) وقد فندت أسباب الغزو وكشفتها للرأى العام كما هاجمت النظام المصرى وسائر الأنظمة العربية بسبب تخاذلها الذى وصل إلى حد التواطؤ مع الغزاة وخصصت أكثر صفحاتها لاستنهاض الشعب المصرى لمقاطعة البضائع الأمريكية والإسرائيلية والتطوع فى صفوف المناضلين الفلسطينيين. كذلك وقفت ضد المحاولات الأمريكية لإخراج الفلسطينيين من بيروت ونوهت بالمواقف البطولية للمقاومة الفلسطينية ضد الغزو الصهيونى والتواطؤ العربى. كما وقفت «الأهالى» ضد مبادرة ريجان فى سبتمبر ١٩٨٢ عقب مذابح صابرا وشاتيلا بسبب اعترافها بالحقوق الوطنية للشعب الفلسطينى. وأكدت الأهالى بأن الكلمة الفاصلة فى ذلك لمنظمة التحرير الفلسطينية، وقد كشفت الأهالى مؤمرات الأنظمة العربية ضد الفلسطينيين وأدانتها وطالبت باستقلالية القرار الفلسطينى بعيدا عن هذه الأنظمة. واتخذت الأهالى موقف التأييد والمساندة الكاملة لمنظمة التحرير كممثل شرعى وحيد للشعب الفلسطينى. غير أن ذلك لم يمنعها من تحذير عرفات بعد زيارته الأولى للقاهرة عام ١٩٨٤ مغبة الانخراط فى صفوف دعاة ومهندسى اتفاقيات كامب ديفيد. والتزمت الأهالى الحياد عند حدوث الانشقاق بين المنظمات الفلسطينية (مايو ١٩٨٤) وطالبت مرارا بضرورة توحيد الصف الفلسطينى بشرط عدم التنازل عن الحقوق المشروعة للشعب الفلسطينى. وقد انحازت «الأهالى» إلى جانب قيادة عرفات وأنصاره عند الخروج الثانى لعرفات من طرابلس. ولم تتوقف الأهالى عن تحذير عرفات وأنصاره من وهم الاعتماد على الحل الأمريكى. وأولت الأهالى اهتماما متزايدا للعمليات الفدائية داخل الأراضى المحتلة، وكذلك



للعمليات الفدائية التى يقوم بها الفلسطينيون واللبنانيون فى الجنوب اللبنانى ضد العدو الصهيونى، كما أبرزت الصحيفة أعمال القمع الصهيونية فى الأراضى المحتلة. ورغم تأييد الأهالى وترحيبها بالاتفاق الأردنى الفلسطينى (فبراير ١٩٨٥) على أساس أنه قد يؤدى فى النهاية إلى إقامة دولة فلسطينية فى إطار كونفدرالى مع الأردن. إلا أنها لم تتوان عن توجيه النقد والإدانة للموقف الأردنى بعد إلغاء الاتفاق فى فبراير ١٩٨٦ على أساس أنه يَجُرُّ العمل الفلسطينى، ممثلا فى منظمة التحرير، إلى الهاوية.

واتساقا مع خط الصحيفة المتمثل فى تبنيها للقضية الفلسطينية ورموزها وقفت «الأهالى» ضد محاولة طرد الفلسطينيين من لبنان ومحاولات الاعتداء عليهم سواء من جانب إسرائيل أو الكتائب أو منظمة أمل الشيعية، والتزمت بمساندة الحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطينى والمقاومة الفلسطينية حتى عندما كانت تجنح القيادة الفلسطينية للمنظمة إلى التهادن والاقتراب من الحلول الأمريكية. ونلاحظ أن الأهالى تخصص صفحاتها الأولى لأخبار القضية الفلسطينية علاوة على التحليلات والأحاديث والتقريرات الصحفية وسائر مواد الرأى التى كانت تشغل فى أغلب الأحيان الصفحة الثانية وصفحة الفن والثقافة وأحيانا اليوميات فى الصفحة الأخيرة. ومما يجدر ذكره أن اهتمام الأهالى بالقضية الفلسطينية قد بلغ ذروته فى بعض الفترات مثل الفترة التى واكبت الغزو الإسرائيلى للبنان حيث شغلت المواد التحريرية الخاصة بالقضية مساحة أكبر من المساحة المخصصة لشئون الحزب والأوضاع الداخلية بمصر. والاستثناء البارز كان أثناء انتخابات مجلس الشعب (أبريل ـ مايو ١٩٨٤) حينما خصصت الصحيفة معظم صفحاتها للدعاية لبرنامج حزب التجمع، وهنا كان الاهتمام بالقضية أقل عن ذى قبل، ويلاحظ أن الأهالى اعتمدت على بعض مراسليها فى تونس والأردن وأحيانا لبنان فى استقاء أنباء القضية الفلسطينية وكانت تتحاشى بصورة واضحة وكالات الأنباء الغربية.

أما صحيفة «الشعب» فقد اختلفت مستويات اهتمامها بالمقاومة الفلسطينية خلال تلك الفترة وإن كان هناك خط أساسى يحكم مواقفهاوتوجهاتها إزاء القضية الفلسطينية ككل، وقد برز هذا الخط بوضوح بعد تراجع حزب العمل الاشتراكى الذى تمثله الصحيفة عن تأييد اتفاقيات كامب ديفيد. فمن المعروف فور إعلان تشكيله، وبعد فترة قصيرة ومع ظهور نتائج اتفاقيات كامب ديفيد والتأكد من



استحالة تحقيق الحكم الذاتي للشعب الفلسطيني من خلال هذه الاتفاقيات. وقد اتخذ حزب العمل من موقف الرفض لاتفاقيات كامب ديفيد نقطة الانطلاق لإعلان تأييده غير المشروط لكفاح الشعب الفلسطيني ومنظمة التحرير. وقد حملت صحيفة الشعب وجهة نظر الحزب الرافضة لسياسة السادات والمساندة للحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني والمعادية للصهيونية وللسياسة الأمريكية فى الوطن العربى. وقد احتجت الشعب على الغزو الإسرائيلى للبنان ودعت إلى التطوع فى صفوف المقاومة الفلسطينية واللبنانية. وغلبت المقالات على معالجاتها لنضال الشعب الفلسطينى، حيث تابعت باهتمام أعمال المقاومة الفلسطينية داخل الأراضى المحتلة وفى الجنوب اللبنانى. وخصصت العديد من موادها التحريرية للدفاع عن عروبة القدس.

أما صحيفة «الوفد» فقد أبدت اهتماما عاما بالقضية الفلسطينية يختلف نوعا وكماً عن الصحيفتين السابقتين (الأهالى والشعب) فقد تابعت أخبار المقاومة الفلسطينية فى إطار متابعتها لنشاط منظمة التحرير وعلاقاتها بالدول العربية. كما أشارت إلى صور التعذيب التى يتعرض لها الفلسطينيون فى الأرض المحتلة تحت عنوان (إسرائيليات فى الوطن المحتل) وأدانت مذابح صابرا وشاتيلا بصورة غير مباشرة. والواقع أن الطابع الخبرى الذى لا يحمل وجهة نظر واضحة محددة قد غلب على معالجات صحيفة الوفد لمفردات القضية الفلسطينية وتطوراتها. كما أن ندرة المقالات ومواد الرأى فى هذ المجال يجعل الصحيفة أقرب إلى المواقع الرسمية التى تحاول أن تنفرد بها الصحف القومية.

ثانيا: الصحافة المصرية وقضية التحول الاشتراكى والانفتاح الاقتصادى:

أسفرت التحليلات الكيفية لاتجاهات الكتاب المصريين إزاء قضية التحول الاشتراكى فى الستينيات والتغير الذى طرأ على مواقفهم والذى استطعنا رصده من خلال كتاباتهم عن الانفتاح الاقتصادى فى السبعينيات عن النتائج التالية:

١ ـ موسى صبرى يُبدى فى الستينيات تأييدا حماسيا لعملية التحول الاشتراكى فى المجتمع المصرى ويرى أن تلك العملية الشاقة تحتاج إلى عمل مستمر وخاصة أن المجتمع لم يتطهر بعد من رواسب الاستغلال، ويجب أن تستمر لجنة تصفية الإقطاع فى عملها[1].

(١) الأخبار ـ ٣٠ أغسطس ١٩٦٦.

ولكن سرعان ما ينتقل موسى صبرى بنفس الحماس إلى تأييد سياسة الانفتاح الاقتصادى ويبدو ذلك من خلال كتاباته العديدة فى هذا المجال وخصوصا الحوار الذى أجراه مع د. عبد العزيز حجازى رئيس الوزراء السابق عن العقبات التى تعترض سياسة الانفتاح، فيقول موسى صبرى: «سمعت أن بعض القائمين على أمر القطاع العام يضع العقبات أمام سياسة الانفتاح لأنه يخشى أن تكشف منافسة الإدارة الناجحة عن عجزه وفشله. ثم يوجه موسى صبرى نصيحته لرئيس الوزراء بضرورة اللجوء إلى المشروعات التى تحقق عائدا سريعا أولها وأهمها مشروعات السياحة»[١].

٢ ـ أما أنيس منصور فقد أكد إيمانه وعبر عن تأييده غير المحدود لقوانين التأميم التى صدرت فى يوليو ١٩٦١ فى عديد من المقالات وخصوصا فى باب أخبار الأدب الذى كان يشرف على تحريره فى جريدة الأخبار[٢] ولكننا سرعان ما نكتشف التخلى شبه الكامل عن آرائه فى قوانين يوليو الاشتراكية والتحول عن موقفه المملوء تأييدا وتشجيعا لمسيرة البلاد نحو التحول إلى الاشتراكية. وإذا به يتحدث عن الانفتاح الاقتصادى بأنه خير وأموال سوف تهبط على مصر فتحولها إلى جنة فيقول بالحرف الواحد (شىء من ذلك سوف يحدث فى مصر، فلوس كثيرة من العرب وأمريكا وأوربا، هذه الفلوس مياه غزيرة لابد لها أن تضبط حركتها وضبط الحركة هو وضع خطة لها ذهابا وإيابا)[٣].

المرحلة الرابعة: فترة حكم مبارك: ١٩٨٢ ـ ١٩٨٧:

تبدأ هذه المرحلة بعد اغتيال الرئيس السادات فى أكتوبر ١٩٨١ وتولى حسنى مبارك رئاسة الدولة خلفا للسادات، وتعد هذه المرحلة امتدادا للمرحلة السابقة عليها والتى تميزت بالتعددية الحزبية والانفتاح الاقتصادى والعلاقة الخاصة مع الولايات المتحدة والصلح المنفرد مع اسرائيل.

ورغم أن النظام الراهن يقوم سياسيا على التعددية الحزبية إلا أنها تعدديةمنقوصة حيث لا تضم الخريطة الحزبية جميع القوى الاجتماعية والتيارات

(١) الأخبار ـ ١٧ يوليو ١٩٧٤.
(٢) الأخبار ـ ٢٨ يوليو ١٩٦١.
(٣) الأخبار ـ ٢٥ اغسطس ١٩٧٤.

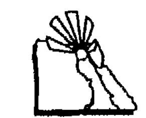


السياسية الفعلية وإن كان مسموحا لمعظم هذه التيارات بالتعبير عن نفسها بصورة أو بأخرى، وخصوصا على المستوى الإعلامى من خلال الصحف.

ويمكن القول بأن الوضع السياسى والاجتماعى فى مصر تتنازعه بشكل أساسى عدة قوى رئيسية تتمثل فى المجموعة الليبرالية التقليدية والتى تمثل مرحلة ما قبل ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ويتجسد تعبيرها السياسى فى حزب الوفد الجديد الذى استطاع أن يحصل فى ديسمبر ١٩٨٣ على حكم قضائى بحقه فى الوجود الشرعى كما سارع بإصدار صحيفة (الوفد) فى مارس ١٩٨٤ وقوى اليسار الماركسى المختلطة مع تيارات ناصرية وإسلامية مستنيرة ويمثلها حزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى وصحيفته «الأهالى» التى عادت للصدور بعد انتهاء حكم السادات (مايو ١٩٨٢) ويمكن إدراج حزب العمل الاشتراكى فى نطاق هذه المجموعة، وتعبر عنه صحيفة الشعب التى استأنفت الصدور عام ١٩٨٢ ثم المجموعات الناصرية المتمايزة ويمثلها الحزب الناصرى وصحيفة صوت العرب التى صدرت فى سبتمبر ١٩٨٦ .

أما العناصر الساداتية ببعدها الطفيلى الغالب فهى تشغل مكان الصدارة فى الحزب الوطنى الديمقراطى وهو الحزب الحاكم ويعبر عن نفسه إعلاميا من خلال صحيفة «مايو» علاوة على الصحف القومية. أما جماعات الإسلام السياسى بمناهجها السلفية فهى تطرح نفسها إعلاميا من خلال مجلات «الدعوة - الاعتصام - المختار الإسلامى» وقد شهدت هذه المرحلة تصاعد أبعاد الأزمة الاقتصادية المتمثلة فى مصادرة إمكانات التنمية المستقلة وهبوط مستوى المعيشة لدى الغالبية العظمى من الفئات الشعبية الكادحة وتشمل الموظفين والعمال والفلاحين. كما شهدت تفاقم خطر الفتنة الطائفية والاتجاهات الإرهابية واستمرار العزلة عن الأمة العربية. وضاعف من هذا كله انخفاض معدل العمالة المهاجرة إلى الدول العربية النفطية مع تراجع تحويلاتها النقدية إلى داخل البلاد وهبوط إيرادات قناة السويس.

ورغم غلبة الطابع السلبى على الأوضاع الاقتصادية الراهنة غير أن هذا لا ينفى توافر مناخ من الحرية النسبية سواء فى مجال الحركة السياسية أو التعبير الإعلامى من خلال الصحف.



والواقع أن هذه المرحلة لم تشهد حدوث تغيرات جوهرية فى علاقة الصحافة بالنظام السياسى الحاكم سواء من الناحية التنظيمية أو الممارسات الفعلية، كما لم يقع أى صدام بين السلطة السياسية والصحافة المصرية سوى بعض الملاحظات التى عبر عنها رئيس الدولة فى خُطبه الرسمية أو أحاديثه الصحفية والتى انصبت معظمها على الصحف الحزبية وأسلوب معالجاتها للقضايا المحلية. وأبرز ما جاء فى هذا الصدد النقد الذى وجهه الرئيس مبارك إلى صحف المعارضة حيث قال[1]: (كنا نتوقع وكان الناس يتوقعون معنا أن تكون الأولويات التى تهتدى بها صحف المعارضة هى نفس أولويات الشارع المصرى لكن هذا غير قائم) كما وجه الرئيس مبارك بعض الانتقادات إلى الصحف القومية مشيرا إلى أنها لا توسع دائرة اهتمامها بل تحصر نفسها فى إطار ضيق وتركز على موضوعات متكررة. كذلك أشار إلى أن الصحف لا تبذل جهدا كافيا فى متابعة الموضوعات التى تطرحها فى مرحلة معينة بل إنها تسقطها رغم أن الظروف التى أوجدتها تظل مستمرة وقائمة، مثال ذلك مشاكل الشباب والاتجاهات المتطرفة فى المجتمع المصرى.

وقد شهدت هذه المرحلة صدور ميثاق الشرف الصحفى الذى أقره المجلس الأعلى للصحافة فى ٢٣ مارس ١٩٨٣ ويتضمن هذا الميثاق مجموعة المسئوليات والأصوليات الأخلاقية والمهنية التى يلتزم بها الصحفيون وكذلك ينص على ضمان حقوقهم المهنية والإنسانية.

قضايا المرحلة الرابعة:

الصحافة المصرية وانتخابات ١٩٨٤:

جرت انتخابات ١٩٨٤ فى مناخ سياسى يحكمه قانون الطوارئ والتعددية الحزبية المُقَيدة (بحكم قانون تنظيم الأحزاب الصادر فى يوليو ١٩٧٧) وتحاصره سائر القوانين المقيدة للحريات وخصوصا قانون حماية الجبهة الداخلية والسلام الاجتماعى الصادر عام ١٩٧٨. وأهم من كل ذلك أن هذه الانتخابات قد تمت فى ظل قانون الانتخاب الجديد الصادر فى أغسطس ١٩٨٣ والذى نص على أن يكون انتخاب أعضاء مجلس الشعب عن طريق القوائم الحزبية بحيث يكون لكل حزب

(١) انظر: حديث حسني مبارك لجريدة مايو ١٥/ ١٠/ ١٩٨٤.

قائمة خاصة به ولا يجوز أن تتضمن القائمة الواحدة أكثر من مرشحى حزب واحد. وقد أكمل هذا القانون الجديد الحصار الذى بدأه قانون الأحزاب حول بعض الاتجاهات السياسية التى لا يرى النظام الحاكم إمكانية التعايش معها.

وقد اكتملت دائرة القيود المقننة بصدور قرار وزير الداخلية فى مارس ١٩٨٤ . ويتضمن هذا القرار مجموعة من القيود الفكرية والسياسية والقواعد المنظمة للدعاية الانتخابية،وقد كان الانفراج الديموقراطى النسبى الذى ساد عقب مقتل الرئيس السادات حتمية أمنية لتجنيب النظام مخاطر السقوط فى الهاوية التى كاد يسقط فيها عقب أحداث سبتمبر ١٩٨١ . وقد حاولت أحزاب المعارضة استثمار هذا المناخ لتوسيع هامش الحريات الديموقراطية المتاحة. بينما حرصت الحكومة على أن يظل هذا الهامش محكوما بالقوانين والقيود العديدة بحيث لا يهدد مقتضيات الاستقرار والشرعية.

وقد خاضت أحزاب المعارضة وهى التجمع والشعب والوفد والأحرار الانتخابات فى مواجهة الحزب الوطنى الديموقراطى الذى جند النظام السياسى الحاكم كل إمكانياته السياسية والدعائية لدعمه إلى الحد الذى أعلن الرئيس مبارك قراره بالنزول إلى الشارع والطواف بالمحافظات تأييدا للحزب الوطنى.وقد اعتبرت المعارضة هذا الموقف إخلالاً بضرورات الحياد والنزاهة اللازمة لإجراء الانتخابات فى جو صحى. وقد استثمر الحزب الوطنى موقف رئيس الجمهورية إلى أبعد مدى فى التأثير على الناخبين. وفى هذا السياق احتكر الحزب الوطنى أجهزة الإعلام الرسمى فى المعركة الانتخابية. وقد طالبت أحزاب المعارضة بأن يكون لها الحق فى شرح برامجها والدعاية لها من خلال أجهزة الإعلام. وقد سمح لها بعد لجوئها إلى القضاء بأن تعرض برامجها لمدى زمنى لا يتجاوز الدقائق العشرين فى الإذاعة والتلفزيون. أما الصحف القومية فقد تميزت تغطيتها لانتخابات مجلس الشعب ١٩٨٤ بالانحياز الكامل إلى جانب الحزب الوطنى، وقد وصلت إلى الحد الذى جند رئيس تحرير الأهرام افتتاحيات الصحيفة لنقد برامج الأحزاب وموقفها من قضايا الدعم والقطاع العام والفلاحين، وكان يستثنى برنامج الحزب الوطنى وحزب الأحرار (لانعدام ثقله فى الانتخابات)[1] وكان يعتمد على الخطة الخمسية فى

(١) انظر: انتخابات مجلس الشعب ١٩٨٤ ـ مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية ـ مؤسسة الأهرام ـ القاهرة ـ ١٩٨٦ ص ١٣٢ ـ ١٥٠.

ردوده على صحف المعارضة. وقد لوحظ اتفاق بل تطابق ما كانت تنشره الصحف القومية مع صحيفة «مايو» لسان الحزب الحاكم حول نزاهة الانتخابات والهجوم على أحزاب المعارضة واتهامها بالهمجية والتشكيك فى برامجها الانتخابية. وقد التزمت الصحف القومية اليومية بهذا النهج المعادى لأحزاب المعارضة والمؤيد للحزب الحاكم طوال فترة الانتخابات فيما عدا بعض الاستثناءات المحدودة التى تمثلت فى بعض المقالات، مثال مقالات كامل زهيرى وصلاح حافظ بالجمهورية والتى كانت تمثل أصواتا مستنيرة وموضوعية حيث تناولت ضرورة إلغاء القوانين المقيدة للحريات وحرية إصدار الصحف. وأشارت إلى أن كل الأحزاب قد تقدمت بمرشحين صحفيين ماعدا الحزب الوطنى[١].

الصحافة المصرية وانتخابات ١٩٨٧

منذ إعلان فتح باب الترشيح لانتخابات مجلس الشعب فى ٦ إبريل ١٩٨٧ تبرز أمامنا وحدة التوجه بالنسبة للصحف القومية فى مواجهة أحزاب المعارضة من خلال رصد وتحليل المعالجات التى قدمتها الصحف القومية للانتخابات، ويمكننا أن نلحظ حرصها الشديد على مساندة الحزب الوطنى والترويج له، وقد تمثل ذلك فى تخصيص صفحاتها للدعاية السافرة للحزب الوطنى وبرنامجه والهجوم على أحزاب المعارضة الثلاثة. مثلا فى المعالجة الخبرية نلحظ انحياز هذه الصحف من خلال المتابعة الدورية المنتظمة لكل ما يتعلق بمرشحى الحزب الوطنى ونشاطاتهم. وكذلك من حيث البرامج خصصت الأهرام مساحة كبيرة لعرض برنامج الحزب الوطنى مقابل تخصيص ثلث هذه المساحة تقريبا لبرامج جميع أحزاب المعارضة[٢]. وكذلك فى استقصاءات الرأى التى كانت تجريها الصحف اليومية والمجلات الأسبوعية للتعرف على أفكار وآراء المرشحين، وكانت تغفل مرشحى أحزاب المعارضة وتركز فحسب على مرشحى الحزب الوطنى[٣].

ولم تتوان الصحف القومية عن توجيه شتى أنواع التهم والافتراءات إلى أحزاب المعارضة والتأكيد على ضعف فرص المعارضة للفوز فى الانتخابات. بل بلغ

(١) أنظر: انتخابات مجلس الشعب ـ مصدر سابق ـ ص ١٤٨ ـ ١٤٩.
(٢) أنظر: الأهرام ١٩٨٧/٣/٩ ـ الأخبار ١٠، ١٢ مارس ١٩٨٧.
(٣) أنظر: آخر ساعة ١٩٨٧/٣/١٨.

الأمر حد الـزعم بأن (الحزب الوطنى هو الذى سيتـيح للمعارضة فـرص الفوز فى بعض الدوائر الفردية)(١).

وقد كشـفت الصحف القومية جـهودها للنيل من التحالف وركزت هجـومها على الإخوان المسلمـين وخصوصـا بعد أحداث الفتنة الـطائفية حيث تصـاعدت الاتهامات كى تلقى بالمسئولية على الإخوان بسبب رفع شعار الإسلام هو الحل(٢).

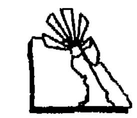
كمـا حرصت مـعظم الصحف القـومية على إجـراء أحاديث مع مـدير عام الانتخـابات لنفى مـا رددته المعارضة عن تـزوير الانتخابـات والتأكيـد على أن هذه الدعاوى كاذبـة، كذلك طالبت هذه الصحف أحزاب المعـارضة وصحفـها بضرورة التخلى عن نغمـة التزوير والتفرغ للدعاية بل واستـفزت كبرياءها بمطالبتهـا بمقاطعة الانتـخـابات بقولهـا (لو كنت مـكان المعارضـة وتأكـدت أن الانتـخابـات ستـزور لقاطعتها)(٣).

وقد بدا واضحا أن هناك تخوفا من جانب النظام الحاكم من عزوف الجماهير عن المشاركـة فى الانتخابات. ومن ثم حمـلت الصحف القوميـة لواء الدعوة إلى ضـرورة المشاركـة الإيجـابيـة فى عمليـة الانتـخابات. وقـد برز ذلك من خـلال التحقـيقات الصحـفية العديدة لاستطلاع الآراء حـول أسباب عزوف الجـماهير عن الإدلاء بأصواتهم(٤). هذا وقد دعت (الأهرام الدولى) إلى ضرورة اتخاذ إجراء يتيح للمصريين الغائبين فى الخارج المشاركة بالرأى فى عملية التصويت(٥).

هذا وقد ألقت الصحف القـومية مسئولـية إفساد المسيرة الديمـوقراطية على الممارسـات غير المسـئولة التى تقـوم بها الصحف الحـزبية والتى زعـمت أنها (تمثل خروجا عن الوعى الحضارى فى الممارسة الديمقراطية)(٦).

وقد تجـلت مظاهر الانحيـاز السافـر من جانب الصـحف القومـية للـحزب الوطنى عند إعلان نتائج الانتـخابات حيث حرصت هذه الصحف على التـأكيد بأن

(١) انظر: الأهرام ٢٢/٣/١٩٨٧.
(٢) انظر: المصور: ٣٠/٣/١٩٨٧.
(٣) انظر: الأخبار ١٣/٣/١٩٨٧.
(٤) انظر: الأخبار ٥، ٩ مارس ١٩٨٧.
(٥) انظر: الأهرام ١٧، ١٨ مارس ١٩٨٧.
(٦) انظر: الأهرام ٢٩ مارس ١٩٨٧.



الانتخابات قد جرت فى نزاهة كاملة وردت على اتهامات المعارضة بالتزوير بنشر البرقيات المنقولة عن صحف عالمية والتى تشير إلى أن الانتخابات قد حفلت ببعض الظواهر الإيجابية التى تدعم البناء الديموقراطى بفضل حكمة مبارك)(١).

وتواصل الصحف القومية مسارها المتحيز للحزب الحاكم حتى بعد إعلان النتائج،وذلك من خلال إجراء الأحاديث الصحفية مع المرشحين الفائزين من الحزب الوطنى(٢).

أما الصحف الحزبية فقد تناولت مجريات انتخابات ١٩٨٧ من الضفة الأخرى المواجهة للحزب الوطنى الحاكم. ويلاحظ أنها قد تبنت موقفا يكاد يكون موحدا تجاه قضايا الانتخابات التى تضمنت ما يلى:

١ ـ قانون الانتخابات المعدل.

٢ ـ الأحزاب المشاركة فى الانتخابات.

٣ ـ نزاهة الانتخابات.

٤ ـ المشاركة الانتخابية.

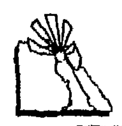
٥ ـ البرامج الانتخابية.

٦ ـ قضية الديموقراطية والتغيير.

أ- فقد أجمعت الصحف الحزبية على الطعن فى دستورية القانون الجديد للانتخابات وقد تميزت صحيفة الشعب لسان حال حزب العمل الاشتراكى فى تحليلاتها القانونية وإبراز العيوب الدستورية للقانون وأجمعت الصحف الحزبية على المطالبة بضرورة إلغاء هذا القانون والعودة إلى نظام الانتخاب الفردى(٣).

٢ ـ أجمعت الصحف الحزبية على تأكيد خصومتها السياسية للحزب الوطنى لذلك حفلت صفحاتها بحملات الهجوم على الحزب وكبار مرشحيه وأسندت إليه مسئولية التدهور الاقتصادى الذى تعانى منه أغلبية الشعب المصرى بالإضافة إلى

(١) أنظر: الأهرام ٨/ ٤/ ١٩٨٧.
(٢) أنظر: الأهرام ١٠/ ٤/ ١٩٨٧.
(٣) الأهالى ٢٩/ ٢، ١/ ٤/ ١٩٨٧، الوفد ١٢/ ٢، ١٩/ ٢، ٩/ ٤/ ١٩٨٧، الشعب ٣٠/ ٢، ١٧/ ٢، ٢٤/ ٢، ٦/ ٤/ ١٩٨٧.



مسئوليته عن حادث الأغذية الفاسدة والملوثة بالإشعاع. ولم تتوان عن اتهامه بأنه حزب أقلية وبلا أرضية شعبية ولولا تحيز مؤسسات الدولة له لانكشف ثقله الحقيقى فى الشارع السياسى[١].

وقد أكدت الصحف الحزبية ما سبق أن رددته أثناء انتخابات ١٩٨٤ عن خطورة استمرار رئاسة حسنى مبارك للحزب الوطنى على الصيغة الديموقراطية السائدة، وأجمعت على المطالبة بتخليه عن رئاسة الحزب الوطنى ضمانا لنزاهة الانتخابات[٢].

٣ ـ أجمعت الصحف الحزبية على التحذير من التزوير، بل وسيطرت نغمة التزوير على معظم معالجات هذه الصحف للعملية الانتخابية حتى إعلان النتائج ولم تكف عن المطالبة بتحقيق بعض الضمانات مثل إشراف القضاء على الانتخابات ضمانا لنزاهتها[٣].

٤ ـ أولت الصحف الحزبية اهتماما ملحوظابالبرامج الانتخابية، وأكدت على أهمية أن تقوم المنافسة بين الأحزاب على أساس البرامج وليس الشعارات أو الأشخاص، وقد كانت صحيفة الأهالى لسان حال حزب التجمع الوطنى التقدمى والوحدوى هى أكثر الصحف الحزبية اهتماما بهذه الجزئية حيث قامت بمناقشة برامج الأحزاب وتفنيدها وتحديد موقفها منها، الأمر الذى أسفر عن وقوع صدام بين التحالفات والتجمع بسبب وصف الأهالى لبرنامج التحالف بأنه تلفيقى.

٥ ـ أثيرت قضية التغيير على صفحات الصحف الحزبية، وقد اتفقت جميعها على حاجة مصر إلى تغيير جذرى يتناول كافة المواقع والمجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية. وكانت صحيفة الشعب أكثر الصحف اهتماما بهذه القضية حيث تبنت شعار التحالف (الإسلام هوالحل) وظلت تؤكد أن التغيير قادم لا محالة[٤].

---

(١) انظر: الشعب ٣/٣١، ١٩٨٧/٢/١٧، الأهالي ٣/١٨، ١٩٨٧/٤/١، الوفد، الأحرار ٢/١٦، ١٩٨٧/٣/٩.

(٢) انظر: الأهالي ١٩٨٧/٤/١، الشعب ١٩٨٧/٣/٣١، الأحرار ١٩٨٧/٣/٣٠، الوفد ١٩٨٧/٣/١٤.

(٣) انظر: الأهالي ٣/١١، ١٩٨٧/٤/١، الشعب ٢/١٧، ٣/٣١، الوفد ٢/١٩، ٣/٥، الأحرار ٣/٩، ٣/١٦، ٣/٢٣ ١٩٨٧.

(٤) انظر: الأهالي ٣/١١، ٣/٢٥، ٤/١، الشعب ٣/٣١، الأحرار ٣/٢، الوفد ٢/٢٦، ١٩٨٧/٣/١٠.



٦ ـ أجمعت الصحف الحزبيــة على أن النتائج المعلنة للانتخابات مزورة وأن الحد الأدنى للنزاهة لم يتحقق لهذه الانتخابات، ولذلك فإن النتائج لا تعكس الوزن الحقيقى لكل حزب. وقد اعتبرت الأهالى أن النتائج الانتخابية تؤكد وقوع مذبحة للديمقراطية فى مصر مما يعنى إسقاط الخيار البرلمانى كأحد أساليب الممارسة الديمقراطيـة ومن ثم دعت الصحيفة إلى استخدام أساليب الإضراب والاعتصام والتظاهر كبديل للنضال الديمقراطى[1].

الصحافة المصرية وقضية الدعم فى الثمانينيات:

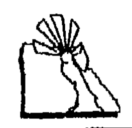
يلاحظ تزامن معالجة الصحف القومية لقضية الدعم مع الفترات التى أثارت أثناءها الحكومة هذه القضيـة. ولذلك كانت أكثر الفترات التى نوقشت فيـها قضية الدعم على صفحات الصحف خلال عرض وتقديم الموازنة العامـة للدولة إلى مجلس الشعب أو عقب إعلان الحكومة عن رغبتها فى مناقشة الدعم مثلما حدث عام ١٩٨٢ بعد دعوة الرئيس مبارك لعقد مؤتمر اقتصادى وعام ١٩٨٤ بعد دعوة الرئيس مبارك لعقد مؤتمر اقتصادى حول الدعم وفى عام ١٩٨٦ عندما اتجهت الحكومة إلى إلغاء الدعم السلعى وتقديم الدعم النقدى توطئة لإلغاء الدعم نهائيا.

ولم تطرح قضية الدعم على صفحات الصحف القومية فى حقبة الثمانينيات فحسب بل بدأت من منتصف السبعينيات حيث نشرت بعض الصحف القوميـة دراسات عن إلغاء الدعم السلعى بما يضمن عدم تأثر محدودى الدخل، كما حاولت أن تبرز مزايا إلغاء الدعم والتوفير الذى سيعود على الدولة بسبب ذلك[4].

وقد رأت الأهرام منذ أوائل الثمانينيات ضرورة «التدرج فى إلغاء الدعم والتدرج فى زيادات الأسعار وفقا لبرنامج زمنى معين بحيث ينتهى شبح الدعم تماما بعدها»[5].

---

(١) انظر: الشعب ٢/١٧، ١٩٨٧/٣/٣١.
(٢) انظر: الأهالي ٤/٨، ٤/١٥، الشعب ٤/٦، الوفد ٤/١٠ ١٩٨٧.
(٣) انظر: الأهالي ١٩٨٧/٤/١٥.
(٤) انظر: الأهرام ١/٢، ١٩٧٦/١/٥.
(٥) انظر: الأهرام ١٩٨١/٤/١٧.



وكانت الصحافة بدرجات مختلفة تتبنى رغبة الحكومة وتحولها إلى مواد صحفية تؤيد بها الحكومة عندما رفع الحزب الوطنى والحكومة شعار (نظام جديد لوصول الدعم لمستحقيه من محدودى الدخل، يقضى هذا النظام بصرف كوبونات حمراء يتم بمقتضاها الصرف بالسعر المدعم)[١] وركزت الصحف وأكدت على أن الكوبونات (وسيلة لتحرير الدعم وضمان وصوله إلى مستحقيه).

وكانت الجمهورية هى أكثر الصحف تحمسا فى ذلك الوقت لموضوع الكوبونات فاستضافت من الخبراء الاقتصاديين من يقترح إلغاء الدعم عن الطفل الثالث من الأسر الجديدة، ويؤكدون على أن (نظام الكوبونات هو أكثرالنظم عدالة فى ترشيد الدعم.ويجب أن تكون الكوبونات طبقا لعدد أفراد الأسرة).

كما فتحت الأهرام الحوار حول الدعم بين الإلغاء والإبقاء. . وعرضت فيه عدة اقتراحات وآراء حول قضية الدعم ودارت معظمها باختلاف تناولاتها للموضوع والزوايا التى عالجتها حول تأييد اتجاه الحكومة لإلغاء الدعم [٢].

وقد تناولت صحيفة الأخبار قضية الدعم من خلال بعض التحقيقات حيث استشهدت بآراء بعض الشخصيات البارزة فى الحزب الوطنى وكبار المسئولين الحكوميين، وذلك فى سياق دعايتها الانتخابية للحزب الحاكم خلال انتخابات ١٩٨٤[٣].

وقد كثفت الصحف القومية اهتمامها بقضية الدعم بعد شهر سبتمبر ١٩٨٤ على أثر الدعوة التى وجهها الرئيس مبارك للأحزاب للمشاركة فى دراسة الدعم تمهيدا لعقد مؤتمر موسع لمناقشة هذه القضية[٤].

وقد تبنت الصحف القومية موقف الحكومة من قضية الدعم وروجت له وتفاوتت معالجاتها ما بين استخدام الكوبونات والبطاقات الملونة والجدل حول الدعم العينى والدعم النقدى.

---

(١) انظر: الجمهورية ١٩٨١/٨/٢٥، الأهرام ١٩٨١/٥/١١.

(٢) انظر: الأهرام ١٩٨٢/٩/١١ (ملف الدعم).

(٣) انظر: الأخبار ١٩٨٤/٤/١٧.

(٤) انظر: الأهرام ١٩، ٢٠، ٢١، ٢٤، ٢٦ سبتمبر ١٩٨٤، والأخبار ١٩، ٢١، أخبار اليوم ٢٣، ٢٤ سبتمبر ١٩٨٤، والجمهورية ٣٠/ ١٠، ١٩٨٤/١١/١٣، ١/٥، ١٩٨٥/١/٢٥.



وإذا كانت الصحف القومية قد تبنت وجـهة النظر الرسمية سواء فى توقيت المعالجة أو مضمونها فإن هذا لم يحل دون ســماحها بنشر بعض وجهات النظر التى تختلف اختلافات جزئية مع وجهــة النظر الرسمية،وإن كانت لم تسمح مطلقا بنشر الآراء المعارضة باستـثناء ندوة الأهرام التى عرضت فيها مخـتلف الآراء الحزبية فى قضية الدعم.

ومن أبرز الآراء التى سمحت بعــض الصحف القومية بنشــرها رأى الدكتور فؤاد مرسى فى إطار ملف الدعم الذى فتحتــه الجمهورية عام ١٩٨٤ حيث أكد بأن مسألة الدعم مسألة اجتماعية اقتصادية قبل أن تكون مسألة مالية، وهى آخر مصدر ينبغى اللجـوء إليه ومحــاولة تخفيضــه للحصول على مــوارد لتغطية عــجز الموازنة العامة[1] .كذلك سمحت الأهرام لبعض الكتــاب من خارجها بطرح وجهات نظر لا تتطابق مع الرؤية الرسمية وترفض الدعم النقدى وترى أنه يؤدى إلى رفع الأسعار وأن الحكومة بهذه الصــورة تدعم الأغنياء[2]. وقد علق الكاتب أحـمد بهاء الدين على أسلوب تناول الصحف لقضية الدعم مشيــرا إلى أن معظم الكتابات الصحفية والتصريحــات الرسمية لم تجـد النغمة الصحيــحة لمعالجة الموضــوع فضلا عن الحل الذى يطول الكلام فــيه[3]. هذا وقد استــعانت الصحف القــومية فيمــا نشرته من مقــالات ودراسات عن الــدعم بالخبــراء الاقتــصاديين وأغلبــهم من الذين يؤيدون وجهة النظر الرسمية.

وتعد صحـيفة الأخبــار هى الصحيفــة الوحيدة التى التزمت بصــورة مطلقة بالموقف الحكومى فى قــضية الدعم، فلم تســمح لوجهات النظر الأخــرى بالظهور على صفحاتها، وقد ركزت الصحف القوميــة على إلقاء مسئولية الأزمة الاقتصادية الراهنة على الدعم فهو المسئول عن عجز الموازنة وقصور مشروعات التنمية.

واقتصرت مــعالجات الصحف القومــية على تناول نوع واحد من الدعم وهو الدعم السلعى مع إغفال الــصور الأخرى للدعم التى يتمتع بهــا القادرون والأغنياء مما وصم هذه المعالجات بسمة الجزئية التى أفضت إلى التضليل العمدى للرأى العام المصرى.

---

(١) انظر: الجمهورية ٢٧/٩/١٩٨٤.
(٢) انظر: الأهرام ١٢/١١/١٩٨٥.
(٣) انظر: الأهرم ٢١/٩/١٩٨٤.

الصحافة الحزبية وقضية الدعم فى الثمانينيات

تباينت معالجات مواقف الصحف الحزبية إزاء قضية الدعم. فقد تبنت صحيفة مايو صوت الحزب الحاكم وجهة النظر الحكومية واستضافت على صفحاتها الأقلام التى تؤيد وجهة نظرها، واهتمت بابراز تصريحات الوزراء حول استمرار الدعم لجميع السلع التى تم ربطها على البطاقات التموينية دون أى زيادة فى أسعارها لضمان عدالة التوزيع لأن الهدف فى النهاية هو وصول الدعم إلى مستحقيه[١]. كما أيدت الصحيفة الدعم النقدى على أساس أنه سيوفر بليون جنيه مما سيساعد على إعطاء الحق لأصحابه. وقد سيطرت نغمة (لا مساس بمحدودى الدخل وأن القضية هى وصول الدعم إلى مستحقيه) على معالجات صحيفة مايو لقضية الدعم[٢].

كذلك صحيفة الوفد اتخذت موقفا من قضية الدعم يمكن اعتباره على يمين الحكومة، فقد هاجمت القطاع العام ونادت بإلغاء مجانية التعليم باعتبارها من مخلفات ثورة السلب والنهب التى تسمى بها فى بعض الأحيان ثورة يوليو[٣].

ويهاجم أحد كتاب الوفد الأجهزة الحكومية التى تسرق الدعم ولا تدعه يصل إلى مستحقيه دون أن يوضح ما هى الوسيلة المثلى لتحقيق ذلك؟[٤].

أما صحيفة «الأحرار» لسان حال حزب الأحرار الاشتراكيين فقد هاجمت موقف الحكومة ورغبتها فى إلغاء الدعم وتحويله إلى دعم نقدى، وأبرزت فى أخبارها أن الدعم النقدى قد يؤدى إلى ارتفاع كبير فى الأسعار. وقد تناقض موقف الصحيفة مع اتجاه الحزب الذى تعبر عنه، والذى يعد من أنصار إلغاء الدعم العينى وتحويله إلى دعم نقدى، وقد عبر عن ذلك رئيس الحزب فى مقاله رأى المعارضة تحت عنوان (الدعم المزعوم والشعب المظلوم) وقد اهتمت الصحيفة مثل باقى صحف المعارضة بإبراز أخبار ارتفاع الأسعار[٥].

---

(١) أنظر: مايو ١٥/ ١٠/ ١٩٨٤، ٣١/ ٣/ ١٩٨٦.
(٢) أنظر: مايو ٢/ ٦، ١٦/ ٦، ٧/ ٧، ٢١/ ٧/ ١٩٨٦.
(٣) أنظر: الوفد ١٣/ ٤/ ١٩٨٦، ٢٤/ ٤/ ١٩٨٦.
(٤) أنظر: الوفد ٢٤/ ٤/ ١٩٨٦.
(٥) أنظر: الأحرار ٢٦/ ٥، ١٦/ ٦/ ١٩٨٦، ١٥/ ١٢، ٢٤/ ١١/ ١٩٨٦، ١٢/ ١، ١٩/ ١/ ١٩٨٧، ٣٠/ ٣، ٢٧/ ٤، ١٨/ ٥/ ١٩٨٧.

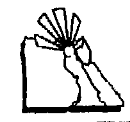


ويلاحظ أن صحيفة الشعب قد التزمت فى معالجاتها لقضية الدعم بموقف الحزب الذى تعبر عنه، وقد دافعت عن الدعم وعارضت إلغاءه وأوضحت أن ادعاء الحكومة بأن الدعم لا يصل لمستحقيه خدعة رسمية.وتساءلت:لماذا تخفض الحكومة دعم التعليم والصحة ولا تخفض ميزانية الأمن المركزى.

وقد شنت الصحيفة عدة حملات ضد اتجاه الحكومة لإلغاء الدعم السلعى وأوضحت أن الولايات المتحدة والسوق الأوربية المشتركة تقدمان دعما للمنتجات الزراعية رغم الرخاء الذى تتمتع به هذه الدول الغنية. كما أكدت بأن موضوع الدعم يعد جزءا من مجمل الأوضاع الاقتصادية ولا يمكن بحثه بمعزل عن السياسة الاقتصادية العامة[1]. ويلاحظ أن بعض الصحف الحزبية قد سارت فى نفس الدائرة المغلوطة التى انتهجتها الصحف القومية عندما اعتبرت أن الدعم يشكل أحد أسباب الأزمة الاقتصادية الراهنة (الوفد والأحرار)ويستثنى من الصحف الحزبية الأهالى والشعب. كذلك اقتصرت معالجات الصحف الحزبية باستثناء الأهالى على الدعم السلعى الاستهلاكى دون معالجة الصور الأخرى من الدعم.وقد أشارت إليها فى توسع صحيفة الأهالى. وقد ربطت الأهالى بين اتجاه الحكومة لإلغاء الدعم وبين شروط صندوق النقد الدولى. وانفردت بطرح تصورات وحلول للخروج من أزمة الدعم خلافا للصحف الحزبية الأخرى. ونشرت صحيفة الأهالى العديد من رسائل القراء التى تعبر عن رأى الجماهير وموقفها من الدعم فى إطار المعركة التى دارت بينها وبين الأهرام حينما نشرت الأهالى (حول شائعات الدعم وحقائق السوق) وردت عليها الأهرام بشائعات الدعم ومسئولية المواطن ودعمتها برسائل من القراء تؤيد ما تطرحه الحكومة من إلغاء الدعم وتحويله إلى دعم نقدى.

لقد حاولت صحيفة «الأهالى» أن تكسر الحلقة المحكمة التى فرضتها الصحف القومية وبعض الصحف الحزبية بقصر قضية الدعم على الدعم السلعى الاستهلاكى وإغفال الصور الأخرى للدعم عن عمد. ولذلك انفردت الأهالى بنوعية التناول النقدى المتخصص لقضية الدعم فأشارت وناقشت الصور الأخرى للدعم مثل دعم رجال الأعمال المتمثل فى الإعفاء الضريبى والإعفاء الجمركى

(١) انظر: الشعب ١٤/ ٢/ ١٩٨٤، ٢٧/ ٥، ١٧/ ٦، ٢٢/ ٧، ٢١/ ١٠، ١٦/ ٧/ ١٩٨٦.
(٢) انظر: الأهالي ١٥/ ٢/ ١٩٨٤، ٢٨/ ٥، ١٨/ ٦، ٢٣/ ٧، ٢٢/ ١٠/ ١٩٨٦.



ودعم مستلزمات الإنتاج بالإضافة إلى الأنواع العديدة للقروض الميسرة فى الإسكان والأمن الغذائى وشراء الأراضى المستصلحة. هذا علاوة على أسلوب معالجة الأهالى لقضية الدعم فقد اتسمت بالطابع العلمى الملتزم مصالح الطبقات الشعبية الكادحة المستفيد الأساسى من الدعم. وقد استعانت الأهالى بكثير من الاقتصاديين المتخصصين الذين ينتمون إلى اليسار المصرى. وتواصل الأهالى حملاتها الصحفية لكشف اتجاه الحكومة نحو دعم الفقراء ودعم الأغنياء فتشير إلى (أن الحكومة تكيل بمكيالين فى وقت واحد بينما تصر على تحويل الدعم العينى إلى نقدى فإنها تؤكد فى مشروع الموازنة الجديد لعام ٨٦/ ٨٧ عدم المساس بالفائدة المنخفضة على قروض الأمن الغذائى والإسكان وهى نوع من الدعم العينى للأغنياء فكأن الدعم للفقراء ضار وبالتالى يجب التخلص منه بينما دعم الأغنياء نافع وبالتالى يجب الإبقاء عليه)(١).

---

(١) انظر الأهالي ١٧/٧/١٩٨٦، ١٥/١، ٣٠/٤/١٩٨٧.

ملاحظات أساسية:

فى ضوء العرض السابق يمكن استخلاص بعض الملاحظات الأساسية التى تحدد معالم الإطار العام للعلاقة بين الصحافة المصرية والنظام السياسى الحاكم عبر المراحل المختلفة لثورة يوليو. وذلك بهدف استخلاص القانون العام والقوانين الجزئية التى حكمت هذه العلاقة وحددت مساراتها وانعكست بالتالى على المضامين والقضايا التى عالجتها الصحافة المصرية وما ترتب على ذلك من آثار بعيدة المدى على أوضاع الصحفيين ومواقفهم وأدوارهم سواء فى دعم النظام السياسى ومساندته فى ظل كافة المتغيرات التى طرأت على المجتمع المصرى فى الثلاثين عاما الأخيرة وفى محاولة النهوض بالرأى العام المصرى من خلال تزويده بالوعى والمعرفة الكاملة وتشجيعه على اتخاذ المواقف الصحيحة فى مواجهة النظام السياسى السائد.

وتغطى هذه الملاحظات أربعة محاور رئيسية يمكن إيجازها على النحو التالى:

المحور الأول: ويتضمن الفترات أو المراحل الأربع التى مرت بها الصحافة المصرية فى إطار ثورة يوليو سعيا لاستخلاص الملامح الأساسية التى تميزت بها علاقة الصحافة بالنظام السياسى خلال كل حقبة.

ويشتمل أيضا أبرز التغيرات التشريعية التى طرأت على الهيكل المهنى والإدارى والتنظيمى للصحافة المصرية عبر المراحل الأربعة السابقة بهدف استخلاص السمات العامة للإطار التشريعى والقانونى الذى تعمل فى ظله الصحافة المصرية، وذلك للتعرف على القوى السياسية والاجتماعية التى تعبر عنها.

المحور الثانى: ويتضمن إبراز المواقف التى تبنتها الصحافة إزاء القضايا السياسية والاجتماعية الهامة التى طرحت خلال المراحل الأربع على صفحات الصحف المصرية بهدف استخلاص الأدوار والوظائف التى قامت بها الصحافة، وذلك سعيا للتعرف على القوى الاجتماعية التى تتوجه إليها وتؤثر فى تشكيل وعيها وتحديد الموقع الفعلى الذى تشغله الصحافة المصرية فى إطار الخريطة السياسية المعاصرة.

المحور الثالث: ويشمل المواقف والأدوار التى قام به الصحفيون المصريون وخصوصا رؤساء التحرير كقائمين بالاتصال وحراس للبوابات الصحفية خلال تلك المراحل الأربع وذلك سعيا للتعرف على العنصر الذاتى فى الصحافة المصرية أى (الكوادر البشرية) ونوعية ومستوى أدائهم لمسئولياتهم المهنية والاجتماعية فى إطار علاقاتهم بالنظام السياسى وممارساته ومواقفه من المهنة والمشتغلين بها.

فيما يتعلق بالمحور الأول (الفترات والمراحل):

لوحظ أن الفترة الأولى (١٩٥٢ ـ ١٩٥٤) تمثل نهاية المرحلة الليبرالية فى التاريخ السياسى المعاصر والتى عاشتها مصر منذ ثورة ١٩١٩ حتى قيام ثورة يوليو ١٩٥٢، وتميزت بنشوب صراعات حادة بين النخبة العسكريةالحاكمة والقيادات السياسية التقليدية، وفى مقدمتهم روساء تحرير وأصحاب الصحف الحزبية وحسمتها أحداث مارس ١٩٥٤ لصالح النخبة العسكرية وتوجهاتها. وقد شهدت هذه المرحلة اختفاء كافة الصحف الحزبية التى عرفتها مصر فى مرحلة ما قبل الثورة، وبروز خريطة جديدة للصحافة المصرية تتصدرها مجموعة الصحف الناطقة باسم الثورة والتى توالى صدورها بعد قيام الثورة بأسابيع وهى مجلة التحرير (سبتمبر ١٩٥٢) والجمهورية (ديسمبر ١٩٥٣) والثورة (يناير ١٩٥٤).

وقد برز لأول مرة فى تاريخ الصحافة المصرية دور الضباط فى العمل الصحفى حيث تولوا الإشراف على تحرير وإدارة الصحف الناطقة باسم الثورة وكانوا فى الأغلب يفتقرون إلى الثقافة السياسية بمعناها الشامل ويغلب عليهم الطابع العسكرى الفج.

أما المرحلة الثانية (الفترة الناصرية):

ويعتبر قانون تنظيم الصحافة (مايو ١٩٦٠) أبرز حدث فى الفترة الناصرية لأنه يمثل البداية الفعلية لتقنين العلاقة بين النظام السياسى لثورة يوليو والصحافة المصرية. وتوضح المذكرة التفسيرية للقانون الكيفية التى تم بها استيعاب الصحافة لصالح النظام السياسى الحاكم سواء من ناحية الملكية أو التبعية السياسية والفكرية للتنظيم الحزبى المعبر عن ثورة يوليو آنذاك أى الاتحاد القومى.



واذا كانت الفترة الناصرية قد شهدت ذروة السيطرة على الصحافة واستيعابها لصالح سلطة رئيس الجمهورية بمقتضى هذا القانون مثلما تم استيعاب السلطة التشريعية والتنفيذية من خلال الدستور. فإن الميثاق الوطنى (١٩٦٢) قد حدد المضمون الاجتماعى لحرية الصحافة وقصر ممارساتها على القوى الاجتماعية التى سيتشكل منها تحالف قوى الشعب العاملة من خلال تنظيمها السياسى الواحد أى الاتحاد الاشتراكى الذى أوكلت إليه مهام الملكية والتوجيه والإشراف السياسى والتنظيمى على الصحافة المصرية. وهنا يلاحظ أن الكتاب والصحفيين المؤيدين للنظام السياسى لثورة يوليو قد استلهموا على حد قولهم مقولة أن الاتحاد القومى ثم الاتحاد الاشتراكى هما الكفيلان بضمانة حق الشعب فى متابعة الأحداث وإبداء الرأى فيها وتوجيهها فيما يحقق إرادة مصالحه. والواقع أن هذا لم يحدث لأن هذا الرأى انطلق من فرضية خاطئة أصلا فالاتحاد القومى وكذلك الاتحاد الاشتراكى لم يكونا سوى تنظيمات سلطوية تم اختيارها من أعلى رغم الانتخابات الظاهرية التى كانت تجرى لكل منهما ولذلك كانت هذه التنظيمات تدين بالولاء للسلطة السياسية التى اختارتها وعينتها ولم يكن ولاؤها للشعب الذى لم يسمح له بانتخابها بصورة حرة ونزيهة فى ظل التدخلات العديدة من جانب السلطة التنفيذية سواء فى استبعاد بعض التيارات السياسية وتجريمها أحيانا أو بالتزوير فى نتائج الانتخابات. ورغم الاطار المحكم الذى خضعت له الصحافة المصرية آنذاك فإن القيادة الناصرية قد تركت هامشا محسوبا للتيارات الراديكالية تمثل فى وجود الطليعة والكاتب والفكر المعاصر والمجلة والثقافة مما سمح للرأى الآخر بأن يطرح كاملا فيما عدا التيار الإسلامى المتمثل فى الاخوان المسلمين.

وفى ظل القيادة الناصرية أصبحت الأهرام الناطق شبه الرسمى لهذه القيادة تليها صحيفة الأخبار، وأصبحت الجمهورية موئلا للكتاب الذين ينتمون بدرجات متفاوتة إلى قوى اليسار المصرى ويختلفون عن توجهات كتاب الأهرام بالاضافة إلى مجلتى الطليعة والكاتب كأصوات لليسار. والواقع أن المنبر اليسارى فى الصحافة المصرية قد بدأ بظهور المساء (أكتوبر ١٩٥٦) واستمر حتى ١٩٥٩ وانتهى بنشوب الأزمة بين عبد الناصر ومحرريها أثناء تصاعد الأزمة مع النظام العراقى حيث تم اعتقال أغلبهم وتقرر ضمها إلى حظيرة الصحف الناطقة باسم ثورة يوليو.

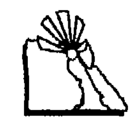
فترة السادات:

يلاحظ أن القيادات والكوادر الصحفية ظلت كما هى نفس القيادات التى سيطرت فى الفترة الناصرية، وكذلك التشريعات التى تنظم علاقة الصحافة بالسلطة السياسية ممثلة فى قوانين المطبوعات القديمة وقوانين الفترة الناصرية (قانون تنظيم الصحافة ١٩٦٠) والقرارات الادارية والتنظيمية لتى أضيفت كقيود تنظيمية وخاصة تعيين رؤساء مجالس الادارات والتحرير بالإضافة إلى ما جاء فى الميثاق الوطنى.

وقد أُضيف إليها فى فترة السادات على المستوى التشريعى مجموعة قيود عامة تمثلت فى القوانين المتتالية مثل قانون حماية الوحدة الوطنية والسلام الاجتماعى وقيود تنظيمية تمثلت فى إنشاء المجلس الأعلى للصحافة وميثاق الشرف الصحفى علاوة على سلسلة المشروعات التى كانت تهدف إلى إعداد قانون جديد للصحافة أبرزها مشروع عبد المنعم الصاوى وآخرها قانون سلطة الصحافة ١٤٨ لعام ١٩٨٠.

أما على مستوى الممارسة فلم يكف السادات عن توجيه اللوم والتهديد للصحافة والصحفيين واتخاذ مجموعة إجراءات معادية للصحافة والصحفيين مثل الصحفيين والتهديد بتحويل النقابة إلى نادٍ وتصاعدت التهديدات حتى وصلت إلى حد اعتقال الكثير من الصحفيين المعارضين بالإضافة إلى تجربة الأهالى المصادرة، ثم الشعب وكل ذلك تم فى إطار الصيغة التعددية.

إن الصحف القومية تحولت إلى أبواق دعائية أكثر منها أجهزة إعلامية وسخرت كل إمكانياتها للدفاع عن وجهة نظر النظام السياسى ومهاجمة خصومه ومعارضيه والترويج لسياساته وتخلت عن وظائفها فى النوعية والتثقيف وأصبحت أدوات شبه دعائية، ورغم ذلك الشد والجذب بين السلطة والصحافة فقد أتيح للرأى الآخر أن يعبر عن نفسه على صفحات الصحف الحزبية المعارضة، وقد انتزع هذا الحق رغم كل الصعوبات التى أحاطت به فى هذه الفترة وقد تم ذلك حتى على صفحات الصحف القومية ذاتها حيث نشب صراعُ عنيف بين الأقلام التى اختلفت توجهاتها عن اتجاهات رؤساء التحرير التابعين للسلطة والحريصين على تنفيذ تعليماتها بدقة مثال الأخبار (جلال الحمامصى)، الجمهورية (كامل زهيرى) وبعض الأقلام الشابة.



هذا وقد طرحت الرؤية اليسارية على صفحات الأهالى والرؤية الإسلامية فى الدعوة ـ المختار الاسلامى والرؤية اليسارية المعتدلة فى الشعب.

فترة مبارك:

رغم أن هذه المرحلة تعد امتدادا لحقبة السادات غير أن تفاقم الأزمة الاقتصادية ومجيء مبارك عقب الأزمة الشاملة لنظام السادات التى انتهت بمقتله لم تتح للنظام فرصة التضييق أو فرض مزيد من القيود على حرية التعبير؛ لذلك سمح النظام السياسى بهامش أكثر اتساعا برز من خلاله حزب الوفد وصحيفته وارتفع صوت القوى الليبرالية التقليدية المتحالفة مع بعض العناصر الانفتاحية التى ازدهرت خلال الفترة الساداتية، كما عادت الصحف الحزبية التى صودرت أثناء فترة السادات إلى الظهور (الأهالى والشعب) كذلك أتيح للناصريين إصدار صحيفتهم (صوت العرب) وشهدت الصحافة فترة استقرار نسبى فرضتها مصلحة النظام وحرصه على عدم تكرار تجاوزات الفترة الساداتية التى تمثلت فى العديد من المعارك والمهاترات بين النظام السياسى والمعارضة بصفة عامة وعلى الأخص صحيفتا الأهالى والشعب وبعض الأقلام والكتاب الذين ينتمون للصحف القومية.

هذا ويلاحظ قصر الفترات التى تمتعت خلالها الصحافة المصرية بما يسمى الانفراجة حيث كان يسمح للأقلام المختلفة أن تعبر عن اتجاهاتها المعارضة للنظام السياسى وتوجه انتقاداتها دون خوف إلى بعض مفردات الواقع السياسى والاجتماعى والاقتصادى، ويمكن رصد هذه الفترات بأنها تتمثل فيما يلى:

الانفراجة الأولى: أثناء أزمة مارس ١٩٥٤ وهى تبدأ من ٥ مارس ـ ٢٥ مارس حيث ازدهر الجدل والنقاش حول قضية الديموقراطية وظهر العديد من الكتابات التى طالبت بضرورة النص فى الدستور الجديد على حق الإنسان المصرى فى الحرية والسلامة والمساواة، وتعددت الكتابات التى تناولت حقوق المواطنين والانتخابات وطالبت بحق العمل السياسى للإخوان المسلمين والشيوعيين. وترجع هذه الانفراجة إلى رفع الرقابة عن الصحف لأول مرة فى مصر بعد قيام الثورة. وقد أسفر ذلك عن ظهور التعددية فى الآراء والاتجاهات التى وجدت طريقها على صفحات صحف الثورة نفسها.



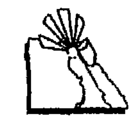
وقد انتهت هذه الانفراجة بعد أن حسمت الأحداث لصالح النخبة العسكرية وتوجهاتها وصحافتها.

الانفراجة الثانية: شهدت الصحافة المصرية الانفراجة الثانية بعد وقوع هزيمة يونيو ١٩٦٧، وقد كان لها آثارها المباشرة على المثقفين بصورة عامة وعلى الأخص الصحافة والصحفيين حيث فتحت الأبواب واسعة لطرح العديد من التساؤلات الجوهرية حول أسباب الهزيمة وطبيعة الصراع العربى الإسرائيلى والدور الحقيقى لوسائل الإعلام وخاصة الصحف، وهل هى أداة للتنوير والتوعية أم أداة للتضليل وتزييف الحقائق؟ وترجع أسباب هذه الانفراجة إلى الصدمة العنيفة التى أحدثتها الهزيمة لدى الرأى العام المصرى مما أجبر السلطة على السماح بهامش أكبر من حرية التعبير لامتصاص موجات السخط التى اجتاحت الرأى العام المصرى وتصاعدت بعد صدور الأحكام على المسئولين عن الهزيمة واتخذت شكل مظاهرات شارك فيها الطلبة والعمال (فبراير ١٩٦٨).

أما الانفراجة الثالثة: فقد بدأت بقرار الرئيس السادات برفع الرقابة على الصحف وتخويل رؤساء التحرير المسئولية الكاملة عما تنشره الصحف، أى تم إلغاء الرقابة بصورتها الرسمية وتقرر نقلها إلى داخل الصحف والصحفيين كى تصبح رقابة ذاتية،وذلك فى فبراير ١٩٧٤. ولكن لم يمض أقل من شهر حتى بدأت السلطة السياسية تضيق بهذا الهامش المحدود من الحرية وأبدى الرئيس السادات تبرمه بما أسماه سوء استغلال حرية الصحافة، ثم أعقب ذلك حدوث بعض التغيرات الأساسية التى شهدتها الخريطة الصحفية فى مصر والتى تمثلت فى ظهور الصحف الحزبية تعبيرا عن الأحزاب الجديدة التى سمح بقيامها بموجب القانون رقم ٤ لسنة ١٩٧٧ الخاص بنظام الأحزاب السياسية.

المحور الثانى: اتجاهات الصحافة المصرية إزاء قضايا المراحل الأربع :

اختطت صحف الثورة تقليدا فى تاريخ الصحافة المصرية المعاصرة وهو أسلوب التبرير والتفسير والتأييد لكافة ما تقوم به الحكومة من إجراءات سواء كانت صائبة أم خاطئة، وقد اقتصر هذا السلوك على الصحف الناطقة باسم قيادة الثورة فى المرحلة الأولى (١٩٥٢ ـ ١٩٥٤) ثم أصبح سمة بارزة فى الصحافة المصرية



فى المراحل التاليـة. وقد كانت البـداية فى يوليو ١٩٥٢ عندما ظهـرت الدعوة إلى تطهير الأحـزاب ثم المطالبة بإلغائها إذ ظهر الاخـتلاف واضحا بين معـالجات مجلة التحرير (سبتمبر ١٩٥٢) أولى الصحف الناطقـة باسم الثورة ثم صحيفة الجمهورية (ديسمبر ١٩٥٣) وبين معالجات الصحف التقليدية لهذه القضية.

ثم تكرس هذا التـقليد (أسـلوب التبـرير وتأييد الـسلطة الحاكـمة) بصـورة ملحوظة فى المرحلة الثانية أى الفترة الناصرية، وخصوصا بعد صدور قانون تنظيم الصحـافة (مايو ١٩٦٠) وانتـقال ملكيـة الصحف والإشراف الـسياسى والإدارى عليـهـا للاتحـاد القومـى ثم الاتحاد الاشـتـراكى. ويلاحظ أن مـواقف الصـحف ومـعالجـاتها للقـضايا التى طرحت فى الـفتـرة السابقـة على صدور قـانون تنظيم الصحـافة كانت تتسم بالـطابع الرسمى بوجه عام مـع وجود بعض التباينات مـثال ذلك مـا حدث فى انتـخابات ١٩٥٧ حـيث كانت الصـحف تعبـر عن وجهـة نظر الحكومة أكثـر من تعبيرها عن وجهات نظـر الآراء الجادة التى طالبت بوضع قانون للانتخـابات ضمانا لتـشكيل برلمان سليم وحماية حـقوق الناخبـين من التزوير[١]، كذلك قامت جـريدة المساء بدور بارز فى توعية القـراء بحقوقهم الانتـخابية والربط بين الانتخابات ومعركة التحرير الوطنى[٢].

وفيما يتعلق بالمراحل التالية لوحظ أن المعالجـات الصحفية للقضايا المطروحة محليـا وعربيـا تلتزم بوجهـة نظر السلطة السيـاسيـة التزاما مطلقـا، مثـال موقف الصحف المصريـة من المقاومة الفلسطينية فى السـتينيات حيث سـاد الاتجاه القومى الراديكالى فى معالجات الصحف لنشاط المقـاومة الفلسطينية، وذلك تأكيدا للالتزام الوطنى والقومى الذى عـبرت عنه الممارسات الناصرية مـنذ حرب السويس ١٩٥٦ وبلغ ذروته بتحـقيق الوحدة المصـرية ـ السورية ١٩٥٨. وكانت الصـحف المصرية تلتزم بشـعار عبـد الناصر الذى كان يـدعو إلى وحدة القـوى الثورية فى مواجـهة القوى الرجعية، ثم اختـلفت مواقفها باختلاف موقف القيادة الـسياسية بعد هزيمة يونيو ١٩٦٧ حيث برزت على صفحاتهـا الدعوة لوحدة الصحف، وذلك تمشيا مع الصيـغة التوفيـقية الجديدة التى طرحـها عبد النـاصر بعد الهزيمـة والتى تجمع بين

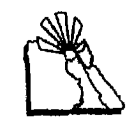
(١) انظر: محمد مندور ـ الثورة ٩/٦/١٩٥٥، ٢٣/٢/١٩٥٦.
(٢) انظر: المساء ٥ مايو، ٥ يوليو ١٩٥٧.



وحدة الصف ووحدة الهدف. كذلك لوحظ أن المتابعة الصحفية للمقاومة الفلسطينية كانت تهتز أثناء الخلافات مع المنظمات الفلسطينية (مثال فترة قبول مبادرة روجرز) وبعد زوال الخلاف تعود الصحف المصرية إلى سابق اهتمامها بالمقاومة. هذا وقد برز الرأى الآخر متمثلا فى الموقف الذى كانت تتبناه مجلة الطليعة من المقاومة الفلسطينية حيث كانت تحاول التمسك بالمواقف المبدئية بعيدا عن تذبذبات السلطة السياسية وانعكاساتها على الصحف اليومية. كذلك لم يخل الأمر من بعض التباينات داخل هذه الصحف ذاتها. فإذا كانت الأهرام قد حملت لواء التعبير عن الاتجاه الرسمى لثورة يوليو إزاء تطورات القضية الفلسطينية وخصوصا الكفاح الفلسطينى المسلح ودوره فى استعادة فلسطين فقد كانت الجمهورية تهتم بالتعبير عن الاتجاه الشعبى إزاء هذه القضية.

أما صحيفة الأخبار فقد تأرجح موقفها إذ كانت فى البداية تتبنى الاتجاه الأمريكى ثم تغيرت مواقفها بتغير قياداتها الصحفية فبدأت تتبنى شعار الكفاح المسلح وتدافع عن الثورة الفلسطينية المسلحة طوال النصف الثانى من مرحلة الستينيات. ويلاحظ أن الأهرام رغم مساندتها للمقاومة الفلسطينية إلا أنها كانت تعبر عن موقف السلطة السياسية فى تفضيلها للحرب الوطنية النظامية.

أما موقف الصحافة المصرية من المقاومة الفلسطينية خلال الحقبة الساداتية فقد تعرض للتذبذب والتناقض الذى سيطر على موقف السلطة السياسية ذاتها خلال تلك المرحلة. فقد اتخذ هذا الموقف طابع التأييد الكامل قبل مبادرة السادات فى نوفمبر ١٩٧٧، ثم كان التجاهل هو الطابع الغالب على معالجات الصحافة المصرية للأعمال الفدائية الفلسطينية التى حدثت بعد المبادرة. وقد تواكب هذا مع سياسة النظام المصرى الحاكم تجاه المقاومة الفلسطينية. وهنا تجدر الاشارة إلى مواقف رؤساء تحرير الصحف اليومية من قضية الصراع العربى الإسرائيلى حيث كانوا يدينون الحل السلمى ويحثون الرأى العام المصرى على تأييد ومساندة الكفاح المسلح ويرفعون شعار تحويل الجبهة الداخلية إلى خلايا ثورية لتحرير الوطن ولمواجهة العدو الإسرائيلى. وقد كان ذلك خلال الحقبة الناصرية ثم تحول هؤلاء الكتاب والقيادات الصحفية إلى النقيض خلال الحقبة الساداتية حيث جندوا أقلامهم للدفاع عن مبادرة السادات ومعاهدة الصلح المصرى الإسرائيلى والترحيب



بتطبيع العلاقات بين مصر وإسرائيل متجاهلين وجهات نظرهم ومواقفهم فى الستينيات ومستندين إلى احتمالات ضعف الذاكرة القومية لدى الشعب المصرى. ولكن من الواضح أن الصيغة التى بلورتها ثورة يوليو وحددت أبعادها القيادة الناصرية للعلاقة بين الصحافة المصرية والنظام السياسى هى المسئولة إلى حد كبير عن تحول الصحف المصرية والصحفيين إلى أدوات تنفيذية فى أيدى النظام السياسى يقومون بتعبئة الرأى العام المصرى لمساندة مواقف الحكومة السلبية والإيجابية إزاء القضايا الجوهرية التى يواجهها الشعب المصرى محلياً وعربيا دون مراعاة لمسئولياتهم المهنية والفكرية كقادة للرأى وصناع أمناء للوعى الوطنى والاجتماعى.

هذا وقد أتاحت الصيغة التعددية التى تميزت بها الخريطة الصحفية أثناء الحقبة الساداتية الفرصة لظهور الرأى الآخر المخالف للاتجاهات الرسمية التى تبنتها وروجت لها الصحف القومية وصحيفة مايو لسان حال الحزب الحاكم. وقد برز هذا بصورة جلية فى مواقف كل من صحيفتى الأهالى والشعب حيث خصصتا صفحاتهما وأقلام كتابهما للدفاع عن المقاومة الفلسطينية ورموزها ومتابعة نشاط المقاومة الفلسطينية داخل الأراضى المحتلة، علاوة على فضح كافة أشكال الغزو الثقافى والاقتصادى الإسرائيلى لمصر ومهاجمة التطبيع المصرى الإسرائيلى وتعبئة الرأى العام المصرى ضد السياسات الحكومية المتعاونة مع إسرائيل والمطالبة بإلغاء معاهدة الصلح المصرى الإسرائيلى وتحرر الوطن المصرى من مختلف صور الغزو الصهيونى والإسرائيلى.

ويلاحظ استمرار انقسام الخريطة الصحفية فى مصر فى المرحلة الرابعة للثورة إلى صحف رسمية وهى الصحف المسماة بالقومية تتلقى إشارة البدء من النظام السياسى كى تبادر بطرح القضايا التى يتبناها وتبدأ فى الترويج لوجهة النظر الحكومية وتبريرها ودعمها بشتى الأسانيد وتخصيص صفحاتها للدعاية السافرة لسياسة الحزب الوطنى الحاكم والهجوم على صحف المعارضة، وقد بدا ذلك واضحا من خلال استقرائنا لمواقف الصحف القومية والحزبية من قضيتى الانتخابات ١٩٧٨ والدعم، وقد تبادلت كل من الصحف القومية والحزبية الاتهامات أثناء الانتخابات الأخيرة، وتمسكت الصحف القومية بموقفها المنحاز للحزب الحاكم إلى حد تخصيص افتتاحيات صحفها للدعاية المباشرة له. وتبنت الصحف الحزبية المعارضة

موقفا موحدا تجاه الانتخابات وموقف الصحف القومية منها. فقد أجمعت الصحف الحزبية على الطعن فى دستورية القانون الجديد للانتخابات وتأكيد خصومتها السياسية للحزب الوطنى والتحذير من التزوير والاهتمام بالبرامج الانتخابية للأحزاب وإثارة قضية التغيير على صفحاتها. وقد أجمعت الصحف الحزبية على حاجة مصر إلى تغيير جذرى يتناول كافة المواقع والمجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

أما قضية الدعم فقد اتفقت كل الصحف القومية والحزبية فى تزامن معالجتها مع الفترات التى أثارت فيها الحكومة هذه القضية. ولكن الاختلاف فى التناول كان هو السمة البارزة، فقد التزمت الصحف القومية بالرؤية الرسمية مما أدى إلى وقوعها فى العديد من التناقضات انسياقا مع موقف الحكومة. فإذا تبنت الحكومة فكرة الكوبونات أو الكارت سارعت الصحف القومية إلى عرض وتناول هذه الفكرة وتأييدها والترويج لها،ولا بأس من اتخاذ الموقف النقيض فى اليوم التالى تمشيا مع رؤية السلطة.

أما الصحف الحزبية فقد اتخذت موقع رد الفعل وكانت معالجتها لقضية الدعم مرتبطة بإثارة القضية على صفحات الصحف القومية؛ ولذلك اتسمت معالجاتها بالموسمية وإن كانت قد طرحت رؤى مخالفة جذريا للاتجاه الحكومى. كما حاولت كشف وفضح نوايا الحكومة فى حرصها على إلغاء الدعم للفقراء والإبقاء على أشكال الدعم الخفية التى تمنحها للأغنياء.

المحور الثالث: الصحفيون المصريون:

رغم أن نقابة الصحفيين المصريين تضم حوالى ٢٨٠٠ عضو غير أن القوى العاملة فى المجال الصحفى لا تزيد عن ثلث هذا العدد فضلا عن أن القيادات الصحفية ويمثلها رؤساء التحرير ومعاونوهم من مديرى التحرير ورؤساء الأقسام لا يتجاوز عددهم بحال ٢٥٪ من الكوادر الصحفية الفاعلة. وتتفاوت التخصصات المهنية داخل المؤسسات الصحفية وتتوزع المسئوليات ما بين أغلبية تنهض بالأعباء التقنية للمهنة بدءا بجمع الأخبار والمعلومات وتحريرها وإعدادها للنشر سواء كانت هذه المواد ذات طابع خبرى أو مواد للرأى، كذلك يدخل فى نطاق هذه المهام عبء إخراج الصحيفة وطباعتها. أما الأقلية فهى تتمثل فى القيادات الصحفية

العليا والوسطى الذين يقومون بدور حراس البوابات، وهم يحددون ما ينشر وما لا ينشر ويقومون فى الغالب بكتابة الافتتاحيات. ويدخل فى نطاقهم كتاب المقالات والأعمدة وسائر مواد الرأى الهامة التى تحملها صفحات الصحف اليومية والأسبوعية. والصحفيون المصريون لا يشكلون طبقة ولكنهم يشكلون فئة متميزة من الشرائح الوسطى والدنيا من الطبقة الوسطى وجميعهم مؤهل تأهيلا جامعيا. ويشكل المتخصصون فى الدراسات الصحفية والإعلامية نسبة مرتفعة منهم. (تزيد عن ٦٠٪). وتضم الصحف القومية القاعدة العريضة من الصحفيين المصريين وخصوصا الكوادر الشابة. كما تعتمد الصحف الحزبية على نفس الكوادر الصحفية التى تعمل بالصحف القومية. وقد بدأت قيادة ثورة يوليو علاقتها المباشرة بالصحافة والصحفيين منذ الأسابيع الأولى للثورة، حيث بدأ غزو النخبة العسكرية للوسط الصحفى متمثلا فى إسناد مناصب رئاسة التحرير للعديد من الضباط فى الصحف الناطقة باسم الثورة وقد تزايد نفوذهم تدريجيا حتى يمكن القول أن حقبة جديدة بدأت فى تاريخ الصحافة المصرية يمكن تسميتها الحقبة العسكرية.

وقد ازداد عدد الضباط داخل مهنة الصحافة وخصوصا بعد إسناد مهمة الإشراف السياسى والإدارى على الصحافة للاتحاد القومى بمقتضى قانون تنظيم الصحافة (مايو ١٩٦٠). وإذا كان هذا القانون يستهدف تحرير الصحافة المصرية من سيطرة رأس المال وسيطرة الأفراد فإنه يمكن القول بأن الهدف الأول قد تحقق بتحويل ملكية الصحف إلى الاتحاد القومى ثم الاتحاد الاشتراكى فمجلس الشورى. ولكن الهدف الثانى لم يتحقق بالصورة التى أشار إليها هذا القانون لأنه قام بنقل السلطة من رؤساء التحرير الحزبيين إلى النخبة العسكرية.

والمعروف أن العسكر أو الضباط يشكلون شريحة ذات نوعية تتميز بالانضباط والصرامة ومعاداة الثقافة، ورغم انتمائهم إلى الشرائح الدنيا والوسطى من الطبقة الوسطى ولكنهم لا يملكون الوعى الطبقى فضلا عن أن أغلبهم غير مُسَيَّس وذلك بحكم تربيتهم العسكرية وطبيعة الأعباء الوظيفية التى يلتزمون بها. ولذلك فهم ينتمون إلى مهنتهم بصورة أعمق من سائر المثقفين. وقد انعكس ذلك على ممارستهم الإعلامية إذ ترتب على اقتحامهم لحقل الصحافة الكثير من الآثار السلبية التى انعكست على الأداء المهنى والأدوار التى يقوم بها هؤلاء الذين ينتمون إلى المهنة الصحفية.



فقد نجح هؤلاء العسكريون فى إحكام الحصار حول مهنة الصحافة وتحويل الصحف والصحفيين إلى أدوات تنفيذية محضة تردد ما تراه السلطة صوابا وتتمادى فى التأييد والتبرير دون إبراز الجوانب السلبية والإيجابية فى السياسات المطروحة. وإذا كانت الصحافة كمهنة لا تزدهر إلا فى مناخ يسوده الجدل والنقاش وروح الاختلاف، وهذه شروط لا تتوافر لدى العسكريين بحكم الأسباب التى أسلفناها؛ لذلك أصبحت الصحافة المصرية (بفضل المشاركة المتزايدة من جانب العسكر فى شئونها) أداة لخدمة النظام السياسى تنبثق منه وتصب فى قنواته وتتوجه رأسا إلى الرأى العام الذى يتلقى المواد الإعلامية المنشورة سواء كانت خبرا أو رأيا وكانها تعليمات عسكرية غير قابلة للنقاش أو الاختلاف حولها، وبذلك يمكن القول أن الصحافة المصرية فى مجملها عدا بعض الاستثناءات المحدودة أصبحت صحافة تعبئة بالمعنى العسكرى وليس بالمعنى الأيديولوجى المتعدد المنابع، أى أصبحت مهمتها الأولى تنفيذ الأوامر دون محاولة تفنيدها فضلا عن نقدها أو استثمار ذلك فى بناء رأى عام حقيقى قادر على المناقشة والنقد واتخاذ المواقف.

وإذا كان هذا القول ينطبق بصورة أساسية على الصحف الناطقة باسم الثورة ثم الصحف القومية طوال مراحل الثورة الأربع فإن الصحف الحزبية لم تمتلك بعد كامل حريتها بسبب القيود القانونية والتنظيمية العديدة التى تكبل حركتها وإن كانت قد نجحت إلى حد بعيد فى توسيع هامش الحرية الممنوح لها من جانب النظام السياسى والذى يعد ضرورة أمنية للنظام حتمتها الظروف الراهنة التى يمر بها المجتمع المصرى.



المصادر الأساسية للدراسة ومراجعها

الصحف والمجلات (١٩٥٢ ـ ١٩٨٧):

١ ـ مجموعة الأهرام ١٩٥٢ ـ ١٩٨٧.

٢ ـ مجموعة الأخبار وأخبار اليوم ١٩٥٢ ـ ١٩٨٧.

٣ ـ مجموعة الجمهورية ١٩٥٣ ـ ١٩٨٧.

٤ ـ مجموعة المساء ١٩٥٦ ـ ١٩٨٧.

٥ ـ مجموعة آخر ساعة ١٩٥٢ ـ ١٩٨٧.

٦ ـ مجموعة روزاليوسف ١٩٥٢ ـ ١٩٨٧.

٧ ـ مجموعة المصور ١٩٥٢ ـ ١٩٨٧.

٨ ـ مجموعة الطليعة ١٩٦٥ ـ ١٩٧٧.

الصحف الحزبية: (١٩٧٧ ـ ١٩٨٧):

١ ـ الأحرار ١٩٧٧ ـ ١٩٨٧.

٢ ـ الأهالى ١٩٧٨، ١٩٨٢ ـ ١٩٨٧.

٣ ـ الشعب ١٩٧٩ ـ ١٩٨١، ١٩٨٢ ـ ١٩٨٧.

٤ ـ مايو ١٩٨١ ـ ١٩٨٧.

٥ ـ الوفد ١٩٨٤ ـ ١٩٨٧.

الوثائق:

١ ـ نص قانون تنظيم الصحافة (مايو ١٩٦٠). الهيئة العامة للاستعلامات.

٢ ـ الميثاق الوطنى مايو ١٩٦٢ ـ الهيئة العامة للاستعلامات.

٣ ـ برنامج ٣٠ مارس ١٩٦٨ ـ الهيئة العامة للاستعلامات.

٤ ـ نص قانون نقابة الصحفيين سبتمبر ١٩٧٠ ـ الهيئة العامة للاستعلامات.

٥ ـ قانون سلطة الصحافة رقم ١٤٨ لسنة ١٩٨٠ ـ الهيئة العامة للاستعلامات.

٦ ـ ميثاق الشرف الصحفى مارس ١٩٨٣ ـ المجلس الأعلى للصحافة.

المراجع:

١ ـ أحمد حمروش: قصة ثورة يوليو ـ الجزء الأول (مصر والعسكريون) ١٩٧٤، الجزء الثانى (مجتمع جمال عبد الناصر) المؤسسة العربية للدراسات والنشر ـ بيروت ١٩٧٨.

٢ ـ طارق البشرى: الديموقراطية والناصرية ـ دار الثقافة الجديدة ـ القاهرة ١٩٧٥.

٣ ـ عبد العظيم رمضان: عبد الناصر وأزمة مارس ١٩٥٤ ـ سلسلة الكتاب الذهبى (٢١٨) ـ روزاليوسف ـ القاهرة ١٩٧٧.

٤ ـ عواطف عبد الرحمن: دراسات فى الصحافة المصرية المعاصرة، دار الفكر العربى ـ القاهرة ١٩٨٦.

٥ ـ فاروق أبو زيد: أزمة الديموقراطية فى الصحافة المصرية ـ مكتبة مدبولى ـ القاهرة ١٩٧٦.

٦ ـ على الدين هلال: تجربة الديموقراطية فى مصر ـ المركز العربى للبحث والنشر ـ القاهرة ١٩٨٢.

٧ ـ كرم شلبى: صحافة الثورة وقضية الديمواقراطية فى مصر ـ مركز الدراسات الصحفية بمؤسسة التعاون ـ القاهرة ـ ١٩٨٢.

٨ ـ ليلى عبد المجيد: حرية الصحافة فى مصر بين التشريع والتطبيق ١٩٥٢ ـ ١٩٧٤ ـ دار العربى ـ القاهرة ١٩٨٣.



الحق فى الاتصال بين الجمهور والقائمينبالاتصال



لقد تفاعلت ظروف الصـراع الاجتماعى والسياسى والحـضارى طوال القرن العشرين سواء داخل المجتمعات بين الحكومات والشعوب أو بين الدول والأنظمة المختلفة وأدت فى النهـاية ومن خلال حربين عالميتـين وقيام الثورة الاشتـراكية فى الاتحاد السوفيتى وظهور حركة التحـرر الوطنى فيما يسمى بالعالم الثالث إلى نشوء ما يعرف بـالحرب الإعلامية التـى استثمرت كـافة أشكال الدعاية والإعـلام لخدمة أهدافـها. كمـا أن التداعـيات الدولية والإقليمـية التى أعـقبت سـقوط المعـسكر الاشتراكى الأوروبى وانفراد الولايات المـتحدة الامريكية بالساحة الدوليـة واختفاء الصراع غـرب / شرق، وبروز الفـجوة بين الشـمال والجنوب وتصـاعد الاهتـمام بقـضـايا البـيـئـة والسكان، هذا عـلاوة على اتـسـاع نطاق آثار الثـورة العلمـيـة والتكنولوجية. . كل ذلك أسفر عن التبشير بظهور خريطة كونية جديدة فى طريقها إلى التبلور، كمـا تمخض عن تغييرات جوهرية فى أنماط الاتصـال: مصادره وقنواته واسـتخـدامـاته كـأداة للهيـمنة المحلية والدوليـة وكـسلاح حـاسم فى الحـروب والصراعات الإقليمية مما اسلتزم ضرورة إعادة النظر ومراجعة المفاهيم التقليدية التى استقـرت فى مجالى الإعلام والاتصـال مثل مفاهيم: حـرية الرأى وحرية التعـبير وحرية نشر المعرفة وتداولها. إذ أصبحت القواعـد والتشريعات التى تنظمها متخلفة عن الثورة الاتـصالية المعـاصرة، وعن التـغيـرات التى طرأت على النظام الدولى. فالحـقوق الإعلاميـة التى تنص عليها المادة ٢٩ من الميـثاق العالمى لحقـوق الإنسان (١٩٤٨) والمادتان ١٩ و ٢٠ من الاتفـاقيـة الدولية للحـقوق السيـاسـية والمدنـية (١٩٦٦) لم تعد هذه النصوص وحدها كـافية لضمان تحقيق ديمـوقراطية الاتصال فى ظل النظام العالمى الراهن الذى يتسم بالخلل وأوجه التفاوت الخطيرة سواء على المستويات القومـية أو الدولية، والتى تتمثل فى الانسياب غيـر المتوازن للمعلومات مع الاتجاه الرأسى الأحادى الجـانب من أعلى إلى أسفل ومن المراكز إلى الأطراف ومن الحكومات إلى الأفراد ومن الثـقافة المسيطرة إلى الثقافـات التابعة ومن الدول الغنيـة تكنولوجيـا فى الشـمال إلى الدول الأفـقر فى الجنوب(١)، كـذلك تشهـد المجتمعات النامية فى دول الجنوب تناقضا حادا بين الأوضاع الإعلامية الراهنةوبين الاحتيـاجات الاجتماعيـة والثقافية المتناميـة لدى الشرائح الاجتماعيـة المختلفة. إذ رغم أن وسائل الإعلام تؤدى وظائفها تحت شعار المصلحة العـامة وتلبية احتياجات



السـواد الأعظم من الناس إلا أن مفـهوم المصلحـة العامـة يستلزم إعـادة النظر فى مضمونه بالعـمل على تحديد الفئات الاجتمـاعية التى تستفيـد بالفعل من الخدمات الاعلامية التي تقدمها الأجهزة الرسـمية. كما أن هناك سلسلة من الحقوق الفردية والجماعية لم يتم إرساؤها بعـد ولم يوضع لها الإطار التشريعى الذى ينظمها وأبرز مثال فى مجال الاتصال حق التمثيل وحق المشاركة فى المستويات المختلفة للعمليات الاتصالية وحق الخصوصية وحق الاطلاع على سياسات الحكومة وأفعالها. ولذلك وفى ضوء الأوضـاع الإعلامـية الراهنة (قومـيا وعـالميا) تشتـد الحاجـة إلى إرساء مفـاهيم جديدة وسن تشـريعات تمهـد الطريق لإجراء تغـيـيـرات جذرية فى مـجال الإعلام والاتصال وتشجع على تحقيق ديمواقراطية الاتصال فعلا وليس قولا.

وفى إطار الجهود المتجـددة لتحقيق نظام عالمى للإعلام والاتـصال أكثرتوازنا وعدالة تبرز الإضافة المتـميزة التى قدمتها لجنة ماكبـرايد حيث دعت علماء الاتصال والباحـثين فى هذا المجال لإجـراء المزيد من الدراسات ومـواصلة الجهـود المبذولة للاتفاق على تعريف للحق فى الاتصال والعمـل على تضمينه فى القوانين الوطنية والدولية.

شركاء الاتصال :

يشغل الإنسان (الفرد) حجر الزاوية فى العملية الاتصـالية فهو خالقها إنتاجا واستـهلاكا وإبداعـا بوعى أو بدونه. فالإنسـان (الفرد) بحكم موقـعه كعـضو فى تنظيم اجتماعى يُشارِك فى إنتاج المضمون الاتصالى مـحدداً أهدافه وآلياته مستوعبا آفاقه وتداعـياته وآثاره المباشرة والبعـيدة قادراً على التدخل حينمـا يشاء فى تعديل مساراته بما يتفـق مع مصالح وطموحات الفئة الاجـتماعية والجماعـة البشرية التى ينتمى إليها، ويتم ذلك وفقا للسياق المجتمعى التاريخى الذى يعيش فى إطاره.

وإذا كان الفرد يشارك بدرجات متفاوتة فى مختلف مراحل العملية الاتصالية إنتاجـا واستـهلاكا فـإن موقعـه داخل هذه العمليـة يحدد نوع ومسـتوى المشـاركة الاتصالية. وهناك ٣ عوامل أساسية تحدد دور الفرد فى العملية الاتصالية.

أولا : طبيعة العـملية الاتصالية ذاتها (اتصال شخـصى - اتصال مؤسسى أو اتصال جماهيرى).

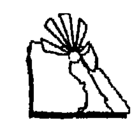
ثانيا: موقع الفرد داخل العملية الاتصالية كمنتج أو متلق أو الاثنين معا.

ثالثا: السلوك الاتصالى ويتحدد وفقا للإطار المجتمعى - التاريخى بخلفياته الثقافية والاقتصادية والسياسية الذى يحكم الممارسات الاتصالية بمجملها سواء من حيث التوجهات (رأسية أحادية أو أفقية تعددية) أو من حيث مستويات الأداء فى إطار التكنولوجيا الاتصالية السائدة، والسياسات الاتصالية التى تلتزم بها السلطة السياسية الحاكمة أوتحددها مصادر الثروة والنفوذ.

وتتباين وجهات النظرحول المواقع التى يشغلها هؤلاء الذين يشاركون فى العمليات الاتصالية والأدوار التى يقومون بها كمنتجين أو متلقين أوالاثنين معا سواء كانوا أفرادا أو جماعات أهلية أو حكومات أو مؤسسات وطنية أو عبر قومية أو منظمات دولية.

وفيما يتعلق بوضعية الأفراد خارج إطار الاتصال الشخصى يلاحظ أنهم مستهدفون من جانب وسائل الاتصال الجماهيرى باعتبارهم متلقين سلبيين ومستهلكين أكثر من كونهم مشاركين إيجابيين فى العملية الاتصالية، فالاتجاه الرأسى للاتصال القادم من أعلى إلى أسفل من الحكام إلى المحكومين ومن المتعلمين إلى الأميين ومن الرؤساء إلى المرؤوسين فى مختلف الأنشطة الإنسانية لا يزال هذا الاتجاه الأحادى سائداً ومسيطراً فى مختلف المجتمعات المعاصرة سواء المتقدمة اجتماعيا أو النامية. ولا تزال تقاليد السلبية والقبول من جانب الغالبية العظمى من الأفراد هى السمة الغالبة، وإن كانت السنوات الأخيرة قد شهدت محاولات عديدة فى بعض المجتمعات لتجاوز أنماط الاتصال الرأسية بخلق وسائل اتصال بديلة تعمل على المستوى الأفقى بدلاً من الرأسى وتتمثل فى الصحف المحلية والإذاعات الشعبية والتجارب الشبابية فى السينما والتلفزيون الكابلى والحاسبات الإلكترونية الصغيرة.

أما الجماعات والتنظيمات الأهلية التى تتمثل فى النقابات المهنية والعمالية والمنظمات الشبابية والنسائية والأحزاب السياسية والجماعات الثقافية الدينية وغيرها من جماعات الضغط فقد استطاعت أن تخلق منابرها الإعلامية المستقلة فى مواجهة وسائل الإعلام الرسمية ذات الاتجاه الأحادى المسيطر. هذا فيما اعتمدت المؤسسات



العامة على إدارات العلاقات العامة فى تزويد وسائل الإعلام والجمهور بالمعلومات والاخبار وإن كان هناك تحفظات على الدور الذى تقوم به هذه الإدارات فى بعض الدول حيث تمارس ضغوطها على الرأى العام والمجالس التشريعية من خلال احتكارها لمصادر المعلومات وسوء استخدامها لمبادئ السرية والأمن فى إخفاء الحقائق أو التلاعب بها.

وفيا يتعلق بالمواقع التى يشغلها والأدوار التى يقوم بها العاملون فى مجال الاتصال الجماهيرى ووسائل الإعلام فهى تزداد أهمية مع اتساع نطاق المجالات الاتصالية والإعلامية المعاصرة إذ تقع على عاتقهم مهمة جمع وصياغة وتخزين واسترجاع ونشر الرسائل الإعلامية المختلفة. ويلعب هؤلاء المهنيون من الصحفيين والإذاعيين والمنتجين والمديرين دوراً رئيسياً فى العملية الاتصالية لأنهم هم الذين يحددون شكل ومضمون المادة الاتصالية،ويتعين عليهم دائما تحمل العبء الرئيسى فى توفير المعلومات والتعليقات والأخبار التى تغطى كافة أشكال النشاط الإنسانى فى مجتمعاتهم.

هذا وتشغل الحكومات موقع الصدارة فى السيطرة على الأنشطة سواء من النواحى الاقتصادية (ملكية وسائل الإعلام ـ توفير موارد الاتصال) أو من النواحى التشريعية (قوانين المطبوعات والتشريعات الإعلامية) فضلاً عن تحكمها فى المضامين والممارسات الاتصالية فى إطار السياسات الاتصالية المعلنة والمستترة. وإذا كان من المُسَلَّم به من جانب مختلف الأيديولوجيات والنظم السياسية قبول السلطات التى تمارسها الحكومات فى مجال تنظيم وتوجيه أنشطة الاتصال،إلا أن مساحة السيطرة المتزايدة التى تتمتع بها الحكومات-فى هذا المجال وخصوصاً فى مجال احتكار الآراء والمعلومات ومعاداة التعددية الفكرية والسياسية وحرمان الآراء المخالفة من خلال أجهزة الرقابة المتباينة الأشكال، كل ذلك يشكل تهديداً سافراً للحقوق الاتصالية للأفراد والجماعات،ويعدمن القضايا الخلافية التى يثور حولها جدل حاد.

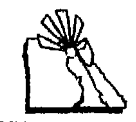
وفى النهاية تأتى المنظمات الدولية كى تتوج دائرة المشاركين فى العمليات الاتصالية على المستوى العالمى وتتشمل فى الأدوار التى تقوم بها منظومة الأمم المتحدة وعلى الأخص منظمة اليونسكو التى تضطلع بمسئوليات محددة فى مجال الاتصال الثقافى والجماهيرى، أما المجالات التى يغلب عليها الطابع التقنى فهناك منظمتان من منظمات الأمم المتحدة تقومان بدور رئيسى فى تنظيم الاتصالات على النطاق العالمى، وهما الاتحاد الدولى للمواصلات السلكية واللاسلكية واتحاد البريد العالمى، هذا عدا الأنشطة الاتصالية التى تقوم بها كل من منظمة الأمم المتحدة للزراعة (الفاو) ومكتب العمل الدولى ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة والمنظمة العالمية للملكية الفكرية والمنظمة الدولية للأرصاد الجوية، وتقدم جميع الوكالات المتخصصة، وكذلك برنامج الأمم المتحدة للتنمية والبنك الدولى والبنوك الإقليمية معونات دائمة لبرامج التنمية فى مجالات الاتصال(٢).

ورغم هذا الحيز الهام الذى يشغله الإعلام والاتصال فى برامج الأمم المتحدة وأنشطتها يثور السؤال حول مدى كفاية هذه الإمكانيات فى تلبية الاحتياجات الاتصالية للرأى العام العالمى وخصوصا ما يتعلق بالأنشطة والمشكلات الدولية التى تؤثر فى البشرية جمعاء..؟

المفهوم الدولى لحرية التعبير:

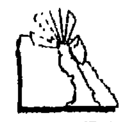
إذا كان عصر الساحات العامة والمنابر عندما كان الاتصال مباشراً بين الأشخاص قد تمخض عن أبرز ثمار الحضارة الإنسانية الحديثة، وهو مفهوم حرية الرأى فإن ظهور الطباعة فى القرن الخامس عشر ثم نشأة الصحافة كأول وسيلة مطبوعة للاتصال الجماهيرى قد أسفر عن نشوء مفهوم حرية التعبير كنتيجة طبيعية لذلك، وكجزء أصيل من تراث الثورات البورجوازية فى أوربا خلال القرنين ١٧، ١٨ والفكر الماركسى فى القرن ١٩.

وقد أظهرت التجارب التاريخية أن حرية التعبير ليست مجرد فلسفة مثالية إنما هى ممارسات واقعية تحكمها العوامل السياسية والمصالح الاقتصادية والسياقات السوسيوثقافية التى تختلف باختلاف العصور والمجتمعات، وينطبق هذا القول



بصفة خاصة علـى حرية التعبير من خلال وسائل الإعـلام والاتصال الجماهيرى. فلا شك أن حرية التعـبير التى يتمتع بها أصـحاب المؤسسات الصحفـية والمسئولون عن إدارة المؤسسات الإعلامية الأخرى (وتحديداً الإعلام المرئى والمسموع)، تختلف عن تلك الحـرية التى يتمـتع بها الجـمـهور المتلقى سـواء من القراء أو المشـاهدين والمستمعين. وقـد استطاع المجتمع الدولى أن يطور مفهوما مشـتركا لحرية الإعلام واضعا فى اعتباره الاختلافات الفكرية والمصالح السياسية والاقتصادية المتباينة حيث بدأت جهـوده فى هذا المجال قـبل وأثناء الحـرب العالميـة الثانيـة عندما تصـاعدت الانتهـاكات النازية ضد حقـوق الإنسان داخل ألمانيا والتى مهـدت الطريق للعدوان النازى الألمانى الشـامل ضد الشعـوب الأوربية، وشكلت هذه الانتـهاكات اعـتداءً صارخـاً على حرية التـعبيـر تَجَسَّدَ فى سـوء استخـدام وسائل الإعـلام من خلال تسخيرها للدعاية العنصرية والحرب النفسية سواء فى الداخل بالنسبة للشعب الألمانى أو فى الخارج بالنسبة للشعوب الأخرى. وفى مواجهة هذا تمحور الإجماع الأوربى حول التـأكيد على أن ضمـان حرية التعبـير ورفض كافة أشكال الدعـاية العنصرية والحرب النفسية بعد قيماً ديمقراطية أساسية لتحقيق التعايش السلمى. وبالفعل فقد تحالفت أجـهزة الإعلام الخاصـة بدول الحلفاء (الإذاعة البريطانيـة وراديو موسكو وصوت أمريكا) فى مواجهة الدعاية النازية أثناء الحرب العالمية الثانية، كما أصبحت مسألة الإعلام (حرياته ومـسئولياته) من أبرز القضايا التى شملتهـا مفاوضات سان فرانسيـسكو أثناء إعداد مسـودة ميثاق الأمم المتحـدة. وحددت المادتان ١، ٥٥ من مـيثـاق الأمم المتحـدة المفهـوم العام للحق فـى حرية التـعليم كجـزء من الحقـوق الأساسـية للإنسان، كـما أنهـا ربطت هذا الحق بضمان تحـقيق الأهداف الخـاصة بالحفـاظ على السلام الدولى (المادة ١ ـ الفـقرة ١) وتنميـة علاقات الصـداقة بين الشعوب (المادة ١ ـ الفقرة ٢) كـذلك ربطت بين تطوير هذا الحق وضرورة ضمان احتـرام المساواة فى الحـقوق بين الشعـوب وخاصـة حق تقرير المصـير (المادة ١ ـ الفقرة ٢).

هذا وقد أصدرت الجمعية العـامة للأمم المتحدة خلال عامى ١٩٤٦، ١٩٤٧ ثلاثة قرارات أساسـية تلخص فلسفة الأمم المتـحدة إزاء حرية الإعلام ومسـئولياته وتتمثل فى القرارات: (٥٩ ـ فقرة ١)، (١١٠ ـ فقرة ١١)، (١٢٧ ـ فقرة ١١).



ويشير القرار (٥٩ ـ فقرة ١) إلى حرية التعبير على النحو التالى:

١ ـ أنها حق أساسى من حقوق الإنسان وتعد حجر الزاوية لجميع الحريات الأخرى التى يتمحور حولها ميثاق الأمم المتحدة.

٢ ـ تتضمن حق جمع وبث ونشر الأخبار فى أى مكان وفى كل زمان.

٣ ـ تستلزم توافر الإرادة والمقدرة للاستفادة بمزايا هذه الحرية دون إساءه استخدام الحقوق التى تتضمنها.

٤ ـ تتطلب ضرورة الالتزام بالقيم الأخلاقية سواء فى البحث عن الحقائق دون تعصب أو فى نشر المعلومات دون تحيز.

أما القرار (١١٠ ـ فقرة ١١) فهو يشير إلى ما يلى:

١ ـ إدانة كافة أشكال الدعاية مهما كانت الدولة التى تمارسها بهدف التحريض أو التشجيع على تهديد السلام أو الحث على العدوان.

٢ ـ مطالبة جميع الدول الأعضاء بالأمم المتحدة باستخدام كافة وسائل الإعلام والدعاية المتوافرة لديهم لتنمية علاقات الصداقة بين الشعوب وتشجيع نشر الانباء التى تستهدف تأكيد رغبة الشعوب فى السلام.

هذا ويؤكد القرار (١٢٧ ـ فقرة ١١) الصادر من الجمعية العامة على ما يلى:

١ ـ ضرورة تسهيل مضاعفة نشر الأخبار التى تستهدف تعزيز روح الصداقة والتفاهم المتبادل بين الشعوب.

٢ ـ لتحقيق هذا الهدف لابد من اتخاذ الإجراءات اللازمة لمحاربة الأخبار الكاذبة والدعايات المغرضة(٣).

وعند تحليل القرارات الثلاثة سالفة الذكر يتضح لنا أن فلسفة الأمم المتحدة الخاصة بحرية التعبير من خلال وسائل الإعلام والمستمدة من إجماع الأعضاء المؤسسين تتضمن عنصرين أساسيين: يؤكد أولهما على ضمان الحق فى حرية التعبير وحرية تداول الأخبار ونشرها بينما يشير ثانيهما إلى حظر نشر وبث الدعاية العنصرية والدعاية التى تحض على الحرب، كذلك حظر نشر الأنباء المغرضة والتقارير الإعلامية المزيفة. ويجسد هذان العنصران خلاصة التجربة التاريخية

المستقاة من انتهاكات النازية لحقوق الإنسان كما يجسدان رُوحَ الميثاق التى تتمثل فى رغبة شعوب الأمم المتحدة فى إنقاذ الأجيال القادمة من خطر الحرب، وذلك بالعمل على ترسيخ روح التسامح والتعايش السلمى بين الشعوب من خلال وسائل الإعلام.

هذا وقد أكد أولُ مؤتمرٍ دولى عَـقَدَته الأمم المتحدة عن حُـرية الإعلام فى جنيف (أبريل ١٩٤٨) على الأفكار الرئيسية التى تضمنتـها القرارات الثلاثة السابقة مع تطوير الصياغة على نحو أكثـر دقة وتحديداً، وقد دارت المناقشات داخل المؤتمر حول تحديد ماهية الحقوق والواجبات والممارسات التى تندرج فى إطار حرية الإعلام ومسئولياته. وأبرزت هذه المناقشاتُ الاتجاه الأساسى للدول الأعضاء بالأمم المتحدة نحو ضرورة بناء إرادة سياسة جماعية تجسد روح الإجماع الدولى من أجل تحقيق المساواة فى السيادة والتوازن فى المصالح بين الدول الأعضاء وفقا للأسس التى قام عليها الميثاق. ودارت أعمال المؤتمر حول مناقشة مشروعات الاتفاقيات الثلاث التالية:

١ ـ مشروع اتفاقية عن حرية الإعلام.

٢ ـ مشروع اتفاقية عن حق الرد والتصحيح.

٣ ـ مشروع اتفاقية عن جمع وتداول الأنباء على المستوى الدولى.

وقد تضمنت مُـسوَّدةُ الاتفاقية الخاصة بحرية الإعلام ديباجة موجزة و ١٤ مادة حيث ركزت المواد ١، ٢، ٣ على الحقوق والالتزامات والممارسات الإعلامية. ونصت المادة الأولى على الالتزامات المنوطة بالدول لتحقيق حرية التعبير من خلال وسائل الإعلام وذلك على النحو التالى:

١ ـ على كل دولة أن تقدم لمواطنيها ومواطنى الدول الأخرى التى ترتبط معها باتفاقيات كافة التيسيرات الكفيلة بضمان حرية تلقى وتداول المعلومات والآراء الشفوية والمكتوبة أو المطبوعة من خلال الوسائل السمعية والبصرية دون تدخل الحكومات.

٢ ـ لا تتحكم الدولة فى استخدام أو امتلاك وسائل الإعلام المشار إليها آنفاً.



٣ ـ تسمح الدولـة لمواطنيها بحـرية البحث عن المعلومـات كما تـشجع على تبادل المعلومـات مع الدول الأخرى بتـقديم كافـة التيسـيرات إلى مواطنيـها الذين يعملون فى مجال جمع وبث المعلومات والآراء.

وتنص المادة الثانـية على أن الحريات المشـار إليها فـى المادة الأولى تحمل فى طياتها الواجبات والمسئوليات التى تتضمن الجزاءات والعقوبات القانونية فى الحالات التى تجيز ذلك، والتى تتعلق بالموضوعات الخـاصة بالأمن القومى أو تدعو صراحة إلى تغـييـر نظام الحكم باسـتخـدام العنف أو التى تحض على ارتكاب الجـرائم أو تنتهك الحـقوق الفنيـة والأدبية أو الموضـوعات التى تلحق الضرر بـسمعـة الأفراد العاديين أو الاعتباريين دون ضرورة تفرضها المصلحة العامة، كذلك الأنباء المغرضة التى تهدف إلى المساس بعلاقات الصداقة بين الشعوب والدول.

وتشير المادة الثالثة من مسودة الاتفاقية إلى مسئولية كل دولة فى العمل على تشجـيع أنشطة المؤسسات غـير الرسمـية فى مجال بث الأنبـاء إلى الجمهـور العام داخل أراضيها وذلك لتطوير احترام الحقـوق والحريات الأساسية للإنسان دون تمييز ولمحاصـرة التشويه الإعـلامى الذى يهدف إلى نشـر التعصـب بين الأفراد والدول والجمـاعات الثـقافـية المختلفـة دينيا أو عـرقيـا أو لغويا ولتـيسيـر حل المشكلات الاقتصادية والاجتماعية والإنسانيـة من خلال التبادل الحر للمعلومات الخاصة بهذه القضـايا والمشكلات الاقتـصادية والاجتـماعيـة والإنسانيـة من خلال التبـادل الحر للمـعلومـات الخـاصة بـهذه القـضـايا والمشكلات، هذا وقـد عكست مـسـودات الاتفاقيتين الأخـريين شقى القضية الخاصة بحرية الإعلام سـواء من ناحية الحقوق أو الواجبـات فى مجال جـمع وتداول الأخبـار الدولية وتسهـيل مهـمة المراسلين الأجانب فى حـدود ما تسمح به القوانين المحليـة الخاصة بحمـاية الأمن القومى، وأيضا فيما يتعلق بحق الرد والتصحيح حيث تشدد الديباجة على أهمية إعلاء روح المسئولية لدى وسـائل الإعلام والإعلاميين فى كافة أنحاء العـالم لممارسة أنشطتهم الإعلاميـة بروح الدقة والأمانة والإنصاف وذلك للتقليل مـن الأخطار المترتبة على تشويه الأخبار أو تزييفها(٤).



كما ينص القرار الثانى من قرارات مؤتمر الأمم المتحدة عن حرية الإعلام على إدانة وتحريم نشر الأخبار المغرضة والمزيفة التى تهدف إلى إشاعة سوء الفهم وانعدام الثقة بين الشعوب مما يشكل تهديداً بالغاً على السلام العالمى. وهناك نوعان من الدعاية المغرضة يحددهما القرار أولهما الدعاية التى تعمل ضد أهداف الأمم المتحدة التى نص عليها الميثاق وثانيهما الدعاية التى يترتب عليها وقوع مشكلة أو أزمة تستلزم سرعة التدخل للتصحيح على المستويين الوطنى والدولى. هذا وقد التزمت كافة القرارات التى أصدرها المؤتمر المذكور، وقد بلغت ٤١ قراراً، بنفس الاتجاه مع الحرص على إبراز العلاقة العضوية بين تطوير حرية التدفق الإعلامى وتعزيز المسئولية الإعلامية فى ذات الوقت باعتبارهما يشكلان النواة الجوهرية لفلسفة الأمم المتحدة الخاصة بحرية الإعلام.

وبينما توضح الفقرة الثانية فى مسودة المادة الخاصة بحقوق الإنسان، الحقوق والواجبات والمسئوليات الإعلامية بقدر كبير من الإفاضة والتفصيل. إذ تعرض ٨ حالات محددة يتعرض فيها الحق فى حرية التعبير إلى الجزاءات أو العقوبات أو القيود، نلاحظ أن مسودة المادة الخاصة بحرية التعبير المدرجة بالإعلان العالمى لحقوق الإنسان تغطى الموضوع بصورة عامة دون تحديد تفصيلى للحقوق والواجبات،إذ تقول (إن من حق كل إنسان أن يتمتع بحرية الفكر والتعبير ويتضمن هذا الحق حرية البحث وتلقى وتداول المعلومات والأفكار بكافة الوسائل دون تقيد بالحدود ودون تدخل أو قيود) وقد يرجع سبب ذلك إلى أن الإعلان العالمى لحقوق الإنسان كان ينظر إليه كإعلان نوايا أكثر من كونه إطاراً قانونياً يحدد الحقوق والواجبات،كما يلاحظ أن المادة ٢٩ من الإعلان العالمى لحقوق الإنسان قد تناولت جانبى القضية أى كلا من الحرية والمسئولية إذ تنص على: التزام كل فرد بواجبات محددة إزاء المجتمع الذى يحقق لشخصيته النمو والازدهار، ومراعاة كل فرد حدود ممارسته لحرياته وحقوقه، والمقصود بها مراعاة واحترام حقوق وحريات الآخرين وذلك فى إطار ما يحقق للمجتمع رفاهيته وإنسانيته مع الحفاظ على النظام العام والقيم الأدبية وبما لا يتنافى مع المبادئ الأساسية التى يتضمنها ميثاق الأمم المتحدة(٥).



وإذا كانت الجمعية العامة للأمم المتحدة قد استطاعت أن تتبنى الاتفاقية الخاصة بحق التصحيح فى دورتها السابعة عام ١٩٥٢ لكنها لم تتوصل إلى أدنى اتفاق حول مسودة اتفاقية حرية الإعلام. كما أن كلاً من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى لم يوقعا على اتفاقية الحق الدولى فى التصحيح. ورغم ضآلة الحصاد النهائى لمسيرة حقوق الإعلام ومسئولياته غير أنها استغرقت ١٨ عاما منذ صدور الإعلان العالمى لحقوق الإنسان عام ١٩٤٨ حتى صدور الاتفاقية الدولية للحقوق السياسية والمدنية التى أقرتها الجمعية العامة فى دورتها ٢١ (١٦ ديسمبر ١٩٦٦)، وقد تضمنت مادتين مترابطتين عن الإعلام، المادة ١٩ وتتضمن حق الفرد فى حرية التعبير وحقه فى حرية البحث وتلقى وتداول المعلومات والأفكار بكافة أنواعها دون التقيد بالحدود وسواء كانت شفهيه أو مكتوبة أو مطبوعة ومنقولة من خلال أى وسيلة إعلامية، وتؤكد على أن ممارسة الحقوق تحمل فى طياتها إدراك المسئوليات والواجبات التى يستوجب ذكرها فى إطار قانونى يستهدف تأكيد احترام حقوق وسمعة الغير وحماية الأمن القومى والنظام القيمى وتضيف المادة ٢٠ من هذه الاتفاقية ما يلى:

١ - الحظر القانونى لأى دعاية تستهدف التحريض على الحرب.

٢ - الحظر القانونى لكافة أشكال التحريض على التمايز الدينى أو العرقى(٦).

ولا شك أن هاتين المادتين ١٩، ٢٠ فى الاتفاقية الدولية للحقوق السياسية والمدنية تعتبران بمثابة حجر الزاوية فى القانون الدولى للإعلام. ولكن مما يجدر ذكره أن الولايات المتحدة لم توقع على هذه الاتفاقية رغم مرور ما يزيد عن ربع قرن على إقرار الأمم المتحدة لها. هذا وقد فشلت كافة المحاولات الدولية لوضع قواعد لتنظيم الإعلام والاتصال على المستوى الدولى. كما فشلت المفاوضات الخاصة بالاتصالات الفضائية وتنظيم استخدام الأقمار الصناعية وأيضا لم تسفر الجهود التى بذلت فى إطار اليونسكو لإقرار نظام عالمى جديد للإعلام والاتصال عن التوصل إلى أداة قانونية فعالة فى هذا الصدد رغم كثرة القرارات والبيانات الدولية وأبرزها إعلان اليونسكو للإعلام عام ١٩٧٨ وقرار اليونسكو ١٩ - ٤ الصادر عام ١٩٨٠ عن المبادئ الخاصة بالنظام العالمى الجديد للإعلام والاتصال



وقرار الأمم المتحدة ٩٢/٣٧ الصادر عام ١٩٨٢ عن استخدام الدول للأقمار الصناعية للبث التلفزيوني الدولي المباشر.

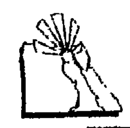
مفهوم الحق فى الاتصال:

طرحت اليونسكو تصوراً عاماً لمفهوم الحق فى الاتصال يستند إلى رؤية فقهاء القانون الدولى الذين يميزون بين فئتين من الحقوق الإنسانية، الحقوق الأساسية مثل حرية العقيدة الدينية وحق أفراد المجتمع فى اختيار حكومتهم وهى حقوق عالمية لا يمكن انتهاكها، والحقوق الثانوية وتشمل حرية القول وحرية التجمع وحرية الانتماء لجماعة،وهى ليست حقوقا أساسية لأنها ليست مطلقة ويمكن تقييدها(٥). وفى إطار هذا التصور يشغل الحق فى الاتصال كحق إنسانى أساسى مكانة المركز حيث ترتبط به سلسلة الحقوق والحريات الثانوية النابعة من الحق الأساسى فى الاتصال وهى حريات ليست مطلقة فى حد ذاتها ولكنها تمثل المجالات الرئيسية التى يمارس فيها الحق الأساسى فى الاتصال وتتجسد عمليا فى العديد من الحقوق الإعلامية والاتصالية لكل من المؤسسات الإعلامية والقائمين بالاتصال والجمهور، وتتمثل فى حرية الصحافة وعدم الخضوع للرقابة واستقلال الإذاعة وحق الصحفيين فى حماية مصادرهم وحق الوصول إلى المعلومات وحق المواطن فى الرد وحق قراء الصحف فى الإدلاء بآرائهم فى مختلف القضايا . . . إلخ.

ورغم أن الحق الأساسى فى الاتصال بحكم كونه حقا إنسانيا أساسيا تم الإقرار بضرورته كمبدأ عالمى وإنسانى لا يجوز انتهاكه إلا أنه يمارس عمليا من خلال الحريات والحقوق الثانوية (حريات الإعلام والرأى والتعبير) التى غالبا ما تتعرض للانتهاك سواء من جانب الحكومات أو مراكز الثروة والنفوذ المحلية والعالمية.

ولذلك حذر علماء الاتصال من الاكتفاء بالنصوص القانونية لإرساء الحق فى الاتصال وضمان حمايته حيث أكدوا أن هذا الحق لا يتطلب ضمانات دستورية فحسب شأنه شأن جميع الحقوق الإنسانية الأخرى وإنما يتطلب أيضا تغييراً أساسياً فى سياسات الاتصال الراهنة وفى النظرة اليها.

وفى إطار المحاولات التى بذلها علماء الاتصال والقانون للتوصل إلى صيغة عامة تحدد الأطر الفلسفية والقانونية والعملية للحق فى الاتصال برز الخلاف حول أمرين أساسيين يتعلق أولهما بتحديد صاحب هذا الحق وهل يخص الفرد ولا



يخص المجتمع إلا فى مرحلة لاحقة أم أن المجتمع هومحله الأول وأن للدولة الحق فى تقييده من أجل الصالح العام..؟

ويدور الخلاف الثانى حول مضمون الحق حيث يرى البعض أن يتضمن التعريف كل الحقوق والحريات المرتبطة به إلى جانب القيود المفروضة على ممارسة هذه الحريات والنص على المشاركة فى موارد الاتصال والاستخدامات السليمة لوسائل الاتصال والأغراض الاجتماعية للإعلام...إلخ،بينما يرى آخرون أن يقتصر تعريف الحق فى الاتصال على مجرد إعلان للحق الإنسانى دون التعرض للتفاصيل الأخرى(٦).

ورغم أن هذه الخلافات لم تحسم بعد إلا أن المهتمين بدراسة هذه القضية قد توصلوا (سواء فى إطار الحلقات البحثية والمؤتمرات باليونسكو أو الجهود الفردية لبعض علماء الاتصال) إلى تحديد أبرز مقومات الحق فى الاتصال على النحو التالى:

١ ـ الحق فى المشاركة.

٢ ـ الحق فى تلقى المعلومات.

٣ ـ الحق فى الإعلام.

٤ ـ الحق فى الانتفاع بموارد الاتصال.

ويتضمن الانتفاع بمعدات الاتصال وبرامجه ووسائل الاتصال. ويعتبر هذا العنصر أساسيا لدرجة أنه يتعذر بدونه ممارسة الحق فى الاتصال ممارسة فعاله. تمثل هذه المقومات المفاتيح الرئيسية لتحقيق ديموقراطية الاتصال التى تستلزم ضرورة توافر موارد الاتصال اللازمة للوفاء باحتياجات الاتصال الإنسانى لكافة الشرائح الاجتماعية، كما تقتضى ضمان حق المشاركة والانتفاع بوسائل الإعلام الحالية للسواد الأعظم من الناس، كذلك تتطلب مراعاة المستويات المختلفة فى الاتصال التى تبدأ بالفرد ثم الفئات الاجتماعية فالمؤسسات والهيئات الاجتماعية الخاصة والعامة ثم الدولة على المستوى الوطنى فالمجموعات الإقليمية وأخيرا المستوى

الدولى حيث تتعين صياغة الحق فى الاتصال على نحو يتيح له مراعاة هذه المستويات جميعها(٧).

مستويات الحق فى الاتصال:

إذا كانت لجنة ماكبرايد قد حددت حقوق الأفراد فى حقل الاتصال فى كل من الحق فى المعرفة الذى ينتهك فى الحجب العمدى للمعلومات أو تزييفها أو تشويهها، والحق فى التعبير الذى ينتهك فى حرمان الفرد من الانتفاع بقنوات الاتصال سواء بالترويع أو العقاب أو بالممارسات غير القانونية والحق فى المناقشة، فإننا نضيف إلى هذه الحقوق الأساسية حق الحرمة الشخصية الذى ينتهك أحيانا من خلال التكنولوجيا الحديثة.

ويتضمن المستوى الثانى حقوق وسائل الإعلام والاتصال وعلى الأخص جماعات المهنين من الإعلاميين والصحفيين وتشمل: حق الوصول إلى مصادر المعلومات وحرية الرأى والتعبير والحق فى الإعلام وحق النشر والمحافظة على سر المهنة وحرية الحركة والتنقل.

أما حقوق الأمم فى الاتصال التى تنطوى على أهمية بالغة فهى تتضمن الحق فى نشر المعلومات ـ التداول الحر والمتوازن للمعلومات ـ حقوق الذاتية الثقافية ـ التبادل الثقافي ـ الحق في استيفاء المعلومات وحرية الرأي والتعبير ـ حق التصحيح ـ حق الرد(٨).

وفى ضوء هذا العرض الموجز لمستويات الحق فى الاتصال يبرز أمامنا مدى التداخل بين حقوق الأفراد كمواطنين وحقوقهم كقائمين بالاتصال ومسئولين عن العمليات الإعلامية والاتصالية فضلاً عن الحقوق الاتصالية للشعوب والدول ومدى تأثير وانعكاس هذا التداخل على ممارسة الحقوق الاتصالية سلبا وإيجابا. فلا شك أن السعى إلى تحقيق ما يعرف بديموقراطية الاتصال لا يكتمل إلا بمراعاة تلبية وإشباع الحقوق الأساسية للمشاركين فى العمليات الاتصالية وعلى الأخص الجمهور بمعناه العريض، وجماعات الإعلاميين أو القائمين بالاتصال. وهذا ما سوف نتناوله بالتفصيل فى الجانب التطبيقى للحق فى الاتصال وذلك على النحو التالى:



الإطار التطبيقى للحق فى الاتصال:

تتحدد القيمة الفعلية لأى تصور نظرى فى المجال الاتصالى والإعلامى بمدى ترجمة مفردات هذا التصور إلى واقع حى وممارسات حقيقية تمس بصورة مباشرة حياة الأفراد والجماعات سواء فى تفاصيلها أو عمومياتها بحيث تؤدى فى النهاية إلى دفع الحياة البشرية إلى مواقع متقدمة فى سلم الحضارة الإنسانية المُعاصرَة. ولا يمكن التحقق من ذلك إلا بضمان حصول القطاعات الواسعة من البشر على حقوقهم الأساسية التى كفلتها لهم القوانين والمواثيق العالمية والمحلية. وفى المجال الاتصالى تبرز حقوق الأفراد كأعضاء أساسيين فى مختلف التشكيلات الاجتماعية، لذلك سوف نفرد هذا الجزء للطرفين الرئيسيين فى العملية الاتصالية، وأعنى بهم الجمهور كمستهدف أصيل وجماعة المهنيين من الإعلاميين والصحفيين باعتبارهم القائمين بدور الوسيط الفنى المتخصص بين الجمهور ووسائل الإعلام.

أولا: الجمهور فى إطار الحق فى الاتصال:

تجمع التعريفات العلمية الحديثة التى تناولت مفهوم الجمهور على استبعاد الرؤية التى تستند إلى الثبات والتجانس والأخذ بالرؤية التى تركز على عوامل التغير والتنوع فى إطار السياق الثقافى والمصالح الاقتصادية والمعتقدات الدينية والسياسية والتنشئة الاجتماعية والقيم المتوارثة وسائر العوامل التى تسهم بصور ومستويات مختلفة فى تشكيل وتصنيف هذه الكتلة البشرية شديدة التنوع والمسماة تجاوزاً بالجمهور، هى فى الواقع تضم إطاراً أوسع يمكن أن نطلق عليه الجماهير. هذا وقد كشفت أغلب التعريفات السياسية والإعلامية عن قصورها المعرفى عندما حاولت أن تحصر مفهوم الجمهور فى تعبيرات كمية أو أحادية متغافلة عن عمد أو دون قصد الفروق العديدة (الثقافية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية والسياسية والطبقية) التى تميز بين الشرائح المتباينة للجمهور الواحد داخل البلد الواحد سواء فى ذات المرحلة التاريخية أو عبر المراحل المختلفة، فضلا عن الجماهير المتنوعة التى تنتمى إلى سائر المجتمعات فى مختلف أنحاء العالم. لقد أثبتت معظم الدراسات الميدانية التى أجريت فى مجال الإعلام والاتصال وبعض فروع العلوم الاجتماعية والإنسانية (علم الاجتماع ـ علم النفس ـ علم السكان والعلوم السياسية والاقتصادية) أن الجمهور ليس كُتلة ملساء متجانسة كما يعتقد بعض القادة

السياسيين والاجتماعيين أو المسئولين الإعلاميين، بَل يَضم مجموعات واسعة من الأفراد تتباين مصالحها وإيديولوجياتها وانتماءاتها الثقافية. والواقع أن هناك مساحة من التداخل الموضوعى والمنهجى بين كل من مفهوم الجمهـور والرأى العام، وقد حاول علمـاء السياسة والاجتماع والإعـلام حسم هذا اللبس بالتفـرقة بين الإطار العام للجمهور باعتباره يضم الغالبيـةَ الصامتةَ فضلا عن الأقليةِ النشطة المشاركة فى صنع الأحـداث والقادرة على التـعبيـر عن آرائها وبين الإطار الخـاص الذى يضم الأفراد المشـاركين فى صنع الرأى، ويقـتصـر على هؤلاء الذين يجمـعهم الإدراك المشـترك بوحـدة مصـالحهم وتحـركهم الآراء والمواقف المشـتركـة، وهـم يشكلون القطاعات النشطة من الجمهور.

ومن الواضح أن الرأى العام أو الجمـهور لم يكتسب أهميـة نظرية أو عامة إلا فى إطار الثـورات الديموقـراطية التـى شهـدتها أوروبا فى القـرنين ١٨، ١٩. وتعـززت هذه الأهميـة فى إطار الدور الإيجـابى الذى لعـبه الرأى العـام فى إطار حركات التحرر الوطنى فى العالم الثالث فى النصف الثانى من القرن العشرين.

ورغم الاهتمـام الملحوظ الذى توليه النظم السيـاسية الغربيـة لموضوع الرأى العام إلا أن أغلب هذه النظم تحـرص على توجيه الرأى العـام واستخدامـه لخدمة مصالح النخبة السياسية والاقتصادية، وهنا تسهم وسائل الإعلام سواء المطبوعة أو المرئية والمسموعـة بدور حاسم يتمثل فى الحرص على تهميش الجـماهير من خلال التدفُّق الأحـادى للمعلومات والآراء والأفكار وتكـريس سلبية المتلقـين من خلال غياب الحوار كأسلوب اتصالى.

كما أن النظرة المتعـمقة لتجارب العالم الثالث تكشـف لنا حـقيقة الدور الذى تقوم به وسـائل الإعلام فى تشكيل اتجاهات الرأى-العـام بصورة مضللة وخـادعة مسـتهدفة فى الأسـاس إضفاء الشـرعية على السيـاسات الاستـبدادية لنظم الحكم السائدة مما أسفر عن تفشى السلبية واللامبـالاة بين الجماهير الشعبية التى قد يؤدى عدم نضجهـا أو عدم اكتراثها بالقضـايا الاجتماعية والسـياسية الهامة عـدم كفاءتها السياسـية إلى مزيد من اليأس والخضوع الكامل لحكـم القلة المتسلطة. ومن المؤكد أن الرأى الضمنى لا يصـبح قوة اجتمـاعية إلا عندمـا يدرك عدد كبيـر من الأفراد



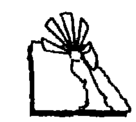
الذين تتفق آراؤهم ومصالحهم ونظرتهم المشتركة إلى الأمور فيسعون إلى تحويل آرائهم إلى مواقف جماعية للدفاع عن مصالحهم وحقوقهم. ورغم التعارض الموضوعى بين مصالح الفئات الحاكمة والطبقات المحكومة فى أغلبية دول العالم الثالث إلا أن هذا الجانب لا يشكل عاملاً أساسياً وحيداً بل يلاحظ أن مجتمعات العالم الثالث تزخر بمشكلات وظواهر ذات جذور سوسيو حضارية أوسع بكثير من المصالح الطبقية. وتتمثل فى القضايا الثقافية والاجتماعية ذات الطابع القومى التى تتعلق بقضايا الهوية الثقافية والتمايز الحضارى والتى يتشكل حولها وعى جماهيرى يفرز مواقف تختلف جذريا عن المشكلات الطبقية والاقتصادية(٩).

ويلاحظ أن الخريطة الإعلامية الاتصالية الراهنة وعلى الأخص فى دول الجنوب تعكس المواقع الهامشية التى يشغلها جمهور المتلقين حيث تتعامل معه وسائل الاعلام باعتبارهم مستهلكين وليسوا مشاركين أو محاورين، وتستند فى ذلك إلى النظرة التقليدية إلى الاتصال التى تعمد إلى إفراغه من محتواه كعملية اجتماعية تعتمد على المشاركة الفعالة من خلال التبادل المتوازن للمعلومات والتجارب والخبرات الإنسانية، وذلك بقصر أدواره على الوظيفة الإعلامية ذات الطابع الإقناعى الدعائى فى أغلب الأحيان، وذات الاتجاه الرأسى الأحادى، وتحاول وسائل الإعلام إضفَاء أهمية متزايدة على الأدوار التى تقوم بها مستندة فى ذلك إلى عاملين:

أولهما: تبعيتها للسلطات السياسية الحاكمة التى تتحكم بصورةٍ شبه مطلقة فى صياغة السياسات الإعلامية والاتصالية بما يحقق توجهاتها الإيديولوجية وأهدافها السياسية، ويخدم مصالحها الاقتصادية، ويتجلى ذلك فى السيطرة الرسمية على الموارد الاتصالية ومصادر المعلومات والتشريعات القانونية علاوة على التدخل السافر أو المستتر فى مضامين المواد الإعلامية.

ثانيهما: اعتماد وسائل الاتصال والمعلومات التى تتحكم فيها الشركات مُتعددة الجنسية إلى جانب القوى المحلية ذات النفوذ السياسى والاقتصادى.

وفى مقابل ذلك يقف الجمهور الأعزل إلا من تنظيماته الشعبية ـ إن وجدت ـ والتى تحاصرها القيود التشريعية وضآلة الإمكانيات ومشاعر الإحباط والسلبية



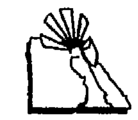
واللامبالاة التى تسيطر على أفراده، يقف فى مواجهة سطوة الإعلام التى لا تعترف أصلا بالحقوق الاتصالية للجمهور سواء فى التعبير أو المشاركة مما يتنافى مع جوهر العملية الاتصالية كشكل من أشكال التواصل الإنسانى والاجتماعى.

ولا شك أن الطابع الاجتماعى للعملية الاتصالية الذى يقوم على الحوار والتبادل والمشاركة ينزع الأهمية التكنولوجية لوسائل الإعلام ويتجاوزها ويؤكد أهمية الاتصال المباشر وأشكال الاتصال التقليدية. كما أن هذه السمة المميزة للاتصال باعتباره أحد الوجوه الاجتماعية للحرية بمعناها المتكامل تستلزم وجود بعض الضوابط الضرورية لضمان الحقوق الاتصالية للأفراد والجماعات والدول مثل ضرورة توافر فرص متكافئة لجميع أفراد المجتمع للمشاركة فى العمليات الاتصالية الأساسية أخذاً وعطاءً. ويترتب على ذلك نتيجتان هامتان أولاهما تتعلق بضرورة الاهتمام بالحقوق الاتصالية للأقليات فى تطوير ثقافاتها ولغاتها من خلال وسائلها الاتصالية الخاصة بها. وثانيتهما تؤكد أهمية الإدراك بأن ديموقراطية الاتصال ليست مسألة فنية تترك فى أيدى المديرين الإعلاميين والباحثين وإنما للإسهام فى صنع السياسات الإعلامية والاتصالية على مختلف المستويات[1] فالنقابات المهنية والعمالية والفلاحية وتنظيمات الشباب والنساء ورؤساء الأحزاب السياسية والتيارات الفكرية جميعها لها الحق فى خلق وسائلها الإعلامية والاتصالية الملائمة لها، وليس من حق الأقلية ذات النفوذ السياسى والاقتصادى والثقافى أن تحتكر العمليات الاتصالية والإعلامية لنفسها دون سواها.

وإذا كانت نماذج التنمية التى حاولت دول الجنوب الأخذ بها نقلا عن أو تقليدا للدول الصناعية المتقدمة قد سجلت فشلا ملحوظا خلال حقبتى السبعينيات والثمانينيات، وساعدت على تهميش الغالبية العظمى من الجماهير بتوسيع الفجوة بين الأغنياء والفقراء بسبب تركيزها على الجوانب المادية والاقتصادية وإغفالها للأبعاد الاجتماعية والثقافية والبشرية. مما حدا علماء الاقتصاد والسياسة والاجتماع والإعلام للسعى إلى تبنى اتجاهات وإستراتيجيات جديدة تقوم على أساس التنمية الشاملة لمجتمعات الجنوب بحيث لا تقتصر على الجوانب المادية والتكنولوجية، بل تركز على الجوانب الإنسانية والبشرية للتنمية من حيث علاقتها بتحسين نوعية الحياة والمقصود بها إشباع الحاجات الأساسية للفقراء الذين يمثلون غالبية سكان



العالم، وتيسير وزيادة مشاركة الجمهور بأفراده وقطاعاته النوعية المختلفة فى عملية اتخاذ القرارات واستخدام التكنولوجيا الملائمة التى تقوم على كثافة العمالة وتوزيع الدخل القومى على أسس منصفة وإشباع الحقوق الأساسية للإنسان فى التعبير والخلق والإبداع والترفيه، فضلا عن تقرير مصيره بنفسه. وقد كان لهذا الجهد المعرفى ذى الرؤى التكاملية والتوجهات الجذرية انعكاساته المباشرة فى مجال الاتصال والإعلام وعلاقتهما بالتنمية البشرية بمفهومه الشامل. إذ بدأت تتوارى الرؤية التقليدية أحادية الجانب التى كان يُرَوَّج لها منذ الستينيات بعض أساتذة الإعلام الأمريكيين (شرام ـ ليرنر ـ باى... إلخ) حيث بالغوا فى التركيز على الدور الذى تقوم به وسائل الإعلام فى نقل الدول النامية من النمط التقليدى إلى التحديث، وتحقيق التنمية بالمفهوم الغربى الذى كان يستهدف فى الواقع إلحاق الدول النامية باقتصاديات وأنماط الحياة الغربية من خلال قيام وسائل الإعلام بتقديم المجتمعات الغربية الصناعية المتقدمة بشبكاتها المالية ونشاطاتها الاقتصادية وأنماطها الاستهلاكية ونماذجها التكنولوجية إلى الدول النامية كنموذج وحيد يجب الاحتذاء به. وبسقوط نماذج التنمية المنقولة عن الغرب برزت القصورات الفكرية فى مختلف الكتابات والآراء التى تبنتها المدرسة الأمريكية وحاولت الترويج لها من خلال أنصارها والتابعين لها فى دول الجنوب، مما مهد لظهور فكر تنموى جديد ساهمت فى إبرازه كتابات رواد المدرسة النقدية فى الاقتصاد والاجتماع والسياسة والإعلام، حيث بدأ التيار النقدى فى الإعلام والاتصال يطرح رؤية بديلة. وكان اليونسكو المنبر الدولى الأساسى الذى أتاح لهذه الأطروحات فرصة التعبير من خلال منظور نقدى يتميز بالشمول والموضوعية؛ وذلك فى محاولة لتجاوز الرؤى الجزئية السابقة التى كانت تسعى إلى تسييد الرؤية الغربية (الأمريكية) فى الإعلام والاتصال مما ترتب عليه تجاهل وإغفال الحقوق الاتصالية لشعوب الجنوب. وقد حرصت لجنة ماكبرايد على طرح تصور متكامل يتضمن رؤية ومطالب دول الجنوب فى مجال الاتصال والإعلام إذ ركزت تقريرها على الإشكاليات والتحديات الحقيقية التى يواجهها الاتصال والإعلام المعاصر حيث أبرزت ضرورة المبادرة إلى تطوير المفهوم التقليدى السائد عن سياسات الاتصال بحيث لا يقتصر مضمونها على البعد الإعلامى الوظيفى فحسب، ولا يقتصر تطبيقها على الإعلاميين المهنيين فقط، نظراً لأن قطاع الاتصال لا يشكل قطاعا منعزلا عن سائر الأنشطة المجتمعة فهو



وثيق الصلة بقطاعات التعليم والثقافة والبحث العلمى من ناحية، وله عوائده وتأثيراته المباشرة وغير المباشرة على مجمل التوجهات السياسية والاقتصادية والاجتماعية من ناحية أخرى. وهنا وفى ضوء الرؤية التى قدمتها لجنة ماكبرايد علاوة على الإضافات الجادة التى قدمها علماء الإعلام والاتصال فى كل من دول الشمال والجنوب خلال عقد الثمانينيات يصبح من الواضح أمامنا أن مواجهة الإشكاليات العديدة التى تعترض السياسات الاقتصادية والإعلامية الراهنة تستلزم ضرورة الأخذ بالخطوات التالية:

أولا: إعادة النظر فى المفاهيم الأوتوقراطية ذات الطابع الأحادى المركزى فى رسم خطط الاتصال وخصوصا أنها تؤدى إلى تكريس احتكار المهنيين البيروقراطيين للأنشطة الاتصالية وتعمل على محاصرة الجماهير فى مقاعد المتفرجين.

ثانيا: العمل على تغيير البنى والهياكل الاتصالية السائدة والأخذ بالنظام المفتوح فى الاتصال الذى يتيح إشراك الجماهير فى العملية الاتصالية ويسعى بالفعل إلى التعرف على الاحتياجات الاتصالية الأساسية لمختلف الشرائح والقطاعات الجماهيرية توطئه لإشباعها.

ثالثا: إعادة النظر فى التشريعات الاتصالية التى تحمى الصفوة الإعلامية والسياسية والاقتصادية ولا تراعى الحقوق الاتصالية للأفراد والجماعات (الخارجين عن دوائر النفوذ).

رابعا: الحرص على الالتزام بتطبيق أحكام الإعلان العالمى لحقوق الإنسان والاتفاقية الدولية الخاصة بالحقوق المدنيةوالسياسية فيما يتعلق بحقوق التعبير وتداول المعرفة والمعلومات والآراء دون قيود أو حدود إلا ما يتعلق بمقتضيات الأمن القومى داخل كل دولة مع مراعاة الحفاظ على السلام والأمن الدوليين والحرص على تعميق التفاهم الدولى واستمرار روح الصداقة بين الشعوب.

خامسا: ضرورة قيام وسائل الاتصال الجماهيرى (الصحافة ـ الراديو ـ التلفزيون) بإجراء استطلاعات دورية منتظمة للتعرف على اتجاهات الجمهور واحتياجاته. وهناك مجموعة من العوائق التى تحول دون الأخذ بالخطوات السابقة تتمثل فى ثلاثة أمور:

١ ـ الدور التسلطى للدولة والحكومات.

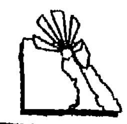
٢ ـ احتكار ومركزية المعلومات.

٣ ـ تكنولوجيا الاتصال.

وفيما يتعلق بالعائق الأول يلاحظ أنه رغم ما تزخر به الدساتير المكتوبة أو القوانين العرفية ـ سواء فى النظم التى تأخذ بالنهج الغربى فى الممارسة السياسية أو تلك التى تلتزم بالتعددية السياسية الشكلية ـ من نصوص تحد من سلطة الدولة وتدخلها فى الأنشطة الاتصالية الإعلامية، وتبيح لكل فرد حق الحصول بحرية على المعلومات والآراء من مختلف المصادر. بيد أن ذلك هو الجانب الذى يتعرض للانتهاك من جانب الحكومات فى أغلب الأحيان. ويتجلى هذا الانتهاك فى صور عديدة تتمثل فى انتشار النمط الحكومى فى الملكية الإعلامية وسيطرة الدولة على مرافق الاتصال فضلاً عن تشريعات الرقابة وأجهزتها واحتكار السلطة التنفيذية لصناعة وأخذ القرار الإعلامى بصورة معلنة أو مستترة عدا التدخل المباشر وغير المباشر فى تخطيط وإعداد البرامج الإعلامية وعلى الأخص فى مؤسسات الإعلام المرئى والمسموع.

أما العائق الثانى فهو يتعلق بانتهاك حقوق الأفراد وما يعرف «بالحرمة الشخصية» من خلال احتكار ومركزية المعلومات وغياب التشريعات القانونية المنظمة لذلك الجانب والكفيلة بمنع احتمال إساءة استخدام بنوك المعلومات سواء كانت عامة أو خاصة فى جمع أو معالجة أو نشر المعلومات المتعلقة بالحياة الخاصة للأفراد وخصوصا ما يتعلق منها بالآراء السياسية والدينية والعرقية.

وهناك العديد من المخاطر المترتبة على التوسع فى استخدام تكنولوجيا المعلومات (الحاسبات الإلكترونية بالتحديد) وتتمثل فى بروز فئة التكنوقراطيين ومدى تحكمهم فى إدارة وتسيير الأنشطة والخدمات فى الوزارات والإدارات الحكومية، مما ينذر بتزايد نفوذهم على حساب الدور الذى تقوم به أجهزة الرقابة الشعبية والسلطة التشريعية وانعكاس ذلك بصورة سلبية على نوعية ومستوى تدفق المعلومات التى تقدمها وسائل الإعلام للجمهور العام.



وفى النهاية يأتى العائق الثالث المتمثل فى هيمنة تكنولوجيا الاتصال على مجمل الأنشطة الاتصالية ذات الطابع الجماهيرى وما ينطوى عليه من تهديد للحقوق الاتصالية للأفراد والجماعات بسبب التدخل متعدد الصور والأبعاد فى صنع السياسات الإعلامية والاتصالية من جانب شبكات المصالح الدولية والمحلية التى تحتكر إنتاج وتسويق التكنولوجيا الاتصالية مما يشكل مخاطرَ حقيقية على كافة المحاولات الجادة لتطويع تكنولوجيا الاتصال لخدمة وتلبية الاحتياجات الاتصالية للجمهور العام(*).

هذا وقد أكدت المتابعة الاستقرائية للممارسات السياسية والإعلامية فى مختلف الأنظمة المعاصرة أن السلطة السياسية، وتتضمن الحكومات التى تتحكم بصور متفاوتة فى زمام السياسات الاتصالية والإعلامية كجزء من الوظيفة السيادية للدولة، لا تضع الجمهور على قائمة اهتماماتها إلا فى الحالات الحرجة التى يتعرض فيها النظام السياسى لمشكلات أو أزمات تهدد استمراريته أو استقراره، أو عندما تعتزم الدولة فرض قيود جديدة على حركة الجمهور بقصد ترويضه أو تدجينه فى حالة تصاعد تيارات المعارضة الداخلية أو فى حالة الضرورة التى تفرضها الأخطار الخارجية، عندئذ تعمد الحكومات إلى استطلاع اتجاهات الجمهور بهدف التحكم فى مساراته من خلال متابعة التغيرات التى تطرأ على مواقعه واتجاهاته، ويتجسد ذلك بصورة جلية فى فترات الانتخابات.

كذلك تشير أغلب الدراسات العلمية التى أجريت على النظم الإعلامية المعاصرة إلى أن جوهر الأزمات التى تعانى منها هذه النظم يكمن فى غياب المعرفة المتعمقة للجمهور سواء من ناحية احتياجاته الاتصالية أو مواقفه واتجاهاته إزاء المواد الإعلامية التى تُحاصِره بها وسائل الإعلام المحلية والعالمية أينما وحيثما

(*) جاء في تقريرالاقتصاد العالمي لعام ١٩٧٩ بشأن الشركات متعددة الجنسية أنه (بينما تقوم هذه الشركات بدور فعال في نقل التكنولوجيا ورأس المال إلي الدول النامية فإن دورها يبدو رهيبا في بعض الأحيان لأن حجم نفوذها يتجاوز حجم اقتصاد الدولة المضيفة ومن ثم يتعين علي المجتمع الدولي أن يضع سياسة إيجابية فعالة للتعامل مع المشكلات الناجمة عن أنشطة هذه الشركات). كما طلب المؤتمر العام لليونسكو عام ١٩٧٦ من المدير العام عقد اجتماع للخبراء لتقديم تقرير عن تأثير الشركات المتعددة الجنسية في مجال التربية والثقافة والاتصال والتنمية.

(انظر تقرير ماكبرايد ـ ص ١٣٥. الطبعة العربية).



وُجد. ولا شك أن غياب الحوار بين وسائل الإعلام والجمهور يضع المسئولية على عاتق وسائل الإعلام التى لم تبدأ جديا فى إجراء استطلاعات لرأى الجمهور واتجاهاته إلا فى إطار السياسات التسويقية التى تقوم بها شركات الإعلان الدولية فى الولايات المتحدة وأوربا وفروعها الإقليمية والمحلية فى دول الجنوب(*). إذ تحرص هذه الشركات على إجراء استطلاعات دورية للتعرف على حجم جمهور المستهلكين وقدراتهم الشرائية ورغباتهم الاستهلاكية. ويلاحظ أن وسائل الإعلام لم تلجأ إلى إجراء استطلاعات للتعرف على رأى الجمهور فيما تقدمه من مواد وبرامج إعلامية إلا فى العقدين الأخيرين وفى عدد قليل من الدول الغربية: فرنسا - بريطانيا - دول إسكندنافيا - الولايات المتحدة (جزئيا) حيث تستعين بنتائج هذه الاستطلاعات فى ترشيد وتطوير خططها وسياساتها الإعلامية وخصوصا فى مجال الإعلام المرئى والمسموع حيث تحظى بحوث المشاهدين والمستمعين بنصيب ملحوظ من الاهتمام يفوق ما تحظى به بحوث القراء(١٢).

ورغم قيام كثير من الهيئات البحثية العربية بإجراء بعض البحوث الميدانية فى مجال الإعلام المرئى والمسموع والتى تشمل بحوث المستمعين والمشاهدين مثل المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ومركز بحوث التنمية والتخطيط التكنولوجى بجامعة القاهرة والمركز العربى لبحوث المستمعين والمشاهدين (بغداد) علاوة على الرسائل العلمية التى أجريت فى بعض الجامعات العربية. غير أنه يلاحظ قلة المطبوع والمنشور من هذا الإنتاج. ويلاحظ أن أكثر من نصف هذه الدراسات أجريت لقياس حجم الاستماع والمشاهدة وقليل منها هو الذى اهتم بتحليل مضمون الرسائل الإعلامية - كذلك لم تجر دراسات تهتم بعرض سمات وتصنيفات جمهور المستمعين والمشاهدين والفروق بين جمهور الريف والحضر (من حيث الجنس والسن والتنشئة الاجتماعية والدخل والتعليم. . . .إلخ)، وأيضا لا توجد دراسات تبرز الفروق الأساسية بين الجمهور العام وتصنيفاته النوعية (جمهور الفلاحين والشباب والطلاب والنساء والمهنيين. . . .إلخ)، هذا وتأتى مصر فى مقدمة الدول

(*) توجد ٢٥ شركة دولية للإعلان منها ٢١ شركة امريكية ولها ٨ آلاف فرع في مختلف دول أوربا وآسيا وأفريقيا والعالم العربي.
(انظر هربرت شيللر: إمبراطورية أمريكا الإعلامية - سان دييجو - ١٩٧٩).

العربية التى تـهتم بهذا النوع من الدراسات. كمـا يلاحظ أن أغلب هذه الدراسات أجريت لأغراض عملية وليست لأهداف علمية أو أكـاديمية، كذلك استأثر جمهور المشاهدين بالنصـيب الأكبر من هذه الدراسـات، واعتمدت مـعظم هذه الدراسات الميدانية على الأسـلوب التقليدى (الاستبـيان) ولم تستعن بالأسالـيب الحديثة التى تعتمد على التكامل المنهجى وتعدد الأساليب البحثية.

تتنوع أساليب ووسائل استطلاع وقياس اتجاهات جمهور وسائل الإعلام طبقا لعاملين أساسيين يتـعلق أولهما بالطبيعة الفنية الخاصة بكل وسـيلة إعلامية (إعلام مطبوع أو مـرئى ومسمـوع) ويركز ثانيهمـا على نوعية المواد الإعـلامية المبـثوثة أو المنشـورة،فهناك الأسالـيب المباشرة الـتى تتمثـل فى الحوار المفتـوح بين القائـمين بالاتصال والجـمهور، وهناك الاسـتفتاءات فى إطار البـحوث الميدانيـة التى تشمل بحوث القراء والمسـتمعين والمشاهدين لقيـاس حجم الجمهور واتجاهاته وتفـضيلاته للمواد أو البرامج الإعلامية المختلفة(١٣).

ثانيا: الإعلاميون فى إطار الحق فى الاتصال:

إذا كانت وسائل الاتصال والإعلام تستمد مشـروعيتها من مدى قدرتها على تحقيق ديموقراطية الاتصال من خلال تعـبيرها عن التنوع الثقافى والاجتماعى الذى تجسده حياة وهموم وطموحات الشرائح الاجتماعية المختلفة فإن تحقيق هذه الغايات فى المجال الإعلامى والاتصالى يصطدم ببعض العقبات التى تتعلق بطبيعة العمليات الاتصاليـة ذاتها وسلوكيـات ومواقف المشتغلـين بها. فالمعروف أن رجـال الإعلام يملكون قدرات هائلة للتأثيـر على الرأى العام أكثر من أى فئة اجتمـاعية أخرى بما فيهم النواب وممثلو الشعب فى البرلمانات والمجالس الشعبية الذين يمكن استبعادهم وسحب الثقة منهم وعدم انتخابهم مرة أخـرى. ولكن لا يمكن مقاطعة الصحفيين أو رجـال الإعلام مـهمـا بدر منهم من أخطاء أو تحـيز أو سـوء نيـة، وهنا يكمن التناقض بين التخصص المهنـى فى مجال الإعلام والاتصال وبين تحقـيق ديموقراطية الاتصـال. ولا شك أن حل هذا التناقض لا يتـحـقق بإلغاء التـخـصص المهنى أو تحجيمه أو استبعاد الإعلامـيين والصحفيين وتهميش دورهم أو التقليل من خطورة المسئولية المهنية الملقاة على عاتقهم أو مسئوليتهم إزاء مجتمعاتهم، ذلك أن الاتصال يفتـرض بالضرورة المشـاركة الإيجـابية على قـدم المساواة بين كـافة المشاركـين فى

العملية الاتصالية، وأعنى بهم القائمين بالاتصال (الإعلاميين) والجمهور بمختلف قطاعاته ومستوياته، والذى يفترض أنه ليس مجرد مجموعة من المتلقين السلبيين، بل هم مشتركون فعليون فى العملية الاتصالية. وإذا كانت الدراسات تشير إلى الاتصال على أنه نوع من التواصل الاجتماعى وأن حق جمع ونشر المعلومات ليس وقفاً على شخص واحد أو مجموعة واحدة وإنما هو حق للجميع، ومن ثم فإن ممارسة هذا الحق ينبغى ألا تحتكرها أى مجموعة أيا كانت وإنما يجب أن يمارسها عمليا كل من لهم هذا الحق. فإن الوجه الآخر لهذه الحقيقة يشير إلى كون أن الحق الأساسى للاتصال هو حق إنسانى يتمتع به الجميع من حيث المبدأ ولا يمنع بالضرورة من وجود فئات متخصصة تمارس هذا الحق أو تساعد الآخرين على ممارساته، وهنا يبرز البعد المهنى للاتصال الذى يمارس بوسائل مختلفة وبأساليب تكنولوجية متنوعة، وينفرد بتقنياته الخاصة وآلياته ولغته وأصولياته المهنية المتميزة ويقوم على إدارته وتشغيله جهاز متخصص يضم كوادر مؤهّلة ومدربة(١٥).

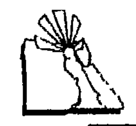
تعريف الإطار المهنى للإعلاميين:

يثور الجدل بين الأكاديميين والمهنيين حول تحديد الإطار المهنى الذى يضم المشتغلين بالوظائف الإعلامية والصحفية، أو أولئك الذين ينتمون إلى قطاع الاتصال بمعناه الواسع. وفى ضوء حداثة وجزئية البحوث التى تناولت الجوانبَ البشريةَ فى مجال الاتصال تبرزُ صعوبةُ الاتفاق على تعريف عام يوضح الحدودَ المهنية ويحدد السمات الوظيفية والأدوار والمشكلات التى ينفرد بها العاملون فى ميادين الصحافة والإعلام والاتصال. فالواقع أن التوسع الهائل فى الصناعات الثقافية وتزايد وتنوع أنشطة الإعلام والاتصال بفضل الثورة التكنولوجية والعلمية قد أسفر عن خلق وظائف جديدة تتفوق كميا على عدد الوظائف التى أوجدتها القطاعات الأخرى مثل الصناعة والزراعة والتجارة والخدمات وخصوصا فى الدول الصناعية المتقدمة. ويعزى ذلك إلى اعتماد الاتصال بمعناه الواسع على مجموعة كاملة من الأنشطة البشرية الاجتماعية والتعليمية والثقافية والاقتصادية، فالاتصال يمكن أن يضم جانبا كبيرا من التعليم والعلوم وجانبا من الأنشطة الثقافية والخدمات الصحية والإدارة العامة والخدمات المالية فضلا عن الأنشطة المتعلقة بالتكنولوجيا فى مجال المعلومات والخدمات العامة.



هذا وتتفاوت التعريفات التى وضعتها المدارس الإعلامية فى الغرب للمشتغلين بالمهن الإعلامية والاتصالية، فهناك التعريف التقليدى الذى يقصر هذه المهن على أولئك الذين ينتجون الأخبار من الصحفيين والمذيعين. وهناك التعريف الأحدث الذى يضم كافة المشتغلين فى الوظائف الرئيسية فى مجال إنتاج ومعالجة وتوزيع المعلومات.وينتمى التعريف الأخير إلى المدرسة الأمريكية حيث تم تصنيف العاملين فى قطاع الاتصال والمعلومات إلى ثلاث فئات أساسية تضم الفئة الأولى هؤلاء العاملين فى إنتاج وبيع المعلومات وتشمل العلماء والمخترعين والمعلمين والصحفيين والمؤلفين والعاملين بالمكتبات. وتشمل الفئة الثانية أولئك الذين يجمعون المعلومات وينشرونها ويقتصر نشاطهم على التخطيط والتنسيق ومعالجة المعلومات التى تتطلبها السوق الرأسمالية فى المجتمع الأمريكى. وتضم هذه الفئة المديرين والسكرتيرين والمحامين والسماسرة، أما الفئة الثالثة فهى تشمل أولئك الذين يتولون تشغيل آلات وتكنولوجيا المعلومات التى تدعم النشاطين السابقين(١٦).

ولا شك أن هذا التعريف المستقى من واقع المجتمع الأمريكى لا يمكن تعميمه على سائر الدول الصناعية المتقدمة. ذلك أن المعايير المستخدمة لتحديد فئات المهن والوظائف فى مجال الاتصال تختلف فيما بينها اختلافا ملحوظا. كما تبرز استحالة استخدام هذا التعريف بالنسبة للدول النامية فى النصف الجنوبى من العالم. نظرا للاختلاف الهائل فى معدلات التطور فى مجال الاتصال والمعلومات ونشأة الصحافة وأدوارها. هذا وتطرح المدرسة الفرنسية فى الإعلام مفهوما للقائم بالاتصال يختلف جذريا عن المفهوم الذى طرحته المدرسة الأمريكية إذ تطلق عليه لقب (الوسيط) على أساس أن الصحفى يقوم بأدوار متعددة، فهو يبحث عن المعلومة ويختار مضمون الرسالة ثم يتوجه بها إلى جمهوره،وهو بذلك يلعب دورا تفاوضيا بين صانع المعلومة (المصدر) وبين الجمهور (المتلقى). كما أن العملية الاتصالية ذاتها تضم مستويين: المستوى الظاهر والمستوى الكامن غير المرئى والذى يشمل السلطة السياسية والاقتصادية وصانعى القرار من ناحية، والمهنيين والمسئولين عن النشر والتوزيع من ناحية أخرى.ويحتل الصحفى أو الإعلامى موقع الوسيط الذى يتولى إدارة العملية الاتصالية بما يحقق مصالح وتطلعات كافة الأطراف المؤثرة فى العملية الاتصالية(١٧).



وبالنسبة للعالم العربى يبرز أمامنا التعريف الذى طرحته المدرسة المصرية فى الصحافة عن القائم بالاتصال فى الصحافة والذى يتميز بشموله لجميع العاملين فى التحرير والإخراج والطباعة والإعلانات والإدارة والتوزيع(١٨).

ورغم أن الخريطة المهنية للإعلاميين تضم مئات الألوف الذين يعملون فى مختلف قطاعات الاتصال والإعلام المرئى والمسموع والمقروء غير أن الصحفيين يشغلون عن جدارة موقع الصدارة بحكم عوامل عديدة لعل أبرزها انتماؤهم إلى أقدم المهن الإعلامية المعاصرة، وأعنى بها الصحافة والتى كان لها السبق فى إرساء تُراث ضخم يضم أصوليات وأخلاقيات ممارسة المهنة، كما يضم حصاد النضال الطويل الذى خاضته الأجيال العديدة من الصحفيين فى مختلف العصورمن أجل الديموقراطية وحرية الصحافة، ومن أجل حماية حقوقهم المهنية.

وقد كشف التَاريخُ المهنى الطويل للصحفيين أن المشكلات التى تواجههم بحكم طبيعة عملهم تجعل من الصحافة مهنة ورسالة فى آن واحد. وإذا كان الحق فى الاتصال الذى يتضمن الحق فى استقاء المعلومات وفى تبليغها ونشره والحق فى التعبير عن الآراء يعد من الحقوق الأساسية لكل مواطن فإن الصحفيين على وجه التحديد تشتد حاجتهم إلى ممارسة هذا الحق كشرط أساسى للقيام بعملهم على نحو كامل فعال، وخصوصا أنهم يتعرضون أكثر من غيرهم لقيود السلطة وضغوطها فضلاً عن المخاطر التى تتضمنها ممارسة المهنة ذاتها مما يجعلهم يتصدرون الخطوط الأمامية للدفاع عن الحرية بمعناها المجتمعى الواسع، وعن الحرية المهنية التى تعد حجر الزاوية فى المنظومة التى تعرف بحرية الصحافة حيث ينظر إلى الصحفيين بإعتبارهم حراسها والقائمين على حمايتها. ويتحدد الدور الحقيقى للصحفيين فى كفالة وحماية البعد المهنى لحرية الصحافة بمدى كفاءتهم أولا ثم مصداقيتهم لدى الرأى العام فضلا عن مدى تمسكهم بحقوقهم المهنية فى مواجهة شتى صور الانتهاك والضغوط التى يتعرضون لها من جانب مراكز السلطة والنفوذ السياسى والاقتصادى.

ومن الثابت أن الصحفيين فى معظم دول العالم لا يتمتعون بالحرية ولا يمارسون حقوقهم الاتصالية على الرغم من المبادئ الطنانة التى تزخربها القوانين



والدساتير المختلفة حيث يلاحظ تعدد وتنوع أشكال القيود التى تتخذ أشكالا مستترة ومغلفة أحيانا وتسفر عن جوهرها فى أغلب الأحيان عندما تتخذ صورة العنف المباشر الذى يصل إلى حد السجن والاغتيال فضلا عن المطاردة فى الرزق والتشريد والنفى من الأوطان. وهناك صراع تاريخى بين الصحفيين من ناحية والحكومات وأصحاب النفوذ من الناحية الأخرى يعزى فى الأساس إلى التناقض الجذرى بين مصالح هؤلاء الحكام وبين جوهر مهنة الصحافة التى تستهدف تقصى ونشر كافة أشكال وصور الفساد وسوء الإدارة والظلم الاجتماعى والقهر مما يصطدم غالبا ومصالح القائمين على السلطة، وأعنى بها كافة أنواع السلطة (الاجتماعية والاقتصادية والسياسية) فى مختلف المجتمعات والعصور.

هنا تكمن الأزمة الحقيقية للصحافة كمهنة وللقائمين عليها من الصحفيين. ويتخذ هذا الصراع الذى تفرضه طبيعة مهنة الصحافة صُوراً شتى بين الصحفيين وأصحاب السلطة، يبرز أحيانا فى أشكال المواجهة السلمية التى تقودها النقابات والاتحادات الصحفية، ولكن تشتد هذه المواجهات فى أوقات الحروب والصراعات المسلحة حيث تسفر السلطة عن وجهها الحقيقى ومواقفها الكامنة ضد الصحافة والصحفيين، وتستبيح لنفسها استخدام أشد الأسلحة فتكا وشراسة.

ومن هنا تبرز أهمية التشديد على ضرورة حماية الحقوق المهنية للصحفيين والتى تتمثل فى ضمانات ممارستهم للمهنة ليس لأهمية ذلك فى حد ذاته ولكن لارتباط ذلك فى الأساس بجوهر العملية الديموقراطية وكفالة تحقيقها فى ضوء ما أقره الإعلانُ العالمى لحقوق الإنسان وسائر المواثيق العالمية بشأن ضمان حماية حقوق الإنسان وحرياته الأساسية. وعند تناولنا لقضية الحقوق المهنية للصحفيين سنركز أيضا على المسئوليات التى تمثل الوجه الآخر لهذه الحقوق.

الحقوق المهنية للصحفيين:

لا يمكن تناول الحقوق المهنية للصحفيين وضمانات ممارسة المهنة بمعزل عن الأوضاع السياسية والاقتصادية والثقافية السائدة فى مجتمعاتهم وتأثيرها على الممارسات الصحفية وحقوق الصحفيين ومسئولياتهم وحرية الصحافة والصحفيين ككل. ويلاحظ أن جميع الدراسات التى أجريت عن الصحفيين الغربيين أو عن الصحفيين فى الدول النامية قد دارت حول محورين رئيسيين هما:



١ ـ **المحور المهنى:** الذى يتضمن كـافة التفاصيل المتـعلقة بظروف العمل الصحـفى من حيـث معاييـر الأداء المهنى وعـلاقات الصحـفى بمصادره ورؤسـائه وزملائه وضمانات ممارسة المهنة ودور النقابات الصحـفية فى حماية المهنة وممارسيها وحقوق ومسئوليات الصحفيين مهنيا وقانونيا.

٢ ـ **المحور المجتـمعى:** ويشمل تأثيـر الجوانب الاجتمـاعية والسيـاسية والثقافـية على الأداء المهنى للصحفيـين، كذلك يتناول علاقة الصحـفيين بالسلطة السياسية ومواقفهم من الأوضاع الثقافية والتشريعات القانونية والظروف الاقتصادية السائدة فى مجتمعاتهم(١٩).

وقد أجـمعت الدراسات الإعـلامية علـى تحديد الحقـوق المهنية للصحفيين على النحو التالى:

١ ـ حق تلقى الأنباء والمعلومات والآراء.

٢ ـ حرية الوصول إلى مصادر المعلومات.

٣ ـ حق نشر وتبليغ الأنباء والمعلومات والآراء.

٤ ـ حرية الحركة والتنقل.

٥ ـ المحافظة على سر المهنة.

وهناك مـجمـوعـة من العوامل المهنيـة والمجـتمـعيـة التى تؤثر فى ممارسـة الصحفيين لحقوقـهم المهنية. وتنقسم هذه العوامل إلى شقين. يتناول الشق الأول المحددات الخاصـة بالطابع النوعى المتميز للصـحافة كمهـنة ذات رسالة مجتمـعية، ويشـمل الشق الثـانى العـوامل التـى تؤثر فى الأداء المهنى للصـحـفـيين. وتدور المجموعة الأولى حول المحددات التالية:

١ ـ نمط الملكية الصحفية:

ورغم أنه لا يمكن الارتكـان إلى عنصـر الملكيـة وحدهـا لضمـان تحـقـيق الديموقراطـية فى مجال الاتصال عـامة، فضلا عن ضـمان حماية الحقـوق المهنية للصحـفيين إلا أن التجـارب أثبتت أن هناك اختلافـات ملموسة بين مسـتوى تمتع الصحـفيين بحـقوقهم فى ظل أنماط مـعينة من الملكيـة الصحفـية أكثـرمن سواها



وخصـوصا ما يسـمى بالملكية الاجتـماعيـة، وهى ليست ملكيـة الدولة أو الملكية الخاصة. ويمكن الاستشهاد ببعض التجارب فى دول أمريكا اللاتينية(*) والواقع أنه لا يوجد نموذج عالمى قابل للتطبيق فى كل المجتمعات والأزمنة ولكنها تجارب تستحق الدراسة للتعلم من إيجابياتها(٢٠).

٢ - قانون المطبوعات والقوانين المنظمة للعمل الصحفى:

وتشير التجارب التاريخيـة العالمية والمحلية إلى أن هذه القوانين لم توجد إلا لحماية مـصالح الهيئات الحـاكمة فى مواجهـة الصحافة والصحـفيين، ويلاحظ أن الصياغة الـقانونية لكافة التشريعـات الإعلامية وعلى الأخص ما يتعلق بالـصحافة تحرص على محاصـرة وتقييد الحقوق التى تنص عليهـا من خلال العبارات المطاطة والإفراط فى السلطات التقـديرية التى تُخَولها للقائمـين على الأمور الذين يملكون الحق فى سحب امـتياز أى صحيـفة أو مصادرتهـا دون إبداء الأسباب فضـلا عما تفرضه قـوانين المطبوعات من الأشكال الأخرى للتعطيل الإدارى والرقـابة السافرة والمقنعة على الصحف والصحفيين.

٣ - تأثير التكنولوجيا الاتصالية الحديثة:

إن الإنجازات التكنولوجية لعلوم الاتصـال سواء فى جمع المعلومات والأنباء أو معالجـاتها ونشرها وتوزيعهـا لا يمكن النظر إليها باعتـبارها تغييرات تـكنولوجية فحسب. إذ كثيرا ما تؤثر هذه التجديدات التكنولوجية بصورة سلبية على الصعيدين الاجتماعى والإعلامى وخصوصا أن الدول النامية تعتمد فى الوقت الحالى اعتمادا يكاد يكون تاما على الدول الصناعية المتقدمة التى تتحكم فى إنتاج هذه الابتكارات التكنولوجيـة المتقدمة. كـما تفتقـر الدول النامية إلى الموارد التى تمكنهـا من حسن استخدام وتقييم هذه المصادر الهـائلة من المعلومات. وقد بات من المستحيل الإقدام على إصدار الصحف إلا للحكومات أو مراكز القوى الاقتصادية التى تستطيع تمويل كل ذلك بما يتـرتب عليـه الكثيـر من السلبـيات الـتى تتمـثل فى اسـتغـلال بعض الحكومات لهذا الوضع بتطبيق بعض أشكال الرقابة المقنعة من خلال تقييد استيراد

(*) شهدت بيرو تجربة الملكية الاجتماعية لوسائل الإعلام ١٩٦٨ - ١٩٧٤ وخصوصا في مجال الصحافة حيث كانت إدارتها تتم بواسطة مجموعات منتخبة.

ورق الصحف وتوزيعه طبقا لسياسة محددة تهدف إلى استبعاد الصحف المعارضة فضلا عن استحالة قيام صحف مستقلة بسبب الأعباء الاقتصاديةالتى تسلتزمها مما يهدد العديد من الصحفيين الشرفاء بالبطالة والتشرد المهني أو الرضوخ لشروط السوق الإعلامية(٢١).

٤ ـ الإعلانات:

لقد لعبت الإعلانات دورا تاريخيا فى ترويج المقولة الغربية الخاصة بحرية الصحافة. هذا بينما لم تتمكن الإعلانات من القيام بنفس الدور بالنسبة للصحافة فى دول الجنوب. إذ أصبحت تشكل جزءا هاما من السيطرة الأمريكية (بسبب أن معظم وكالات الإعلان العالمية تخضع لسيطرة الولايات المتحدة). ولسنا فى حاجة إلى التأكيد على حاجة وسائل الاتصال الجماهيرية للإعلان وعلى الأخص الصحف التى تحصل على أكبر نصيب من الإعلانات. ولكن لابد من خلق ضوابط لحماية مصالح الجمهور العام، وإذا كانت الصحافة فى دول أوربا الغربية قد تمكنت بفعل عوامل عديدة من عدم السقوط كلية فى قبضة الإعلانات التجارية. فإن الصحافة فى دول الجنوب لم تفلت من سيطرة الشركات متعددة الجنسية التى تخصص ميزانيات للإعلانات أكبر من الميزانيات التى تخصصها الحكومات الوطنية للتعليم، مثل البرازيل التى بلغت نفقات الإعلان فيها أكثر من ثلثى النفقات المخصصة للتعليم، ولا تخفى الآثار السلبية للإعلانات على الوظائف الإعلامية والثقافية والأدوار السياسية والاجتماعية للصحافة. فهى تحرم القراء من حقوقهم الإعلامية والثقافية فضلا عن دورها فى إفساد الصحفيين وتحويلهم إلى أبواق لشركات الإعلان بتسخير المادة الصحفية لخدمة الأهداف التجارية لهذه الشركات علاوة على ما تسهم به الرسائل الإعلانية فى خلق أنماط استهلاكية معادية للاقتصاد الوطنى فى الدول النامية الفقيرة(٢٢).

ويتضمن الشق الثانى العوامل التى تؤثر على الأداء المهنى للصحفيين وتنصب أساسا على مجمل الظروف التى تؤثر بصورة مباشرة فى الأداء المهنى للصحفيين ويمكن إيجازها على النحو التالى:

١ ـ مستوى التأهيل والتدريب اللذين يتمتع بهما الصحفى.

٢ ـ علاقة الصحفى بمصادره.

٣ ـ علاقة الصحفى برؤسائه فى العمل.

٤ ـ علاقة الصحفى بزملائه.

٥ ـ علاقات الصحفى بالنقابات والاتحادات الصحفية.

٦ ـ علاقة الصحفى بقرائه.

٧ ـ الحقوق الاقتصادية للصحفى.

٨ ـ ضمانات ممارسة المهنة فى ظروف الحرب والنزاعات المسلحة.

٩ ـ مدى استيعاب وفهم الصحفى للقوانين المنظمة للعمل الصحفى.

١٠ ـ مستوى أعمار الصحفيين والأمراض الناجمة عن المهنة.

ويلاحظ حداثة وجزئية الدراسات التى أجريت عن الصحفيين عموما وإن انفردت المدرسة الأمريكية بالسبق فى هذا المجال إذ اهتمت طوال حقبتى الخمسينيات والستينيات بدراسة الأوضاع المهنية للصحفيين، وركزت بوجه خاص على الضغوط المهنية والإدارية داخل المؤسسات الصحفية وتأثيرها على السياسات التحريرية، ومدى مشاركة الصحفيين فى صنع القرار الإعلامى داخل الصحف. كذلك تناولت الفئات العمرية وتأثيرها على العمل الصحفى وقائمة المسموحات والممنوعات فى الصحافة الأمريكية. كما أولت هذه الدراسات عناية خاصة لدراسة السمات الشخصية للصحفيين والتأهيل الأكاديمى والمهنى ومدى تأثير ذلك على الاتجاهات السياسية والأيديولوجية بينهم وميل معظمهم إلى الاتجاه الوسط. واهتمت المدرسة الأمريكية أيضاً بدراسة حقوق والتزامات الصحفيين من النواحى القانونية والمهنية والاقتصادية. ويلاحظ أن البحوث الأمريكية عمدت إلى التركيز على معالجة الجوانب المهنية والتقنية دون ربطها بالعوامل السياسية والاقتصادية وسائرالعوامل المجتمعية التى تؤثر فى مهنة الصحافة والقائمين عليها.

ويلاحظ أنه فيما اهتمت المدرسة الأمريكية بالدراسات الجزئية ذات الطابع الإمبيريقى عن الصحفيين. ركزت المدرسة الفرنسية على دراسة التكوين الإيديولوجى والمهنى للصحفيين وتأثير الأوضاع الصحفية على الأداء المهنى للصحفيين داخل المؤسسات الصحفية وخارجها. كما اهتمت بدراسة صورة الذات لدى الصحفى وعلاقة الصحفى بالمصادر وبالجمهور(٢٣).

أما المدرسة المصرية فقد قدمت بعض الإسهامات الهامة فى دراسة الصحفيين فى إطار بعض الدراسات الأكاديمية الأشمل. كما قامت نقابة الصحفيين المصرية بإعداد استطلاع للرأى لعينة من الصحفيين دارت حول بعض القضايا المهنية والثقافية، وقدمت كلية الإعلام بجامعة القاهرة دراسة جماعية أشرف عليها قسم الصحافة، تناولت الأوضاع المهنية والاجتماعية للصحفيين المصريين وأسفرت عن نتيجة أساسية مؤداها أن حوالى نصف الصحفيين المصريين (عينةالبحث) يشاركون فى السياسات التحريرية بسبب علاقاتهم الودية مع رؤسائهم، ويحصلون على عائد اقتصادى ملائم. ويشكو النصف الثانى من عدم المشاركة فى صنع القرارات المهنية داخل المؤسسات الصحفية ويعانون من ضآلة العائد الاقتصادى وصعوبة حصولهم على المعلومات. كما تشير الدراسة إلى هيمنة السلطة السياسية على المؤسسات الصحفية، والتى تتمثل فى اختيار وتعيين رؤساء مجالس إدارات المؤسسات الصحفية ورؤساء تحرير الصحف وسريان هذا النظام داخل المؤسسات الصحفية وتأثيره على حجم المشاركة من جانب جموع الصحفيين فى صنع السياسات التحريرية. وتشير الدراسة إلى عجز نقابة الصحفيين رغم محاولاتها المستمرة للدفاع عن حقوق الصحفيين مما كان له أثره الواضح فى ضآلة مشاركة الصحفيين فى العمل النقابى ومطالبتهم بتغيير قانون النقابة(٢٤).

وتؤكد هذه الدراسة على جملة حقائق نوجزها فيما يلى:

١ ـ الدور الكبير الذى تلعبه العلاقات الشخصية سواء بين الصحفى ورؤسائه أو علاقته مع المصادر، وتأثير هذه العلاقات على الأداء المهنى بصورة غير إيجابية فى أغلب الأحيان.

٢ ـ غياب المعايير الموضوعية لقياس الأداء المهنى للصحفيين.



٣ ـ عدم الالتزام بشرط الضمير فى عقود العمل الصحفية.

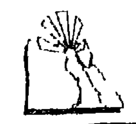
٤ ـ عجـز النقابات عن تقديم أى عـون حقيـقى للدفاع عن الحقـوق المهنية للصحفيين فى مواجهة السلطات وأجهزة المخابرات.

المسئوليات المهنية للصحفيين:

تنص القوانين والتشريعات الصحفية فى مختلف أنحاء العالم المتقدم والنامى على أن السـرية المهنيـة هى حق والتزام فى الوقت نفسـه، كمـا تنص على إلزام الصحـفى بالامتناع عن نشر معلومـات زائفة أو غير مـؤكدة أو معلومات دعـائية، كذلك تنص على حظر نشر أنباء عن جلسات المحاكم السرية والمعلومات التى تتعلق بالأمن القومـى (مثل المعلومات التى تـتعلق بالجيـوش والشرطة). كـما تلزم هذه القوانين الصحفيين باحترام حقوق الإنسان ومبادئ التعاون بين الشعوب وعدم نشر الأنباء التى تحض على كراهية أو احتقـار الثقافات والأديان، وفى حين تسعى هذه القوانين إلى تكريس هذه الواجبات والمسـئوليات بالنسبة للصحفـيين فإنها تنص فى ذات الوقت على عدم إعاقة الصحفى من ممارسة مهنته أو اللجوء إلى أى ضغط أو ترويع يهدف إلى تقديم معلومات محرفة أو مـغرضة، كما تنص على ضرورة تيسير الوصول إلى مـصادر المعلومات للـصحفيـين. وتنص على ضرورة الالتـزام بشرط الضمير عند التعـاقد بين الصحفى والمؤسسات الصحفيـة ومراعاة تعويضه عند ترك الخدمة على أساس التمسك بمعتقداته الفكرية والأخلاقية.

الانتهاكات والمخاطر:

يواجه الصـحفـيون العديد مـن المخاطر النفسـية والسـياسيـة والاقتـصادية والحـياتيـة أثناء ممارسة المهنة تتـمثـل فى حدها الأدنى فى أشكال الرقـابة السافـرة والمقنعة التى تمارسها الحكومات وتتراوح ما بين المنع من الكتابة والفصل من العمل بصورة متـعسفة والنقل إلى وظائف أخـرى والمنع من السفر وصولا إلى الاعـتقال والاحالة إلى المحاكمات العسكرية، وذلك رغم مظاهر التغيير الشكلى فى القوانين المنظمة لحـريات الرأى والتعـبير فـى العديد من دول العالم وعلـى الأخص العالم العربى حيث تتصـاعد نبرة الخطاب السياسى العربى فى تأكيـد هذه الحريات وكفالة ممارستـها. غـير أن الواقع يؤكـد عكس ذلك، إذ شهـدت العديد من دول الـعالم



وعلى الأخص العالم العربى سلسلة من الممارسات المنافية لحرية الرأى والتعبير والنشر والإبداع والحق فى تداول المعلومات أشارت إليها بالتفصيل تَقاريرُ منظمات حقوق الإنسان ومنظمة العفو الدولية، وجميعها تؤكد تزايد أعداد الصحفيين الذين يتعرضون للاعتداءات الأمنية والمطاردات والاحتجاز بأقسام الشرطة والسجون لفترات تتراوح ما بين ٤٨ ساعة وسبعة أشهر وتعرض العديد منهم للضرب والتعذيب.

وقد شهدت دول الخليج العربى قيوداً إضافية على حرية التعبير السلمى بكافة أشكالها أعقبت المناخ الذى صاحب أزمة الخليج. كذلك تشير لجنة حماية الصحفيين (التى تأسست عام ١٩٨٠ فى الولايات المتحدة لكشف وفضح الانتهاكات التى يتعرض لها الصحفيون فى مختلف أنحاء العالم) إلى وجود ما يزيد عن ألف حالة من الانتهاكات ضد الصحافة والصحفيين وقعت خلال عام ١٩٩٠ تتضمن ١٢٣ حالة اعتقال بسبب نشر أنباء صحفية وحجز ٩٩ صحفيا كرهائن فى٢٤ دولة فى مختلف أنحاء العالم. وقد ركزت اللجنة فى تقريرها على بعض الحالات شديدة الفجاجة مثل السودان حيث يوجد أكثر من عشرين صحفيا معتقلا، وكولومبيا التى شهدت مصرع العشرات من الصحفيين منذ عام ١٩٨٦ بأيدى مافيا المخدرات، ولا يزال الصحفيون هناك يواجهون الموت والخطف والنفى كبديل وحيد للصمت. وتعد الصحافة مهنة المخاطر الحقيقية فى معظم دول أمريكا اللاتينية حيث يواجه الصحفيون الخطر الثلاثى الذى تشكله الحكومات وتجار المخدرات والعصابات(٢٥).

أما فى آسيا فإن أحداث العنف العرقى والسياسى تحمل الموت يومياً لعشرات الصحفيين وخصوصا فى الهند وباكستان. وقد شهدت الفلبين مقتل ما يزيد عن ٢٤ صحفيا منذ تولى كورازون أكينو السلطة عام ١٩٨٦ عقب حقبة فرديناند ماركوس التى شهدت مصرع حوالى ثلاثين صحفيا فلبينيا.

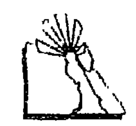
هذا وقد أسفرت المسوح العلمية والطبية والاجتماعية التى قامت بإجرائها اللجنة الاجتماعية لمنظمة الصحفيين العالمية عن الأمراض التى غالبا ما يعانى منها الصحفيون والتى تتسبب فى الوفاة الفجائية لعدد كبير منهم وتتلخص فى أمراض القلب والاضطرابات العصبية(٢٦).

هذا ويتعرض المراسلون الأجانب لخطر الإجراءات الانتقامية إذا ما هاجموا الحكومات القمعية علاوة على تعرضهم لخطر تخلى رؤساء التحرير وأصحاب الصحف التى يعملون بها عن مساندتهم، كما أن الكثير منهم قد تعرض للاحتجاز كرهينة أو للقتل وخصوصا فى المناطق التى تزخر بالاضطرابات السياسية أو النزاعات العسكرية، وهناك سجل حافل يحوى العديد من الأمثلة فى لبنان وأفغانستان والكويت والعراق والجزائر وبناما ونيكاراجوا والسلفادور وجنوب أفريقيا وفلسطين المحتلة(٣٧).

حماية الصحفيين كيف؟

ترجع أول مبادرة تستهدف خلق نوع من الحماية للصحفيين إلى أكثر من ربع قرن وقد جاءت من الاتحادات المهنية نفسها وهناك ثلاثة مستويات لحماية الصحفيين نوجزها على النحو التالى:

١ - **المستوى الدولى:** وقد تمثل فى الاتفاقيات العديدة التى أبرمت الضمان حماية حقوق الصحفيين فى السلم والحرب، وضمان ممارستهم للمهنة فى إطار ديموقراطى يؤمن لهم ما نصت عليه المواثيق العالمية لحقوق الإنسان فى هذا الصدد. ولعل أبرز مثال هو الاتفاقية التى أعدتها الأمم المتحدة الخاصة بحماية الصحفيين الذين يضطلعون بمهام خطرة والتى لا تزال مشروعا (١٩٥١) ويتضمن البرتوكول الإضافى لاتفاقيات جنيف (أغسطس ١٩٤٩) مادة خاصة بحماية الصحفيين تقضى باعتبار الصحفيين الذين يشاركون فى تغطية أنباء الصراعات المسلحة مدنيين وتوفير الحماية لهم على هذا الأساس، كذلك تنص المادة الثانية من الإعلان الخاص بالإعلام الذى أصدرته اليونسكو عام ١٩٧٨ (لكى تتمكن وسائل الإعلام من تعزيز مبادئ هذا الإعلان لابد من أن يتمتع الصحفيون وغيرهم من العاملين فى وسائل الإعلام الذين يمارسون أنشطتهم فى بلادهم وخارجها بحماية تكفل لهم أفضل الظروف لممارسة مهنتهم). كما عقدت لجنة ماكبريد ندوتين خلال عامى ١٩٧٨ (ستوكهلم) و ١٩٧٩ (باريس) لمناقشة هذه القضية وأوصت بضرورة تطبيق البروتوكلات الإضافية لاتفاقية جنيف بعد إجراء التعديلات اللازمة لضمان حماية أفضل للصحفيين أثناء ممارستهم لمهنتهم فى الظروف الخطيرة المرتبطة بالحروب والنزاعات المسلحة.

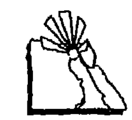


٢ ـ المستوى المهنى: تعد التنظيمات المهنية للصحفيين والتى تتمثل فى النقابات والروابط والاتحادات الصحفية أقدر الهيئات وأكثرها التزاما فى إمكانية التصدى للانتهاكات التى تتعرض لها مهنة الصحافة وممارسوها. كما تعد الجهة الوحيدة المفوضة من قبل الصحفيين للدفاع عن حقوق الصحفيين والحفاظ على كرامة المهنة،فهى التى تحدد شروط القبول للمهنة وتضع مواثيق الشرف الملزمة للصحفيين،وتتضمن قوانينها النص على مختلف الحقوق والضمانات والاحتياطات الواقية للصحفيين. كما تتولى إعداد العقود الخاصة بالأجور والمكافآت والأجازات وتصريحات الغياب وشروط الإقالة والتعويضات المستحقة والترقية وساعات العمل والتعويض فى حالة وقوع الحوادث أو الوفاة والأمن الوظيفى. ومراعاة التزام المؤسسات الصحفية واحترامها لشرط الضمير الذى يجب تضمينه فى عقود العمل الصحفى(٢٨).

٣ ـ المستوى القانونى: اقترحت لجنة ماكبرايد ضرورة سن تشريعات مهنية وقانونية لحماية الصحفيين على المستوى الوطنى والإقليمى والدولى. وقد أبدى البعض تحفظهم من خشية أن يؤدى تدخل الحكومات من خلال نظم التراخيص إلى فرض قيود جديدة تنظم سلوك الصحفيين فلا تمنح الحماية إلا لأولئك الصحفيين الذين يحظون بموافقة الحكومات.

ومما يجدر ملاحظته فى النهاية أنه:

إزاء استمرار الأنماط السلطوية الفوقية للإعلام والاتصال فى مختلف أنحاء العالم وعلى الأخص دول الجنوب بادرت القوى الاجتماعية والتيارات السياسية والثقافية التى عانت طويلا من التهميش الإعلامى إلى خلق وسائلها البديلة حيث شهدت السبعينيات بدايات الظاهرة المعروفة الآن باسم (الاتصال البديل) الذى تمثل فى صدور صحف وقنوات إذاعية وتلفزيونية تحمل رؤى وهموم وقضايا ومشكلات قطاعات واسعة من الجماهير التى تنتمى إلى الأقليات الثقافية والنقابات العمالية والمهنية والاتحادات النسائية والشبابية ومنظمات حقوق الإنسان وحماية البيئة، هذا عدا المنظمات السياسية التى تطالب بحقوقها فى تقرير المصير والمشاركة فى إدارة شئون أوطانها وعوائد ثرواتها القومية. وقد تواكبت هذه الظاهرة الاتصالية مع تصاعد الدعوة إلى ضرورة تقوية وتدعيم دور المجتمع المدنى فى مواجهة



المحاولات الدائبة من جانب الحكومات وشبكات المصالح الدولية والمحلية لتحويل العالم إلى قرية واحدة أو سوق عالمية مشتركة تسودها القيم الاستهلاكية وتحكمها قوانين العرض والطلب، ويتحول المواطن فى إطارها إلى كائن استهلاكى عالمى حيث تتوارى كافة القيم والسمات الحضارية والثقافية المميزة للجماعات البشرية، وحيث تسود قيم السوق بالمفهوم الاقتصادى المحض(٢٩). ورغم أن هذه المحاولات الرائدة لخلق أساليب اتصال بديلة كجزء من النضال الشامل الذى تخوضه الجماعات المهمشة فى الأطراف، فى مواجهة سيطرة المركز أو المراكز العالمية - لم تزل فى بداية الطريق الطويل الشاق إلا أنها تبشر بإرهاصات تشكيل خريطة كونية جديدة سياسيا واقتصاديا وثقافيا ليس على المستوى العالمى فحسب بل وداخل مجتمعات الشمال والجنوب، ولن تقتصر على إشباع وتلبية الاحتياجات الإنسانية الأساسية للقطاعات الواسعة من البشر، بل وسوف يشغل الإعلام والاتصال مكانةً مركزية عندما يتحول فى التطبيق العملى إلى أداة حقيقية للتعبير بحرية والمشاركة بفاعلية فى تشكيل مصائر كافة المواطنين دون تمييز بسبب النوع أو العِرق أو العقيدة الدينية أو السياسية أو الانتماء الحضارى والثقافى.

الهوامش

(1) Editorial : the right to inform and to be informed. Development Dialogue. ILET. (1981). PP. 4 - 9.

(٢) تقرير ماكبرايد - اليونسكو - باريس ١٩٨٠ - ص ١٢٧ - ١٣٢ .

(3) Year book of the United Nations. 1946 - 1947. New York. 1948. Pp. 93, 135.

- Charter of the U.N. in K. Nordenstreng and others. (NIICO - A source book), Prague. 1986. P. 111.

(4) Final act of the United Nations Conference on freedom of information, Geneva, 21 April, 1948, U.N. Doc. E/Conf 6 / 79.

- Year book of U.N., 1946. 1947. New York, 1949. P. 373.

(5) Universal declaration of rights in Karl Nordenstreng Op. Cit., P. 125.

(6) Internationl Convenant on Civil and Political Rights in Karl Nordenstreng. op. cit., P. 142.

(٧) انظر: المشرع وحكم القانون - ورقة عمل قدمتها اللجنة الأولى التابعة للجنة الدولية للقانونيين فى مؤتمرها الدولى بنيودلهى. ١٩٥٩.

(8) Tomo Martelanc : Forward to collected papers, p. IX.

نقلا عن: الحق فى الاتصال: عن الوضع الحالى - رقم ٩٤من تقارير ودراسات فى مجال الاتصال الجماهيرى - اليونسكو - باريس. ١٩٨٤.

(9) Juan Samovia : The democratisation of communication. development Dialogue. ILET. 1987. PP. 13 - 16.



(10) A.A. Cocca : District sattelite Broadcasting of Radio and T.V. in Freedom of Information as A human right. Hans Seidel Stiftung-munich, 1978. PP. 71 - 75.

(١١) عواطف عبد الرحمن: الرأى العام العربى هل يمكن استطلاعه وقياسه. فى دراسات فى الصحافة العربية المعاصرة. دار الفارابى - بيروت. (١٩٨٩).

(12) Juan Samovia : op. cit., PP. 18 - 20.

(13) - Richard Maisel : The decline of Mass Media. Public Opinion quarterly, 37 : 159 - 70 (1973).

- W. Mindak : Do Newspaper Publishers Suffer from Marketing, Myopia. Journalism Quarterly. 42 : 433 - 42. (1965).

- Andre Jean Tudesq : L'audiance des Media en Aquitaine. centre d'etude des Media. Université de Bordeaux 111 1992, Pp. 29 - 42.

- La Press : Lire ou ne pas lire Sondage exclusif. IFOP. Journal de la La press. Juillet 1980, Paris.

(١٤) أنظر: عاطف العبد: الإذاعة والتليفزيون فى مصر - اتحاد الإذاعات العربية - العدد ٢٧ - القاهرة - سبتمبر ١٩٨٠ - ص ١٥٨ - ١٦٣.

(١٥) انظر: عواطف عبد الرحمن: الحق فى الاتصال وإشكالية الديموقراطية فى الوطن العربى. فى (دراسات فى الصحافة المصرية والعربية قضايا معاصرة) - دار العربى - القاهرة - ١٩٨٩. ص ١٤٥ - ١٥٠ عواطف عبد الرحمن، ليلى عبد المجيد، نجوى كامل: القائم بالاتصال فى الصحافة المصرية - كلية الإعلام - جامعة القاهرة - ١٩٩٢.

(١٦) تقرير ماكبرايد - اليونسكو - باريس - ١٩٨٠. ص ٢٦٢ - ٢٦٤.



(17) Balle, F.: Media et Societe. Paris Editions Monte Estien. 2 edition 1980, P. 449.

(١٨) محمود علم الدين: مستحدثات الفن الصحفى فى الجريدة اليومية، رسالة دكتوراه غير منشورة ـ قسم الصحافة ـ كلية الإعلام ـ جامعة القاهرة ـ ١٩٨٤.

(١٩) انظر: بحث القائم بالاتصال ـ كلية الإعلام ـ جامعة القاهرة ـ ١٩٩٢. مصدر سابق.

(٢٠) انظر عواطف عبدالرحمن ـ الحق فى الاتصال ـ مصدر سابق ـ ص ١٥١.

(٢١) انظر: عواطف عبد الرحمن: قضايا التبعية الإعلامية والثقافية فى العالم الثالث ـ سلسلة عالم المعرفة ـ الكويت ـ ١٩٨٤. ص ٦٤ ـ ٦٥.

(٢٢) المصدر السابق ـ ص ٦٩ ـ ١٠٠.

(٢٣) لمزيد من التفاصيل انظر: د. نجوى كامل: مسح التراث العلمى فى بحوث القائم بالاتصال فى بحث القائم بالاتصال فى الصحافة المصرية ـ مصدر سابق.

(٢٤) انظر: بحث القائم بالاتصال فى الصحافة المصرية ـ مصدر سابق.

(٢٥) انظر: التقارير الدورية للمنظمة العربية لحقوق الإنسان ـ القاهرة ١٩٨٩، ١٩٩١.

ـ وتقارير منظمة العفو الدولية ١٩٩٠، ١٩٩١، ١٩٩٢.

(26) Committee to Protect Journalists: Attacks on the Press 1990, Massa Chusette. March 1991. PP. 3 - 7.

(٢٧) انظر: رادى فاسيليف: الحالة الاجتماعية للصحفيين ـ ترجمة جورج الشماس ـ بيروت ١٩٨٢ ـ ص ١٥١ ـ ٢٠١.

(28) Committee to protect jouralists. op. cit., P. 23.

(29) Peter Lewis : Alternative Media. Linking Global and Local - Reports and Papers on Mass-Communication - 107. UNESCO, Paris, 1993.



الفصل الرابع

دراسة ميدانية عن الصحفيين في مصر

يثور الجدل بين الأكاديميين والمهنيين حول تحديد الإطار المهنى الذى يضم المشتغلين بالوظائف الإعلامية والصحفية أو أولئك الذين ينتمون إلى قطاع الاتصال بمعناه الواسع. وفى ضوء حداثة وجزئية البحوث التى تناولت الجوانب البشرية فى مجال الاتصال تبرز صعوبة الاتفاق على تعريف عام يوضح الحدود المهنية ويحدد السمات الوظيفية والأدوار والمشكلات التى ينفرد بها العاملون فى ميادين الإعلام والاتصال.

فالواقع أن التوسع الهائل فى الصناعات الثقافية وتزايد وتنوع أنشطة الإعلام والاتصال بفضل الثورة التكنولوجية والعلمية قد أسفر عن خلق وظائف جديدة تتفوق كميا على عدد الوظائف التى أوجدتها القطاعات الأخرى مثل الزراعة والصناعة والتجارة والخدمات وخصوصا فى الدول الصناعية المتقدمة، ويُعزى ذلك إلى اعتماد الاتصال بمعناه الواسع على مجموعة كاملة من الأنشطة البشرية والاجتماعية والتعليمية والثقافية والاقتصادية.

فالاتصال يمكن أن يضم جانبا كبيرا من التعليم والعلوم وجانبا من الأنشطة الثقافية والخدمات الصحية والإدارة العامة والخدمات المالية فضلا عن الأنشطة المتعلقة بالتكنولوجيا فى مجال المعلومات والخدمات العامة. واذا كانت الدراسات تشير إلى الاتصال على أنه نوع من التواصل الاجتماعى وأن حق جمع ونشر المعلومات ليس وقفاً على شخص واحد أو مجموعة واحدة وإنما هو حق للجميع ومن ثم فممارسة هذا الحق ينبغى ألا تحتكرها أى مجموعة أيا كانت وإنما يجب أن يمارسها عمليا كل من لهم هذا الحق. فإن الوجه الآخر لهذه الحقيقة يشير إلى أن وجود حق يتمتع به الجميع من حيث المبدأ لا يمنع بالضرورة من وجود فئات متخصصة تمارس هذا الحق أو تساعد الآخرين على ممارسته.

وهنا يبرز البعد المهنى للاتصال الذى يُمارس بوسائل مختلفة وبأساليب تكنولوجية متنوعة وينفرد بتقنياته الخاصة وآلياته ولغته وقواعده المهنية المتميزة ويقوم على إدارته وتشغيله جهاز متخصص مؤهل ومدرب.

وإذا كان هناك تناقض بين التخصص المهنى فى عملية الاتصال وبين تحقيق ديمواقراطية الاتصال فإن حل هذا التناقض لا يتحقق بإلغاء التخصص المهنى



وتحجيمه. . ذلك أن الاتصال يفترض بالضرورة المشاركة الإيجابية على قدم المساواة بين شركاء هم القائمون بالاتصال والجمهور الذى يفترض أنه ليس مجرد مجموعة من المتلقين السلبيين بل هم مشتركون فعليون فى العملية الاتصالية.

هذا وتتفاوت التعريفات التى وضعتها المدارس الإعلامية فى الغرب للمشتغلين بالمهن الإعلامية والاتصالية، فهناك التعريف التقليدى الذى يقصر هذه المهن على أولئك الذين ينتجون الأخبار من الصحفيين والمذيعين، وهناك التعريف الأحدث الذى يضم كافة المشتغلين فى الوظائف الرئيسية فى مجال إنتاج ومعالجة وتوزيع المعلومات، وينتمى التعريف الأخير إلى المدرسة الأمريكية حيث تم تصنيف العاملين والمخترعين والمعلمين والصحفيين والمؤلفين والعاملين بالمكتبات وتشمل الفئة الثانية أولئك الذين يجمعون المعلومات وينشرونها ويقتصر نشاطهم على التخطيط والتنسيق ومعالجة المعلومات التى تتطلبها السوق الرأسمالية فى المجتمع الأمريكى. وتضم هذه الفئة المديرين والسكرتيرين والمحامين والسماسرة، أما الفئة الثالثة فتشمل أولئك الذين يتولون تشغيل الآلات وتكنولوجيا المعلومات التى تدعم النشاطين السابقين(١).

ولا شك أن هذا التعريف المُستقى من واقع المجتمع الأمريكى لا يمكن تعميمه على سائر الدول الصناعية المتقدمة، ذلك أن المعايير المستخدمة لتحديد فئات المهن والوظائف فى مجال الاتصال تختلف فيما بينها اختلافا ملحوظا. كما تبرز استحالة استخدام هذا التعريف بالنسبة للدول النامية فى النصف الجنوبى من العالم، ويعزى ذلك إلى الاختلاف الهائل فى معدلات التطور فى مجال الاتصال والمعلومات فضلا عن حداثة دراسات الاتصال الجماهيرى التى لم تبدأ إلا فى ثلاثينيات هذا القرن فى الولايات المتحدة ولم تتطور على نحو منهجى إلا بعد الحرب العالمية الثانية. ولم تشهد معظم بلدان آسيا وأفريقيا دراسات وسائل الإعلام إلا فى السبعينيات وذلك على المستوى التعليمى. أما فى مجال البحوث فإن الميدان لم يزل فى مراحل تطوره الأولى وإن كانت دول أمريكا اللاتينية تمثل الاستثناء فى دول الجنوب. إذ أن هذه المنطقة تقود العالم النامى فى مجال الدراسات والبحوث

الإعلامية كما أن اختلاف النظم الإعـلامية واختلاف نشأة دراسات الاتصال داخل الدول الغربيـة ذاتها واختـلاف النظام الإعلامى الغربى ككل أكـاديميا ومـهنيا عن الإعلام (نظمه ودراساته) فى الدول النامية طرح رؤى وتوجـهات متباينة فى مجال البحـوث الإعلامـية وعلى الأخص دراسـات القائم بالاتـصال، فنلاحظ مـثلا أن الدراسة الفـرنسية فى الإعلام تـطرح مفهومـا للقائم بالاتصال يخـتلف جذريا عن المفهـوم الذى طرحتـه المدرسة الأمريكيـة. إذ ترى المدرسة الفـرنسيـة أن مصطلح القائـم بالاتصال يتسـم بالحياد وأن دوره لا يشكـل إلا جزءا تكميـليا فى العمـلية الاتصالية. وتطرح بدلا منه مصطلح الوسيط على أساس أن الصحفى يقوم بأدوار متعددة فهو يبحث عن المعلومة ويختار مـضمون الرسالة ثم يتوجه بها إلى جمهوره، وهو بذلك يلعب دورا تفـاوضـيا بـين صانع المعلومـة (المصـدر) وبين الجـمهـور (المتلقى). كما أن العملية الاتصالية ذاتها تضم مستويين: المستوى الظاهر والمستوى الكامن غير المرئى والذى يشـمل السلطة السياسيةوالاقتصـادية وصانعى القرار من ناحية والمهنيين والمسـئولين عن النشر والتوزيع من ناحية أخـرى. ويحتل الصحفى موقع الوسيط الذى يتولى إدارة العملية الاتصاليـة بما يحقق مصالح وتطلعات كافة الأطراف المؤثرة فى العـمليـة الاتصـالية(٢) وبـالنسبـة لدول الجنوب يبـرز أمـامنا التعـريف الذى طرحته المدرسـة المصرية عن القائم بالاتصـال الذى يتميز بشـموله لجميع العاملين فى التحرير والإخراج والطباعة والإعلانات والإدارة والتوزيع(٣).
وترجع البداية التاريخية لدراسات القائم بالاتصال إلى نهاية الثلاثينيات عندما أدرك أساتذة الإعلام الأمريكيون أن الاقتصـار على دراسات المضمون الصحفى وحده لا تتيح لهم التـعرف بصورة علميـة متكاملة على الأسبـاب التى تعوق الأداء المهنى. وقد طغى الاهتمام بدراسـة حراس البوابات والتأريخ للشخصيات الصـحفية المؤثرة فى الإعلام الأمريكى طوال حقبتى الخمسينيات والستينيات. ودارت اغلب البحوث الأمـريكية للقـائم بالاتصال فى الـفتـرة التاليـة حول دراسـة الأداء المهنى وتنميـة المهـارات المهنيـة. وركـزت بوجه خـاص على الضـغـوط المهنيـة والإدارية داخل المؤسسات الصحفية وتأثيرها على السياسات التحريرية ومشاركة الصحفيين فى صنع القـرار الإعلامى داخل الصـحف. كذلك تناولت الفـئات العـمرية وتأثيـرها على العمل الصحفى وقائمة المسموحات والممنوعات فى الصحافة الأمريكية. كما أولت

هذه البحوث عناية خاصة لدراسة السمات الشخصية للقائمين بالاتصال والتأهيل الأكاديمى المهنى، ومدى تأثير ذلك على الاتجاهات السياسية والأيديولوجية للصحفيين الأمريكيين وأكدت الدراسات اختفاء التباينات الأيديولوجية والسياسية بين هؤلاء الصحفيين ووجود درجة عالية من التجانس السياسى والأيديولوجى بينهم وميل معظمهم إلى الاتجاه الوسطى،واهتمت أيضا بدراسة حقوق والتزامات الصحفيين من النواحى القانونية والمهنية والاقتصادية، ولم تقتصر المدرسة الأمريكية على إجراء البحوث العامة عن القائم بالاتصال بل أفردت جانبا هاما للدراسات النوعية للقائم بالاتصال، مثلا البحوث التى أجريت عن الصحفيين الرياضيين فى أمريكا وكتاب الافتتاحيات(٤) وركزت المدرسة الأمريكية على الدراسات الميدانية للقائمين بالاتصال مما صبغ بحوثها بالطابع الأمريكى الوصفى الذى يبدأ من الواقع وينتهى إليه ولا يتجاوزه بمنظور نقدى. كما عمدت البحوث الأمريكية إلى التركيز على معالجة الجوانب المهنية والنقابية دون ربطها بالعوامل السياسية والاقتصادية وسائر العوامل المجتمعية التى تؤثر فى مهنة الصحافة والقائمين عليها. ولذلك تميزت هذه البحوث بالرؤية الجزئية التى تقتصر فائدتها العملية على الجانب التطبيقى فقط مثل ترشيد القرارات الإعلامية وتحسين الأداء ورفع أجور الصحفيين الأمريكيين. . .إلخ.

وهذا يقودنا إلى تناول الاختلاف الجوهرى بين كل من المدرستين الأمريكية والفرنسية رغم وحدة انتمائهما إلى الحضارة الغربية. ولعل اختلاف كل من النظام الإعلامى ونشأة الصحافة فى فرنسا عنها فى الولايات المتحدة يتصدر قائمة أسباب الاختلاف فى التوجهات البحثية لدى كل من المدرستين. فإذا كان النظام الإعلامى الأمريكى قد نشأ فى سياق ظهور وصعود السوق الرأسمالية الأمريكية وارتبط منذ البداية بالمؤسسات الاقتصادية وشركات الإعلان. فإن النظام الإعلامى فى فرنسا سجل بداية مختلفة إذ ارتبط ولفترة طويلة بالدولة ومؤسساتها مما تمخض عن اختلاف فى طبيعة المشكلات الإعلامية المطروحة ومناهج أساليب معالجتها. كذلك تجدر الإشارة إلى اختلاف نشأة الدراسات الإعلامية فى كلا المجتمعين الفرنسى والأمريكى إذ كان للولايات المتحدة السبق تاريخياً كما التزمت منذ البداية بالتوجه

الإمبيريقى الذى يستهدف توظيف البحوث الإعلامية لحل مشكلات الإعلام الأمريكى المعاصر بما يلبى احتياجات السوق الأمريكية. بينما نشأت دراسات الاتصال فى فرنسا فى إطار علم الاجتماع، وقد ترتب على هذا الاختلاف نشوء ما يمكن أن يسمى بالقطيعة المعرفية بين المدرستين الأمريكية والفرنسية خلال حقبتى الخمسينيات والستينيات، بينما شهدت السبعينيات إقامة جسور للتعاون العلمى وتبادل الخبرات فى مجال بحوث الاتصال مما أسفر عن ظهور تيار فرنسى يهتم بالبحوث الإمبيريقية، هذا وقد ركزت المدرسة الفرنسية على المحاور التالية فى بحوث القائم بالاتصال:

١ ـ التكوين الأيديولوجى والاجتماعى والمهنى للصحفيين.

٢ ـ دراسة ظاهرة الصحفى النجم.

٣ ـ دراسة تأثير الأوضاع الصحفية على عمل القائم بالاتصال داخل المؤسسة الصحفية وخارجها.

٤ ـ دراسة الصحفى كجزء من النخبة المثقفة.

٥ ـ دراسة الإطار العلمى للقائم بالاتصال.

٦ ـ دراسة صورة الذات لدى الصحفى.

٧ ـ علاقة الصحفى بالمصادر والجمهور.

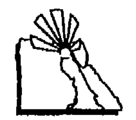
كما اهتمت المدرسةُ الفرنسيةُ بدراسة الضغوط الاقتصادية وتأثيرها على الأداء المهنى للقائم بالاتصال(٥) ويلاحظ أنه فيما ركزت المدرسة الفرنسية على دراسة القائم بالاتصال فى إطار دراسة الحقل الصحفى ككل اهتمت المدرسة الأمريكية بالدراسات الجزئية ذات الطابع الإمبيريقى، كذلك انفردت المدرسة الفرنسية باستخدام مصطلح الوسيط بدلا من القائم بالاتصال الذى تفضل الدراسات الأمريكية استخدامه. ركزت المدرسة الفرنسية على دراسة الجوانب الاجتماعية والإيديولوجية وتأثيرها على عمل الصحفيين بينما اهتمت المدرسة الأمريكية بالجوانب المهنية فحسب.

المدرسة المصرية فى بحوث القائم بالاتصال:

تتميز المدرسة المصرية عن سواها من المدارس الغربية فى أنها خصصت جزءا كبيرا من دراساتها التاريخية لدراسة الشخصيات الصحفية المؤثرة والتى لعبت دوراً بارزاً فى المجالات السياسية والصحفية فى تاريخ مصر الحديث والمعاصر. نذكر منهم رفاعة الطهطاوى وعبد الله النديم وأديب إسحاق وعلى يوسف ومصطفى كامل ولطفى السيد وأمين الرافعى وفاطمة اليوسف وطه حسين ومحمد حسين هيكل وفكرى أباظة وأحمد حسن الزيات. ويلاحظ أن هذه الدراسات قد ركزت على تناول مواقف الشخصيات الصحفية من القضايا السياسية والفكرية السائدة فى عصرها وعلى الأخص القضية الوطنية من خلال الأدوار الصحفية التى قاموا بها والتى أثرت بصورة ملموسة على مسار الحركة الوطنية المصرية من ناحية وعلى الفكر المصرى السياسى والاجتماعى من ناحية أخرى. ورغم أهمية هذا التراث الأكاديمى فى بحوث تاريخ الصحافة المصرية إلا أن البداية الفعلية لبحوث القائم بالاتصال قد جاءت متأخرة بعض الشىء فى إطار المدرسة المصرية المعاصرة التى بدأت إسهامها الأول عام ١٩٧٠ بالدراسة التى قدمت لنيل درجة الماجستير عن (فن الدعاية والإعلام عند مصطفى كامل) (٦) ومع تطور الممارسات البحثية وتنوع آفاقها أمام الباحثين الإعلاميين فى مصر شهدت الثمانينيات البدايات الأولى لتناول دور القائمين بالاتصال فى إطار العملية الاتصالية، وإن اتسمت هذه المحاولات بالطابع الجزئى المفتقر إلى العمق والشمول، إذ أنها تمت فى أطر دراسات أشمل. ويرجع ذلك إلى غلبة الاهتمام بدراسات المضمون والوسيلة الإعلامية. ولم يأخذ العنصر البشرى فى العملية الاتصالية حقه من العناية البحثية، ولكن مع تراكم البحوث الإعلامية فى اتجاه أحادى وفى ضوء الاحتكاك العلمى بالمدارس الإعلامية الأجنبية والعالمية تنبه الباحثون الأكاديميون فى مصر إلى خطورة التمادى فى إغفال دراسة العنصر البشرى ودوره فى العملية الاتصالية، من هنا بدأت بوادر الاهتمام البحثى الجاد فى نهاية الثمانينيات فى مجال القائم بالاتصال وذلك إدراكا لأوجه القصور التى تعانى منها بحوث الصحافة والإعلام بسبب إغفالها لهذا الجانب الهام وحرصا على توفير قاعدة معرفية متكاملة عن العوامل المؤثرة فى العملية الاتصالية والتى تتجاوز بكثير الاقتصار على دراسة المضمون والوسيلة الإعلامية فحسب.



ويبقى الطرف الآخر فى العملية الاتصالية وأعنى به الجمهور، ولم يزل يطالب بحقه فى المزيد من البحوث الميدانية والنظرية وخصوصا أن غيابه عن الساحة البحثية يحد من قدرة المدرسة المصرية على تقديم إضافات نظرية أساسية فى مجال البحوث الصحفية والإعلامية، وقد قدمت المدرسة المصرية بعض الإسهامات الهامة فى مجال بحوث القائم بالاتصال فى إطار دراسات أكبر من أبرزها دراسة عن القائمات بالاتصال فى الصحافة النسائية(٧) ودراسة ثانية عن القائمين بالاتصال فى الصفحات الاقتصادية(٨) ودراسة ثالثة عن أدوار القائم بالاتصال وقضايا التنمية(٩) وهى أول دراسة أكاديمية تركز على القائم بالاتصال كموضوع رئيسى. وهناك بعض الدراسات التى تطرقت بصورة غير مباشرة للقائم بالاتصال نذكر منها دراسة عن فنون التحرير الصحفى فى الصحف الحزبية(١٠) وهناك محاولة قدمتها نقابة الصحفيين المصريين وتمثلت فى إعداد استمارة استقصاء للرأى قامت بتوزيعه على عينة من أعضاء النقابة وتضمنت مجموعة قضايا أساسية دارت حول علاقة الصحف بالقضايا المجتمعية والإطار القانونى للصحافة المصرية والتطور الديموقراطى ثم الجوانب المهنية النقابية وتتميز هذه الدراسة بالطابع الاستطلاعى. وقد أسفرت عن بعض المؤشرات الوصفية الهامة التى تحتاج لمزيد من التحليل والدراسة المتعمقة لقضايا القائم بالاتصال فى الصحافة المصرية.



القائم بالاتصال فى الصحافة المصرية (*)

يلاحظ أن جميع الدراسات التى أُجريت عن الصحفيين الغربيين أو عن الصحفيين فى الدول النامية قد دارت حول محورين رئيسيين هما:

١ - المحور المهنى الذى يتضمن كافة التفاصيل المتعلقة بظروف العمل الصحفى من حيث معايير الأداء المهنى وعلاقات الصحفى بمصادره وبزملائه ورؤسائه وضمانات ممارسة المهنة ودور النقابة فى حماية المهنة وممارسيها وحقوق ومسئوليات الصحفيين مهنيا وقانونيا.

٢ - المحور المجتمعى ويشمل الجوانب الخاصة بالتنشئة الاجتماعية والأيديولوجية والثقافية والسياسية للصحفيين وتأثيرها على الأداء المهنى. كما يتضمن دراسة تأثير الأوضاع السياسية والاقتصادية السائدة فى المجتمع على الممارسات الصحفية وحقوق الصحفيين ومسئولياتهم وحرية الصحافة والصحفيين. كذلك يتناول علاقة الصحفيين بالسلطة السياسية ومواقفهم من الأوضاع الاقتصادية والتشريعات القانونية والممارسات الثقافية والتعليمية السائدة فى مجتمعهم وإبراز مدى تأثير ذلك على أدائهم المهنى من ناحية وحماية حقوقهم المهنية من ناحية أخرى.

وإذا كانت المدرسة الأمريكية فى الإعلام قد ركزت على دراسة المحور الأول بصورة شبه مطلقة مع إغفال المحور الثانى. فإن المدرسة الفرنسية قد حرصت على عدم الفصل بين المحورين، لذلك جاءت بحوثها عن القائم بالاتصال فى إطار دراسة الحقل الصحفى ككل مع مراعاة رصد علاقات التأثير والتأثر المتبادلة بينه وبين السياق المجتمعى الأشمل الذى يحدد مساراته وتأثيراته سواء بالنسبة للمهنة ذاتها وممارسيها أو بالنسبة للمجتمع وبمؤسساته وأفراده.

نقد وتقييم نتائج الدراسة:

يمكن رصد وتقييم أهم النتائج التى توصل إليها البحث الميدانى الذى أجرى على عينة الصحفيين المصريين وذلك على النحو التالى:

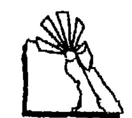
(*) بحث جماعي قام بإجرائه فريق من الباحثين بقسم الصحافة كلية الإعلام تحت إشراف وبمشاركة كل من أ.د. عواطف عبدالرحمن و أ.د. ليلي عبد المجيد، و.د. نجوي كامل، وصدرت الدراسة مطبوعة (٣٠٠ صفحة).

أولا : لقد حرص فريق البحث على تصميم الإطار العام للدراسة فى سياق تكاملى من الناحية المنهجية سعيا إلى توفير قاعدة معرفية متكاملة، وحرصا على عدم الوقوع فى أسر النظرة الأحادية. لذلك روعى استخدام عدة مداخل معرفية وعدم الاقتصار على المدخل الإعلامى فحسب، بل تمت الاستعانة بالمداخل الاجتماعية والنفسية والسياسية واللغوية، ولم تركز الدراسة على المحور المهنى على حساب المحور المجتمعى،بل حاولت الجمع بين المحورين بقدر ما سمحت ظروف البحث وقدرات القائمين عليه. إلا أن نتائج الدراسة لم تحقق الأمل المنشود،بل ولوحظ غلبة المحور المهنى على المحور المجتمعى مما جعل الدراسة أقرب إلى التوجه الأمريكى فى بحوث القائم بالاتصال إذ أغفلت هذه الدراسة تناول طرح القضايا المجتمعية مثل الأوضاع الاقتصادية والمناخ السياسى السائد ومحاولة التعرف على مواقف الصحفيين من هذه الأمور وتأثيرها على أدائهم المهنى وإنْ كانت قد حاولت تعويض ذلك نفسيا فى الجزء الخاص بحرية الصحافة.

كذلك لم تتناول الدراسة آراء الصحفيين فى محاولات الاختراق التى تتعرض لها الصحافة المصرية من جانب الحكومات النفطية فى الخليج ومدى تأثير ذلك على مصداقيتها ودورها كأداة لحماية الديموقراطية وللدفاع عن حقوق الشعب المصرى السياسية والاجتماعية.

اقتصر المحور المجتمعى فى الدراسة على جوانب التنشئة الاجتماعية (دون السياسية والثقافية) مما جعل الجزء الأكبر من الدراسة منصبا على الجوانب المهنية التى افتقرت أيضاً إلى الشمول فأهملت تناول العلاقات بين المؤسسات الصحفية والتوزيع كمصدر من مصادر تمويل الصحيفة وعلاقة الصحفيين بالإداريين داخل المؤسسات الصحفية.

ثانيا : لوحظ ميل أغلب الصحفيين المصريين إلى العمومية والطابع الإنشائى فى إجاباتهم على الاستبيان الخاص بالدراسة الميدانية. كما اتسمت ردود بعض الصحفيين بالازدواجية وعدم الصدق، وقد بلغت نسبتهم ٣٥٪ من العينة المدروسة وخصوصا فى إجاباتهم عن الأسئلة التى تناولت علاقاتهم برؤسائهم ومصادرهم وعلاقاتهم بالنقابة.



ثالثا: لوحظ أن حوالى نصف الصحفيين المصريين من (عينة البحث يشاركون فى السياسات التحريرية بسبب علاقاتهم الودية مع رؤسائهم ويحصلون على عائد اقتصادى ملائم، ويشكو النصف الثانى من عدم المشاركة فى صنع القرارات المهنية داخل المؤسسات الصحفية ويعانون من ضآلة العائد الاقتصادى وصعوبة حصولهم على المعلومات.

نتائج الدراسة الميدانية:

فى ضوء تقسيم الدراسة إلى ثلاثة محاور شملت الجوانب الاجتماعية والمهنية والقانونية وتضمنت خمسة فصول وأسفرت عن مجموعة من المؤشرات الوصفية يمكن عرضها على النحو التالى:

١ ـ تناولت المقدمة الخصائص الديموجرافية للصحفيين المصريين من واقع دراسة العينة التى شملت ٤٢٦ صحفيا من إجمالى عدد الصحفيين المصريين المقيدين بالنقابة ٣١٠٧ صحفيين وتتفاوت أعمارهم ما بين ٣٠ ـ ٦٠ عاما وإن كان اغلبهم يقع فى الفئة العمرية ما بين ٣٠ ـ ٤٠ عاما (نسبة ٤٢٪) وتبلغ نسبة الحاصلين على مؤهل جامعى متخصص فى الصحافة والإعلام (٤٢٪) كما أن ٧٢٪ من عينة البحث متزوجون و ٨٠٪ منهم لا ينتمون لأى حزب سياسى وإن كان أغلبهم يشارك بصورة فعالة فى الحياة العامة من خلال عضويتهم فى بعض النقابات والنوادى الثقافية والجمعيات التطوعية.

أشارت نتائج الفصل الأول الذى تناول صورة الصحافة لدى الصحفيين سواء من حيث آراؤهم فى العمل الصحفى ومصداقية الصحافةالمصرية والتزاماتهم المهنية نحو جمهور القراء إلى إجماع الصحفيين على أن الصحافة علم ودراسة. ومجموعة من المهارات تكتسب بالممارسة والتدريب العملى، وهى رسالة اجتماعية أكثر منها صناعية وتجارة تستهدف تحقيق الربح، وقد بلغت النسبة ٩٣٪ كما أشارت النتائج إلى رفض ٧٤٪ من الصحفيين لفكرة الجمع بين العمل الصحفى والعمل فى مجال الإعلان. وعن التزامات الصحفيين إزاء قرائهم أكدوا على ضرورة تحرى الصدق والأمانة (٣٧٪) والالتزام بالموضوعية (١٨٪) واحترام القارئ وتناول الموضوعات التى تهمه وفقا لأولوياته واهتماماته ٩٪.

وفيما يتعلق بمصداقية الصحافة المصرية لدى القراء يرى ٤٧٪ من الصحفيين أن الصحافة المصرية تفتقر إلى المصداقية فضلا عن المبالغة فى معالجة بعض الأحداث والتناقض بين معالجات الصحف القومية والحزبية للأحداث الهامة.

وبالنسبة لخريطة الوظائف الصحفية اتضح ارتفاع نسبة الصحفيين الذى يعملون فى إجراء الأحاديث والتحقيقات إذ بلغت ٢٥٪ وتلا ذلك نسبة الذين يعملون بقسم الأخبار فى المجالات المتخصصة مثل الشئون العسكرية والدبلوماسية والاقتصادية (١٩٪).

بينما لم تزد نسبة المخبرين الصحفيين بالوزارات عن ٩٪.

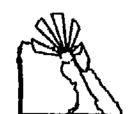
كما أوضح البحث الميدانى عدم وجود علاقة بين نوع التخصص الجامعى للصحفيين وبين تخصصاتهم المهنية إلا بالنسبة لخريجى الفنون الجميلة الذين يعملون بأقسام السكرتارية الفنية (٥٦٪) وكذلك خريجو كلية الاقتصاد والعلوم السياسية الذين يعملون كمتخصصين فى الشئون الخارجية والاقتصادية وبالقسم الخارجى (٤٢٪).

وعن مشاركة الصحفيين فى صنع واتخاذ القرار الإعلامى داخل الصحيفة ذكر أكثر من النصف (٥٤٪) أنهم يشاركون فى رسم السياسة التحريرية الخاصة بالصفحة أو القسم أو الباب ولكن لوحظ أن هذه المشاركة تتفاوت بين المؤسسات الصحفية فقد بلغت ٨٠٪ فى الصحف الحزبية ٧٠٪ فى دار الهلال ثم دار التحرير بينما وصلت إلى أضعف مستوياتها فى كل من روز اليوسف ومجلة أكتوبر (٢٥٪) حيث ذكر الصحفيون أن رؤساء التحرير يهيمنون على كل ما يتعلق بسياسة التحرير.

لوحظ أن نسبة كبيرة (٨٣٪) من الصحفيين عينة البحث يترددون على قسم المعلومات بالمؤسسات الصحفية بينما لم يزد الذين يترددون على المكتبة عن ٥٩٪ من العينة.

معايير الأداء المهنى:

يرى ٧١٪ من الصحفيين فى عينة البحث أن هناك معايير لتقييم الأداء المهنى صنفوها على النحو التالى:



١ ـ السبق الصحفى (٢٩٪).

٢ ـ كشف الإنتاج لكل صحفى (٧ و ٢٤٪).

٣ ـ الصلة برئيس التحرير أو أحد مساعديه (١٧٪).

٤ ـ الثقة السياسية من جانب السلطة (٦٪).

يلاحظ أن السبق الصحفى قد احتل الأولوية فى معايير الأداء المهنى بينما أظهرت الدراسة أن نسبة العاملين فى أقسام الأخبار لا تزيد عن ٢٨٪ وهذا يكشف تأثير النمط الغربى فى تقييم الأداء المهنى على الصحفيين المصريين مما يكشف عن تمايز أقسام الأخبار والعاملين بها عن سائر الأنشطة الصحفية وربما على حسابها فى بعض الأحيان.

أما معايير التقدير من جانب المؤسسات الصحفية فقد صنفها الصحفيون كما يلى:

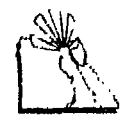
- الترشيح لمناصب قيادية فى المؤسسة الصحفية ٣٦,٥٪.
- أولوية السفر لمهام صحفية ٢٣٪.
- أولوية السفر لمهام علمية وتدريبية ٨,٥٪.
- التقدير الأدبى المعنوى ٧٪.

وبصورة إجمالية كشف البحث الميدانى عن وجود إحساس عام بعدم العدالة والإنصاف فى تقييم الأداء المهنى للصحفيين المصريين.

علاقة الصحفى بالمصادر:

تتنوع المصادر الصحفية وتترواح ما بين المتخصصين الذين يعتمد عليهم الصحفيون بنسبة ٢٢٪ ويليهم مباشرة المسئولون إذ يشكلون نسبة ٢١٪ ثم تأتى المصادر غير البشرية مثل الوثائق والإحصاءات والبيانات المكتبية وتشكل نسبة ١٩٪.

وقد لوحظ ارتفاع نسبة استخدام الاتصال التليفونى كوسيلة للاتصال بالمصادر ٢٦٪ بينما هبطت نسبة الاعتماد على إدارة العلاقات العامة بالمؤسسات إلى ٨٪ فقط وهذا مؤشر إيجابى فى تغير أساليب الحصول على المادة الصحفية وإن كان الاتصال التليفونى يؤدى فى أغلب الأحيان إلى سطحية المعالجات الصحفية لكثير من القضايا الحيوية.



علاقة الصحفى بزملائه ورؤسائه:

تسود علاقات الود والتعاون بين الصحفى وزملائه بنسبة ٥ و ٧٠٪ وتصل إلى ٩٣٪ فى الصحف الحزبية.

أما بالنسبة للعلاقة مع الرؤساء فهى تتسم بالود والتفاهم بنسبة ٥٤٪وتتفاوت من صحيفة إلى أخرى فتبلغ قمتها فى مجلة الإذاعة والتليفزيون وصحف أخبار اليوم ٦١٪ وتقل فى الصحف الحزبية حتى تصل ٤٢٪.

هنا يلاحظ وجود تناقض فى إجابات الصحفيين فى الصحف الحزبية فقد أشار ٤٢٪ منهم إلى عدم وجود علاقات ودية مع رؤسائهم بينما أقر ٨٠٪ منهم أنهم يشاركون فى رسم السياسة التحريرية ـ هل يمكن أن يتحقق ذلك دون وجود قاعدة أساسية من التفاهم بين الصحفيين ورؤسائهم.

علاقة الصحفى مع النقابة:

هناك ٧٥٪ من الصحفيين يترددون على نقابتهم ولكن تتباين الدوافع إذ أن ٣٢٪ منهم يترددون للمشاركة فى الندوات والعروض الفنيةوالباقون يترددون لأسباب تتعلق بمناقشة بعض المشكلات المهنية أو للحصول على الخدمات النقابية.

أما الذين لا يترددون على النقابة (٢٥٪) فهم يحملون الأسباب فى عدم دفاع النقابة عن مصالح الصحفيين وأفتقارها إلى الخدمات الملائمة. . . وعن مشاركة الصحفيين فى أنشطة النقابة من خلال لجانها المختلفة لا يزيد عدد الذين يشاركون فى هذه الأنشطة عن ١٩٪ يشارك ٣٧٪ منهم فى لجنة الحريات ويشارك الباقون فى اللجان الأخرى مثل لجنة النشاط والشئون العربية واللجنة الثقافية ولجنة الخدمات الاجتماعية.

ولا شك أن ضآلة هذه النسبة تعكس وجود أزمة بين الصحفيين ونقابتهم وإن كان قد لوحظ ارتفاع نسبة الصحفيين الذين يحرصون على المشاركة فى انتخابات النقابة إذ تصل إلى ٨٢٪.

ويرى ٦٠٪ من الصحفيين ـ عينة البحث أن النقابة بوضعها الراهن لا تؤدى الدور المرجو منها، وذلك بسبب عجزها عن توفير الحماية المهنية والاقتصادية للصحفيين، بالإضافة إلى سيطرة أجهزة الدولة عليها وغلبة الطابع الوظيفى الحكومى على العاملين فيها.

علاقة الصحفيين بالقراء:

يرى ٢٢٪ من الصحفيين أن قراءهم ينتمون إلى الطبقة الوسطى ويرى ٢٠٪ أن قراءهم ينتمون إلى الجمهور النوعى (الجماهير النوعية) التى تهتم بالمواد المتخصصة.

ويرى البعض أنه لا يوجد قياس للرأى العام وأن الآراء التى تقال تتسم بالانطباعية وذلك ردًا على السؤال: كيف يتم تحديد الجمهور المستهدف؟ وكيف تتم تلبية الاحتياجات الاتصالية لجمهور القراء؟

والواقع أن الأساليب التى يتعرف بها الصحفيون على جمهورهم لا تخرج عن الاعتماد على بريد القراء والتليفونات بنسبة ٤١٪ ثم تأتى أرقام التوزيع بنسبة ٨٪.

أما الاستفتاءات العلمية للتعرف على القراء فهى لا تزيد عن نسبة ٥٪ وهذا يوضح الأساليب العشوائية والانطباعية التى يعتمد عليها أغلب الصحفيين للتعرف على قرائهم والتى لا تخرج عن دائرة الصحفيين الخاصة، ولذلك يتعذر على الصحفيين تحديد احتياجات الجماهير، فالأغلبية ٨٦٪ أجابوا بأنهم يقدمون ما يحتاجه الجمهور دون تحديد للأساليب الموضوعية التى يتعرفون بها على احتياجات الجمهور، وذلك رغم اهتمامهم بردود الافعال المتوقعة من الجمهور (٥٨٪) ولكن لم يوضحوا كيف يحسبون ردود الأفعال هذه. ويعكس هذا الجزء نقطة ضعف أساسية فى علاقة الصحفيين المصريين بجمهورهم حيث إنهم يجهلون احتياجاته ولا يعتمدون على الأساليب العلمية فى التعرف على اتجاهاته ومشكلاته الفعلية.

التأهيل والتدريب:

رغم أن هناك ٣٪ فقط من الصحفيين ـ عينة البحث غير مؤهلين تأهيلا جامعيا وهناك ٤٢٪ مؤهلين تأهيلا جامعيا متخصصا (صحافة وإعلام) وتبلغ أكبر نسبة من الصحفيين المؤهلين جامعيا بالصحف الحزبية ٦٤٪ ثم الأهرام ٥ و ٥٨٪.

إلا أن نسبة الذين شاركوا فى دورات تدريبية متخصصة لا تزيد عن ٤٥٪.

كشف البحث الميدانى عن أن أكثر من نصف الصحفيين (٥٢٪) قد التحقوا بالعمل الصحفى معتمدين على جهودهم ومن خلال المبادرة الذاتية ولم تزد نسبة الواسطة عن ٨٪.



كما اتضح أن الانتماء الحزبى (بالنسبة للصحف الحزبية) لم يكن له دور أساسى فى التحاق الصحفيين للعمل بالصحف الحزبية.

اتضح أن معظم الصحفيين ـ عينة البحث ـ قد كلفوا بمهمات صحفية خارج مصر وسافروا للعديد من دول العالم نتيجة اتصالاتهم الصحفية.

ضمانات ممارسة المهنة:

أو الحقوق المهنية للصحفيين:

الحقوق الاقتصادية:

يشكو أكثر من نصف صحفيى عينة البحث من قلة العائد الاقتصادى (٥٣٪) وتبلغ هذه النسبة قمتها فى كل من مؤسسة روزاليوسف (٥٨٪) ثم الصحف الحزبية (٦٨٪) أما أعلى نسبة الرضا عن العائد الاقتصادى فقد جاءت من صحيفة الأهرام (٥٨٪).

واتضح أن ٤٩٪ من الصحفيين لا يكتفون بالعمل فقط فى مؤسساتهم الصحفية وخصوصا صحفيى روزاليوسف (٧٥٪) والأهرام (٥٥٪) والصحف الحزبية (٥٢٪) ويعملون فى كتابة موضوعات صحفية للمكاتب الصحفية العربية الموجودة فى القاهرة وإعداد برامج للإذاعة والتلفزيون وكتابة سيناريوهات للسينما أو خبراء ومستشارين لبعض الجهات.

كذلك تلعب الأسباب السياسية دورا هاما (مؤسسة دار التحرير ١٦٪) والأسباب الإدارية (روزاليوسف ١٠٪) وهنا يلاحظ أن نصف الصحفيين المصريين يعملون فى أعمال أخرى بسبب ضآلة العائد الاقتصادى مما يعرض الأداء المهنى لهم لشتى الضغوط والإغراءات.

ضمانات ممارسة المهنة:

يرمى ٥٥٪ من الصحفيين «عينة البحث» أنه لا توجد ضمانات مهنية كافية لحماية الصحفيين من تعسف مؤسساتهم، ويرجعون ذلك إلى عدم قيام نقابة الصحفيين بدورها المفترض بالإضافة إلى السلطات المطلقة التى يتمتع بها رؤساء مجالس إدارات الصحف ورؤساء التحرير فضلا عن القصور الواضح فى قانون سلطة الصحافة وقانون نقابة الصحفيين.

وتبدو ضآلة نسبة الصحفيين الذين تعرضوا للنقل إلى أعمال أخرى فهى لا تزيد عن ١٣٪ وان كانت ترتفع بصورة ملحوظة فى وكالة أنباء الشرق الأوسط ٣٨٪.

أما نسبة الصحفيين الذين يرون أنهم لا يتمتعون بالحماية الكافية أثناء تأدية عملهم الصحفى فهى تبلغ ٤٤٪ قمتها فى مؤسسة روزاليوسف ٦١٪ وأدناها فى الإذاعة والتلفزيون ١٥٪ ويرجعون ذلك إلى عدم وعى المسئولين والمصادر برسالة الصحافة وتجاوزات رجال الأمن واستمرار قانون الطوارئ وسيطرة الدولة على المؤسسات الصحفية القومية والتفرقة فى المعاملة بين الصحفيين الحكوميين وصحفيى الصحف الحزبية، ويرى ٤٧٪ من الصحفيين أن إمكانية وصولهم إلى المعلومات غير متوافرة وغير ميسرة.

أما عن حق الصحفى فى الاحتفاظ بسر المهنة فهو مكفول بنسبة ٧٩٪ ويرى ٣٦٪ أنه لا توجد ضمانات كافية لحماية الصحفى فى حالة مساءلته أو اتهامه بارتكاب خطأ أو جريمة ويعللون ذلك بوجود القوانين الاستثنائية واستمرار قانون الطوارئ وقصور القوانين التى تنظم العمل الصحفى وهيمنة الدولة على وسائل الإعلام وسيطرتها على النقابة والضعف النسبى لدور نقابة الصحفيين وتقديم الصحفيين الذين يدلون بآرائهم فى سياسة الدولة إلى المحاكم العسكرية وعدم وجود تشريع خاص يؤكد حق الصحفى فى الاحتفاظ بسرية مصادره.

حرية الصحافة والصحفيين:

يرى ٤١٪ من الصحفيين أن النصوص الواردة فى الدستور المصرى الدائم (١٩٧١) وتعديلاته عام ١٩٨٠ تعطى حرية محدودة للصحافة. ويرى ١٧٪ أن هذه النصوص تقيد حرية الصحافة، وقد لوحظ ارتفاع نسبة الممتنعين عن الإجابة ٢٢٪ فضلا عن ٣٪ أفصحوا عن جهلهم بالمواد الخاصة بالصحافة فى الدستور.

وقد لوحظ أن هناك اتجاها عاما رافضا لقانون سلطة الصحافة عام ١٩٨٠ بصورته الراهنة حيث طالب ٤٦٪ بإجراء تعديلات جوهرية، وتبلغ أعلى نسبة من الرفض الكامل فى الصحف الحزبية ٤٠٪ طالبوا بإلغائه تماما ويعللون ذلك بأن هذا القانون صدر فى مرحلة سياسية واجتماعية مختلفة وأنه يجب إعادة النظر فى

ملكية الدولة للصـحف، وأن هذا القانون تمت صياغتـه بعيدا عن الصحـفيين وأنه سيُمثل عائقا حقيقيا أمام حرية الرأى وحرية الصحفيين فى مصر (٢٨٪).

وقد لوحظ ارتفـاع نسبة من يجهلـون المواد الخاصة وجرائم النشـرفى قانون العقـوبات المصرى (٣٣٪ من الصـحفيـين) ومن المثير للـدهشة أن هناك ٥٦٪ من الصحفيـين يرون أنه توجد فى مصر حرية تعبـير عن الرأى بينما ٢٣٪ يرون أنه لا توجد حرية كاملة للتعبيـر عن الرأى، وقد أرجع المؤيدون لوجود حرية رأى وتعبير ذلك إلى وجود التعددية السياسية والصحـفية وأن الصحف المصرية اصبحت تتسع لكل الآراء وأن هامش الحرية التى يعيشها مجتمعنا الآن يسمح بذلك.

أما الأسباب التى أوردها المعـارضون فهم يرون أن حرية التعبيـر غائبة بسبب وجود العـديد من المحظورات والمحاذير والتـعليمات بالإضـافة إلى مغـالاة رؤساء التحرير فى تطبيق هذه القيود لحماية أنفسهم ولأن حرية الصحافة فى مصر مازالت رهيبـة رغبة النظام الحـاكم وبسبب ملكية الـدولة لوسائل الإعلام وسـيطرة الرقابة الذاتية على كبار الصحفيين وصغارهم.

مقترحات الصحفيين لتحسين أوضاع المهنة:

١ ـ مقـترحات خـاصة بالتشـريعات والقوانين وبلغت نسـبتهـا ٣٧٪ وتتعلق بإطلاق حرية إصـدار الصحف (٤٠٪) وتعديل القـوانين المنظمة للعمل الصـحفى (١٧٪) وإلغاء القوانين المقـيدة للحريات (قانون الطوارئ وقانون حـماية القيم من العيب وغـيرها من القوانين الاسـتثنائية) وإلغـاء المجلس الأعلى للصحافـة وإعادة تشكيله وتحديد علاقته بالصحافة.

٢ ـ مقترحات خاصة بالأوضاع الاقتصادية والإدارية (٣٣٪) وتتضمن:

أ ـ تحسين الأوضاع الاقتصادية للصحفيين من خلال لائحة مناسبة (٣١٪).

ب ـ انتخـاب رؤساء التحـرير ورؤساء مجـالس الإدارات ومجالس التـحرير (١٦٪).

جـ ـ إلغاء مـلكية الدولة للصـحف القديمـة وتأكيد اسـتقـلالية المؤسـسات الصحفية ماليا وإداريا (١٥٪).

د ـ إلغاء عقد العمل الفردى(١٠٪).



٣ ـ مقترحات خاصة لتطوير المهنة (٢٥٪) وتتضمن دعم النقابة وتطويرها وتعديل قانونها وكفالة حق الصحفى للحصول على المعلومات ووضع نظام للتدريب الصحفى وصياغة ميثاق شرف صحفى يلتزم به جميع الصحفيين وتدعيم كلية الإعلام ومنع الصحفيين من العمل فى أكثر من مؤسسة صحفية واحدة وتنفيذ توصيات مؤتمر الصحفيين الأخير وعقد مؤتمرات جديدة للحوار.

قضايا جديدة بالمناقشة:

تثير هذه الدراسة بعض القضايا المحورية سواء بالنسبة لمهنة الصحافة أو لمارسيها، وعلاقة كل منهما بالواقع السياسى والاقتصادى والاجتماعى والثقافى. فمن الناحية المهنية تطرح الدراسة تساؤلا أساسيا حول طابع الصحافة المصرية كمهنة وأدوارها المختلفة فى إطار علاقتها بالسلطة السياسية والتأثيرات السلبية الناجمة عن هيمنة السلطة السياسية على وسائل الإعلام والتى تتمثل فى اختيار رؤساء مجالس المؤسسات الصحفية أو رؤساء التحرير. وسريان هذا النظام داخل المؤسسات الصحفية وتأثيره على حجم المشاركة من جانب جموع الصحفيين فى صنع القرارات الإعلامية.

كذلك وجود هامش محسوب من الديموقراطية مُحصن بترسانة من القوانين الاستثنائية وفى مقدمتها قانون الطوارئ الأمر الذى يعوق محاولات الصحفيين المصريين لتغيير أوضاعهم. وهنا يثار التساؤل التالى:

هل يمكن تغيير الأوضاع الصحفية بجهد الصحفيين وكفاحهم لتحسين أوضاع المهنة أم تظل مهنة الصحافة فى انتظار التغيير القادم من أعلى؟ وهذا يقودنا إلى الاشارة إلى عجز النقابة عن القيام بوظائفها فى الدفاع عن حماية الحقوق المهنية للصحفيين والنهوض بالمهنة مما كان له أثره الواضح فى ضآلة مشاركة الصحفيين فى العمل النقابى ومطالبتهم بتغيير قانون النقابة. والتساؤل: كيف يتحقق ذلك؟ بواسطة مجلس النقابة أم السلطة السياسية أم من خلال الجمعية العمومية للنقابة أى بواسطة جماهير الصحفيين انفسهم؟

من الناحية الثقافية:

تثير الدراسة قضية تأثير النمط الـغربى فى الإعلام على الصحفيين سواء فى الممارسـة الصحفـية أو معاييـر الأداء المهنى و المطالبة بتـغيير الـنصوص التى تنظم علاقة السلطة بالصحفيين.

من الناحية الاجتماعية:

تثيـر الدراسة قـضية القطيـعة بين الصـحفـيين وقرائهم فـلا توجد جـسور للتـواصل والحوارالمنظم بين الصـحف المصـرية وجمـاهير القـراء بما يتيح لهـؤلاء إمكانية التعرف على الاحـتياجات الاتصالية لهذه الجماهـير، أو التعرف على صدى المعالجـات الصحـفيـة لكثير مـن القضايا الجـماهيـرية أو رسم قائمـة الاهتمـامات والأولويات الصحفية طبقا لاحتياجات القراء.



المراجع

١- تقرير ماكبرايد - اليونسكو - باريس ١٩٨٠ . ص ٢٦٢

٢- انظر

أ - محاضرات فى علم اجتماع الصحفيين - معهد الصحافة جامعة باريس ح ١٩٨٩- ١٩٩٠

٣ - د.محمود علم الدين : مستحدثات الفن الصحفى فى الجريدة اليومية ـ رسالة دكتوراه ـ قسم الصحافة ـ كلية الإعلام ـ جامعة القاهرة ١٩٨٤ .

٤ ـ لمزيد من التفاصيل انظر:

د. نجوى كامل: قسم التراث العلمى فى بحوث القائم بالاتصال المدرسة الأمريكية فى بحوث القائم بالاتصال.

٥ ـ انظر المصدر السابق: المدرسة الفرنسية فى بحوث القائم بالاتصال.

٦ ـ أ. د. على السيد عجوه: (فن الدعاية والإعلام عند مصطفى كامل) رسالة ماجستير غير منشورة ـ كلية الاداب ـ جامعة القاهرة ١٩٧٠ .

٧ ـ جيهان إلهامى (الصحافة المصرية وقضايا المرأة العربية خلال العقد العالمى للمرأة ١٩٧٥ ـ ١٩٨٥) رسالة ماجستير غير منشورة ـ كلية الإعلام ـ جامعة القاهرة ١٩٨٩ .

٨ ـ د. نجوى كامل: الصفحات الاقتصادية فى الصحف اليومية القاهرة ـ آمون للطباعة ١٩٩١ .

٩ ـ ألفت أغا: القائمون بالاتصال وقضايا التنمية ـ دراسة ميدانية لعينة من القائمين بالاتصال فى المجتمع المصرى ـ رسالة دكتوراه غير منشورة،كلية الآداب ـ جامعة القاهرة ٩٠ .

١٠ ـ كمال قابيل محمد: فن التحرير الصحفى فى الصحافة الحزبية دراسة مقارنة للصحف الحزبية المصرية من ١٩٧٧ ـ ١٩٨٧ رسالة ماجستير غير منشورة ـ جامعة القاهرة ١٩٩٠ .



المواد الدينية فى الصحافة المصرية وعلاقتها بأحداث العنف الدينى فى السبعينيات

الهدف من الدراسة: (*)

تهدف الدراسة إلى رصد وتحليل أبرز القيم الاجتماعية والدينية والفكرية والسلوكية التى تركز عليها المواد الإعلامية التى تنشرها الصحف المصرية اليومية والمجلات الأسبوعية فى الصفحات الدينية، وكذلك تحديد فئات الجمهور التى تتوجه إليها هذه الصفحات خلال مرحلة السبعينيات. وذلك من أجل محاولة التوصل إلى التأكد مما إذا كان هناك علاقة بين أحداث العنف الدينى، والتى بلغت ذروتها بمقتل السادات عام ١٩٨١ وبين مضمون الصفحات الدينية فى الصحف المصرية.

نوع الدراسة:

نظرا لعدم وجود دراسات سابقة فى هذا الموضوع، لهذا تتميز هذه الدراسة بالطابع الاستطلاعى فى مرحلتها الأولى ثم تستخدم المادة العلمية الإستطلاعية فى توصيف أبعاد الظاهرة بشكل أكثر تحديدا وعُمقاً وسعيا للتوصل إلى إجابات على التساؤلات والفروض المطروحة.

المنهج:

تعتمد الدراسة على مجموعة من المناهج الأساسية والمساعدة أبرزها منهج المسح الإعلامى كمنهج رئيسى، ثم منهجا دراسة الحالة والمقارن. وسوف يستعان بمنهج دراسة الحالة للتركيز على بعض الصحف مثل الأهرام والأخبار والجمهورية، أما المقارن فسوف يستخدم فى المُقَارنة الموضوعية بين اتجاهات الصحف والمقارنة الزمنية بين الفترات الزمنية المختلفة داخل مرحلة السبعينيات.

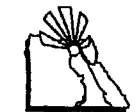
أدوات البحث:

تعتمد الدراسة فى جمع وتحليل المادة الإعلامية على عدة أساليب أبرزها الملاحظة وتحليل المضمون والاستفتاء (إن أمكن) مع محررى الصفحات الدينية فى الصحف المصرية.

العينة الزمنية:

يتم إعداد مسح إعلامى للفترة الممتدة من ١٩٧١ إلى ١٩٨١.

(*) بحث جماعي تم إجراؤه بالمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية تحت إشراف أ.د عواطف عبد الرحمن، ومشاركة من كل من إيناس أبو يوسف، حماد إبراهيم، هويدان منير، محمد شومان.



الفروض أو التساؤلات:

يمكن تلخيص أهداف الدراسة فى مجموعة من التساؤلات والفروض الاستطلاعية نوجزها على النحو التالى:

الفرض الأول:

تعتمد معظم المادة الإعلامية المنشورة فى الصفحات الدينية على الأحاديث مع رجال الدين، وقليلا ما تتعرض لتحليل النصوص الدينية، أو عرض قضية دينية أو اجتماعية مطروحة على الصعيد الاجتماعى للنقاش الحر، أو قضية اجتماعية ذات أبعاد دينية. أى تعتمد على تكريس الأسلوب النقلى فى التعامل مع التراث الدينى.

الفرض الثانى:

تعمل الصفحات الدينية على دعم ومساندة المؤسسة الدينية الرسمية الممثلة فى الأزهر، ولا تحاول التعرض بالنقد لممارسات رجال الدين أو الهيئات الدينية أو الجماعات الدينية أو المناهج الدينية التى تدرس بالمدارس الابتدائية والإعدادية والثانوية.

الفرض الثالث:

هناك انفصام بين ما تطرحه الصفحات الدينية من اهتمامات وقضايا وبين هموم ومشكلات الواقع الدينى الاجتماعى الراهن فى مصر (نوعية الموضوعات التى تنشر).

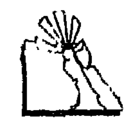
الفرض الرابع:

تتوجه هذه الصفحات إلى الفئات العمرية المختلفة مع التركيز على الشباب من الجنسين.

تمهيد

التيار الإسلامى:

برغم أن مصر لم تكن موطن ميلاد أى من الأديان العالمية الكبرى إلا أن أثرها فى معظم تلك الأديان كان بارزا فى تقبلها ونشرها وتكييفها حسب تراث



مصر، ولقد تمسكت مصر بالإسلام وعاشت حياة إسلامية فى تقاليدها وعاداتها ربما أكثر من أى بلد إسلامى آخر منذ أقبل الإسلام على مصر وأصبح دينها الرسمى والشعبى، وظل للإسلام نفوذه حتى فى حالات انحلال مصر سياسيا وخضوعها للأجانب. كما ظل الأزهر وعلماء الدين الموجه الفكرى والروحى للشعب حتى فى أشد حالات التدهور الثقافى التى مرت بها مصر... وخلاصة القول أن المناخ الذى نشأ فيه زعماء مصر وقادتها من المفكرين والسياسيين كان مناخا إسلاميا، والأزهر هو المثل البارز على قوة المنهل الإسلامى فى الفكر المصرى. ولقد احتكر الأزهر المعرفة والتوجيه الفكرى والسياسى للشعب المصرى، وسد الفراغ الذى أحدثه غياب الزعامة السياسية الحقيقية فى أواخر القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر، حتى مجىء محمد على للحكم فهو الذى قاد الثورات الشعبية ضد الفرنسيين ثم ضد المماليك والعثمانيين. واستمر نفوذ الأزهر فى ازدياد إلى ما بعد الاحتلال البريطانى لمصر، ومع أن التيار الإسلامى دعم الحركة الوطنية ضد الإنجليز وكان الباعث الرئيسى للجهاد المقدس فإن هذا الجهاد كان فى جوهره إسلاميا ولم يكن قوميا، ولم تكن الحركة الوطنية تقبل بنظام قومى حديث يفصل الدين عن الدولة (صايغ، ١٩٥٧: ١١٧) ولذلك لم يكن من المستغرب أن يتجه أغلبية القادة والمفكرين السياسيين فى مصر فى ذلك الحين اتجاها إسلاميا تبلور فى فكرة الجامعة الإسلامية؛ التى حاول السلطان عبد الحميد الثانى (١٨٧٦ ـ ١٩٠٩) استخدامها كأداة تحقق له التفاف الشعوب الإسلامية حول الخلافة العثمانية، وتؤكد له سيطرته على الولايات العربية. ولكن الحقيقة أن واضع الحجر الأساسى فى فكرة الجامعة الإسلامية هو جمال الدين الأفغانى الذى لم تعقه جنسيته غير المصرية من التأثير فى الفكر المصرى، وإنشاء تيار إسلامى ذى محتوى تحررى، ومضمون معاد للاستعمار (عمارة، ١٩٦٨: ٣٤). وقد آمن به عديد من المفكرين ودعاة الإصلاح الدينى فى القرن التاسع عشر، أبرزهم الشيخ الإمام محمد عبده. وقد ظهرت هذه الدعوة فى بدايتها على منبر صحيفة العروة الوثقى التى أسسها جمال الدين الأفغانى والشيخ محمد عبده فى باريس سنة ١٨٨٤. ورأى الأفغانى أن المائتى مليون مسلم فى العالم من المحيط الأطلسى إلى المحيط الهادى يمثلون أمة واحدة. وآمن بوجوب جمع هؤلاء كلهم فى رابطة



سياسية واحدة لا تخلصهم من الأطماع الاستعمارية فحسب، بل تسهل أيضا تطوير المفاهيم الإسلامية، وتخلق من المجتمعات القديمة البالية مجتمعا واحدا قويا وناهضا فى مختلف حقول الحياة. وهذا يجمع بين تقوية دعائم الخلافة وتدعيم الدولة العثمانية،وبين محاربة الاستعمار الأوروبى الذى يستهدف القضاء على الإسلام والسيطرة على الشعوب الإسلامية (العربى،١٩٦٦ - ١٩٦ : ٢٠٧).

وقد تطورت الرؤية الفكرية لجمال الدين الأفغانى خلال مرحلتين رئيسيتين.

١ - المرحلة الأولى:

وتمثلها مقالات مجلة العروة الوثقى التى صدرت فى باريس سنة ١٨٨٤. وكان جمال الدين الأفغانى يعول أهمية كبيرة على العامل الدينى، ويهمل تماما العامل القومى؛ ولذلك كان يرى أن الدولة العثمانية هى القوة الوحيدة المؤهلة للتصدى للاستعمار الأوروبى المسيحى وحماية الإسلام والمسلمين، مُغفلاً الحركات القومية التى كانت وحدها فى ذلك الوقت مهيأة لصد الغزو الأوروبى؛ فتراه يكتب فى العدد التاسع من المجلة تحت عنوان الجنسية والديانة الإسلامية فيقول... «إن المتدين بالدين الإسلامى متى رسخ فيه اعتقاده، يلهو عن جنسه وشعبه ويلتفت عن الرابطة الخاصة بالرابطة العامة وهى علاقة المعتقد، لهذا نرى العربى لا ينفر من سلطة التركى، والفارسى يقبل سيادة العربى، والهندى يذعن لرياسة الأفغانى، ولا اشمئزاز عند أحد منهم ولا انقباض (العروة الوثقى، ١٩٢٧). كما كان الأفغانى يكرر دائما فى مقالاته المقولة الخاصة بأن المسلمين رابطتهم العامة أقوى من روابط الجنسية واللغة، وأن لا جنسية للمسلمين إلا فى دينهم، وكان يخلط فى هذه المرحلة بين دعوته إلى الجامعة الإسلامية كتضامن مشروع للشعوب الإسلامية ضد الاستعمار الأوروبى وكوسيلة لإعادة الشرق إلى مسيرته الأولى من الرقى، وبين الخصائص القومية. فقد كان يرى أنه لن تقوم للشرق قائمة إلا إذا كان الإصلاح يعتمد على أساس دينى. وهذا الإصلاح لن يؤتى ثمرته إلا إذا صحبه شعور بقوة التربية القائمة على أساس الدين، وأنه لا جنسية للمسلمين إلا فى دينهم.

٢ ـ المرحلة الثانية:

ويظهر فيها اهتمام الأفغانى بالعامل القومى أكثر من ذى قبل، وإن كان يجعل الغلبة للعامل الدينى، فتراه يتحدث عن اللغة كسمة قومية. ففى رسالة له باللغة الفارسية بعنوان مقالات جمالية يقول:

«لا سعادة إلا بالجنسية، ولا لغة ما لم تكن حاوية لكل ما تحتاج إليه طبقات أرباب الصناعات والخطط فى الإفادة والاستفادة. وإن الروابط التى تربط جماعات كبيرة من الناس اثنتان، وحدة اللغة ووحدة الدين. ووحدة اللغة هى الأساس الذى تقوم عليه الجنسية، واللغة أشد ثباتا وأكثر دوما من الدين؛ ولذلك نستطيع أن نقول إن تأثير رابطة اللغة فى هذه الدنيا أقوى من تأثير رابطة الدين(١).

وبرغم أهمية هذا التطور الذين نلحظه فى فكر الأفغانى، فقد ظل إيمانه بالجامعة الإسلامية هو الأساس. وقد حجب ذلك عن عينه حقيقة الأوضاع النضالية لدى الحركات القومية العربية المناهضة للحكم التركى، وسعيها للاستقلال عن العثمانيين؛ شركائهم فى الملة وأعدائهم فى القومية. وتنحصر أهمية الدور الذى قام به الأفغانى فى المجتمع المصرى فى أنه خلق تياراً فكريا آمن به عديد من قادة الفكر والسياسيين المصريين. وقد حجبت الدعوة الإسلامية التى كان الأفغانى مصدرها الأول فى مصر القومية العربية فترة من الوقت، وأخذت مكانها. لقد قدمت صحيفة العروة الوثقى الأساس النظرى والفكرى الذى قام عليه الحزب الوطنى بزعامة مصطفى كامل.. ويتلخص فى ثلاث نقاط:

أولا: إن المسألة المصرية مسألة دولية فيجب الاستعانة بأوروبا لإكراه إنجلترا على الجلاء عن مصر.

ثانيا: ضرورة التشبث بالدولة العثمانية باعتبارها الدولة صاحبة السيادة الشرعية على مصر.

ثالثا: الدعوة للجامعة الإسلامية، ولكن على أساس التفاف الشعوب الإسلامية حول الدولة العثمانية، ولقد كان طبيعيا أن يؤيد مصطفى كامل حركة الجامعة الإسلامية تحت لواء السلطان العثمانى، وذلك لأنه كان يعتمدفى مطالبته بالجلاء، وتمتع مصر باستقلالها الذاتى على ما لديها من حقوق دولية فى مصر



تكفلها معاهدات واجبة الاحترام. ولهذا كان يدعو الشعوب الإسلامية إلى الالتفاف حول الدولة العثمانية لشد أزرها (رمضان، ١٩٧٢ :٣٦).

ولكن قيام الحرب العالمية الأولى وما صاحبها من تغييرات فى الخريطة السياسية العالمية أبرزها نجاح ثورة أكتوبرالاشتراكية فى روسيا سنة ١٩١٧ وقيام الاتحاد السوفيتى، وانهيار تركيا فى الحرب، بالاضافة إلى الظروف المحلية داخل المجتمع المصرى؛ التى اتسمت بتصاعد الصراع الوطنى ضد الاحتلال الذى بلغ ذروته فى ثورة مصر القومية سنة ١٩١٩، كل ذلك أدى إلى انصهار جميع القوى الوطنية فى تيارثورى واحد، واختفت مؤقتا جميع الخلافات الفكرية والسياسية، وتدفقت جميع التيارات فى تيار وطنى واحد يمثل صوت الأمة بأكملها: الاستقلال التام أو الموت الزؤام، دون الارتباط بأية دولة سواء عربية أو إسلامية وقد تفتتت وحدة البلاد السياسية بعد هبوط المد الثورى الذى أشاعته ثورة سنة ١٩١٩ وأخذت تظهر فيها تكتلات سياسية هى امتداد لما كان قبل ١٩١٤، فدولة الخلافة كانت قد انقلبت إلى دولة عصرية مستعربة، والخلافة نفسها أصيبت فى الصميم، وفكرة الجامعة الإسلامية أصيبت بانكسار واضح بعد تحالف العرب مع الغرب المسيحى ضد دولة الخلافة أثناء الحرب (رمضان، ١٩٧٤ : ٢٨٤).

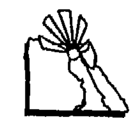
كما أن معظم القوى السياسية الممثلة فى الحزب الوطنى قد صفيت وتم تشتيتها على يد اللورد كيتشنر، بالإضافة إلى التغيرات الدولية فى الأيديولوجية التى ترتبت على نشوب الحرب العظمى، وأبرزها تحالف فرنسا وإنجلترا وانهيار الدولة العثمانية مما هدم ركنا أساسياً من الأركان الأيديولوجية للحزب الوطنى، فضلا عن تبنى بعض قادة الحزب للخط الليبرالى القومى، ثم ما أعقب ذلك من سيادة التيار الليبرالى؛ ذلك التيار الداعى إلى الأخذ بمفاهيم العصر، واقتباس أسباب التفوق الأوروبى. وكان من الطبيعى أن يتزعم هذا التيار نخبة من أولئك الشبان الذى تلقوا دروسهم فى سلك التعليم العلمانى واستكملوها فى إنجلترا وفرنسا. وقد كان من أبرز دعاة هذا الاتجاه أحمد لطفى السيد. والواضح أن هذا التيار وإن كان قد بدأ على استحياء منذ مطلع القرن التاسع عشر، ثم نما فى ظل الاحتلال البريطانى إلا أنه قد اتسع نطاقه خلال فترة ما بين الحربين (رزق، ١٩٧٢ : ١٧)، وقد شهدت هذه الفترة صراعاً حاداً بين السلفيين والليبراليين شمل



مختلف جوانب الحياة الفكرية والسياسية والاجتماعية. ففى غمرة انتصار الليبراليين فى أوائل العشرينيات ارتفعت الأصوات منادية بالمساواة المطلقة بين الرجل والمرأة، وإلغاء المحاكم الشرعية، وتعديل قوانين الأحوال الشخصية. وناقش البرلمان المصرى فى دورته لعام ١٩٢٦ وضع الوقف الأهلى الذى ارتفعت الأصوات تطالب بإلغائه. وقد نظر السلفيون إلى كل هذه الإجراءات باعتبارها بدعا جاءت فى ركاب الهجوم على الأفكار والنظم التقليدية، وخاصة أنها جرت فى الوقت الذى ألغيت فيه الخلافة فى تركيا سنة ١٩٢٤ مما جعلهم على استعداد لشن هجوم على الأفكار والنظم المستوردة من الغرب.

انفجرت الأزمة بعد نشر كتاب «الإسلام وأصول الحكم» لعلى عبد الرازق، ثم كتاب طه حسين فى الشعر الجاهلى. وقد ربط السلفيون وعلى رأسهم رجال الأزهر بين هذين الكتابين والمؤثرات الغربية التى أخذت تتغلغل فى المجتمع المصرى منذ القرن التاسع عشر. ولهذا نعتت هيئة كبار العلماء كتاب الإسلام وأصول الحكم بأنه مناقض للشريعة؛ مما ترتب عليه فصل على عبد الرازق من وظيفته فى القضاء الشرعى، كما اتهم طه حسين بالشك فى أمور تتعلق بالدين الإسلامى، وأنكر ما اتهم به، ومع ذلك فقد ظلت الصحف الحزبية تهاجمه هجوما عنيفا كاد يعصف بالجامعة المصرية فى بدء عصرها (مصطفى، ١٩٧٤: ٧٢).

ويرغم أن السلفيين كانوا قد رحبوا بإدخال النظام البرلمانى المقتبس عن الغرب دون أن يتنبأوا بأثر النظام الجديد على الشريعة ذاتها، فإنهم مالبثوا أن أحسوا أن سلطتها وقد انتقلت من يد الله إلى مجلس علمانى. كما وجدوا أفكار دعاة الإصلاح وقد تحولت من الفقهاء إلى المشرعين. وخلصوا من هذا كله إلى اعتقادهم باستفحال الخطر الذى يتهدد المعتقدات، وذلك بعد أن أوضحت النتائج المترتبة على المفاهيم الحديثة أنها تتناقض مع فكر التيار السلفى (مصطفى ١٩٧٤: ٧٧). وقد امتد السلفيون من منابر المساجد ومراكز التعليم الدينى ليبسطوا آراءهم إلى قاعات البرلمان وأعمدة الصحف والمجلات. وقد قادت هذه الحملة مدرسة المنار بزعامة رشيدرضا خليفة جمال الدين الأفغانى، والشيخ محمد عبده وهو الذى تولى تفسيراً رائها، كما تزعم قيادة رد الفعل الإسلامى ضد حرفية الدين.



وقد التقى مع الأفغانى ومحمد عبده فى الدعوة إلى تجديد حيوية المسلمين وإلهامهم بالإحساس بالكرامة والتمشى مع روح العصر والتضامن والحفاظ على القيم الدينية. ولا شك أن هؤلاء المفكرين الثلاثة أعمدة التيار الإسلامى فى مصر يلتقون فى الاتجاه الخاص بضرورة أن يشكل الإسلام أساسا قوميا يمكنه التصدى للاتجاهات العلمانية التى كانت تتضمنها النزعات القومية الحديثة (رمضان، ١٩٧٤ : ٢٨٥). وتمثل مدرسة «المنار» الجانب الفكرى والفلسفى فى التيار الإسلامى، وتعد امتدادا لمدرسة الأفغانى والشيخ محمد عبده مع بعض الاختلافات. وكان رشيد رضا يهدف من إصدار المنار سنة ١٨٩٨ إلى مواصلة السير على نهج العروة الوثقى «إلا فيما يتعلق بخطتها السياسية التى أصبحت غير ملائمة للظروف السياسية آنذاك» والعمل لنفس الغرض الذى كانت تعمل له صحيفة العروة الوثقى؛ وهو نشر الإصلاحات الاجتماعية والدينية والاقتصادية. وكان لابد أن يصطدم المنار بدعاة الفكر الليبرالى؛ فقد كان المنار يؤمن فقط بالأخوة الإسلامية التى تتجاوز حدود الأوطان (مصطفى، ١٩٧٤ : ٧٨).

وكان «رشيد رضا» يدعو إلى توحيد المسلمين، والدفاع عن الإسلام، والتصدى لأعدائه، كما كان يرى أن تحقيق رسالته على أحسن وجه يتطلب عدم التمسك بالعقلية الغربية أو تقليد الغرب تقليداً أعمى. وقد حاول أن يرد على جريدة السياسة لسان حال الأحرار الدستوريين «دعاة الليبرالية القومية» التى كانت تدعو إلى وطنية لا يدخل فيها الدين ولا اللغة. فأشار إلى أنه من دواعى الحماقة محاولة القضاء على أمة بتدمير كل ما يشكل أصالتها ومعتقداتها وغرائزها وروحها المعنوية وأدبها وعاداتها. وإن من الخطورة بمكان محاولة إحلال العاطفة القومية القائمة على الجنس محل التضامن الإسلامى. فهذه المحاولة فى رأيه ليست فقط مصدراً لفرقة المسلمين بل هى أقرب إلى المروق عن الدين. فالشريعة التى هى أثمن القوانين بإمكانها أن تتمشى فى كل الصورمع ظروف الحياة المتغيرة (رمضان، ١٩٧٤ : ١٨٦). ومن هذا المنطلق دعا رشيد رضا إلى فكرته التى نقلهاعنه فيما بعد حسن البنا، وهى تأليف جمعية إسلامية تمتد فروعهافى جميع أقطار الإسلام، وتقوم على مبدأ أساسى هو الاعتقاد بأن الأخوة فى الإسلام تمحو الفوارق الجنسية والوطنية وتؤلف بين المسلمين باعتبارهم أمة واحدة. وتكون غاية هذه الجمعية

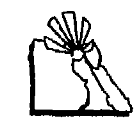


الجمع بين المسلمين في الخضوع لناموس واحد في العقائد والتعاليم الأدبية والأحكام الشرعية والمدنية، مع الدعوة لأن تكون للكل لغة واحدة هي اللغة العربية، والقضاء على البدع والتعاليم الفاسدة، والعمل على نشر الإسلام. وكان رشيد رضا ينصح بابتعاد المجتمعات الدينية والتعليمية عن الاشتغال بالأعمال السياسية لأنه رغم عدم انفصال الدين عن الدولة في الإسلام إلا أنه يجب على جميع أولئك الذين يشتغلون بالدفاع عن الإسلام أو شئون التعليم والوعظ أن يبتعدوا عن السياسة ويتجنبوا الاشتغال بها (المنار، ١٩١٦، م٣ ج٩: ١٥١ ـ ١٥٢).

ويرى د. أحمد طربين أن مدرسة «المنار» الإسلامية الإصلاحية بزعامة رشيد رضا، وما نشرته من مقالات، كان لها أثرفي تطور التفكير الديني المصري في فترة ما بين الحربين، كما قامت بدور رئيسي في خدمة التيار العربي في مصر؛ إذ لم يتردد رشيد رضا في تحميل الشعوب غير العربية مسئولية انحطاط العالم الإسلامي، وقد صرح بأن الدين الإسلامي هو دين عربي في مبدئه وأساسه،ولم يكن مبتدعا في ذلك، لأن هذه الفكرة كان قد أوردها الكواكبي (١٨٤٩ ـ ١٩٠٢) في كتابه أم القرى، كما أن الشيخ محمد عبده كان يشير إليها أحيانا،حتى إذا أتى رشيد رضا عمقها وأغنى مفاهيمها، وخاصة بعد أن قام الشريف حسين بثورته على الترك حين يئس من إصلاح رجالاتهم ويئس من بناء الدولة العثمانية. ومشى المفكرون الإسلاميون في ركاب مدرسة المنار وتساءلوا معها «ألم تكن الوحدة العربية فاتحة الوحدة الإسلامية في سالف الأزمان؟ أو ليس من قصر النظر أن لا نعمل للوحدة العربية ونبقى فزعين من دعوتها أو جامدين إزاءها؟ لئن اختلفت الحركة الإسلامية مع الحركة العربية في الأهداف البعيدة فهما تلتقيان في الغايات القريبة لأن كلتيهما تضعان مسألة تحرير العرب في مقدمة برامجها. أو ليس من الخير أن يكون التجمع العربي تجمعا وقتيا للقوى الإسلامية يستهدف تجمعا أوسع منه (م العصور، ١٩٢٨).

التيار الإسلامي في الصحافة المصرية:

لقد استمرت معظم الصحف المصرية طوال القرن الماضي تردد أفكار جمال الدين الأفغاني ومحمد عبده، وتخاطب وجدان العالم الإسلامي حتى جذبت أنظار المسلمين إلى مصر. وقد تبنى السلطان عبد الحميد (١٨٧٦ ـ ١٩٠٨) الدعوة



إلى الجامعة الاسلامية حرصا على استمرار السيادة التركية على الأراضى العربية، وتوثيقا لعلاقة العرب بالأتراك، وإزالة للنفور الذى بدا على العرب بعد صدمتهم فى حركة الإصلاح على الطريقة التركية. ومن أقوال السلطان عبد الحميد فى هذا الشأن: «إن أوربا تحاربنا حربادينية فى قالب سياسى»، وهو يهدف بهذا القول إلى استنفار المسلمين فى الشرقين الأدنى والأقصى لينضموا تحت لواء الخلافة الإسلامية فى مواجهة الأطماع الأوروبية (م العصور، ١٩٢٨). وقد وجدت فكرة الجامعة الإسلامية ترحيباً حاراً من الحزب الوطنى ممثلا فى زعيمه مصطفى كامل. وفى هذا يقول (إننا نحب الدولة العثمانية لأننا قبل كل شىء نريد أن نرى أمة شرقية تصدر منها الأنوار إلى كل أمة شرقية، ولأننا بصفتنا مسلمين نرى أنها تحمى المسلمين فى الشرق وتحفظ البلاد الطاهرة المقدسة فى مملكة الخلافة الإسلامية وهى فى الحقيقة مملكتنا وقبلتنا التى إليها نلجأ ونحوها نتجه)(٢). وقد كان تعلق المصريين بالخلافة الإسلامية أمراً ملحوظاً حتى من الإنجليز أنفسهم، فعند إعلانهم الحماية على مصر سنة ١٩١٤ جاء فى بلاغ سلطة الاحتلال «ولا أرى لزوماً لأن أوكد لسموكم بأن تحرير حكومتنا لمصر من بقية أولئك الذين اغتصبوا السلطة السياسية فى الآستانة لم يكن ناتجا من أى عداء للخلافة، فإن تاريخ مصر السابق يدل فى الواقع على أن إخلاص المسلمين المصريين للخلافة لا علاقة له ألبتة بالروابط السياسية بين مصر والآستانة» (الوقائع المصرية، ١٩٧٤).

بعد ذلك جاء مصطفى كمال أتاتورك وألغى الخلافة، وكان لهذا الحدث آثاره الأليمة لدى كثير من أنصار التيار العثمانى فى مصر. ومنذ ألغيت الخلافة نشط الأزهر، وبرز اسم مصر كمركز من أهم مراكز النشاط الإسلامى لمعالجة مشكلة الخلافة. وكثرت الدعوات لعقد مؤتمر إسلامى حيث راجت الشائعات بترشيح الملك حسين بن على للخلافة. وبرزحينئذ اسم الملك فؤاد مرشحا لها تقديرا لمكانة مصر فى العالم الإسلامى، ولأنها تضم الأزهر أعرق الجامعات الإسلامية (المعرفة، ١٩٣١)، بيد أن هذا المؤتمر الذى أجل مرارا ولم يعقد سوى مرة واحدة فى ١٣ مايو ١٩٢٦ لم يسفر عن شىء، ووضعت العراقيل فى سبيله، وأحبط مندوبو الدول الإسلامية المساعى المبذولة لترشيح الملك فؤاد، واختلف علماء الأزهر فيما بينهم. وشاركت الصحافة فى المعركة، وكتب على عبد الرازق فى السياسة

الأسبوعية يقول «كانت مسألة الخلافة أولا دفاعا عن مقام معين يراد الاحتفاظ به كأثر يحتاج إلى العناية، وكمريض يحتاج إلى الحماية، ولكن ذلك الأثر قد بطل، وانتهى أمر ذلك الرجل المريض. واتجه الرأى إلى العمل على إيجاد مقام جديد يحل محل الآخر الذاهب». ثم يقول: «والغريب أن نلاحظ أن مسألة الخلافة لم تثر شيئا من الاهتمام فى مملكة من الممالك الإسلامية ذات الاستقلال الحقيقى، وإنما يهتم بالخلافة تلك الأمم التى لا تملك أمر نفسها، ولكن يحركها الأجنبى، يقلبها ذات اليمين وذات الشمال»(السياسة الأسبوعية ع١ ، ١٩٢٢). ولكن برغم ذلك ظل التفكير فى الخلافة الإسلامية يساور الناس كلما نزلت ضائقة بالعالم الإسلامى، أو كلما برز طموح الملك فؤاد وخليفته فاروق فى الاستئثار بمنصب الخليفة.

الإخوان المسلمون-النشأة والاستمرارية:

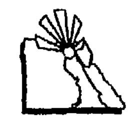
لقد بدأ الإخوان نشاطهم كجماعة دينية عام ١٩٢٨ بمدينة الإسماعيلية بزعامة الشيخ حسن البنا حيث كان يعمل مدرسا هناك. لم تتجاوز الجماعة حدود دعوتها الدينية طوال حكم الوفد عندما أصدرت مجلتها السياسية (النذير) عام ١٩٣٨. وقد ساعد نمو القوة الذاتية للجماعة على حدوث هذا التحول إذ انتقلت جماعة الإخوان بفضل نشاط البنا وديناميكيته من مجرد جماعة صغيرة محصورة فى مدينة الإسماعلية يقل عددها عن المائة إلى جماعة تنتشر مساحتها على ما يزيد عن خمسين بلداً فى عام ١٩٣٣ (رمضان: ١٩٨١)، (حمروش: ١٩٧٦)، ويمكن تحديد نشأة فكرة العنف والاستيلاء على السلطة بالقوة عند جماعة الإخوان المسلمين بنشأة ما عرف باسم (فرق الرحلات)؛ تلك الفرق التى أنشئت كما يقول حسن البنا عقب نشأة الدعوة وكادت تلازم أول شعبها وجودا. وقد بدأ تعميم هذه الفرق على مستوى جميع الشعب منذ عام ١٩٣٤. وكانت الفكرة فى تسييس هذه الفرق كما قال البنا (التأثر بفكرة الجهاد الإسلامى) وتحرجا مما جاء فى الحديث الشريف (من مات ولم يغز ولم ينو الغزو مات ميتة جاهلية)(٣). ولقد وقع الصدام الأول بين الجماعة والحكومة فى عهد حسين سرى باشا حيث تمت مصادرة مجلتى التعارف والشعاع الأسبوعيتين، وألغى ترخيص مجلة المنار الشهرية التى أراد الإخوان إصدارها بالتعاون مع ورثة الشيخ رشيد رضا، ومنع طبع رسائلهم،



كذلك منعت اجتماعاتهم، وحظر على الصحف نشر أخبارهم. وفي أكتوبر ١٩٤١ تم اعتقال قادة الإخوان، غير أن تدخل القصر أدى إلى الإفراج عنهم في نوفمبر ١٩٤١، أي بعد مضي شهر واحد. رغم الانفراجة السريعة لهذه الأزمة إلا أنها أثرت بصورة واضحة على سياسة الإخوان فيما بعد. وقد تمثل ذلك في تحاشيهم الاصطدام مع الإنجليز من ناحية، مع العمل على بناء تنظيمهم السرى من ناحية أخرى. وقد انتشر هذا التنظيم وامتد ليشمل جميع الأجهزة الحكومية والقوى السياسية المصرية القائمة في ذلك الوقت، وقد استغرق إعداد هذا وقتا وجهدا بالغا، وقد بلغ درجة عالية من الاكتمال قبل حرب فلسطين. وينبغي الإشارة إلى اعتماد البنا في تكوين الجهاز السرى على العناصر العمالية وصغار الموظفين الحرفيين والطلبة. وقد نشط الإخوان نشاطا ملحوظا عقب إقالة الحكومة الوفدية في أكتوبر ١٩٤٤، كما صرح لهم النقراشي بعقد المؤتمرات الشعبية والاجتماعات الخاصة في نهاية عام ١٩٤٥، بينما كانت القوى الأخرى محرومة من ممارسة هذا الحق. ولقد لجأت جماعة الإخوان المسلمين إلى استخدام العنف في تصفية خصومها السياسيين للمرة الأولى ضد أحمد ماهر عندما كان يرأس الوزارة السعدية، وأعلن عن عزمه على إعلان الحرب على المحور، وطلب منه الإخوان (متفقين مع سائر القوى السياسية الأخرى) العدول عن ذلك، ولكن أحمد ماهر أصر على موقفه وأعلن ذلك في بيان ألقاه يوم ٢٤ فبراير ١٩٤٥، ولم يكد ينتهي من إلقاء البيان حتى أطلق عليه محمود العيسوى الرصاص فأودى بحياته. ومن الثابت تاريخيا أن مصطفى النحاس كان قد استدعى حسن البنا في الأيام الأخيرة لوزارة الوفد عام ١٩٤٤، وحذره من الانغماس في العمل السياسي، وطلب منه ألا يتجاوز حدود دعوته الدينية، ولكن إقالة حكومة الوفد كانت نقطة البداية لتحرك الإخوان المسلمين ليس ضد الوفد فقط، ولكن ضد كافة التنظيمات الشيوعية والديموقراطية والاتجاهات الاشتراكية (حمروش، ١٩٧٦)، (الشاهد، ١٩٧٦)، (رمضان، ١٩٨١). ولما أقيلت حكومة النقراشي عقب مذبحة كوبرى عباس الشهيرة، تولى الوزارة إسماعيل صدقي في فبراير ١٩٤٦. ولقد تحالف الإخوان المسلمون مع حكومة إسماعيل صدقي التي قدمت كافة أشكال المساندة المادية والسياسية للجماعة، وسمحت لهم بإصدار صحيفتهم (الإخوان المسلمون) في مايو ١٩٤٦. وقد هرع إسماعيل صدقي عقب توليه الوزارة إلى زيارة مركز



الإخوان فى الحلمية الجديدة، ونسق سياسته معهم حتى أصبحا من مروجى الدعاية له والمدافعين عن سياسته. ولقد سمحت حكومة إسماعيل صدقى للإخوان باستكمال تدريباتهم العسكرية مما ساعدهم على المشاركة فى حرب فلسطين بصورة فعالة حيث قامت الجماعة بإعداد معسكر كامل باسم الإخوان المسلمين في السويس. ولقد ركز الإخوان هجومهم داخل مصر على الممتلكات اليهودية. ومن أبرز صور المساندة التى قدمها الإخوان المسلمون لحكومة إسماعيل صدقى عندما اشتدت المظاهرات الشعبية ضد معاهدة صدقى بيفن، طلب إسماعيل صدقى من المرشد العام أن ينزل إلى الجماهير ويعمل على تهدئتها مصاحبا لسليم زكى حكمدار القاهرة آنذاك، فاستجاب المرشد العام. وعموما ففى أواخر عام ١٩٤٨ كان الإخوان المسلمون قد أصبحوا أشبه بدولة داخل الدولة من حيث امتلاكهم لجيش مدرب ومصانع وشركات ومستشفيات ومدارس، ولكن فى ٩ ديسمبر ١٩٤٨ أصدر النقراشى قرارا بحل الجماعة، وانقض بالاعتقال والمصادرة على أعضائهم ومنشآتهم وأموالهم، فانتهت صفحة حافلة من نشاط الإخوان المسلمين، وبدأت صفحة جديدة (رمضان: ١٩٨١)، (البشرى: ١٩٧٢). ولقد دفع النقراشى حياته ثمنا للإجراءات التى اتخذها ضد الجماعة إذ تم اغتياله بعد عشرين يوما من قرار الحل، وتولى إبراهيم عبد الهادى الوزارة، وبدأت حلقة جديدة من حلقات العنف المتبادل بين الحكومة وجماعة الإخوان المسلمين. ولقد شهدت تلك الفترة موجة اعتقالات واسعة النطاق ضد جميع القوى الوطنية فى مصر وكان للإخوان المسلمين نصيب كبير منها. وعند إعلان الكفاح المسلح ضد الإنجليز فى القناة فى أكتوبر ١٩٥١ بعد إلغاء معاهدة ١٩٣٦ أعلن المرشد العام للإخوان المسلمين اعتراضه على الكفاح المسلح ضد الإنجليز، وقال موجها حديثه لشباب الإخوان (اذهبوا واعكفوا على تلاوة القرآن الكريم) (الجمهور المصرى، ١٩٥١) وقد رد عليه خالد محمد خالد فى روزاليوسف تحت عنوان (أبشر بطول سلامة يا جورج) قائلا (لقد وجد الوطن فى التاريخ قبل أن يوجد الدين وكل ولاء للدين لا يسبقه ولاء للوطن فهو ولاء زائف ليس من روح الله. وإذا لم تبادروا إلى طرد الإنجليز فلن تجدوا المصاحف التى تتلون فيها كلام ربكم... أتسألون: لماذا...؟ لأن الإنجليز سيجمعونها ويتمخطون فيها كما حدث فى ثورة فلسطين عام ١٩٣٦)، (روز اليوسف، ١٩٥١).



ثورة يوليو والإخوان المسلمون:

تعد الفترة الممتدة من أوائل القرن العشرين حتى قيام ثورة يوليو ١٩٥٢ من أخصب الفترات التى ازدهرت خلالها مختلف التيارات الفكرية والسياسية فكان هناك التيار الإسلامى الذى بدأ بالأفغانى ومحمد عبده ورشيد رضا وانتهى بظهور جماعة الإخوان المسلمين بزعامة حسن البنا فى نهاية العشرينات، وكان متواكبا مع التيار الإسلامى كل من التيار العربى والشرقى والقومى المصرى والماركسى. وقد استمرت هذه التيارات تتنافس وتتصارع، وتتحالف وتتنافر، ويندمج بعضها فى الآخر،ويختفى البعض الآخر نهائياً، طوال فترة ما بين الحربين حتى قيام ثورة يوليو عام ١٩٥٢ . وهنا بدأت مرحلة جديدة فى تاريخ مصر السياسى أدت فيما بعد إلى بروز ما يمكن تسميته إشكالية العلاقة بين قيادة ثورة يوليو والقوى السياسية والتيارات الفكرية التى كانت سائدة فى المجتمع المصرى قبل قيام الثورة. وقد حسمت هذه الإشكالية مؤقتا لصالح قيادة ثورة يوليو فى مارس ١٩٥٤ .

ويهمنا هنا بالتحديد التركيز على العلاقة بين القيادة السياسية لثورة يوليو وجماعة الإخوان المسلمين سواء فى فترة الحكم الناصرى أو أثناء الفترة الساداتية.

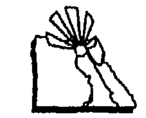
وبدون الدخول فى تفاصيل ليس هنا مجالها يمكننا القول بأن علاقة الإخوان المسلمين قد بدأت وثيقة بحركة الجيش، واستمرت فترة طويلة، ثم انتهت نهاية دموية مريرة، وكانت بداية حلقات العنف المضاد بين كل من قيادة الثورةوجماعة الإخوان المسلمين فى ١٤ يناير ١٩٥٤ عندما صدر قرار مجلس قيادة الثورة باعتبار جماعة الإخوان المسلمين حزبا سياسيا يطبق عليها القرار الخاص بحل لأحزاب السياسية. إذ نص القانون رقم ١٧٩ لعام ١٩٥٢ والقرار الصادر فى ١٧ يناير ١٩٥٣ على ما يلى: (لا تعتبر حزبا سياسيا الجمعية أو الجماعة التى تقوم على محض أغراض علمية أو اجتماعية أو ثقافية أو أدبية)، (رمضان، ١٩٨١ : ١٤٧ ـ ١٥١) (البشرى، ١٩٧٢)، ويلاحظ أن هذا القانون قد ترك للإخوان المسلمين حرية الاختيار بين الإعلان عن أنفسهم كجماعة دينية بحتة أو الإفصاح عن طابعهم السياسى. وقد استقر الرأى على حل وسط يتيح للجماعة إمكانية الجمع بين النشاطين وهو فصل العمل الدينى عن العمل السياسى (رمضان، ١٩٧٦ : ١٢٠).



وإذا كان سلوك عبد الناصر تجاه جماعة الإخوان المسلمين من خلال أحداث صدامى ١٩٥٤، ١٩٦٥ يؤكد سيطرة أسلوب المواجهة المباشرة، فقد لوحظ أن التحرك كان يأتى دائما من جانب الإخوان أولا قبل تحرك النظام. كما أن نتائج هذين الصدامين لم تكن فى صالح أى من الطرفين سواء عبد الناصر أو الإخوان المسلمين. فقد خسر عبد الناصر فصيلا وطنيا هاما، كذلك فقد الإخوان العديد من القيادات المؤثرة، وفقدوا فرصة العمل الجماهيرى. فقد خرج الإخوان المسلمون من السجون عاجزين عن استيعاب التغيرات السياسية والاجتماعية التى حدثت أثناء محنتهم، أو فهم التحول الذى طرأ على القوى الوطنية والديمقراطية من موقف المعارضة والمقاومة للثورة فى أزمة مارس ١٩٥٤ إلى موقف التأييد والمساندة فى عام ١٩٦٤. كذلك لم يستطيعوا إدراك مغزى التغيير الاجتماعى الكبير الذى وقع أثناء وجودهم فى السجن متمثلا فى قوانين الإصلاح الزراعى والتأميم وسائر القوانين المعروفة بقوانين التحول الاشتراكى (٢١).

ولا يمكننا أن نغفل التطور الذى طرأ على علاقة النظام الناصرى بالمؤسسات الدينية الرسمية مثل الأزهر والمحاكم الشرعية والمجالس الملية. فقد قام عبد الناصر بتطوير الأزهر وإعادة تنظيم دوره السياسى والاجتماعى والدينى طبقا للقانون رقم ٦٠٣ لسنة ١٩٦١. وكان قد ألغى المحاكم الشرعية والمجالس الملية منذ عام ١٩٥٥ بالقانون رقم ٤٦٢ لعام ١٩٥٥ وأصبح التقاضى أمام المحاكم الوطنية. كما قام النظام الناصرى بإنشاء مؤسسات جديدة كالمؤتمر الإسلامى والمجلس الإسلامى (أحمد ١٩٨٤: ٢٥٠ ـ ٢٥٢).

وإذا كان عبد الناصر قد طرح اجتهاده السابق المتمثل فى محاولة ربط المؤسسات الدينية فى الدولة بعمليات التنمية بمفهومها الشامل فإن ما حدث فى الفترة التالية لعبد الناصر والمقصود بها فترة السادات كان مناقضا لذلك تماما. إذحاول النظام الساداتى تشجيع الحركة الإسلامية منذ منتصف السبعينيات لتحقيق أغراض تتعلق بالمصالح الآنية والمرحلية للنظام، ولا ترتبط بالمصالح السياسية والاجتماعية للشعب المصرى فى مجموعه. فقد كان السادات يهدف بتشجيعه للجماعات الإسلامية استخدامها كأداة لضرب القوى السياسية الأخرى (والمقصود بها الناصريون والماركسيون على وجه التحديد). وقد نجح السادات فى ذلك،



ولكن الازدهار الذى عرفته الجماعات الإسلامية حتى مقتل السادات لا يمكن أن يعود إلى ذلك التشجيع فقط بدليل أن تلك الجماعات قد استطاعت مراراً أن تتحدى النظام وتنفرد بالسيطرة على أماكن عامة (الجامعات وبعض المساجد الكبيرة بل مدينة أسيوط ذاتها) وذلك بعد انقلاب النظام عليهم لانقلابهم عليه.

وعلى الرغم من أن السادات والإخوان والجماعات الإسلامية كانوا ينطلقون كما يبدو للوهلة الأولى من الإسلام ويطالبون بتطبيق الشريعة. غير أن بينهم فوارق جوهرية. ففى حين أن السادات كان يأمر بفصل الدين عن السياسة تمسك الإخوان والجماعات الإسلامية بأن الإسلام دين ودولة. وكان خط السادات أن يضغط دائما على مجموعة من القيم المتناقضة ذات الطابع السلبى، مثل الحب كنقيض للحقد، والأخلاق كنقيض للعيب، فى حين كان الإخوان والجماعات الإسلامية يؤكدون على القيم الإيجابية فى الإسلام، مثل الدعوة إلى الجهاد (أحمد، ١٩٨٤: ٢٥٠ ـ ٢٥٢). ولكن تبقى الاختلافات بين الإخوان والجماعات الإسلامية، فالواقع أن من يراجع تاريخ الإخوان المسلمين على مدار نصف قرن يجد من الصعب تصنيفهم تحت عنوان سياسى واحد. فقد أيدوا إسماعيل صدقى والملك فاروق فى الأربعينيات ونادوا بالتعاون بين العمال وأصحاب الأعمال فى المراكز الصناعية الكبرى وأثاروا الإنقسامات فى الحركة النقابية. ولكنهم كانوا من الطلائع المسلحة التى دخلت فلسطين مقاتلة عام ١٩٤٨.

وقد أيدوا أعمال القمع ضد عمال كفر الدوار فى أغسطس ١٩٥٢، وشنوا حملة عنيفة ضد اليساريين. ولكنهم نادوا بإلغاء الأحكام العرفية وعودة الديموقراطيةعام ١٩٥٤. وكونوا جهازا مسلحا حارب النظام الناصرى، ولكنهم عوملوا منه بشدة لا مثيل لها. وحاربوا الناصريين والماركسيين فى الجامعات والأحياء والمصانع فى ظل السادات، ولكنهم قاموا بأوسع تأييد للثورة الإيرانية، ووقفوا ضد اتفاقيات كامب ديفيد والصلح مع إسرائيل (السفير، ١٩٨١). كذلك امتلأت صفحات الدعوة والاعتصام بشتى أنواع التحريض الأعمى ضد المسيحيين، كما أيدوا بل وشاركوا فى أعمال العنف الطائفى أو ما يسمى (بالفتنة الطائفية). ولذلك لا يمكن أن نزعم أن الجماعات الإسلامية تعتبر امتدادا عضويا للإخوان المسلمين، والواقع أنه ليس من اليسير التميز بدقة بين حركة الإخوان المسلمين



وحركة الجماعات الإسلامية؛ فخلال التذبذبات والمناورات والظلال الكثيرة التى سترت الأفكار هنا وهناك يمكن أن نشير إلى نقطتين على قدر من الوضوح، أولاهما أن الإخوان يريدون جهادا يتقدمه أولو الأمر، ويرون أن مهمتهم الحالية لا تنحصر فى الدعوة الإسلامية وتربية الناس فحسب، بل وفى إسداء النصح للحكام؛ أى الاختلاف هنا على طبيعة المرحلة، وأسلوب التعامل مع السلطة، وسمتها العامة هو تجنب الصدام المباشر، فى حين أن الاتجاه العام للجماعات الإسلامية هو أنهم قد فقدوا الأمل فى هذا الطريق. ولذلك أخذوا يعملون على التحريض المباشر لإسقاط النظام وإحلال السلطة الإسلامية مكانه. ثانيتهما أن الجماعات الإسلامية تركز حاليا على شعار إقامة الدولة الإسلامية بينما يركز الإخوان المسلمون فى المرحلة الراهنة على شعار تطبيق الشريعة الإسلامية. (السفير، ١٩٨١).

ولا شك أن نجاح الثورة الإيرانية يعتبر عاملا رئيسيا فى تشجيع الجماعات الإسلامية، لأنها أثبتت بشكل ملموس أن الثورة الإسلامية أمر يمكن أن ينجح وأن يقف فى وجه الولايات المتحدة الأمريكية بكل جبروتها وهيمنتها، ولكن يبقى بعد ذلك وقبله أن التيارات الإسلامية فى مصر تشكل ظاهرة مصرية لها خصوصيتها التى تستحق منا المزيد من الدراسة المتأنية (Ibrahim, 1982).

أجهزة الإعلام الدينى فى مصر

لقد حرصت الحكومة المصرية على تحقيق رسالة الإعلام الدينى من خلال مجموعة من الأجهزة التنفيذية تشمل ما يلى:

١ - جهاز الدعوة الدينية بوزارة الأوقاف:

يعتبر هذاالجهاز من أبرز أجهزة الإعلام الدينى، ويشرف عليه وكيل وزارة مختص. والمعروف أن الدعوة الإسلامية تعتبر من أولى المهام المنوط تحقيقها بوزارة الأوقاف منذ إنشائها فى عهد محمد على ١٨٣٥ على شكل إدارة للأوقاف، ثم تحولت إلى نظارة عام ١٩١٣، وأخيرا أصبحت وزارة فى عهد الملك فؤاد. ويمارس جهاز الدعوة الإسلامية نشاطه من خلال عدد من الإدارات والأقسام النوعية وهى الإدارة العامة للإرشاد الدينى والثقافة الإسلامية والإدارة العامة للمساجد ويتبعها حوالى خمسة آلاف مسجد بالإضافة إلى ثلاثين ألف مسجد أهلى.

٢ ـ جهاز الوعظ والإرشاد بالجامع الأزهر:

ويتبع هذا الجهاز مجمع البحوث الإسلامية، وتتحدد اختصاصاته فى نشر الثقافة الإسلامية وتنقية التراث الإسلامى مما يثار حوله من شبهات بالإضافة إلى الإفتاء فى مختلف القضايا والمنازعات التى تعرض عليه. ويمارس هذا الجهاز نشاطه من خلال نوعين من الوسائل. أولهما الوسائل المطبوعة وتتمثل فى مجلة نور الإسلام وهى مجلة شهرية، بالإضافة إلى النشرات والكتيبات التى يصدرها الجهاز فى المواسم والمناسبات الدينية. وثانيهما الوسائل الشفهية وتتمثل فى الندوات والمحاضرات والدروس الدينية المختلفة.

٣ ـ المجلس الأعلى للشئون الإسلامية:

يعد هذا المجلس من أهم الأجهزة التى تعتمد عليها وزارة الأوقاف فى مجال الإعلام الدينى فى مصر. إذ أنه يكمل الدور الذى يقوم به جهاز الدعوة الإسلامية بوزارة الأوقاف داخل الوطن. فالمجلس الأعلى يعمل على تغطية العالم الخارجى وخصوصاً الدول الإسلامية إلى جانب بعض النشاطات الثقافية الداخلية. وتنحصر مهامه فيما يلى:

١ ـ العمل على توطيد العلاقات بين مصر والعالم الإسلامى وذلك من خلال استضافة زعماء العالم الإسلامى والعلماء المسلمين من مختلف أنحاء العالم.

٢ ـ إصدار مجلة منبر الإسلام باللغة العربية داخل الوطن وباللغات الإنجليزية والفرنسية والإسبانية للخارج.

٣ ـ العمل على إحياء التراث الإسلامى وإخراجه بطريقة عصرية.

٤ ـ وسائل الإعلام المسموع والمقروء وتشمل:

أ ـ محطة القرآن الكريم: وتعد من أبرز الوسائل السمعية للإعلام الدينى المتخصص والمباشر، وتقوم ببث البرامج الدينية والقرآن الكريم على مدى ١٧ ساعة على فترتين. وتشمل برامجها القرآن الكريم والأحاديث النبوية والفتاوى والتفسيرات والخطب.

ب ـ المجلات الدينية المتخصصة: ورغم أهمية هذه الوسيلة الإعلامية المباشرة إلا أن تأثيرها يظل محدوداً بسبب انتشار الأمية وخصوصا فى الريف المصرى. وهناك ثلاث مجلات شهرية متخصصة هى:

(١) مجلة «الأزهر» وتتبع مجمع البحوث الإسلامية بالأزهر وتصدر منذ عام ١٩٣٠.

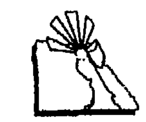
(٢) مجلة «منبر الإسلام» وتتبع المجلس الأعلى للشئون الإسلامية وتصدر منذ عام ١٩٤٣.

(٣) مجلة «نور الإسلام» وتتبع هيئة الوعظ والإرشاد بالأزهر وتصدر منذ عام ١٩٥٣.

هذا عدا المجلات الإسلامية الأخرى التى تصدرها الجمعيات الدينية والأهلية أو التى يملكها ويديريها أفراد. (انظر جدول رقم ١).

المجلات الدينية المتخصصة

	اسم المجلة	دورية الصدور	سنة الصدور	الجهة التبع لها
مجلات تتبع أجهزة حكومية	١ ـ الأزهر	شهرية	١٩٣٠	مجمع البحوث الإسلامية بالأزهر
	٢ ـ نور الاسلام	شهرية	١٩٥٣	هيئة الوعظ والإرشاد بالأزهر
	٣ ـ منبر الإسلام	شهرية	١٩٤٣	المجلس الأعلي للشئون الإسلامية
مجلات تصدرها جمعيات دينية	١ ـ التوحيد	شهرية	١٩٧٣	جمعية أعضاء السنة المحمدية
	٢ ـ مكارم الأخلاق	شهرية	١٩٢٠	جمعية مكارم الأخلاق الإسلامية
	٣ ـ الشبان المسلمين	شهرية	١٩٢٩	المركز العام لجمعية الشبان المسلمين
	٤ ـ المسلم	شهرية	١٩٥١	جماعة العشيرة المحمدية
	٥ ـ الاخلاص	شهرية	١٩٧١	جمعية الإخلاص المحمدية
	٦ ـ الاعتصام	شهرية	١٩٣١	الجمعية الشرعية
	٧ ـ البريد الإسلامي	شهرية	١٩٤٣	دار تبليغ الإسلام
	٨ ـ التقوي	شهرية	١٩٢٤	جماعة الوعظ والدعوة الإسلامية
	٩ ـ الرسالة الاسلامية	شهرية	١٩٧٣	المركز العام لجمعيات الشبان المسلمين
	١٠ الزهراء الاسلامية	شهرية	١٩٧٢	جمعية الدراسات الإسلامية



مجلات يملكها ويديرها أفراد	١ ـ المجلة الشرعية	شهرية	١٦٣٦	محمد عبد الفتاح الرفاعي
	٢ ـ وكالة أنباء العالم الإسلامى	اسبوعية	١٩٥٣	حسن صبحي
	٣ ـ الدعوة	كل شهرين	١٩٥١	صالح عشماوي
	٤ ـ الإسلام	أسبوعية	١٩٣١	مصطفي أمين عبد الرحمن
	٥ ـ الأنصار	أسبوعية		د. عبد الدايم أبو العطا
	٦ ـ الرابطة الإسلامية	شهرية	١٩٤٤	محمد شاهين حمزة
	٧ ـ طريق الحق	شهرية	١٩٥١	محمد الحافظ عبد اللطيف
	٨ ـ العالم الإسلامي	شهرية	١٩٤٩	محمود أبو الفيض المنوفي
	٩ ـ لواء الإسلام	شهرية	١٩٤٧	أحمد حمزة

القضايا الدينية فى وسائل الإعلام المصرية

تمنح أجهزة الإعلام المصرية (الإذاعات ـ التلفزيون ـ الصحف) اهتماما خاصا للقضايا الدينية. ويتمثل هذا الاهتمام فى تخصيص بعض البرامج الدورية فى الإذاعة والتلفزيون والعديد من الأبواب الثابتة فى الصحف لمعالجة القضايا الدينية.

بالنسبة للإعلام المرئى والمسموع: نلاحظ أن الإذاعة المصرية تعمل على تحقيق رسالة الإعلام الدينى من خلال البرامج والفقرات الدينية التى تبلغ حوالى ٢٠ برنامجاً دينياً عدا القرآن الكريم والأغانى الدينية والابتهالات والدعاء والأذان وسائر شعائر الصلاة وخصوصا أيام الجمع، وقد بلغ إجمالى ساعات البث للبرامج الدينية المتخصصة فى مختلف محطات الإذاعة عام ١٩٧٩ حوالى ٩٤٥٣ ساعة بمتوسط يومى ٢٥ ساعة أى ما يوازى ١٩,٧٪ من إجمالى ساعات الإرسال الإذاعى(٤).

أما التليفزيون: فهو يعالج القضايا الدينية من خلال بعض البرامج التى تتسم بالدورية والثبات مثل برنامج العلم والإيمان للدكتور مصطفى محمود، وأحاديث الشيخ متولى الشعراوى، علاوة على الندوات والمؤتمرات الدينية ومسابقات القرآن الكريم للنشء. هذا عدا الخدمات الدينية التقليدية التى يقدمها التلفزيون بصورة دائمة مثل القرآن الكريم والأحاديث(٥).



الصحافة المصرية: تخصص الصحافة المصرية وخصوصا الصحف اليومية أبواباً ثابتة ودورية لمعالجة القضايا الدينية. وقد كان لصحيفة الأهرام السبق فى هذا المجال. إذ سعت منذ عام ١٩٤٧ إلى تخصيص مساحة ثابتة للإعلام الدينى، وذلك فى شهر رمضان من كل عام، ثم أفردت صفحة أسبوعية للشئون الدينيةفى النصف الأول من السبعينيات (١٩٧٥). وقد ترتب على ذلك نشوء قسم للشئون الدينية يضم بعض المحررين المتفرغين كما يسهم فى نشاطه نخبة من العلماء والمفكرين الإسلاميين. هذاوقد بدأت كل من صحيفتى الأخبار والجمهورية بتخصيص صفحات أسبوعية فى أعداد الجمعة لمعالجة القضايا والشئون الدينية، وذلك منذ السنوات الأولى من السبعينيات (١٩٧٢ ـ ١٩٧٣).

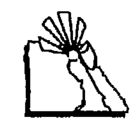
ويختلف الأمر بالنسبة للمجلات الأسبوعية إذ لا توجد بها أبواب ثابتة لمعالجة القضايا الدينية ما عدا مجلة أكتوبر التى يوجد بها باب ثابت بعنوان (آمنت بالله)، ولكن يلاحظ اهتمام هذه المجلات بمعالجة الشئون الدينية من خلال القوالب الصحفية المختلفة سواءالأخبار أو المقالات أو التحقيقات والأحاديث وإن كان يغلب عليها صفة عدم الانتظام وسنتناول ذلك بالتفصيل.

تصنيف المواد الدينية فى الصحف المصرية

لوحظ أن المواد الدينية فى الصحف المصرية لا تقتصر على الصفحات الدينية المتخصصة والتى تتسم بالدورية والثبات النسبى. ولكن تنتشر المواد الدينية سواء كانت أحداثا أو قضايا على صفحات الصحف اليومية والمجلات الأسبوعية طبقا لأهميتها وظروف حدوثها. وقد تم تصنيف المواد الدينية التى نشرت بالصحف المصرية خلال حقبة السبعينيات على النحو التالى:

التصنيف الأول: ويتضمن المتابعات الخبرية للأنشطة الدينية فى مصر بالإضافة إلى القرارات والبيانات وأشكال الاحتفالات الدينية المختلفة سواء كانت ذات طابع رسمى أم شعبى.

التصنيف الثانى: ويتضمن الصفحة المتخصصة وهى الصفحة الأسبوعية التى يشرف عليها محررمسئول وتطرح من خلالها القضايا الدينية المختلفة. ويقسم المجال للمتخصصين وغير المتخصصين فى الأمور الدينيةللمشاركة فى مناقشتها



والإدلاء بآرائهم، كما تضم هذه الصفحة أشكالاً مختلفة من التغطية الصحفية للقضايا الدينية قد يكون من بينها عمود ثابت أو أكثر.

التصنيف الثالث: يتضمن القضايا الدينية التى تبرز أهميتها نتيجة للظروف والتطورات والمناسبات الدينية فى مصر، وتنشر فى أيام أخرى غير يوم الجمعة. وعلى صفحات أخرى عادة ما تكون صفحة التحقيقات أو الصفحات الأخرى المتخصصة التى ترتبط بالدين من قريب أو بعيد.

نذكر منها ـ على سبيل المثال لا الحصر ـ «تحقيق صحفى يتناول الاستعدادات لموسم الحج» أو حديث صحفى مع وزير الداخلية يتعلق بهذه المناسبة أيضا أو حديث صحفى مع رئيس لمحكمة عسكرية تنظر أمامها قضية تتعلق بظاهرة العنف الدينى.

التصنيف الرابع: يشمل صفحة رمضان التى تخصصها الصحف لهذا الشهر وتنشر يومياً، وتضم فنونا تحريرية مختلفة تتنوع بين الخبر والحديث والتحقيق والمقال، وتتناول موضوعات تتناسب وظروف الشهر.

المواد الدينية فى الصحف المصرية خلال السبعينيات

المؤشرات الوصفية

لقد تمّ إجراء مسح استطلاعى للمواد الدينية فى الصحف المصرية (اليومية والأسبوعية) خلال عشر سنوات (١٩٧١ ـ ١٩٨١). وقد ركزت هذه الدراسة على ثلاثة محاور رئيسية هى:

أولا ـ محور الشكل ويتضمن ما يلى:

أ ـ أشكال الإخراج الصحفى وتشمل (الموقع فى الصحيفة والملامح التيبوجرافية مثل الصور والبراويز والخرائط بالإضافة إلى أساليب التعبير والصياغة).

ب ـ أنماط التحرير أو القوالب الإعلامية وتشمل (الخبر والمقال والحديث والتحقيق والتعليق والأعمدة الثابتة.. إلخ).

ثانيا ـ محور المضمون ويشمل (الموضوعات والقضايا):

وقد تم تصنيف المواد الدينية التى نشرت بالصحف المصرية خلال حقبة السبعينيات على النحو التالى:

١ ـ **العبادات:** تضم كل الموضوعات الخاصة بالفروض الإسلامية من صلاة وصوم وحج وزكاة.

٢ ـ **العقائد:** وتشمل المواد الخاصة بالمعتقدات الدينية وبما جاء فى الكتب السماوية (القرآن ـ الإنجيل ـ التوراة) وتركز بصفة خاصة على النصوص القرآنية وتفسيرها والأحاديث النبوية.

٣ ـ **الممارسات والشعائر الدينية:** وتتضمن الموضوعات الخاصة بالاحتفالات والمناسبات الدينية مثل الاحتفال بأوائل الشهور الإسلامية ورأس السنة الهجرية ومولد النبى وعيدى الفطر والأضحى والإسراء والمعراج وموسم الحج. . . إلخ.

٤ ـ **التراث الدينى:** يتناول الموضوعات الخاصة بالآثار التاريخية المادية وغير المادية للحضارة الاسلامية.

٥ ـ **التشريعات الدينية:** وتشمل المواد الخاصة بالتشريعات الإسلامية فى مجالات الإرث والزواج. . . . الخ.

٦ ـ **الشخصيات الإسلامية:** وتضم كافة الشخصيات الإسلامية ذات التأثير التاريخى والمعاصر مثل جمال الدين الأفغانى والشيخ محمد عبده ورشيد رضا وشيخ الأزهر ووزير الأوقاف والمفتى ورئيس المجلس الأعلى للشئون الإسلامية. . . إلخ.

٧ ـ **السير والتراجم:** ويتناول كل ما يتصل بالسالفين مثل الخلفاء الراشدين وأعمالهم مضافا إليها سيرة الرسول (ﷺ).

٨ ـ **نظم الحكم:** وتشمل المواد الخاصة بنظام الحكم الإسلامى والشورى ومسئوليات الحاكم وعلاقة الدين بالسلطة السياسية.

٩ ـ **الفئات الأخرى:** وتتضمن الموضوعات الدينية التى يتعذر تصنيفها تحت أى من الفئات السابقة، ويمكن رصدها على سبيل المثال وليس الحصر كالتالى:



(أ) شئون المسلمين فى الخارج وموقف الحكومات منهم.

(ب) أوضاع المسيحيين فى مصر والخارج ونشاطات رجال الكنيسة واحتفالات المسيحيين بأعيادهم.

(جـ) نشاط الجماعات الإسلامية الجديدة.

(د) نشاط المؤسسات الإسلامية الرسمية مثل الأزهر والمجلس الأعلى للشئون الإسلامية.. إلخ.

ثالثا ـ المحور الخاص بمصادر المواد الدينية:

ويمكن تصنيف هذه المصادر إلى نوعين:

الأول: داخلى ويشمل محررى الصحيفة سواء الذين يوقعون بأسمائهم أو الذين لا تكتب أسماؤهم.

الثانى: خارجى ويتضمن كلا من:

أ ـ الكتاب المتخصصين وغير المتخصصين وبعض القراء سواء المصريين أو الأجانب وبعض رجال الدين البارزين وعدد كبير من الأئمة ورجال الأزهر.

ب ـ وكالات الأنباء العربية والأجنبية.

هذا وقدأسفرت الدراسة المسحيةعن مجموعة من المؤشرات الوصفية نوجزها على النحو التالى:

أولا ـ النواحى الشكلية: (الصحف اليومية)

تميزت الصفحات الدينية فى الصحف اليومية وتشمل الأهرام والأخبار والجمهورية بالسمات التالية:

١ـ عدم الثبات سواء من ناحية موقع الصفحة أو المساحة المخصصة للمواد الدينية. فقد كانت تشغل إحدى الصفحات الداخلية ٥ أو ٧ أو ٩ . كما أنها كانت تشغل صفحة كاملة، وأحياناً النصف الأفقى أو الرأسى للصفحة، وتحتل الإعلانات الجزء الباقى . مع مراعاة أن هذه الصفحة كانت تزداد مساحتها خلال شهر رمضان إذ كانت تتراوح بين صفحة كاملة وصفحتين فى بعض الأحيان (الجمهورية) . ولا شك أن عدم الثبات سواء فى موقع الصفحة الدينية أو مساحتها كان لـه آثاره السلبية على إخراج هذه الصفحة وعلى استقرار الأبواب



الثابتة بها، والتى تعرضت للاختفاء أحياناً بسبب تقليص مساحتها مثال ذلك الأخبار والجمهورية.

٢ـ تشكل الصور الموضوعية والشخصية عنصراً بارزاً ودائمًا فى جميع الصفحات الدينية بالصحف اليومية، وكذلك البراويز وخصوصًا فى جريدتى الأهرام والأخبار، أما الخرائط والرسوم البيانية فقد كانت نادرة بوجه عام.

٣ ـ أساليب التعبير والصياغة . . . تتفاوت أساليب التعبير والصياغة التى سادت فى الصفحات الدينية طبقا للقوالب الإعلامية المستخدمة من ناحية وثقافة الكتاب والمحررين من ناحية أخرى. وقد تراوحت هذه الأساليب ما بين النمط التقليدى فى الكتابة، وقد تمثل ذلك فى مقالات رجال الدين وأحاديثهم، وما بين أساليب الكتابة العصرية أو ما يطلق عليه (لغة الصحافة)، وما تتسم به من تبسيط ووضوح. وقد غلب هذا الأسلوب على معظم المواد الدينية الأخرى مثل الأخبار والتحقيقات وبعض التعليقات وبريد القراء.

أ ـ المجلات الأسبوعية:

وتشير نتائج الدراسة المسحية للمواد الدينية فى المجلات الأسبوعية (روز اليوسف ـ آخر ساعة ـ المصور وأكتوبر) إلى مجموعة من المؤشرات تتعلق بالجوانب الشكلية نلخصها فيما يلى :

عدم الثبات سواء بالنسبة للموقع المخصص للمواد الدينية أو انتظام ظهورها وينطبق وهذا القول على جميع المجلات المصرية التى خضعت للدراسة مع بعض التفاوت النسبى فنلاحظ مثلا أن المساحة المخصصة للمواد الدينية تتضاءل كثيراً أمام المواد الأخرى الخاصة بالسياسة والاقتصاد والفن والجريمة والرياضة والأدب. وكذلك يلاحظ أن الموقع والمساحة لايتسمان بالثبات إلا فى الملحق الدينى الذى تخصصه بعض هذه المجلات لشهر رمضان مثل روز اليوسف والمصور وإذا كانت المادة الدينية تشغل الربع الأول أو الثانى من مجلة آخر ساعة فإنها تبعثر فى مجلة روز اليوسف ما بين الجزء الأول فى شكل أحاديث وتحقيقات أو أخبار فى باب أسرار وما بين الجزء الثانى من المجلة فى صورة ذكريات وبريد القراء. وكذلك فى مجلة أكتوبر التى تنشر المواد الدينية وخصوصا الأخبار ضمن باب اتجاه الريح فى النصف الأول من المجلة أما المقالات الدينية والأحاديث فقد كانت تشغل النصف

الثانى من المجلة. هذا بينما تشغل الموضوعات الدينية فى مجلة المصور الربع الأول منها.

٢ ـ الصور والبروايز والرسوم الكاريكاتيرية: تمثل الصور الموضوعية والشخصية عنصراً رئيسياً فى الصفحات الدينية فى جميع المجلات ما عدا روز اليوسف، إذ يلاحظ ندرة استخدامها للصور الموضوعية والرسوم الكاريكاتيرية إلا فى حالة المذكرات، وهو ما يبدو غريباً فى إطار ما تتميز به روز اليوسف فى هذا المجال.

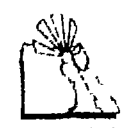
٣ ـ أما أسلوب الصياغة والتعبير: فقد لوحظ أن أغلب المجلات تنهج نهجاً عصرياً فى أساليب التعبير والصياغة فى الموضوعات الدينية التى تنشرها ويتمثل ذلك بصورة واضحة فى مجلة روزاليوسف. فقد كانت بعض المجلات نمطية فى أساليب الصياغة بسبب ضيق الإطار الذى تتحرك بداخله واقتصارها على الموضوعات التقليدية ذات الطابع الموسمى مثل الحج والإسراء والمعراج... إلخ.

ب ـ أنماط التحرير أو القوالب الإعلامية:

أولا: فى الصحف اليومية:

يعتبر المقال هو القالب الصحفى الشائع فى الصفحات الدينية فى جميع الصحف اليومية خلال حقبة السبعينيات وخصوصا فى شهر رمضان، وإن كان الخبر يشكل القالب الرئيسى فى جريدة الأهرام ويأتى ترتيبه بعد المقال فى كل من الجمهورية والأخبار. وتنتشر الأعمدة الثابتة فى الجمهورية (قرآن وسنة) للشيخ إسعاد جلال و(إسلاميات) لصلاح عزام، (رأى الدين) لمحمد مصلح وخصوصاً فى النصف الأول من حقبة السبعينيات كذلك الأهرام يوجد بها العديد من الأبواب الثابتة فى الصفحة الدينية مثل الأسوة، من التراث، مؤتمرات. أما التحقيق والحديث فقد كان استخدامهما بصورة أقل، ولم يخل الأمر من بريد القراء وخصوصا فى الأخبار. وقد كان يتخذ شكل س، ج ويجيب فيه رجال الدين على أسئلةالقراء الدينية كما كان يحتوى أحيانا على تفسير لبعض الآيات القرآنية.

وقد لوحظ أن الصحف اليومية قد استخدمت مختلف الأنماط التحريرية من الأخبار والتحقيقات والأحاديث فى الصفحات الأخرى وذلك فى المناسبات الدينية



المختلفة مثل الحج والصوم ووفاة البابا ومقتل الشيخ الذهبى وأحداث الفتنة الطائفية واغتيال السادات.

ثانيا: المجلات الأسبوعية:

تختلف المجلات الأسبوعية فى اختياراتها للقوالب الإعلامية التى تعرض من خلالها المواد الدينية فنلاحظ أن التحقيق الصحفى يتصدر قائمة القوالب الصحفية فى مجلة آخر ساعة، بينما تتنوع القوالب الصحفية فى مجلة روز اليوسف ما بين الخبر والتحقيق والحديث وبريد القراء، كما تتميز بأنها المجلة الوحيدة التى كانت تخصص الافتتاحية لمناقشة بعض القضايا الدينية المعاصرة وخصوصا أثناء تولى عبد الرحمن الشرقاوى لرئاسة التحرير (١٩٧١ ـ ١٩٧٧). أما مجلة أكتوبر فقد كانت المقالات تتصدر القائمة تليها الأخبار، أما التحقيقات فقد كانت محدودة. وقد اعتمدت مجلة المصور على كل من الحديث والتحقيق بصورة متساوية. ويمكن القول بأنه لا توجد أعمدة ثابتة تتناول الشئون الدينية فى المجلات الأسبوعية سوى مجلة أكتوبر التى يوجد بها باب (آمنت بالله) ويشرف عليه إبراهيم مصبح ويستكتب فيه أحيانا بعض رجال الأزهر.

المحور الثانى المضمون (القضايا والموضوعات)

أولا ـ بالنسبة للصحف اليومية:

لوحظ أن فئة العبادات والعقائد تستأثر بالمكانة الأولى فى الصحف اليومية خلال شهر رمضان، أما الفئات الأخرى فقد جاء ترتيبها كالتالى:

١ ـ **الأهرام:** مرت الصفحة الدينية بجريدة الأهرام بمرحلتين: أولاهما بدأت فى فبراير ١٩٧٥ ـ مارس ١٩٧٦. وكان الاهتمام الأساسى بالقضايا الدينية وإثارة الحوار حولها وإعطاء الفرصة لكافة الاتجاهات للمشاركة فى إبداء آرائهم وخصوصا المسيحيين، حيث سمحت لهم الصفحة بطرح وجهات نظرهم فى قضاياهم الدينية، وهذا اتجاه غير مسبوق فى الصحافة اليومية إلا فى المناسبات الدينية فحسب. وقد تعرضت الصفحة فى المرحلة الأولى لمناقشة مجموعة من القضايا الدينية المعاصرة مثل التطرف الدينى والتصوف والتيارات السلفية والنقلية. كما عالج فهمى هويدى المشرف على الصفحة فى عموده الثابت (ولنا كلمة) بعض

القضايا الهامة مثل الاجتهاد فى الإسلام، وظهور جماعات التكفير والهجرة، واليمين واليسار فى الإسلام.

تبدأ المرحلة الثانية للصفحة الدينية بجريدة الأهرام من أبريل ١٩٧٦ حتى اليوم، وقد أسند الإشراف عليها إلى محمود مهدى الذى يكتب عموداً ثابتاً بعنوان (الأسوة الحسنة)، ويتناول فى الصفحة الموضوعات التقليدية مثل التربية الدينية فى المدارس، والكسوة الشريفة، وأخطاء الترجمات القرآنية، والمواسم الدينية المختلفة، وشئون المسلمين فى الخارج، ونشاط الجمعيات الإسلامية الجديدة.

٢ ـ جريدة الأخبار: تناولت الصفحة الدينية فى جريدة الأخبار خلال فترة الدراسة جميع الفئات، ولكن كان هناك تفاوت فى درجة الاهتمام، مثلا اهتمت فى بداية السبعينيات ببعض القضايا الدينية المتعلقة بالعقيدة كالصوفية والإسلام كما أبدت أهتماما ملحوظا بقضية الشريعة الإسلامية، وقدمت فيها ٢٢ مقالا خلال عام ١٩٧٦، ولذلك يمكن القول أن فقه التشريع قد احتل المكانة الأولى فى الصفحة الدينية، تلاها مباشرة العلاقات بين الدول الإسلامية والمؤتمرات الإسلامية، كما أهتمت بمناقشة قضية النظرية الاقتصادية فى الإسلام، واعتمدت على آراء المفكر الجزائرى مالك بن نبى فى هذا الموضوع، واهتمت الصفحة بقضية التنشئة الدينية، وركزت على دور الأزهر والمسجد والتعليم الأزهرى فى هذا الصدد. هذا وقد واصلت الصفحة اهتمامها بالممارسات والاحتفالات الدينية فى المواسم بالإضافة إلى السير والتراجم.

٣ ـ جريدة الجمهورية: بدأت الصفحة الدينية فى يناير ١٩٧١ ومرت بعدة مراحل تغيرت أثناءها كوادر المحررين العاملين بها وموقعها فى الصحيفة مما كان له آثار واضحة على مضمون الصفحة وتوجهاتها. ومن أبرز الثوابت فى الصفحة هى الأعمدة التى تحمل عناوين عقائدية (قرآن وسنة) (إسلاميات) (رأى الدين)، (خواطر إسلامية) رغم اختلاف مضامينها ومعالجاتها للقضايا الدينية بجريدة الجمهورية، فقد ناقشت حرية الرأى والعقيدة ووحدانية الله وثوابه وعقابه. وقدم الشيخ إسعاد جلال من خلال عموده قرآن وسنة اجتهادات ملحوظة فى هذا الشأن، وقد تلا ذلك فئة الشخصيات الإسلامية ثم فئة التشريع. أما أقل



الفئات تناولا فقد كانت فئة العبادات. وقد ركزت الصفحة فى النصف الأول من حقبة السبعينيات على الخلفاء الراشدين والشخصيات الإسلامية التى شاركت فى الفتوحات والغزوات الإسلامية. كذلك اهتمت الصفحة بمناقشة قضية الحلال والحرام وفقا لقوانين الشريعة الإسلامية، وفى ضوء ظروف العصر. أما الفئات الأخرى مثل الممارسات والاحتفالات الدينية والتربية الإسلامية والمؤسسات الإسلامية فقد منحتها الصفحةالدينية بجريدة الجمهورية اهتماما روتينيا، وكانت مجرد موضوعات تسجيلية.

ثانيا ـ المضمون الدينى فى المجلات الأسبوعية:

١ ـ مجلة روزاليوسف:

تتميز المادة الدينية فى مجلة روز اليوسف خلال حقبة السبعينيات بالاختلاف والتباين فى الفترة الأولى من ١٩٧١ ـ ١٩٧٧، وهى فترة رئاسة عبد الرحمن الشرقاوى، عنها فى الفترة الثانية التى تولى خلالها مرسى الشافعى رئاسة التحرير. ويلاحظ أن المجلة قد ركزت فى الفترة الأولى على القضايا ذات الطابع الفكرى والأيديولوجى مثل الإسلام والعدالة الاجتماعية، والإسلام والديموقراطية، وقضايا الهوية الحضارية، والاقتصاد الإسلامى، والماركسية والإسلام، والإخوان المسلمين والثورة الإسلامية. كما شهدت هذه المرحلة الكثير من المعارك الفكرية حول القضايا الدينية التى أثارتها. ومن أبرزها دراسة (الحركات السرية فى الإسلام). وقد أثارت مناقشات حادة حول المنهج العلمى المتبع فيها، وحول تفسير هذه الحركات ودورها (أكتوبر، ديسمبر ١٩٧٢). ثم حديث الشيخ الخفيف الذى أدلى فيه بتصريح (كل المسلمين يسار) وكذلك مقالات د.فؤاد زكريا عن (الماركسية والإسلام) والقضية المعروفة عن محاولة شيخ الأزهر التخلص من ٤٨ عالماً لأنهم درسوا فى الدول الإشتراكية. وقد تبنت مجلة روز اليوسف هذه القضية وكتبت عدة مرات دفاعا عن حقوق هؤلاء العلماء، حتى تراجع المجلس الأعلى للجامعات عن موقفه. كانت روز اليوسف تخصص ملحقا لشهر رمضان، كان يتضمن الأشعار والأحاديث النبوية والقصص القصيرة والتفسيرات القرآنية، وكان الشرقاوى يكتب افتتاحية هذا الملحق. وقد سجلت الفترة الأولى اهتماما واضحا



من جانب المجلة بقضايا الدين المسيحى فى مصر. وقد تمثل ذلك فى متابعتها لقضية الوحدة الوطنية، حيث طرحت رؤية مخالفة لما طرحته الأهرام. فأشارت معظم المقالات إلى أن الوحدة الوطنية بين المسلمين والمسيحيين لا يجب مناقشتها، لأنها متحققة بالفعل، وإنما يجب مناقشة الوحدة الوطنية من منظور وحدة الطبقات الاجتماعية لضمان سلامة المجتمع وسلامة الجبهة الداخلية فى المعركة(٦). وقد أكد عبد الرحمن الشرقاوى نفس المعنى فى مقالاته بعنوان (الوحدة الوطنية أيضا)، بمناسبة انتفاضة يناير ١٩٧٧ وقد اهتمت روز اليوسف بتوجيه النقد إلى خطباء المساجد ورجال الأزهر ووزارة الأوقاف وخصوصا فى افتتاحيات الشرقاوى.

ويلاحظ أن اهتمام روز اليوسف فى الفترة الأولى لم يقتصر على هموم مصر الدينية بل تعداها إلى مناقشة هذه القضايا على المستوى الخارجى، فأجرت عدة أحاديث مع الإمام القمى إمام الشيعة حول التقريب بين المذاهب الإسلامية خلال الأعوام ٧٣، ٧٦، ١٩٧٧. ويلاحظ أن بريد القراء وباب (حوار الأسبوع) فى روز اليوسف قد اتجه فى تلك الفترة إلى إثارة قضايا دينية فقهية تدور حول شئون العبادات وخصوصا فى شهر رمضان والمناسبات الدينية مثل الحج بينما يختلف الأمر فى الفترة ٧٦ ـ ٧٧ حيث يلاحظ اهتمام باب (حوار الأسبوع) بمناقشة الأحداث الدينية المعاصرة مثل عملية الفنية العسكرية وانتفاضة يناير ١٩٧٧ ومحاكمة أعضاء التكفير والهجرة.

ويلاحظ أيضا أن المذكرات التاريخية التى نشرتها روزاليوسف قد تناولت بعض القضايا الدينية رغم طابعها السياسى، مثال ذلك سلسلة (التاريخ السرى لحكم عبد الناصر)؛ والتى اتهم فيها عبد الناصر بالإلحاد، وإهدار الدين فى عصره. وسلسلة (أيام الوفد الأخيرة) لإبراهيم طلعت، وقد تناولت المجلة أحداث التكفير والهجرة ومقتل الشيخ الذهبى ولكن من خلال مقالات وتعليقات الكتاب المصاحفين. كذلك اهتمت المجلة بعرض بعض الكتب التى تناولت القضايا الدينية بمنظور عصرى مثل (الله) لأحمد بهجت، واليمين واليسار فى الإسلام لعباس صالح. فى الفترة الثانية والتى تبدأ من يونيو ١٩٧٧ ـ ١٩٨٠ وهى الفترة التى كان يرأس تحريرها مرسى الشافعى اهتمت روز اليوسف بتخصيص باب حوار الأسبوع للرد على الآراء التى تطرحها الصحف والمجلات الأخرى حول القضايا الدينية



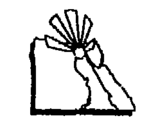
المختلفة مثل تطبيق الشريعة، وفرض عقوبة على المفطرين فى رمضان، ونمو نشاط الجماعــات الإسلامية فى الجامـعات، وبروز ظاهرة الحجاب، وتفـسير بعض آيات القـرآن والشورى. كـما تناول أحـمد حمـروش وصلاح حـافظ قضـايا الإرهاب والعنف السياسى فى مصر بمناسبة مقتل الشيخ الذهبى. وتشمل هذه الفترة اهتماما محدودا من جانب روز اليوسف بقضايا المسيـحيين والدين المسيحى فى مصر، فلم ينشر سوى حديث صحفى واحد مع البابا شنودة.

٢ ـ مجلة آخر ساعة:

يتـزايد اهتمـام آخـر ساعـة بالموضـوعات الدينيـة بصـورة طردية منذ بداية السـبعـينيـات، وتصل إلى ذروة الاهتمـام عام ١٩٧٧ (٤٣ مـوضـوعا) ثم يهـبط اهتمامـها حتى يصل فى عام ١٩٨١ إلى (٨ موضـوعات). ويمكن أن نطلق على مجلة آخر ساعة (مجلة المناسبات) وخصوصا أن موضوعاتها الدينية لم تأت إلا فى المناسبات الدينية فـحسب. كما أنها لم تتعرض مطلقـا لجميع أحداث العنف الدينى التى وقعت خـلال فتـرة الدراسة مثل أحـداث الفتنة الطائفـية والفنية الـعسكرية. ولكنها ولأول مرة قامت بتـغطية حادث مقتل الشيخ الذهبى، كما تابـعت محاكمة جماعة التكفـير والهجرة. وقامت بتغطيـة أحداث العنف الدينى التى وقعت داخل الحرم المكى، وقـد لوحظ اهتمام المجلة بالمناسـبات الدينية مثل الإسـراء والمعراج، والحج، وشهر رمضان، ولكن معالجاتها اتسمت بالنمطية والتكرار.

٣ ـ مجلة المصور:

لم تخصص مجلة المصور صـفحة أو باباً ثابتاً للمواد الدينية، وكـان تعرضها للقضايا الدينية يتم وفقا لحدث أو مناسبة دينية مثل (المؤتمرات الدينية ومواسم الحج وانتـخابات الكنيـسة). واهتـمت بنشر حـديث مع مصطفى الـعقاد مـخرج فـيلم الرسالة، حـيث يركز على أن الفـيلم أفضل دعـاية للدين الإسلامى، وقـد أجرى الحديث فـوميل لبيب الذى أجـرى عدة تحقيـقات وأحاديث أخـرى كان أبرزها مع مطران القـدس الأنبـا باسـيليـوس، ومع الباب شـنودة، وتحقـيق عن انتـخـابات البطريرك والمسيح فى مـصر. وقد اهتمت المصور بإجـراء العديد من الأحاديث مع أقطاب الدين الإسلامى والمسيحى فى المناسبات الدينية المختلفة. كما اهتمت بتغطية



المؤتمرات الدينيـة. وكان اهتمـامها بالشـرائع يأتى فى المقام الأول، ثم الممـارسات والاحتفالات، فالتراث الدينى وأخيرا العقائد. ولوحظ اهتمام المصور بقضايا الدين المسيحى بصورة تفوق الصحف والمجلات المصرية الأخرى.

٤ ـ مجلة أكتوبر:

تتميـز مجلة أكتوبر بوجود باب دينى ثابت بعنوان (آمـنت بالله) يشرف عليه أحد مـحرريهـا (إبراهيم مصبح). وقد اهتـمت المجلة منذ صدورهـا ١٩٧٦ حتى ١٩٨١ بالتركيز على الممارسات والعقائد، ثم العبادات والفتاوى، كما اهتمت بسير الصحابة وعلماء الإسلام وشيوخ الأزهر، بالإضافة إلى سيرة الرسول (ﷺ)، كما منحت اهتماما ملحـوظا لمقتل السادات، وأجرت عدة تحقيقـات عن المجموعة التى قامت باغـتياله، وأفكارهم وتحركـاتهم يوم الحادث، وخططهم، ومتابعـة البوليس لهم(٧). وقد أبدت مـجلة أكتـوبر اهتمـاما خاصـا بالآثار الإسلاميـة وخصـوصا المساجد. وتعتبـر أكتوبر الصحيفة المصرية الوحيدة التى اهتـمت بمتابعة أخبار الدين اليهودى وخصوصاً مولد أبى حصيرة وعيد الغفران. كما ركزت على أخبار الأديان الثـلاثة مثل عناق أبدى بين الهـلال والصليب ونجـمة داود، وهو مـجموعـة من الصور عن السادات مع رجال الدين المسيـحى واليهودى(٨) ومؤتمر الأديان الثلاثة فى أمريكا. ويلاحظ أن المواد الدينية فى مجلة أكتوبر تتركز موضوعاتها على الدين الإسلامى ثم اليهودى ولم يرد شىء عن الدين المسيحى إلا من خلال الحديث عن الأديان الثلاثة.

المحور الثالث... مصادر المواد الدينية:

أولا ـ فى الصحف اليومية:

يلاحظ أن جميع الصحف اليومية قـد اعتمدت فى تحرير أبوابها الدينية على محـرريها بصـفة أسـاسية، ثم علـى الكُتَّاب من الخارج، ولـكن بنسب متـفاوتة، ويمكن توضيح ذلك على النحو التالى:

١ ـ جريدة الأهرام:

يلاحظ أن كتـاب ومحررى الصـفحة الدينيـة بجريدة الأهرام ينقسـمون إلى قسـمين: مـحررى الصحـيفـة، وهم الكادر الرئيسى الذى يشـرف على الصفـحة

وإخراجهـا وتحريرها، ثم الكتاب الخـارجيين، سواء المصـريون أو العرب، ويتكون أغلبهم من شيـوخ الأزهر وعلماء الدين وبعض الكتاب المتخصـصين مثل د. بنت الشاطئ وعبد العزيز كامل وعبد الصبور شاهين.

وقد كانت الصفحة تستضيف بعض الكتاب غير المتخصصين أمثال زكى نجيب محمود وأحمـد بهاء الدين وأحمد بهجت وسيد ياسين وبـطرس غالى، وخصوصا أثناء الفترة الأولى (فترة فهمى هويدى ١٩٧٥ ـ ١٩٧٦) أمـا الفترة الحالية فيلاحظ أنه من النادر أن يكتب فى الصفحة واحد من غير المتخصصين فى الشئون الدينية، ونادرا ما تعتمد الصفحة على وكالات الأنبـاء الأجنبية فى استقاء المادة الدينية. غير أن ذلك قـد يحدث بالـنسبـة للمـادة الدينيـة فى الصفـحـات الأخرى من جـريدة الأهرام. مثال: نشرت الأهرام فى صـفحتها الأولى خبـراً عن اعتزام السادات بناء مجمع للأديان على قـمة جبل موسى، وقد نقـلته عن وكالة الأنباء الفرنسـية نقلا عن تصريح للسادات لصحيفة جيروزاليم بوست الإسرائيلية (يناير ١٩٧٨).

٢ ـ جريدة الأخبار:

يلاحظ عدم وجود كادر متخصص فى الشئون الدينية لدى جريدة الأخبار، ولذلك يكثر اعتمادها على الكتـاب من الخارج، ومن أبرزهم أحمد موسى سالم، ومحمد علم الدين، ومحمود عبد السميع، وعبد الكريم الخطيب. هذا عدا بعض الشخـصيات الرسمـية من رجـال الأزهر، والمجلس الأعلى للشئـون الإسلامـية وعُمداء المعاهد الدينية. ومن النادر أن تلجأ الصحيـفة إلى الكتاب غير المتخصصين أو وكالات الأنباء لاستقاء مادتها الدينية.

٣ ـ جريدة الجمهورية:

ينقـسم محررو المادة الديـنية بالجريدة إلـى محررين من داخل الجـريدة وهم صلاح عزام وأنور الجندى وأبـو الحجاج حافظ ومحـمد نعيم وجلال العـريان وعبد اللطيف فايد وأسماء أخرى عديدة ظهـرت واختفت وربما لـم تنشر سوى مرة احدة أو مرتين على الأكثر. أما الكتاب الخارجيون فهم ينقسمون إلى:

(١) رجال الدين مـثل الشيخ إسعاد حـلال وعبد المنعم النمر وعـبد الحليم محمود ومتـولى الشعراوى وأحمد بيصار وأحمد الشـرباصى (معظمهم من شيوخ الأزهر).



(٢) كتاب متخصصون مثل د. صافى حسين والشيخ عبد الرحمن البنا ود. أبو الوفا التفتازانى ومحمد عمارة.

(٣) كتاب غير متخصصين مثل اللواء الركن محمود شيت خطاب وعبد الرحمن أمين وكمال أبو المجد.

(٤) عدد كبير من أئمة المساجد وبعض القراء مثل عيسى متولى ومحمود عبد الوهاب.

ثانيا ـ مصادر المادة الدينية فى المجلات الأسبوعية:

١ ـ روز اليوسف:

يلاحظ أن الكتاب المصاحفين يحتلون المكانة الأولى فى تحرير المادة الدينية فى مجلة روز اليوسف خلال الفترة الأولى (فترة الشرقاوى من ٧١ ـ ١٩٧٧) ومن أبرزهم د. محمود إسماعيل، محمود البرشومى، عبد المنعم النمر، وفؤاد زكريا، وعبد العظيم رمضان، وحسن حنفى، وعبد الله السمان، ومصطفى محمود. أما بالنسبة لكتاب المجلة فهم على التوالى عبد الرحمن الشرقاوى وناصر حسين ورزق هيبة.

أما فى الفترة الثانية فيلاحظ أن المجلة كانت تعانى من نقص واضح فى عدد الكتاب الخارجيين والداخليين فقد اقتصر الكتاب المصاحفون على: عبد العظيم رمضان، وعبد المنعم النمر. أما كتاب المجلة فقد انحصروا فى رزق هيبة وأحمد حمروش وصلاح حافظ وعادل حمودة. ولذلك يلاحظ أن المجلة قد اعتمدت فى هذه الفترة على بريد القراء (حوار الأسبوع) إلى حد كبير فى تغطية القضايا الدينية.

٢ ـ مجلة آخر ساعة:

يلاحظ أن مجلة آخر ساعة تعتمد فى الأساس على محرريها فى تغطية المادة الدينية وخصوصا أنها تتسم بالطابع الموسمى التقليدى، وأحيانا كانت تستكتب بعض رجال الأزهر فى المناسبات الدينية مثل الإسراء والمعراج أو الحج.

٣ ـ مجلة المصور:

لا يوجد كتاب متخصصون فى الشئون الدينية بمجلة المصور بدليل أن محرريها هم الذين يتولون كتابة المادة الدينية وأبرزهم صبرى أبو المجد وفوميل لبيب وإبراهيم البعثى وأحمد أبو كف. أما الكتاب الخارجيون فقد كانوا من الكتاب المتخصصين فى الشئون الدينية أمثال عبد الرزاق نوفل وعبد العزيز كامل.

٤ ـ مجلة أكتوبر:

تعتمد مجلة أكتوبر على جهد محرريها فى تغطية المادة الدينية فى الباب الذى تخصصه لذلك تحت عنوان (آمنت بالله) ويشرف عليه إبراهيم مصبح. وهناك بعض الكتاب الخارجيين من شيوخ الأزهر مثل الشيخ منصور الرفاعى ومحمد السعدى فرهود والشيخ محمد العيسوى والشيخ الباقورى وعبد الجليل شلبى ومحمد إبراهيم الخطيب وصابر فراج.

اتجاهات الصحافة المصرية إزاء أحداث العنف الدينى فى السبعينيات:

لقد شهدت حقبة السبعينيات عدة أحداث اتسمت بطابع العنف الدينى وهى على التوالى:

١ ـ حادث الفنية العسكرية الذى نشرت أخباره فى ٢٠ أبريل ١٩٧٤، وألقى القبض على التنظيم الدينى المدبر له وقيادة ذلك التنظيم. ويعتبر ذلك الحادث أول صدام مسلح بين القيادة السياسية والجماعات الدينية، فقد أسفر عن مصرع ١١ قتيلاً وإصابة ٢٧ شخصا آخرين بجراح، كما أشارت الصحف إلى صلة زعيم التنظيم بالحكومة الليبية.

٢ ـ مقتل الشيخ الذهبى (يوليو ١٩٧٧) على يد جماعة المسلمين المعروفة إعلاميا باسم التكفير والهجرة.

٣ ـ قضايا التنظيم الإسلامى المعروف باسم (الجهاد) الأولى فى عام ١٩٧٨ وقد شملت ٨٠ شخصا، والثانية فى عام ١٩٧٩ وقد شملت ١٣٤ شخصاً.

٤ ـ أحداث العنف الدينى فى سياق المسألة الطائفية وتشمل الأحداث التى وقعت فى المنيا (أبريل ١٩٨٠)وأحداث الزاوية الحمراء (يوليو ١٩٨١).

٥ ـ الجماعات الإسلامية فى الجامعات المصرية وتشمل أحداث جامعة أسيوط يوليو ١٩٧٩ ـ جامعة المنيا نهاية العام الدراسى ١٩٧٩ ـ ١٩٨٠ ثم صدام طلبة جامعة أسيوط بالإدارة خلال عام ٨٠ ـ ١٩٨١.

٦ ـ اغتيال رئيس الجمهورية أنور السادات فى ٦ أكتوبر ١٩٨١، اتهام الجماعات الإسلامية، وتشكيل محكمة عسكرية لمحاكمة المتهمين.

وبمتابعة الصحف اليومية والمجلات الأسبوعية خلال حقبة السبعينات لتحديد مواقفها واتجاهاتها من أحداث العنف الدينى من خلال استقراء وتحليل المعالجات التى قدمتها لتلك الأحداث لوحظ ما يلى:

١ ـ أن جميع الصحف المصرية دون استثناء قد عالجت هذه الأحداث بشكل منفصل عن الصفحات الدينية. وقد قامت بتغطيتها صحفياً من خلال الأخبار والتحقيقات والتعليقات والمقالات كأحداث مستقلة لها أهميتها وخطورتها على الواقع الاجتماعى والسياسى المعاصر.

٢ ـ أن بعض الصحف المصرية قد علقت على هذه الأحداث فى صفحاتها الدينية المتخصصة ولكن بعد وقوع هذه الأحداث، باستثناء جريدة الأهرام التى نبهت فى بدايات عام ١٩٧٦ عندما أشار فهمى هويدى فى عموده (ولنا كلمة) إلى خطورة جماعة التكفير والهجرة وسواها من الجماعات الدينية المتطرفة، وذلك فى سياق حديثه عن دور الأزهر فى معالجة مظاهر الانحراف الدينى.

٣ ـ اتسمت مواقف الصحف المصرية من الجماعات الإسلامية بالسلبية والمعالجات الخبرية البعيدة عن التحليل أو التفسير. كما اقتصرت معالجاتها على تقديم وجهة نظر السلطة، وعرض جماعة التكفير والهجرة فى صورة مشوهة، والتركيز على أقوال المنشقين عن الجماعة.

٤ ـ شاركت الصفحات الدينية فى كل من الأهرام والجمهورية فى تغطية مقتل الشيخ الذهبى من خلال نشر وتقديم فكر الشيخ الذهبى وآراء الجماعات الدينية الإسلامية. فقد نشرت الأهرام عدة موضوعات عن المؤمن والكافر فى الإسلام وجذور الفكر المنحرف. وبعد إعدام شكرى مصطفى فى ١٩٧٧/١٢/١ نشرت الصفحة الدينية بالأهرام سلسلة مقالات وأحاديث عن الشباب والفراغ الدينى، وعن دور المسجد والمدرسة وأجهزة الإعلام فى حماية الشباب.



كما نشرت الجمهورية في صفحتها الدينية تعليقا على مقتل الشيخ الذهبى كتبه عبد اللطيف فايد فى عموده (خواطر إسلامية)، وقد فسر الحادث بأنه (اختلاف فى الرأى ناتج عن تعدد مصادر الثقافة، وعلى الأمة أن تبحث فى أوجه الخلاف، وأن تستمد أفكارها من الله ورسوله)(٩).

كذلك نشرت الجمهورية فى نفس الشهر تحقيقا عن شباب الجامعات يضع الحدود الفاصلة بين الجماعات الإسلامية وتنظيم التكفير والهجرة.

٥ ـ بدأت تحقيقات الأهرام المسلسلة حول مشكلات الجماعات الإسلامية، والحلول المقترحة لها فى ٢٧ يناير ١٩٧٨ بمواجهة بين رؤساء الجماعة فى جامعة القاهرة ورئيسها فى ذلك الوقت الدكتور صوفى أبو طالب، الذى وضعت صورته إلى جانب صور لرئيس الجماعة الإسلامية بكلية الآداب ـ جامعة القاهرة.

فى هذا التحقيق تحدث أيضا عبد المنعم أبو الفتوح رئيس اتحاد الطلاب وأحد رؤساء الجماعة عن مشكلات الجماعة وأهمها:

أ ـ تدخل إدارة الجامعة فى الانتخابات.

ب ـ منع إقامة المؤتمرات والندوات.

جـ ـ نقص الدعم المالى المخصص للجماعة.

د ـ عدم وجود مساجد داخل الحرم الجامعى تتناسب وحجم الطلاب.

هـ ـ تجاهل الجامعات للنشاط الدينى واهتمامها بحفلات الموسيقى والتمثيل والغناء والرقص.

و ـ وضع الصعوبات والعراقيل أمام الجماعات الإسلامية وأعضائها.

وقد قدم الدكتور صوفى أبو طالب ردوده على كل هذه الاتهامات محاولا الدفاع عن الجامعة وإدارتها.

ثم نشرت الأهرام فى صفحة الفكر الدينى تصريحا لنائب رئيس الجامعة د. محمود درويش يقول فيه «ديننا لا يعرف التعصب وينهى عن العنف فى الدعوة»، كما نشرت الأهرام مجموعة من تصريحات شيخ الجامع الأزهر د. عبد الحليم محمود حول التسامح والتسلح باللين فى الدعوة وعدم اللجوء إلى العنف. وكذلك د. بيصار.

ونُشرت مع التحقيق صور للدكتور عبد الحليم محمود، عبد الرحمن بيصار، محمود درويش (صور شخصية)(١٠).

وقد اختتمت الأهرام سلسلة تحقيقاتها هذه بما يشبه الدعوة لمحاولة احتواء الجماعات الإسلامية حتى تبتعد عن فكرة العنف لكى تكون قوة ضاربة داخل الجامعة ضد بقية القوى السياسية الموجودة.

النتائج العامة للدراسة:

باستقراء المؤشرات الوصفية للمسح الإعلامى الذى أجرى للصحف المصرية اليومية والأسبوعية خلال حقبة السبعينات بهدف استخلاص الملامح العامة للمواد الدينية فى الصحافة المصرية يمكننا أن نعرض أبرز النتائج العامة التى توصلنا إليها وذلك بالصورة التالية:

أولا: شهدت السبعينيات ظهور صفحات متخصصة للقضايا الدينية فى الصحف اليومية. وهذا التقليد لم يكن سائداً من قبل فى الصحافة المصرية إلا فى شهر رمضان حيث دأبت أغلب الصحف اليومية على تخصيص صفحة يومية تتناول من خلالها الجوانب الخاصة بالعبادات والصيام وأخلاقياته والتراث الإسلامى وتاريخ المساجد. كما كانت تقتصر المتابعات الخبرية للمواد الدينية على المناسبات الدينية الموسمية والمؤتمرات الإسلامية. وقد سجلت جريدة الأهرام بداية الاهتمام بالقضايا الدينية من خلال تخصيص صفحة أسبوعية للفكر الدينى فى فبراير ١٩٧٥. وقد ساهمت هذه الصفحة بدور ملحوظ فى وضع البداية الصحيحة لما يمكن أن تقدمه الصحافة القومية فى معالجة القضايا الدينية بروح عصرية مستنيرة. ثم تلتها بعد ذلك جريدة الأخبار، أما الجمهورية فقد كان يوجد بها باب ثابت بعنوان الدين والحياة منذ عام ١٩٧١، ثم أصبح صفحة مستقلة فى أبريل ١٩٧٥، أما المجلات الأسبوعية فلا يوجد بها باب ثابت للشئون الدينية إلا فى مجلة أكتوبر، حيث يوجد باب (آمنت بالله) من يناير ١٩٧٧. ويقتصر اهتمام بعض المجلات على المعالجات الموسمية مثل «آخر ساعة». بينما تحرص بعض المجلات على إثارة القضايا الدينية بأبعادها الفكرية والحياتية، وتحرص على إشراك العديد من الكتاب والقراء الذين ينتمون لمختلف الاتجاهات مثال روز اليوسف (أثناء فترة عبد الرحمن الشرقاوى من ١٩٧١ ـ ١٩٧٧).

وهناك بعض المجلات التى تعتبر القضايا الدينية جزءا لا يتجزأ من نشاطها الصحفى فتقوم بتغطية المؤتمرات الدينية وإجراء الأحاديث الصحفية مع علماء الدين والتحقيقات سواء بالنسبة للدين الإسلامى أو المسيحى مثل مجلة المصور.

ثانيا ـ التصنيفات الإعلامية(١١).

لوحظ بالنسبة لأنماط تحرير الموضوعات الدينية ما يلى:

١ ـ **الخبر:** تعتبر الأهرام أكثر الصحف اعمتادا على الخبر حيث تبلغ نسبة مساحة الأخبار الدينية بها خلال فترة الدراسة ٤٥٪ من المادة الدينية وتليها الأخبار ٣٠٪ ثم الجمهورية ٢٧٪.

٢ ـ **المقال الصحفى:** تعتبر الجمهورية والأخبار اكثر اهتماما بالمقال من الأهرام. فقد بلغت نسبة المقال بهما حوالى ٥٠٪ من المساحة المخصصة للمادة الدينية. أما الأهرام فهى تخصص للمقال الدينى حوالى ٣٥٪ من مساحتها الدينية.

٣ ـ **التحقيق الصحفى:** بلغت نسبته فى الأهرام ١٠٪ والأخبار ٧٪ أما الجمهورية ٦٪ من جملة المساحة الدينية.

٤ ـ **الحديث الصحفى الدينى:** يلاحظ أن النسبة التى خصصتها الصحف اليومية للحديث الصحفى لا تكاد تذكر فهى تبلغ فى الجمهورية ٤٪ والأخبار ٢٪ والأهرام ١٪.

أما بالنسبة لأشكال الإخراج: فقد لوحظ أن الصفحات الدينية تحتل الصفحات الداخلية ٥ أو ٧ أو ٩ وبالنسبة للصور يغلب عليها الطابع الشخصى، وتقل الصور الموضوعية، وينعدم الكاريكاتير. وتتفوق الأهرام ١٢٪ ثم الجمهورية ٩٪ وأخيرا الأخبار ٧٪.

ثالثا: لوحظ أن العامل الذاتى(١٢) يلعب دوراً رئيسياً فى طبيعة القضايا الدينية وأساليب معالجتها سواء فى الصفحات الدينية فى الصحف اليومية أو المجلات الأسبوعية. إذ ترتبط هذه الأمور بشخصية المشرف على الصفحة أو المجلة، وقناعاته الفكرية. وهناك مثلان بارزان، أولهما جريدة الأهرام، فقد مرت الصفحة الدينية بمرحلتين، الأولى (فبراير ١٩٧٥ ـ مارس ١٩٧٦) كان يرأسها

فهمي هويدى، وقد اتسمت بقدر كبير من المرونة والحرص على طرح كافة القضايا، وإثارة الحوار حولها، وإشراك المسيحيين فى طرح قضاياهم الدينية. كذلك اتسمت بالطابع التحليلي والتفسيرى، ولم تلجأ إلى القوالب الخبرية إلا فى أضيق الحدود. وقد ناقشت الصفحة فى تلك الفترة مجموعة من القضايا التى استحوذت على الرأى العام مثل التصدى للتطرف الدينى فكراً وحركة، ومناقشة الجذور الحقيقية لظاهرة الانحراف الدينى والتصدى للتيارات التى تركز على الشكليات الدينية والمفاهيم السلفية.وشهدت المرحلة الثانية من حياة الصفحة الدينية بجريدة الأهرام تحولا ملحوظا فى اتجاه الصفحة ومواقفها من القضايا الدينية بتناول الموضوعات التقليدية مثل التربية الدينية فى المدارس، والكسوة الشريفة فى المزاد العلنى،واقتصرت الصفحة على الاستعانة بكبار رجال الدين الرسميين ووزير الأوقاف، وفقدت الكثير مما كانت تتميز به من حيوية وتنوع فى المرحلة الأولى عندما كان مسموحا للكتاب من مختلف الاتجاهات أن يشاركوا فيها.

المثل الثانى يتجسد فى مجلة روز اليوسف حيث مرت المادة الدينية بمرحلتين أولاهما مرحلة عبد الرحمن الشرقاوى (١٩٧١ ـ ١٩٧٧) التى شهدت تنوعا ملحوظا، سواء فى القضايا والمشكلات الدينية التى طرحتها المجلة أو الكتاب المتخصصون وغير المتخصصين الذى شاركوا بأشكال متعددة، فضلا عن المعارك الصحفية والقضايا الخلافية بين كتاب المجلة ورجال الدين الرسميين، ومن أبرزهم تلك المعركة التى دخلتها المجلة من أجل ٤٨ عالما أراد الأزهر أن ينبذهم لأنهم حصلوا على الدكتوراه من الدول الاشتراكية، والحديث الشهير للشيخ الخفيف الذى قال فيه إن كل المسلمين يسار، مما أثار ردود فعل عنيفة ضد الشيخ، ودافعت عنه المجلة. هذه المعارك التى بدأت برئاسة مرسى الشافعى (١٩٧٧ ـ ١٩٨٠)، حيث تركت القضايا الدينية لمسئولية القراء، وأصبح (حوار الأسبوع) هو المكان المفضل والمسموح به لإثارة القضايا الدينية فى مجلة-روز اليوسف(١٣).

رابعاً: تركز معظم المواد الدينية التى تنشرها الصحف المصرية على شئون الدين الإسلامى والمسلمين، ولكنها لا تغفل الاهتمام بالدين المسيحى، فيلاحظ أن هناك اجماعا على الاهتمام الموسمى التقليدى بالدين المسيحى فى الأعياد والمناسبات الدينية، ونادرا ما تشهد طرحا للقضايا الخلافية فى الدين المسيحى. وداخل هذا الاجماع هناك اختلافات فى درجة الاهتمام ونوعه فنلاحظ أن

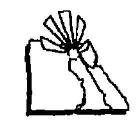


الجمهورية أكثر الصحف اليومية اهتماما بالشئون الدينية للمسيحيين، ويتجلى ذلك فى عدم اقتصارها على المواسم والأعياد فحسب، بل تحرص على المتابعة الخبرية لأحوال المسيحيين مع إجراء الأحاديث والتحقيقات من حين لآخر مع كبار رجال الدين المسيحى. كذلك تعتبر مجلة المصور أكثر المجلات الأسبوعية اهتماما بالقضايا الخاصة بالدين المسيحى، ويبرز هذا فى تغطيتها الدائمة للمؤتمرات والأنشطة الكنسية المختلفة مع استمرار إجراء الحوارات مع قادة الدين المسيحى.

أما الدين اليهودى فإن الاهتمام به لا يتعدى الإطار الخبرى فحسب، وقد حدث ذلك بعد توقيع المعاهدة المصرية الإسرائيلية فى ١٩٧٨. ويلاحظ أن الجمهورية (نسبيا) ومجلة أكتوبر هما اللتان أظهرتا اهتماماً بمتابعة شئون اليهود والدين اليهودى وخصوصا مجلة أكتوبر.

خامسا: لا تعتمد الصحف المصرية على كوادر صحفية متخصصة فى الشئون الدينية إلا فى جريدتى الأهرام والجمهورية (جزئيا). ولذلك فهى تعتمد فى الغالب على الكتاب الخارجيين، سواء من المتخصصين من علماء الدين ورجال الأزهر، وقليلا ما تستضيف الكتاب غير المتخصصين (الأهرام فترة فهمى هويدى ١٩٧٥ - ١٩٧٦)، (روز اليوسف فترة عبد الرحمن الشرقاوى ٧١ - ١٩٧٧) وأحيانا القراء.

سادسا: قد يكون من الصعب تصنيف الصفحات الدينية فى الصحف اليومية وإن كان يغلب عليها الطابع الرسمى شبه التقليدى فى معظم معالجاتها للقضايا الدينية المطروحة ما عدا بعض الاستثناءات المحدودة هنا أو هناك. ولكن لوحظ أن هذا التصنيف ممكن بالنسبة للمجلات الأسبوعية. فإذا كانت روز اليوسف تتسم بالروح العصرية والجرأة والاستثارة سواء فى طرح القضايا الدينية المعاصرة مثل العدالة الاجتماعية والديموقراطية فى الإسلام... إلخ. أو فى استضافة مختلف الاتجاهات السلفية فى المؤسسة الدينية الرسمية (الأزهر)، فإن مجلة «آخر ساعة» ليس لها طابع محدد فى معالجة الشئون الدينية بل تتسم موضوعاتها بالتكرار والموسمية وغياب الحيوية.



وبينما نلاحظ أن مجلة المصور يغلب عليها الاهتمام بشئون الدين المسيحى على قدم المساواة مع الاهتمام بالشئون الإسلامية التقليدية. وقد يرجع ذلك فى الغالب إلى وجود عناصر مسيحية فى رئاسة تحرير المجلة (فوميل لبيب). نرى أن مجلة أكتوبر تركز على الشئون اليهودية والإسرائيلية وخصوصاً بعد مبادرة السادات وزيارته للقدس فى نوفمبر ١٩٧٧.

سابعا: لوحظ أن المعالجات التى تقدمها الصحف المصرية للقضايا الدينية فى السبعينيات تلتزم بالخط الرسمى للدولة وللمؤسسات الدينية الرسمية (الأزهر والأوقاف والمجلس الأعلى للشئون الإسلامية) ما عدا استثناءات قليلة تمثلت فى مجلة روز اليوسف (فترة الشرقاوى ١٩٧١ ـ ١٩٧٧)، وجريدة الأهرام (فترة فهمى هويدى ١٩٧٥ ـ ١٩٧٦)، والعمود الثابت الذى كان يقدمه الشيخ إسعاد جلال فى الجمهورية بعنوان «قرآن وسنة»، والمعروف أن الشيخ إسعاد جلال من المجددين الإسلاميين. ولذلك يلاحظ أن الإعلام الدينى الذى تقدمه الصحف المصرية لا يتسم فى مجمله بالرؤية النقدية، ولا القدرة على اقتحام القضايا الدينية المعاصرة، كما أنه لا يقدم المعالجات الصحيحة التى تستجيب لاحتياجات الشباب الذى يسعى للخلاص من خلال المعرفة الحقيقية الشاملة لأمور دينه ودنياه.

ثامنا وأخيرا: لم تتعرض الصحف المصرية لمناقشة العنف الدينى إلا بعد وقوع الأحداث المعروفة، والتى بدأت بحادث الفنية العسكرية ١٩٧٤، ثم مقتل الشيخ الذهبى ١٩٧٧، وأحداث الفتنة الطائفية فى المنيا وأسيوط والزاوية الحمراء ٧٩ ـ ٨٠ ـ ١٩٨١. وقد كان لجريدة الأهرام السبق فى التنبيه إلى خطورة الجماعات الإسلامية الجديدة، وضرورة اهتمام الأزهر بمعالجة ظاهرة التطرف الدينى وجذوره. وقد لوحظ أن موقف الصحف اليومية من هذه الأحداث كان منفصلاً عن مضمون الصفحات الدينية بها. فمن الواضح أن هناك استبعاداً للتيارات الدينية الأخرى من حق التعبير فى الصحف القومية. والاقتصار على الكتاب الرسميين والمعالجات التقليدية للقضايا الدينية المعاصرة. مما كان سببا فى وجود انفصال كامل بين ما تنشره الصفحات الدينية فى الصحف المصرية وبين الأحداث التى وقعت فى السبعينيات، والتى أطلق عليها (أحداث العنف الدينى).

الهوامش

١ ـ انظر ساطع الحصرى «ما هى القومية»، ص ٢٥٨ نقلا عن محمد عمارة ـ العروبة فى العصر الحديث ـ القاهرة، دار الكاتب ١٩٦٧.

٢ ـ انظر د. حسنى الخربوطلى «القـومية العربية من الفـجر إلى الظهر» ص ١٥٩ نقلا عن محمـود فياض. «الصحافة الأدبية فى مصـر ما بين الحربين» رسالة دكتوراه غير منشورة، ص٢٣٢.

٣ ـ انظر حسن البنا «مذكرات الدعوة والداعية» نقلا عن عبد العظيم رمضان «الإخوان المسلمون والتنظيم السرى».

٤ ـ اتحاد الإذاعة والتلفزيون ـ الأرشف ـ ملف ٢١٣أ/ ٢.

٥ ـ لقد اقتصـرنا على رصد البرامج الدينية التى تتسم بالثبـات والاستمرارية حتتى نهـاية فتـرة البحـث. وغنى عن القول أن هناك بعـض البرامج الدينيـة التى حازت شهرة واسعة سواء فى الإذاعة والتلفزيون مثل برنامج «نور على نور» الذى كان يقدمه أحمد فراج. وقد توقف منذ منتصف السبعينيات ١٩٧٦.

٦ ـ روز اليوسف فبراير ١٩٧٣.

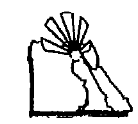
٧ ـ أكتوبر ٨ ـ ١١ ـ ١٩٨١.

٨ ـ أكتوبر ١٠ ـ ٨ ـ ١٩٨٠.

٩ ـ الجمهورية ٨ يوليو ١٩٧٧.

١٠ ـ الأهرام ٣ فبراير ١٩٧٨ صفحة الفكر الدينى.

١١ ـ لوحظ أن النسب التقريبية التى توصلنا إليها من خلال المسح الإعلامى للمواد الدينية فى الصحف المصرية تقترب إلى حد كبير من النسب التى توصل إليها الزميل الدكتور محـمد منير حجاب فى دراسته للدكتوراه (مـوقف الصحف اليومية من قضايا الفكر الديـنى من عام ١٩٦٥ ـ ١٩٧٥) بكلية الإعلام ـ جامـعة القاهرة ١٩٧٨.



١٢ ـ لقد ارتبط تغيير المشرفين على الـصفحات الدينية فى الصحف المصرية عام ١٩٧٦ بمجمل التغييرات السياسية والاقتصادية التى طرأت على الواقع العربى، والتى تمثلت فى التحـول إلى الغرب، والتحـالف مع الولايات المتحدة الأمـريكية، وتبنى سيـاسة الانفتـاح الاقتصـادى، ومن ثم التمهـيد لاتفاقـيات كامب ديفـيد، والصلح مع اسرائيل.

١٣ ـ انظر بالتفصيل الجزء الخاص لروز اليوسف.

المراجع العربية:

أ ـ الكتب والرسائل العلمية:

أحمد، رفعت محمد رفعت: العلاقة بين الدين والدولة فى مصر ١٩٥٢ ـ ١٩٧٠ رسالة ماجستير غير منشورة، القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، مايو ١٩٨٤.

أمين، سمير: «حول الدولة والمجتمع فى الإسلام» السفير ٦/٦/٨٣، ٧/٦/٨٣، ٨/٦/٨٣.

البشرى، طارق: الحركة السياسية فى مصر ١٩٤٥ ـ ١٩٥٢، القاهرة: الهيئة العامة للكتاب. ١٩٧٢.

جاد المولى، عبد الصمد: «عن الجماعات الإسلامية»، السفير ١٥/١٢/١٩٨١.

حجاب، محمد منير: موقف الصحف اليومية من قضايا الفكر الدينى، رسالة دكتوراه غير منشورة، القاهرة: كلية الإعلام، جامعة القاهرة يوليو ١٩٧٨.

حمروش، أحمد: قصة ثورة يوليو، الجزء الأول، بيروت: ١٩٧٦.

رزق، يونان: الحياة الحزبية فى مصر ١٨٨٢ ـ ١٩١٤، القاهرة: ١٩٧٢.

رمضان، عبد العظيم: تطور الحركة الوطنية ١٩١٨ ـ ١٩٣٦، القاهرة: دار الكتاب العربى، ١٩٧٢.

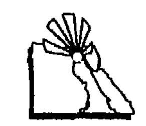
ـ تطور الحركة الوطنية ١٩٣٧ ـ ١٩٤٨، بيروت: الوطن العربى، ١٩٧٤.

ـ «الإخوان المسلمون والتنظيم السرى»، القاهرة دار روز اليوسف، ١٩٨١.

ـ «عبد الناصر وأزمة مارس»، القاهرة: مجلة روز اليوسف، ١٩٧٦.

صايغ، أنيس: الفكرة العربية فى مصر، بيروت: ١٩٥٧.

الشاهد، صلاح: ذكرياتى فى عهدين، القاهرة: دار الغريب، ١٩٧٦.



عبد الحليم، محيى الدين: الإعلام الدينى وأثره فى الرأى العام «دراسة ميدانية فى الريف المصرى» رسالة دكتوراه غير منشورة، القاهرة: كلية الإعلام، جامعة القاهرة ١٩٧٨.

عبد الرحمن، عواطف: مصر وفلسطين، الكويت: سلسلة عالم المعرفة، فبراير ١٩٨٠.

العربى، أحمد سويلم: المجتمع العربى وتطوراته الاجتماعية والسياسية القاهرة: الأنجلو، ١٩٦٠ ـ ١٩٦٦.

عمارة، محمد: ـ الأعمال الكاملة للأفغانى، دار الكاتب العربى، ١٩٦٨.

ـ العروبة فى العصر الحديث، القاهرة: القاهرة: دار الكاتب العربى، ١٩٦٧.

ـ الصحافة الأدبية فى مصر ـ فترة ما بين الحربين، القاهرة، رسالة دكتوراه غير منشورة.

مصطفى، أحمد عبد الرحيم: تطور الفكر السياسى فى مصر الحديثة ـ القاهرة ١٩٧٤.

ب ـ الدوريات والأرشيف:

ـ أرشيف اتحاد الإذاعة والتلفزيون.

ـ أرشيف المجلس الأعلى للشئون الإسلامية.

ـ الجمهور المصرى، ٨ أكتوبر ١٩٥١.

ـ روز اليوسف، ١٢ أكتوبر ١٩٥١.

ـ السياسة الأسبوعية، العدد الأول. ٣ أكتوبر ١٩٢٢.

ـ المعرفة، أكتوبر ١٩٣١.

ـ العروة الوثقى، القاهرة: المكتبة الأهلية، ١٩٢٧.

ـ المصور، ١٩٢٨.

ـ المنار، ج٣ م٩، ١٩١٦، ص١٥١، ١٥٢.



- الوقائع المصرية، ١٩ ديسمبر، ١٩١٤.
- الصحف اليومية ١٩٧١ - ١٩٨١.
الأهرام.
الأخبار.
الجمهورية.
- المجلات الأسبوعية ١٩٧١ - ١٩٨١.
روز اليوسف.
آخر ساعة.
المصور.
اكتوبر.

المراجع الأجنبية:

Ibrahim, Saad El-Din. - "An Islamic Alternative in Egypt, the Muslim Brotherhood and Sadat," Arab Studies Quarterly, 1982.

- "Anatomy of Egypt's Militant" Islamic Groups International of Middle Eastern Studies, 1980.

Hillal, Alie, Cudsi, Alexander - Islam and Power, London: Cromm Helm, 1981.

Hillal, Alie. - "Islam Resurgence in the Arab World" Preeger Special Studies, Princeton University, 1982.

الفصل السادس



الصحافة المصرية والجامعات

دراسة استطلاعية

محتويات الدراسة(*)

تمهيد:

أ ـ الخريطة الإعلامية فى مصر فى الثمانينات.

ب ـ الصحافة والجامعات المصرية.

(أبواب الجامعات ـ سياسات الصحف ازاء الجامعات ـ المصادر الجامعية للصحف ـ القضايا التى عالجتها الصحف المصرية فى الستينيات والسبعينيات).

الإطار المنهجى للدراسة:

نوع الدراسة ـ العينات ـ المناهج المستخدمة ـ أدوات البحث.

النتائج الاستطلاعية:

أولا: اتجاهات اساتذة وطلبة جامعات العاصمة إزاء الصحافة المصرية (والمؤشرات العامة).

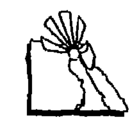
ثانيا: أخبار وقضايا الجامعات فى الصحف المصرية (ملاحظات أولية).

ثالثا: الصعوبات التى تواجه محررى الجامعات.

رابعا: اقتراحات لتطوير أبواب الجامعات (آراء الأساتذة ـ الطلبة ـ المحررون).

المرحلة الثانية من البحث:

(*) تم إجراء هذه الدراسة بالمركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية تحت إشراف أ . د عواطف عبد الرحمن ومشاركة كل من: إيناس أبو يوسف، حماد إبراهيم، هوايدا منير.



الأوضاع الصحفية فى مصر من الستينيات حتى الثمانينيات:

إن التحولات الاجتماعية التى أحدثتهـا قوانين يوليو ١٩٦١ وتجسدت سياسيا فى التنظيم الجـديد الذى أطلق عليه اسم الاتحـاد الاشتـراكى العربى كمـا تبلورت فكريا فى أبـرز وثائق الثـورة وهى الميـثـاق الوطنى، طرحت آثارهـا على الواقع الإعلامى فى مصر فى تلك المرحلة ويمكن رصد هذه الآثار على النحو التالى:

(١) أكد الميثاق ملكية الدولة لوسـائل الإعلام وعلى الأخص الصـحف، وكانت هذه الملكية قـد تحققت منذ مايو ١٩٦٠ بعد صدور قانون تـنظيم الصحافة الذى أكد أيضا فى نفس الوقت استقلال الصحافة عن الأجهزة الإدارية.

(٢) ركز الميثاق الوطنى على المضمون الاجـتماعى للديموقراطية وانطلق من ذلك إلى حرية الصحافـة مُبرزا علاقتها الوثيـقة بالأوضاع الاقتصادية والاجتـماعية السـائدة وأنهـا ليست سـوى تعـبيـر دقـيق عن المصـالح المتحـكمة فى الأوضـاع الاقتصادية، وهنا يحرص الميثاق على تحديد القوى التى تملك حق استخدام أدوات ووسائل الإعلام للتعبير عن آرائها بأنها تحالف قوى الشعب العامل التى يتكون منها الاتحاد الاشـتراكى، وذلك تطبيـقا للقاعـدة (كل الحرية للشعب ولا حـرية لأعداء الشعب).

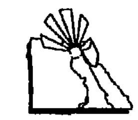
وفى مجـال تنظيم علاقـة القيـادة السياسـية للثـورة بالصحف صـدرت عدة قرارات تـنظيـمية تسـتهدف تحـديد صلاحـيات وسلطـات رؤساء مجـالس إدارات المؤسسات الصحـفية،وأبرزها ذلك القرار الذى صدر عـام ١٩٦٦ ويشترط ضرورة إبلاغ قرارات رؤسـاء مجـالس إدارات الصحف إلى وزير الدولة، وفى حـالة عدم اعتراضه عليها خلال أسبـوعين تصبح نافذة. وهذا لا شك أنه يشكل قيدا واضحا على سلطات رؤساء مجـالس الإدارات رغم ما جاء فى قانون المؤسسات الصـحفية الذى صـدر فى مـارس ١٩٦٤ والذى يمنح رؤسـاء مـجالس إدارات المؤسـسـات الصحفية سلطات واسعة.

ومن القيـود الخفيـة التى فرضتهـا الثورة على حرية الصـحافة والمؤسـسات الصحفـية ذلك الشرط الخاص بتعيـين رؤساء مجالس إدارات الصحف واعـضائها بقرارات من اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشـتراكى، وقد شكلت أمانة للصحافة

تابعة للاتحاد الاشتراكى كانت تضم رؤساء مجالس إدارات المؤسسات الصحفية ولكن نشاطها لم يستمر إلا بضعة أشهر.

أوضاع الصحافة فى ظل سياسة الانفتاح الاقتصادي:

تتجسد علاقة الصحافة المصرية بالسلطة السياسية كأقوى ما تكون فى ظل التغييرات الجوهرية التى طرأت على الواقع الاقتصادى والتوجه السياسى والبنية الاجتماعية للمجتمع المصرى، وخصوصا بعد صدور مجموعة القرارات والإجراءات التى تمثل انعطافة أساسية فى المسار الاقتصادى والسياسى لثورة يوليو. إذ يلاحظ أن مجمل المواقف السياسية والاقتصادية التى تمثلت فى الاتجاه نحو الغرب ومقاطعة الاتحاد السوفيتى والعدول عن الإجراءات الاشتراكية وإعلان سياسة الانفتاح الاقتصادى كان لها وقعها المباشر فى المجال الإعلامى وخصوصا الصحافة. وقد شهدت هذه الفترة صدور عدة قرارات تلخص بدقة التغيرات السلبية والإيجابية التى طرأت على علاقة السلطة السياسية بالصحافة فى مصر. وابرز هذه القرارات الغاء الرقابة على الصحف الذى صدر فى فبراير ١٩٧٤. وكان صدوره يمثل نهاية مرحلة من المناقشات فى مجلس الشعب بدأت منذ يونيو ١٩٧٢. ومن المعروف أن الرقابة كانت مفروضة على الصحافة منذ إعلان الأحكام العرفية مع وقوع العدوان الإسرائيلى على البلاد العربية فى ٥ يونيو ١٩٦٧. وقد وافقت لجنة الاقتراحات بمجلس الشعب فى ديسمبر ١٩٧٢ على مشروع القانون الذى قدمه الدكتور محمود القاضى الذى ينص على ضمان حرية الصحافة وعدم جواز فرض أية رقابة عليها إلا بموافقة مجلس الشعب، كما ينص المشروع على بعض الضمانات المبينة التى تتعلق بعدم جواز نقل الصحفيين إلى مهن أخرى، أو منعهم من مزاولة أعمالهم فى حدود قانون نقابة الصحفيين، وكانت نقابة الصحفيين قد سبق أن وافقت على قرار بشأن رفع الرقابة على الصحف فيما عدا الأخبار العسكرية، وذلك استجابة للرأى العام الصحفى وحث الرئيس السادات على تحقيق الوعد الذى أعلنه بخصوص رفع الرقابة عن الصحف فور إقرار ميثاق الشرف الصحفى، وقد صدر قرار الرئيس السادات برفع الرقابة على الصحف وتخويل رؤساء التحرير المسئولية الكاملة فى الإشراف على ما تنشره الصحف وذلك فى ٩ فبراير ١٩٧٤ مع مراعاة خضوع الأخبار العسكرية للرقابة. ولم تكد



تمر بضعة أسابيع حتى صدر قرار بإلغاء الرقابة المفروضة على برقيات الصحفيين الأجانب. ولكن لم يمض أقل من شهر حتى وبدأت السلطة السياسية تضيق هذا الهامش المحدود من الحرية الذى منحته للصحف إذ أبدى السادات تبرمه الشديد ـ مما أسماه سوء استغلال الصحافة المصرية، وأعرب عن استيائه فى عدة خطب وتصريحات وقد دفعه ذلك إلى التفكير فى إنشاء مجلس أعلى للصحافة لتنظيم المهنة علاوة على وضع ميثاق شرف يسترشد به العاملون فى الصحافة. وقد عبر السادات عن موقفه هذا فى حديث نشرته جريدة الجمهورية فى أكتوبر ١٩٧٥ قال (إن الصحافة بعد الحرية انطلقت تعدد الأخطاء حتى خيل لمن يقرأ الصحف بعد إلغاء الرقابة عليها أن كل شىء فى مصر خطأ وفاسد ومرتبك وأن الحياة لم تعد تُطاق وأن ملايين المصريين ثائرون على هذه الأوضاع فلم يعد باقيا إلا أن تقوم ثورة لتصحيح الأوضاع). وقد بدأت العلاقة بين الصحافة والسلطة السياسية تتأزم حتى بلغت مداها فى مارس ١٩٧٦ عندما وجه الرئيس السادات لومه الشديد للصحف ونبه إلى سوء استخدامها للحرية مشيرا إلى ما نشرته أخبار اليوم حول الرئيس الراحل عبد الناصر. وأوضح السادات الفروق بين النقد البناء ودوامة المهاترات الرخيصة التى انحدرت إليها بعض الصحف المصرية، كما أكد إصَراره على حرية الصحافة مهما تعددت الممارسات الخاطئة، ولكنه أصدر قرارا بتشكيل مجالس إدارات الصحف فى مارس ١٩٧٦. وكان الرئيس السادات قد أصدر قرارا فى مارس ١٩٧٥ بتشكيل المجلس الأعلى للصحافة برئاسة الأمين العام للاتحاد الاشتراكى وعضوية بعض رجال الإعلام والشخصيات العامة. وقد نص القرار على أن تئول إلى العاملين فى المؤسسات الصحفية المملوكة للاتحاد الاشتراكى ٤٩٪ من ملكية هذه المؤسسات كما حدد القرار اختصاصات المجلس الأعلى، ويمكن تلخيصها فى الإشراف على انضباط العمل داخل المؤسسات الصحفية ووضع ميثاق الشرف الصحفى وإصدار تراخيص الصحف والعمل فى الصحافة للصحفيين. وفى يوليو ١٩٧٥ أصدر المؤتمر القومى العام الثالث ميثاق الشرف الصحفى وهو يتضمن مجموعة القيم الوطنية والدينية والسياسية التى يجب أن يلتزم بها العاملون فى الصحافة. كما يتضمن ميثاق الشرف الصحفى أصول التعامل المهنى ويشير إلى مشاركة المحررين لرئيس التحرير فى مسئولية ما ينشر. والواقع أن القرارين الأخيرين الخاصين بإنشاء مجلس أعلى للصحافة وميثاق الشرف الصحفى ليسوا



أكثر من قيود تنظيمية رأت السلطة السياسية ضرورة إصدارها لضمان عدم خروج الصحافة المصرية عن قواعد اللعبة السياسية والالتزام الاقتصادى والأيديولوجى للسلطة. كانت السلطة قد مهدت لهذا الموقف ببعض الإجراءات التى لم تصدر بشأنها قرارات رسمية، ولكنها حققت نتائج تتفق مع المسار العام للنظام السياسى دون ضجيج إعلامى. ويتضح هذا من تصفية الكوادر اليسارية فى الصحف المصرية وأبرز مثل هو طرد الكادر الصحفى لمجلة الكاتب فى ١٩٧٤ وتحويل مجلة الطليعة اليسارية إلى مجلة للشباب وتوزيع كادرها التحريرى على مختلف الأقسام فى صحيفة الأهرام اليومية، وذلك فى مارس ١٩٧٧. هذا علاوة على التغييرات التى أحدثتها السلطة والتى تتمثل فى إِقصاء رُؤساء تحرير ومجالس إدارات بعض الصحف مثل المصور وروز اليوسف واستبدالهم بأشخاص يلتزمون بالولاء الكامل للسلطة السياسية.

بدء ظهور الصحف الحزبية:

بعد تحويل التنظيمات السياسية إلى أحزاب في نوفمبر ١٩٧٦ إثر انتخابات أكتوبر ١٩٧٦. وافقت اللجنة التشريعية لمجلس الشعب فى يناير ١٩٧٧ بعد عدة مناقشات على إطلاق حق الأحزاب فى إصدار الصحف دون قيد أو شرط غير الالتزام بتشريعات قانون المطبوعات دون التغيير بموافقة الاتحاد الاشتراكى والمجلس الأعلى للصحافة.

وكانت أول صحيفة تصدر هى «مصر» وصدرت عن حزب مصر العربى الاشتراكى فى ٢٨ يوليو ١٩٧٧، وظلت تصدر حتى قرر الرئيس السادات النزول للعمل الحزبى وتكونت هيئة تأسيسية لإنشاء الحزب الوطنى الديموقراطى الذى أعلن قيامه فى ١٤/٨/١٩٧٨. وانضم حزب مصر انضماما جماعيا للحزب الجديد. وتوقفت الجريدة فى ٥/٩/١٩٧٨ عن الصدور.

وصدرت صحيفة «الأحرار» عن حزب الأحرار الاشتراكيين فى ١٤/١١/١٩٧٧ وما زالت تصدر حتى الآن.

أما جريدة «الأهالى» وهى جريدة حزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى فقد صدرت فى ١/٢/١٩٧٨ وكانت مصدر استياء دائم من الرئيس واتُّخِذت

ضدها إجراءات عديدة مثل إجراء تحفظ فى ١٧/ ٥/ ١٩٧٨ بسبب احتوائه على ما اعتبر جرائم تهدد السلام الاجتماعى وأيدت النيابة العامة أمر الضبط.

وحدث نفس الشيء فى العدد ١٧ لاحتوائه على إخبار كاذبة من شأنها الإثارة وتكدير الأمن العام، كما اتهمت بإثارة الفتن الطائفية وتفسير القرآن على هوى الحزب اليسارى مما يهدد السلام الاجتماعى والوحدة الوطنية بالخطر.

أما حزب العمل فقد أنشئ رسميا سنة ١٩٧٨ ووقع الرئيس نفسه بيان تأسيسه وصدرت جريدة «الشعب» فى مايو ١٩٧٩ وواجهت بعض المصاعب المالية بسبب موقف الحكومة من دعم الورق الخاص بها وإذ إلغى الدعم مما تسبب فى خسائر مالية ضخمة وصودر عدد ٢٥/ ٨/ ١٩٨١ لاحتوائه على مقالات تتجاوز حدود الموضوعية والمعقولية وتخرج عن إطار النقد المباح.

أما الحزب الوطنى الديموقراطى فقد ظل دون صحيفة تعبر عنه وفى أكتوبر ١٩٧٨ قررت لجنة الإعلام إصدار نشرة باسم الحزب ولم تصدر هذه النشرة حتى صدرت جريدة مايو فى ٢/ ٣/ ١٩٨١ الناطقة باسم الحزب.

الاتجاهات العامة للسلطة السياسية ازاء الصحافة المصرية منذ أكتوبر ١٩٧٠ حتى أكتوبر ١٩٨١:

تبلورت اتجاهات السلطة السياسية إزاء الصحافة المصرية خلال حقبة السبعينات فيما يلى:

١ ـ دافع النظام الحاكم نَظرياً عن حرية الصحافة وأكد باستمرار على حق التعبير عن الرأى وكذلك اتخذت بعض الإجراءات التى تدعم الحرية فى السنوات من مايو ١٩٧١ حتى منتصف ١٩٧٦ والتى بلغت ذروتها برفع الرقابة عن الصحف فى فبراير ١٩٧٤. كما أن نفس انظام اتخذ بعض الإجراءات التى تتعارض مع ما ينادى به مثل قرارات التحفظ وسحب رخص بعض الصحف وإبعاد الإعلاميين عن عملهم فى سبتمبر ١٩٨١. وهنا نرى تناقضا واضحاً بين السياسة المعلنة والممارسات الفعلية.

٢ ـ كان النظام ينادى بوجود أهداف قومية لا خلاف عليها ولا معارضة ضدها ولا توجد فيها اجتهادات.

٣ ـ ظهور قدر كبير من التناقض والتخبط فى بعض السياسات والممارسات إزاء الصحافة المصرية.

٤ ـ الشكوى الدائمة من الصحافة الحزبية واتهامها بالتركيز على السلبيات وإنها لا تشير لاية منجزات.

٥ ـ الشكوى دائمة ومريرة من الصحفيين فى الداخل والصحفيين المصريين الذين يكتبون فى صحف تصدر فى الخارج واتهامهم بالتشهير والحقد وتصفية الحسابات والمساس بسمعة مصر وتهديد الوحدة الوطنية والسلام الاجتماعى والشيوعية والإلحاد.

٦ ـ اتخاذ بعض الإجراءات ضد الصحف: إغلاق المجلات اليسارية (الكاتب والطليعة) والأهالى والشعب وممارسة الضغوط المادية عن طريق ورق الصحف وسحب ترخيص بعض صحف حزبية ودينية.

٧ ـ اتخاذ إجراءات ضد بعض الصحفيين مثل الاعتقال والتحفظ والنقل لاعمال غير صحفية والإبعاد عن العمل نهائيا والإحالة للمعاش والنقل الإجبارى ومنع البعض من الكتابة.

٨ ـ محاولة الضغط على النقابة من أجل المساس بجدول قيد الصحفيين على أسس سياسية.

٩ ـ تراجع النظام عن بعض الإجراءات ضد الصحافة أمام ضغط الرأى العام الصحفى والمعارضة الحزبية والنقابية.

١٠ ـ إصدار عدد كبير من القوانين والتشريعات(*) والاتجاه للتعبير والتشديد وعدم إشراك الصحفيين فى الرأى بشأنها.

١١ ـ عدم الاستقرار فى المؤسسات الصحفية وإعادة تشكيل مجالس إدارتها وتحريرها عدة مرات خلال تلك الفترة.

(*) قانون ١٤٨ عام ١٩٨١، قانون حماية القيم من العيب أبريل ١٩٨٠.



١٢ ـ كـان تصور النظـام أنْ إنشاءَ المجلس الأعلـى للصحـافـة سيـحل كل المشكلات خاصة بعد إعَادة تنظيم الصحافة.

أولا: تاريخ أبواب الجامعات فى الصحف اليومية المصرية:

تعتبر صحيفة الأخبار أسبق الصحف المصرية فى إنشَاء باب ثابت يرجع تاريخه إلى عام ١٩٥٢. وقد توقف مرتين فقط. الأولى عام ١٩٧٠ (بمناسبة وفاة الزعيم عبد الناصر). والثانية أثناء حرب أكتوبر ١٩٧٣ بسبب أزمة الورق. وتأتى الأهرام فى المرتبة الثانية بعد الأخبار حيث بدأ اهتمامها بأخبَار الجامعات عام ١٩٦٠ ولكن لم يتفق على تخصيص باب ثابت للجامعات بسبب التفكير السائد لدى المسئولين فى الصحيفة عن أن عمل الجامعات موسمى ولا يستلزم تخصيص باب مستقل، وإنْ كانت هناك صفحة مخصصة للشباب (كل ثلاثاء) منذ عام ١٩٧٩ يشرف عليها صلاح جلال وتشارك فيها أخبار الجامعات. وتأتى صحيفة المساء فى المرتبة الثالثة حيث كان يوجد بها باب أسبوعى ثابت منذ أوائل السبعينيات ثم تضاءل واختفى نهائيا منذ عام ١٩٧٦ وأصبح مجرد اخبار تنشر حسب أهميتها وذلك بسبب طغيان المادة الفنية والرياضية على المواد الخاصة بالشباب والطلبة. أما الجمهورية فيوجد بها باب ثابت منذ ثلاث سنوات وهو ليس متخصصا فى شئون الجامعات فحسب، بل يتولى شئون التعليم فى مختلف مراحله، وموعده يوم الاثنين من كل أسبوع ويحتل صفحة كاملة. وتأتى أخبار اليوم فى نهاية الصحف اليومية، فقد خصصت بابا للشباب منذ عام ونصف وبه جزء خاص بأخبار الجامعات.

ثانيا: اساليب العمل فى ابواب الجامعات:

يتفاوت عدد المحررين الذين يعملون فى أبواب الجامعات بين محرر واحد فى كل من صحيفة الأهرام والمساء واثنين من المحررين فى أخبار اليوم وسبعة محررين فى الأخبار وثمانية محررين فى الجمهورية (اثنان فقط للجامعات).

يختلف أسلوبُ العمل فى أبواب الجامعات من صحيفة إلى أخرى، ففى الأهرام يتولى المحرر المسئول عن الجامعات جميع المهام الخاصة بتغطية أخبار الجامعات الإقليمية مع جامعات العاصمة. بينما يتم تقسيم العمل بين محررى

الجامعات فى الأخبار وعددهم ٧ محررين، وكذلك محررو الباب التعليمى فى جريدة الجمهورية حيث يختص كل منهم بمنطقة تعليمية وإحدى الجامعات ورغم عددهم الكبير نسبيا (٨ محررين) فإن تغطية الجمهورية لأخبار الجامعات الإقليمية تتم عن طريق المراسلين، كذلك يعانى المحررون من تداخل الاختصاصات. أما «أخبار اليوم» فهناك محرر واحد يختص بأخبار الجامعات كجزء من الباب المخصص للشباب ويقوم بمتابعة أخبار الجامعات المحرر المختص بجريدة المساء ويعتمد على مكاتب المحافظات فى تغطية أخبار الجامعات الإقليمية.

ثالثا: أهم القضايا الجامعية التى عالجتها ابواب الجامعات فى الصحف المصرية خلال الثمانينيات:

هناك مجموعة من القضايا الجامعية شاركت جميع الصحف المصرية فى معالجتها أثناء فترة الدراسة (الثمانينيات) وتناولها من زوايا عديدة وأبرز هذه القضايا:

١ ـ أزمة الكتاب الجامعى.

٢ ـ أزمة المدن الجامعية ومشكلات الإسكان.

٣ ـ الامتحانات الجامعية.

٤ ـ القبول والتحويلات بين الجامعات.

هذا بينما انفردت كل صحيفة ببعض القضايا أكثر من سواها وفيما يلى توضيح ذلك:

(١)انفردت الأهرام بمعالجة الموضوعات التالية:

أ ـ الجامعات الإقليمية طريق مفتوح أم مسدود (الأخبار + الجمهورية).

ب ـ انعدام العدالة فى تصحيح الامتحانات وخصوصا فى الكليات ذات الاعداد الكبيرة.

جـ ـ سفر الطلبة للخارج.

د ـ مجانية التعليم.

و ـ الاستثناءات فى التعليم الجامعى (الأهرام + الأخبار).

هـ ـ الدروس الخصوصية وتكافؤ الفرص فى الجامعة (الجمهورية).

(٢) انفردت صحيفة الأخبار بمعالجة القضايا الجامعية التالية:

أ ـ اللجان العلمية وضمان جديتها وفاعليتها.

ب ـ تفرغ رؤساء الجامعات للإدارة الجامعية.

جـ ـ هجرة العقول المصرية إلى الخارج.

د ـ إبراز الشخصيات الجامعية المتفوقة فى المجالات العلمية المختلفة (من الطلبة والاساتذة).

و ـ ترشيد البعثات العلمية.

هـ ـ جذب الشباب المثقف من طلاّب الجامعات لخدمة البيئة.

(٣) انفردت أخبار اليوم بطرح قضيتين هامتين:

أ ـ انعدام العلاقة بين الطالب والأستاذ.

ب ـ الفراغ الفكرى لدى الشباب بسبب عدم إقبالهم على الاطلاع والقراءة.

(٤) انفردت الجمهورية بمعالجة القضايا الجامعية التالية:

أ ـ مشروعات التلاحم مع البيئة وخاصة فى الجامعات الاقليمية.

ب ـ السنة الإعدادية فى الكليات العلمية.

جـ ـ الريادة العلمية فى الكليات.

أما جريدة «المساء» فقد انفردت بمعالجة قضية إدخال الأجهزة العملية الحديثة فى التدريس بالجامعات. وهناك قضايا محظور على الصحف تناولها مثل حصانة الجامعات واستقلالها والحرية الأكاديمية للأساتذة وحريات التعبير للطلبة والأساتذة.

رابعا: المصادر التى اعتمدت عليها ابواب الجامعات:

أجمعت الصحف المصرية اليومية على أن مصادرها الرئيسية فى تغطية أخبار الجامعات هى على التوالى المسئولون ثم الأساتذة وأخيرا الطلبة. ولكن هناك بعض التفاصيل التى يجب الإشارة إليها فى هذا الصدد.

١ ـ يرى مُحررُ الأهرام أن القيادات الصحفية فى الجريدة لا تزال تعتقد أن قيمة الخبر أو التحقيق تعتمد على أهمية المصدر ومكانته الوظيفية فالمادة الصحفية لا تكون صالحة للنشر الا إذا تضمنت رأى مسئول أو أكثر. كما يرى نفس المحرر أن أساتذة الجامعات كانوا فى الستينيات وأوائل السبعينيات مهتمين بأعمال أخرى داخل الجامعة أو خارجها ولم يعد أحد منهم يمتلك الحماس لمناقشة أى قضية مع الصحافة. وهو يرى أن المحرر يلتزم بإزاء المسئولين لأنهم وحدهم القادرون على الإدلاء بالتصريحات كما أنهم يسهلون للمحررين الحصول على المعلومات والأخبار ولا بديل.

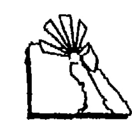
٢ ـ يقوم محرر جريدة المساء بعَرضِ آراء المسئولين أولا ثم آراء الأساتذة والطلبة فى القضايا الجامعية التى قام بمعالجتها وذلك لإيمانه بأن الصحافة موصل جيد بين المسئولين والشباب.

٣ ـ تعتمد الجمهورية على الطلاب بشكل أساسى كمصدر رئيسى فى تغطية الأخبار والقضايا الجامعية، ويأتى بعد ذلك الأساتذة ثم المسئولون. ومحرر الجمهورية لا يفرق بين الأستاذ الجامعى والمسئول فهو يضعهم فى مكانة واحدة.

٤ ـ كان باب الجامعات فى جريدة الأخبار يركز فى بداية نشأته على الأساتذة وجهودهم ثم بدأ منذ أوائل السبعينيات فى الموازنة بين الأساتذة والطلبة مع التركيز على الأساتذة.

٥ ـ يركز باب الشباب فى أخبار اليوم على الطلبة ثم يعرض نتائج جهودهم ومشكلاتهم على المسئولين.

خامسا: تأثير سياسة الصحيفة على أبواب الجامعات: تتباين آراء محررى أخبار الجامعات فيما يتعلق بمدى تأثير سياسة الجريدة على أبواب الجامعات فى الصحف المصرية، فنلاحظ أن محرر الأهرام يصرح بأن الصحيفة لا تتدخل مطلقا فى أخبار الجامعات بالحذف أو التعديل أو الإضافة إلا فى الحالات النادرة مثل يوم ٦ أكتوبر ١٩٨١ (اغتيال السادات) وتأجيل نشر نتيجة المرحلة الثالثة للقبول بالجامعات.



والواقع أن سياسة الجريدة تُؤَثرُ بشكلٍ واَضِح، ويتضح ذلك من حديث محرر الأهرام فهو يقول أن الأهرام لا تتبنى القضايا الجامعية ذات الأهمية الإستراتيجية لأن المسئولين عن الصحيفة لا يؤمنون بسياسة النفس الطويل، ويعتقدون أن المعالجة اليومية كافية، ولا شك أن ذلك ينعكس على المحرر فى عمله فهو دائما يتناول القضايا على عجل ولا يتابعها بالشكل المطلوب، كذلك تؤثر سياسة الأهرام التى تتسم بالطابع التقليدى فى الإخراج والتحرير فهى تركز على الجوانب الخبرية أكثر، مما يجعل من الصعب تغطية القضايا الكبيرة التى تحتاج إلى تحقيقات ومقالات مطولة وتكتفى بالموضوعات التى يمكن تغطيتها خبريا.

٢ ـ يرى مُحررُ المساء أن سياسة الصحيفة تؤثر على معالجة القضايا الجامعية، فقد رأت الصحيفة التقليل من المواد الخاصة بالشباب والطلبة من أجل زيادة المادة المنشورة فى الصحيفة على أساس أن كثرة صفحات الرياضة تؤدى إلى زيادة التوزيع.

٣ ـ يرى محرر الجمهورية أن سياسة الصحيفة تركز على الموضوعات الخفيفة، ولذلك لا تمنح محررى أبواب الجامعات فرصة التحرك ومعالجة القضايا الكبيرة.

٤ ـ تؤثر سياسة الجريدة فى عدم نشر موضوعات معينة تتعلق بالجامعات مثل الحصانة الجامعية (الجمهورية) والجماعات الإسلامية (أخبار اليوم).

٥ ـ تؤثر سياسةُ الصحيفة على بَاب أَخبار الجامعات بجريدة الأخبار فقد كان يصدر فى ربع الصفحة الأخيرة، ولكنه تقلص وأصبح يحتل عمودين فقط. والسبب هو أزمة الورق التى تعانى منها الصحيفة كما صرح المحرر المسئول عن باب الجامعات، وتبرز الفلسفة الخاصة للمحرر فى اعتباره الجامعات ليست بروجا عاجية تعيش لنفسها بل هى مركز إشعاع فكرى ولها دور اجتماعى يجب أن تقوم به ويحاول المحرر أن يطبق فلسفته على الباب الذى يشرف على تحريره.

النتائج الاستطلاعية

أولا: اتجاهات اساتذة وطلبة جامعات العاصمة ازاء الصحافة:

المؤشرات العامة:

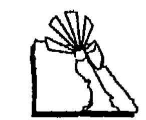
١ ـ لا تختلف أولويات الاهتمام بالنسبة لوسائل الإعلام لدى الأساتذة فى الجامعات الثلاث عن الطلبة بجامعتى القاهرة وحلوان إذ تحتل الصحف المرتبة الأولى يليها مباشرة الراديو لدى الأساتذة والتليفزيون لدى الطلبة، ثم العكس ماعدا طلبة عين شمس حيث يمثل التليفزيون ثم الراديو المكانة الأولى من اهتمامهم ثم تأتى الصحف بعد ذلك.

٢ ـ تأتى صحيفة الأهرام فى مقدمة الصحف اليومية التى يقرؤها أساتذة جامعتى القاهرة وعين شمس ويشاركهم هذا الاتجاه طلبة جامعة القاهرة ثم يليها الأخبار مع الأهرام أساتذة حلوان وتمثل صحيفة الأخبار الصحيفة المفضلة لدى كل من أساتذة وطلبة جامعة عين شمس بينما يفضل طلبة جامعة حلوان صحيفة الجمهورية.

٣ ـ يتفق كل من الأساتذة والطلبة فى الجامعات الثلاث على أن المواد الإخبارية وخصوصا الصفحة الأولى تأتى فى مقدمة الموضوعات التى يقرأونها ثم المناقشات والتحقيقات الصحفية لدى الأساتذة ويشاركهم طلبة جامعتى القاهرة وعين شمس والمواد الدرامية (طلبة حلوان).

ويأتى ترتيب أخبار الجامعات فى المرتبة الرابعة بالنسبة لكل من أساتذة جامعة القاهرة وطلبة جامعة حلوان، وفى المرتبة الخامسة بالنسبة لأساتذة جامعة عين شمس وطلبتها أما ترتيبها بالنسبة لأساتذة جامعة حلوان فهو يتفاوت بين الثالثة والرابعة وبالنسبة لطلبة جامعة القاهرة فهو يصل إلى المرتبة السادسة.

٤ ـ يكاد يتفق كل من أساتذة وطلبة الجامعات الثلاث على الوقت الذى يخصصونه لقراءة الصحف إذ لا يزيد عن نصف ساعة إلا بالنسبة لحوالى ٢٠٪ من عينة الأساتذة الذين يخصصون حوالى ساعة أو ساعة ونصف لقراءة الصحف اليومية (القاهرة).



٥ ـ هناك اتفاق بين الأساتذة والطلبة على أهم ما تعتقده الصحف اليومية فيما يتعلق بانعدام الموضوعية والصدق. ويركز أساتذة جامعتى القاهرة وعين الشمس على انعدام الخط السياسى والفكرى الواضح المحدد الذى يجب أن تلتزمَ به الصحف المصرية، أما الطلبة فإنهم يركزون على غياب موضوعات الشباب والطفولة وعدم وجود معارضة فى الصحف اليومية.

٦ ـ يتفق الأساتذة والطلبة فى الجامعات الثلاث على أهم الأبواب التى يجب استبعادها مثل الوفيات والإعلانات الاستهلاكية والتهانى وتعظيم الوزراء. أساتذة جامعة حلوان وطلبتها ـ والأخبار الشخصية للفنانين. ويضيف الطلبة ضرورة استبعاد الكلمات المتقاطعة والمودة ونجوم الرياضة والجرائم التافهة.

ثانيا: أخبار وقضايا الجامعات فى الصحف المصرية:

١ ـ فيما يتعلق بأخبار الجامعات فى الصحف:

يقرأ أساتذة وطلبة الجامعات أخبار الجامعات فى الصحف التى إعتادوا قراءتها مع تفضيل أساتذة جامعة القاهرة لصحيفة الأخبار فى هذا الصدد ومع وجود بعض التناقض فى إجابات أساتذة حلوان إذ يذكر بعضهم أنهم يقرأون جريدة الأهرام ثم يشيرون إلى أنهم يقرأون باب الجامعات فى جريدة الجمهورية. وهناك البعض (أقلية) من جامعة حلوان يقرأون أخبار الجامعات بسبب انفصالهم عن الواقع الجامعى، يعتبر أغلبية الأساتذة أن المساحة المخصصة حاليا لأخبار الجامعات غير كافية وأن موقعها الحالى فى الصحف اليومية غير ملائم (عين شمس). ويفضل أغلبية الأساتذة، جامعة حلوان ضرورة تخصيص مساحة أسبوعية ثابتة لأخبار الجامعات فى جميع الصحف اليومية.

أما الطلبة فى الجامعات الثلاث فهم يجمعون على ضرورة تخصيص صفحة ثابتة أو مساحات ثابتة لأخبار الجامعات بالصحف اليومية حيث إن المعالجات الحالية تتسم بالقصور وعدم الجدية وغياب الموضوعية وخصوصا المعالجات التى تتناول المشكلات الطلابية، ويقترحون الإكثار من الموضوعات التى يشارك فى تحريرها أساتذة الجامعات والطلبة أنفسهم (طلبة جامعة القاهرة).

٢ ـ أكد أساتذة الجامعات الثلاث على الأسباب التى تجعل أخبار الجامعات غير ملفتة فى أنها مرتبطة بالأحداث والقضايا الجامعية الهامة أولا ثم اقتصارها على عرض وجهة نظر المسئولين فى الجامعات مع تجاهلها للقطاعات الأخرى من الأساتذة والطلبة والعاملين. وأخيرا عدم تخصيص مساحة كافية لها مع اعتمادها على محررى الصحف فقط (أساتذة جامعة حلوان).

٣ ـ القضايا الجامعية فى الصحف:

هناك إجماع بين أساتذة الجامعات الثلاث على أن الصحف اليومية لا تعالج الموضوعات والقضايا الجامعية بالصورة المطلوبة. ويبدو ذلك واضحا فيما يلى:

أ ـ إهمال الصحف لمشكلات الطباعة والنشر داخل الجامعات ومشكلات العائدين من البعثات (أساتذة جامعة عين شمس).

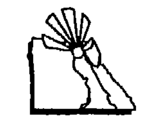
ب ـ إغفال الصحف لأثر الجامعات فى تنمية المجتمع مع التركيز على دور المؤسسات الأجنبية والمعونات الخارجية (أساتذة جامعة حلوان).

جـ ـ عدم تصدى الصحف لمعالجة مشاكل الإسكان الطلابى وصغار المعيدين والمدرسين المساعدين (جامعة القاهرة).

والآثار السلبية الناتجة عن انعدام علاقة الطالب بالأستاذ (جميع الأساتذة فى الجامعات الثلاثة).

٤ ـ القضايا الطلابية فى الصحافة:

يؤكد أساتذة جامعة عين شمس على أن الصحف المصرية تتجاهل فى الغالب وجهة نظر الطالب عند تعرضها للقضايا الجامعية وتركز على كبار المسئولين ثم الأساتذة. ويرى أساتذة جامعة القاهرة أن الصحافة تهتم بمشكلات الطلبة على حساب مشكلات الأساتذة وإن كانوا يعترفون بأن الصحف ترجح دائما كفة الأساتذة ووجهات نظرهم على آراء الطلبة ويؤكدون بوجه عام على أن الصحف تعرض مواقف الأطراف الجامعية بشكل مشوه وغير دقيق ويضربون المثل على ذلك مما تنشره بعض الصحف من انحرافات الأساتذة وجرائم الطلبة. ويتفق معهم أساتذة جامعة حلوان الذين يرى أغلبهم أن الصحف تهتم بمشكلات الأساتذة والطلبة معا ولكن بعضهم يرى أنها تهتم بمشاكل الطلبة أكثر. ويتفق الجميع على



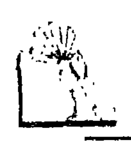
لا تعبـر عن وجهة نظـر كل من الطلبة والأساتذة ويقـترحـون أن تراعى الصحف ضرورة التوازن فـى وجهات النظر المطروحة فى أى قـضية جامـعية فلا يقـتصرون على الأخذ بوجهة نظر واحدة على حساب وجهات النظر الأخرى مثلما هو حادث بالفعل حاليا. ويضيف أساتذة جامعة حلوان أن الصحف لا تُقدم الصورة الحقيقية للطالب، ويرجعون ذلك إلى تجـاهل دور الطالب فى العملية التعليمـية. كما يرون أن الصحف لا تتـوانى عن إغفال الجهد العـلمى الذى يبذله أساتذة الجامـعات فلا يشيرون إليـه بينما يتسابقون فى إبراز الانحرافـات والسلبيات الخاصة بأعضـاء هيئة التدريس. هذا وقد أكد غـالبية الطلاب هذه الحقيقة وأضافـوا أن الصحف لا تعبر بصدق عن وجهـة نظر الطلبة فى القضايا الجامـعية التى تناقشهـا أو تنشرها بسبب اعتمادها على وجهـة نظر المسئولين فقط ثم وجهة نظر الأساتذة الجـامعيين. ولهذا تأتى الصورة الحقيقية للطالب الجامعى غير دقيقة. وغالبا ما تكون مهزوزة ومشوهة بسبب تجاهل رأى الطالب امـتدادا لتجاهل دوره أيضا فى العـملية التعليميـة. كما أجمع طـلاب جامعـتى القاهرة وعـين شمس على أن الصـحف تعمل أيضـا على تشويه صورة أستـاذ الجامعة بالحديث عن الانحرافات التى يـرتكبها بعض الأساتذة وكأنها ظاهرة عامـة. وعلاجا لذلك يقترح الطلبة فى الجامـعات الثلاث ضرورة أن يتولى تحرير أخبار الجامعات الأساتذة والطلبة بالاشتراك مع محررى الصحف.

. يرى طلبة جامعـة القاهرة أن جهاز الجامعة يضع عوائق عـديدة أمام محررى أبواب الجامعات تحول دون اتصالهم اتصالا حقيقيا بأبعاد المشكلات التى يعانى منها الطلبة، ولذلك تتسـم أغلب الأخبار الجامعيـة التى تنشرها الصحف اليومـية بعدم الدقة بسـبب اعتـماد المحرريـن على ما يقوله المـسئولون دون تأكـد من صحـة ما يقولون.

هذا ويؤكد أساتذة جامعتى عين شمس والقاهرة على ضرورة تعامل محررى أخبار الجامعـات مع الأساتذة والطلبة بشكل متساوٍ وعدم الاقتـصار على المسئولين وكذلك أهمية إلمامهم بالنظم واللوائح الجامعية.

٥ ـ المحررون:

يجمع أساتذة وطلاب الجامعات الثلاث على أن مـحررى أخبار الجامعات لا يتمتعـون بالكفاءة المطلوبة أو الدقة والأمانة فى تغطيتهم لأخبـار الجامعات. ودليل



ذلك وجود بعض الأخبار غير الصحيحة والتى تتعلق بالجامعات وتكرار الأخبار الموسمية وافتقار هؤلاء المحررين للفهم الشامل لحقيقة دور الجامعات وعلاقتها بالمجتمع مما يؤدى إلى المعالجات السطحية والجرى أحيانا وراء الإثارة على حساب العمق والدقة فى تناول القضايا الجامعية.

ويركز الأساتذة على ضرورة توافر الصفات الأخلاقية والمهنية والثقافية فى محررى أبواب الجامعات، وخصوصا الالتزام المهنى (ميثاق الشرف الصحفى) بينما يلاحظ أن الطلبة قد ركزوا على صفات أخرى مثل ضرورة أن يكون شابا ووثيق الصلة بالجامعات وأوضاعها الداخلية وقادراً على التفاهم مع الطلبة.

يقترح طلبة جامعة القاهرة وحلوان أن يكون محرر أخبار الجامعات من الشباب المتفتح القادر على إقامة علاقات صداقة مع الطلبة، وأن يكون ممن كان لهم نشاط جامعى أثناء الدراسة، وأن يكون على صلة وثيقة بأوضاع الجامعات من الداخل وبالمشكلات الحقيقية للطلبة والأساتذة وبالمسئولين، ويطالب طلبة حلوان بضرورة الإكثار من المحررات فى أبواب الجامعات.

هذا بينما نرى أن طلبة عين شمس يفضلون أن تتوافر فى محررى أبواب الجامعات صفة التدين قبل أى صفات أخرى (يلاحظ أن عينة عين شمس متحيزة).

٦ - المعالجات الصحفية:

يرى الأساتذة والطلبة أن المساحات المخصصة فى الصحف اليومية حاليا لأخبار الجامعات غير كافية ويطالبون بتخصيص مساحة ثابتة فى الموقع والموعد الدورى لظهورها، كذلك يتفقون على ضرورة أن يشارك الأساتذة والطلبة فى تحرير أبواب الجامعات.

بالنسبة لأولويات النشر الخاصة بأخبار الجامعات فى الصحف اليومية المصرية يرى أساتذة جامعة القاهرة وعين شمس أن الاجتماعات الرسمية والقرارات المثيرة وأخبار الامتحانات والسياسة التعليمية والدروس الخصوصية تمثل الأولويات القائمة حاليا

أما أساتذة جامعة حلوان فهم يرون أن اتحادات الكلية والمدن الجامعية والامتحانات ونظمها تمثل الأولويات السائدة في الوقت الحالى فى أبواب الجامعات بالصحف.

يجمع أساتذة الجامعات الثلاث على ضرورةالتنوع فى المعالجات الصحفية للقضايا والأخبار الجامعية وعدم الاقتصار على التغطية الخبرية، بل يرون ضرورة الاستعانة بالتحقيقات والأحاديث والتعليقات ثم رسائل القراء والكاريكاتير.

ثالثا: الصعوبات التى تواجه محررى ابواب الجامعات:

تختلف المشكلات وتتنوع، ولكنها تدور حَولَ مَجُموعة محاور رئيسية يمكن تلخيصها على النحو التالى:

١ - عدم وجود مراسلين لأبواب الجامعات فى الأقاليم، ولذلك يتولى المحررون تغطية أخبار الجامعات الإقليمية بالتليفون (الأهرام) أو عن طريق المكاتب فى المحافظات (الجمهورية والمساء).

٢ - حساسية المسئولين عن الجامعات للنقد واعتبارهم أى نقد هجوما شخصيا عليهم وهذا يدفع بعض محررى أبواب الجامعات إلى مجاملة المسئولين عن الجامعات خشية فقدان مصادر رئيسية (أخبار اليوم).

٣ - عدم تقدير المسئولين فى الجامعات للصحافة والقضايا التى تعرضها ومحاولة إيجاد حلول لها (أخبار اليوم).

٤ - قلة عدد الصحف اليومية والأسبوعية قياسا إلى زيادة عدد الجامعات والمشكلات الجامعية مما يؤدى إلى زيادة الموضوعات المؤجلة والعجز عن متابعة كل ما يدور داخل الجامعات وتغطيتها صحفيا (أخبار اليوم).

٥ - انعدام القيم الأخلاقية (الأخبار).

٦ - محررو أخبار الجامعات لا يملكون حُرية الحركة فى معالجة القضايا الجامعية المطروحة (الجمهورية).

٧ - ان الصحف لا تتبنى القضايا الجامعية، ولكن تكتب عنها بشكل موسمى (الأهرام).

٨ - تداخل الاختصاصات بين محررى القسم التعليمى (الجمهورية).

رابعا: اقتراحات تطوير ابواب الجامعات:

يطرح الأساتذة بعض الاقتراحات البناءة لتدارك السلبيات القائمة فى معالجة الصحف لأخبار الجامعات نوجزها على النحو التالى:

١ ـ ضرورة العمل على رسم صورة واقعية عن الحياة داخل الجامعات بجوانبها المشرقة وغير المشرقة مع عدم إغفال أى طرف من أطراف الحياة الجامعية (الأساتذة والطلبة والمسئولون).

٢ ـ الكف عن الالتصاق بالمسئولين ومديرى الجامعات وعدم الترويج لآرائهم وتجاهل باقى القطاعات الجامعية الأخرى.

٣ ـ الحرص على نشر صورة إيجابية للجهد العلمى الذى يبذله الأساتذة وإبراز الأنشطة الطلابية وإتاحة الفرصة لكل من الطرفين لطرح آرائهم بحرية والسماح بعرض وجهات النظر المختلفة والردود عليها بصورة متكافئة.

٤ ـ العمل على نقل وجهات نظر كل من الأساتذة والطلبة إلى المسئولين عن الجامعات والعكس.

٥ ـ يقترح أساتذة جامعة حلوان أن يقوم المجلس الأعلى للصحافة بعمل نشرات مُلْحَقة بالصحف تهتم بالبحوث العلمية والفنية أو تقوم كل صحيفة بعمل ملحق سنوى أو دورى لإحدى الجامعات. ويقترحون أيضا أن تهتم الصحف بمتابعة أوضاع الخريجين ومشكلاتهم وأن تسهم فى حلها بإشراك المسئولين فى الدولة والاهتمام بالكتابة عنها.

٦ ـ يقترح أساتذة جامعة عين شمس أن يكون للصحف مندوبون من الأساتذة والطلبة والإداريين. ويقترحون أيضا ضرورة الاهتمام بعقد ندوات دورية تتناول المشكلات والقضايا الجامعية الهامة ويحضرها جميع الأطراف الجامعية وتقوم الصحف بنشر وجهات النظر التى تطرح أثناءها.

٧ ـ يقترح طلبة الجامعات الثلاث ضرورة الاهتمام بعقد الندوات والاجتماعات الدورية التى يشترك فيها الطلبة والأساتذة لعرض مشكلاتهم وآرائهم وأهمية أن تركز الصحف على الحوارات بين الطلبة والأساتذة والابتعاد عن مُحاباةِ

المسئولين على حساب القاعدة الطلابية ـ ويقترح طلبة جامعة القاهرة ضرورة تخصيص باب خاص يعرض مشكلات الطلبة وردود الأساتذة عليها كى يشعر الطلبة باهتمام أساتذتهم بهم وبقضاياهم واهتمام المسئولين عن الجامعات بهم أيضا وبمتابعة مشكلاتهم.

٨ ـ لقد اتفق مُعظمُ محررى الصحف اليومية على مجموعة اقتراحات لتطوير أبواب الجامعات، يتعلق بعض هذه الاقتراحات بالجوانب المهنية مثل اقتراح إنشاء صحف ومجلات جديدة تتخصص فى شئون الشباب والجامعات، أو تخصيص صفحات للجامعات فى الصحف الحالية وزيادة عدد المحررين المتخصصين فى شئون الجامعات (الأهرام) أو تحديد الاختصاصات الصحفية وتوزيعها بدقة على محررى أبواب التعليم والجامعات (الجمهورية) وهناك اقتراحات أخرى تتعلق بالجامعات والمسئولين عنها ودورها فى ضرورة الإسهام فى تطوير أبواب الجامعات مثل ضرورة اشتراك الطلبة والأساتذة فى تحرير أبواب الجامعات (الأهرام والجمهورية) وتنفرد الجمهورية بالاقتراح الذى ينادى بضرورة الاعتماد على الطلبة كمصدر أساسى وضرورة وجود مراسلين متخصصين فى شئون الجامعات. ويرى مُحررُ الأهرام أن انتخابات قيادات الجامعة سوف تجعلهم مسئولين أمام الرأى العام فى الجامعات وستدفعهم إلى التفاعلِ والمشاركة أكثر مما يحدث الآن. وخصوصا إذا شارك الطلاب فى الانتخاب.

كما يقترح مُحررُ الأهرام تصحيح فَهم الصحف لدورها إذ لا يقتصر دورها على الجوانب الإعلامية فحسب، بل يجب أن تتبنى القضايا الهامة وخصوصا فى مجال التعليم الجامعى. ويقترح محرر الأخبار ضرورة أن يتعايش محررو أبواب الجامعات مع الأوضاع الداخلية للطلبة والأساتذة والتعامل مع الأقسام العلمية فى كل كلية ومتابعة مشاكلهم وإنجازاتهم.

مصادرالدراسة

١ ـ استبيان مقنن تم تطبيق استماراته على ٣٠٠ طالب وطالبة بجامعات العاصمة، ٦٠ عضو هيئة تدريس بالجامعات الثلاث خلال عام ١٩٨٢.

٢ ـ حوارات مفتوحة ومقننة مع محررى أبواب الجامعات بالصحف اليومية التالية:

أ ـ الأهرام: الأستاذ لبيب السباعى ـ محرر صفحة الشباب.

ب ـ الأخبار: الأساتذة محمود عارف ـ كريمة عبد الرازق ـ ربيع الشيخ ومحررو باب الجامعات بالاخبار.

جـ ـ الجمهورية: يوسف عز الدين ـ مسعود الحناوى.

د ـ المساء: محررو صفحة الشباب والجامعات.

٣ ـ كتب ودراسات الصحافة المصرية شملت ما يلى:

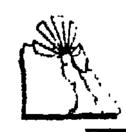
أ ـ د. صليب بطرس: الصحافة المصرية فى عقدين ـ القاهرة ١٩٨٠.

ب ـ عواطف عبد الرحمن: الإعلام المصرى ودوره فى صياغة الرأى العام فى الستينات والسبعينيات ـ بيروت ١٩٨٠.

جـ ـ ليلى عبد المجيد: السياسة الإعلامية فى مصر ١٩٦١ ـ ١٩٧١ رسالة دكتوراه غير منشورة ـ كلية الإعلام جامعة القاهرة ١٩٨٢.



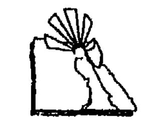
الوعى البيئى بين الإعلام والتعليم



لا شك أن تعددية أبعاد البيئة يفرض علينا تناولها من منظور مجتمعي شامل لا يقتصر على دراسة البيئة الطبيعية فحسب، بل لابد من الاهتمام بدراسة تأثير العوامل الاجتماعية والاقتصادية والحضارية على البيئة الطبيعية. فالبيئة ليست مجرد فضاء طبيعي ولكنها أيضا فضاء اقتصادي واجتماعي وثقافي وإعلامي ورغم أنه لم يتوافر حتى الآن إطار مشترك للمفاهيم الأساسية التي توضح وتفسر الصلة الجدلية بين العلوم الطبيعية والعلوم الاجتماعية، بيد أن هناك بعض الدراسات التي ساهمت بقدر هام في إبراز علاقة التأثير والتأثر بين الإنسان وبيئته، وأكدت أن العلاقة بينهما ليست علاقة خطية بل علاقة بين طرفين يتفاعلان سلبا وإيجابا بصورة متواصلة.

فالأزمات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية تفرز بيئة خاصة تتميز باختلال الآليات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية مما يؤثر بصورة سلبية على الهياكل الإنتاجية والبنى الاجتماعية والثقافات المحلية، ويضاعف من اتساع الفجوة بين المدن والريف.ولقد برزت مشاكل البيئة بصفة ملحة عندما اتضح اختلال التوازن بين الإنسان وبيئته، فبعد ما كانت البيئة بناء حضاريا متماسكا يحقق للإنسان حاجياته الإنسانية والاجتماعية والثقافية أصبحت البيئة محيطا مختل البناء تتحكم فيه قوى عملاقة هي قوى التكنولوجيا ورؤوس الأموال المهيمنة، وتتوارى فيه إنسانية الإنسان وقيمه الروحية وهويته الثقافية، حيث أصبح يسيطر عليه الإحساس بالغربة والاستلاب، وإذا كان التقدم التكنولوجي الذي أحرزته البشرية خلال مراحل تاريخها والذي بلغ ذروته في القرن الحالي قد حقق للإنسان إمكانية التحكم بدرجة عالية في البيئة الطبيعية وتطويع مواردها لإشباع احتياجاته المتزايدة فلا يعني ذلك أن نقصر نظرتنا على هذا الجانب المبهر والبراق فحسب في علاقة الإنسان بالبيئة، وإنما لابد من أن نكشف عن الجوانب السلبية لهذه العلاقة التي تتمثل في الجوانب المعتمة للحضارة الصناعية التكنولوجية المعاصرة وهي الجوانب المتعلقة بتلوث البيئة واستنزاف مواردها الطبيعية والتداعيات الاجتماعية والاقتصادية الناجمة عن ذلك.

ويستلزم هذا منا ضرورة الأخذ بالمنظور التكاملي لقضايا البيئة الذي لا يغالي في ترجيح كفة العوامل الطبيعية على حساب المؤثرات المجتمعية والحضارية ويضع



فى اعتباره أهمية البعد التاريخى ـ فإذا كانت البيئة بأوضاعها الراهنة المحلية والإقليمية والعالمية هى نتاج علاقة التفاعل المستمر بين البشر والطبيعة عبر التاريخ فإن ذلك يعنى أن البيئة بمفهومها الشامل تعكس الخصوصيات الحضارية والتاريخية لكل مجتمع ونسق العلاقات الدولية السائدة بمعنى أن الاهتمام بالبيئة اقترن يوماً بإدراك الإنسان بأنه هو صانع بيئته يكيفها وفقا لاحتياجاته وحسب إمكانياته الإبداعية وفى إطار الحضارات التى ينتمى إليها.

جذور الوعى البيئى:

يزخر التاريخ البشرى بتراث حافل من أشكال الوحدة والصراع بين الإنسان وبيئته الطبيعية، وقد بدأت صور التفاعل البشرى مع البيئة منذ مرحلة الصيد وجمع الثمار، وتطورت إلى مستوى الوعى مع ظهور المجتمعات الزراعية عندما بدأ الجنس البشرى، منذ ما يقرب من ١٠ آلاف عام فى أجزاء مختلفة من العالم، فى زراعة النباتات الغذائية بدلا من مجرد جمعها والإبقاء على الحيوانات بدلا من صيدها وتشير الدراسات التاريخية إلى أن الحضارات القديمة فى الصين ومصر والهند، والمكسيك قد أرست كثيرا من التقاليد الراسخة فى علاقة التصالح مع الطبيعة والحفاظ على الموارد الطبيعية، والتى تمثلت آنذاك فى الثورة النباتية وحماية التربة والغابات وعدم الإفراط فى الرعى، ويلاحظ أن اختفاء الحضارات التى شهدتها منطقة البحر المتوسط والتى امتدت من سوريا إلى أسبانيا يرجع فى الأصل إلى تدهور الإنتاجية الزراعية وفقدان الاهتمام بصيانة البيئة الطبيعية، وقد لعبت الأديان دورا هاما فى حماية بعض أنواع الحيوانات كما منعت العقوبات الدينية إهلاك بعض الغابات والنباتات، وكذلك أقامت بعض الحضارات القديمة محميات للطبيعة والحيوانات البرية.

وفى معرض التأصيل التاريخى للوعى البيئى يشير البعض إلى ما قدمته الحضارة اليونانية القديمة متمثلا فيما جاء فى كتب أفلاطون عما يمكن اعتباره أول إشارة تاريخية مدونة عن المبدأ المعروف حاليا (الملوث هو الخاسر) عندما دعا إلى ضرورة وضع قانون لحماية المياه من التلوث بسبب استخدام أى نوع من العقاقير (كتاب القوانين) وعندما أدان فى كتابه (النقد) عمليات إزالة الغابات وتآكل التربة واعتبرهما صورة سلبية لاستخدام القوة(١).

أما الحضارة العربية قبل الإسلام فقد تركت لنا إرثا أدبيا مرموقا تمثل فى الشعر الجاهلى الذى خلد علاقة التواصل الحميمة بين الإنسان العربى وبيئته الصحراوية، وأضافت الحضارة الإسلامية وخاصة فى العصر العباسى والأندلسى إضافات بارزة فى الاهتمام بالبيئة الطبيعية تمثلت فى سياسات الحكام الذين أبدوا اهتماما غير مسبوق فى العناية بتنمية الثروات الزراعية والاهتمام بالأنواع النادرة من النباتات والحيوانات، كما سجلت كتابات الشعراء والعلماء العرب هذا الجانب. ثم جاء كتاب وفلاسفة عصر النهضة الأوروبية الذين طرحوا روائعهم من خلال تصورهم لمجتمع جديد يعتمد على العلم والفلسفة العملية كوسيلة أساسية لتغيير العالم والسيطرة على الطبيعة وتحقيق مستويات حياتية أفضل للبشرية، وقد تجسد ذلك فى كتابات كل من ديكارت وفرنسيس بيكون، وعلى الأخص فى كتابه المعروف باسم (أطلنطا الجديدة)(٢).

.. ومع بداية الثورة الصناعية فى أوربا تمكن الأوربيون من امتلاك القدرة التكنولوجية التى ساعدتهم على إجراء تعديلات جوهرية على البيئة الأوربية، واستمر الحال هكذا حتى نمت الرأسمالية فى أوربا الغربية ودفعت بالأوربيين إلى عمل لم يسبق له مثيل فى التاريخ ألا وهو غزو كل بقاع الأرض المعروف منها آنذاك والمجهول، وأسهمت الثروات المنهوبة من البلدان التى فتحها الغزاة فى عملية التراكم البدائى لرأس المال التى مكنت الأثرياء الأوربيين من الاستثمار فى تحويل المخترعات إلى أساليب إنتاج، وهكذا ولدت الصناعة الآلية الحديثة بسمتيها الأساسيتين وحاجتها المتزايدة إلى أسواق أوسع، وكان الاستعمار وسيلة إرضاء الصناعة الأوربية المتنامية(٢).. وقام الأوربيون باعتبارهم مستكشفين ومستعمرين بالتركيز على غرس ثقافاتهم فى الأراضى التى قاموا باستكشافها وغزوها ولم يهتموا مطلقا بالتعلم من السكان الأصليين الذين كانوا يمتلكون أساليب وطرقا متطورة لإدارة بيئاتهم تلبى احتياجاتهم الحياتية ولا تجور على البيئة، ولذلك كان من الطبيعى أن يتواكب تآكل التربة وتدمير الغطاء النباتى الطبيعى والحياة البرية مع انتشار الاستعمار الأوربى فى الامريكتين وفيما بعد فى آسيا وأفريقيا، وقد أعرب علماء الجغرافيا والجيولوجيا عن قلقهم البالغ بسبب التغيرات التدميرية للمجتمعات التى تعرضت للغزو والاستيطان الأوربى. ووجدت الكتابات البيئية فى القرن

التاسع عشر استجابة ملائمة فى الدوائر العلمية والأدبية، لكن لم يكن لها تأثير مباشر على الرأى العام الأوربى آنذاك إذ حظى النمو الصناعى بالأولوية، فهو الذى شكل قاعدة التوسع الاستعمارى وخلق ثروة وقوة غير مسبوقة للمجتمعات الرأسمالية فى أوربا، ولكن لم يخل الأمر من بعض الاستثناءات التى تمثلت فى تشكيل حركة صيانة الحياة البرية فى أمريكا فى نهاية القرن التاسع عشر حيث بدأ رواد حماية البيئة فى الدفاع عن المجتمعات الطبيعية والمبانى القديمة وتلتها إنجلترا ثم هولندا(٣).

ولقد برزت مشاكل البيئة بصفة ملحة عندما اتضح اختلال التوازن بين الإنسان وبيئته، فبعد ما كانت البيئة بناء حضاريا متماسكا يتجاوب مع حاجات الإنسان ويساهم فى نموه وإشعاعه الثقافى أصبحت البيئة محيطا مختل البناء يخضع لقوى عملاقة طاغية هى قوى التكنولوجيا ورؤوس الأموال وصارت محيطا يشعر فيه الإنسان بالغربة والاستلاب واللاهوية، ولا شك أن الغزو الاستعمارى لمجتمعات الجنوب وعدوانه على البيئات الزراعية بتغيير معالمها العمرانية وفرض نمط إنتاج جديد أدى إلى اختلال توازن القرية فالقبيلة. ونجد ذلك فى ظاهرة النزوح نحو المدينة، تلك الظاهرة التى عرفتها جميع المجتمعات المستعمرة، فالنزوح هو المؤشر للاختلال البيئى الذى تجسد أيضا فى عمليات الاستئصال السكانى لمجموعات كبيرة من شعوب الجنوب قامت الدول الاستعمارية باقتلاعها عن محيطها والرمى بها فى محيطات غريبة عنها، وذلك ما حدث فى المغرب العربى وفلسطين المحتلة وجنوب أفريقيا حيث استحوذ الاستعماريون على أفضل وأجود الأراضى ودفعوا بالأهالى إلى الأراضى الجبلية غير الصالحة للزراعة مما أدى بهم إلى النزوح والهجرة.والمعروف أن كلا من المجتمعات الزراعية والصناعية يولد محيطا يختلف عن الآخر؛فبقدر ما يبدو النشاط الزراعى امتدادا للطبيعة وتفاعلا مع آلياتها بقدر ما يبدو النشاط الصناعى انقطاعا عن الطبيعة وإفرازا لوسط تطغى عليه التكنولوجيا. والملاحظ أن البلاد الصناعية تتميز بقلة عدد المشتغلين فى الزراعة إذ أصبحت الأغلبية مندمجة فى قطاع الصناعة والخدمات؛ وذلك على عكس مجتمعات الجنوب التى يشكل الفلاحون ما يزيد على ٨٠٪ من سكانها، ولا شك أن استخدام الميكنة فى الزراعة قد أنتج علاقة بالمحيط مغايرة تماما للعلاقة



التى تربط الفلاح التقليدى بالارض إذ أدت إلى بروز العامل الأجير، وقضت على الفلاح كشخصية متكاملة وكأسلوب عيش حضارى. كما أن استعمال الأسمدة والكيماويات حول الأرض إلى وسيلة إنتاج يجب استغلالها لإشباع حاجات السوق المتزايدة، فأصبحت بذلك خاضعة لمنطق الكم التجارى أكثر من خضوعها لمنطق الكيف الثقافى، ومن هنا تحولت المجتمعات الزراعية فى دول الجنوب من وسط متكامل صلب متناسق مع الطبيعة وذلك بفعل الاقتحام الاستعمارى الأوربى لهذه المجتمعات(٤).

والواقع أن الاستعمار الأوروبى يجسد أبشع أشكال العنف التاريخى الذى أدى إلى تفكك البيئة فى دول الجنوب بإخضاعها لمنطق الآلة المهددة لتوازنها علاوة على العنف المتواصل ضد شعوب الجنوب بإدخال معالم عمرانية تخدم ثقافة الغزاة على حساب الثقافات المحلية وفرض نمط إنتاج إستغلالى أدى إلى ازدياد مساحات الفقر وتفاقم ظاهرة النزوح إلى المدن أو خارج الأوطان.

وإذا كان مفهوم الاهتمام بحماية البيئة قد انحصر فى البداية فى إطار صيانة الحياة البرية وبدأ على نطاق ضيق فى الولايات المتحدة فى نهاية القرن التاسع عشر(*) ثم المملكة المتحدة(**) وفى هولندا ثم إنشاء ثمانى منظمات لصيانة البيئة بين ١٨٩٩، ١٩١١. غير أن النصف الأول من القرن العشرين وفى إطار التداعيات السلبية التى أفرزها التقدم التكنولوجى فى الدول الصناعية فى الشمال طرحت تحديات بيئية جديدة لم تعد مناقشتها والاهتمام بحلها مقصورا على الدوائر العلمية فحسب. ففى أعقاب الحرب العالمية الثانية بدأت بعض فئات المجتمع الأمريكى والمجتمعات الأوربية تبدى استياءها من زيادة التلوث فى الهواء والماء وخاصة فى المناطق الصناعية، وكان لكارثة تلوث الهواء التى تعرضت لها لندن ١٩٥٢ والتى تسببت فى وفاة حوالى ٤ آلاف شخص أثر كبير فى انتشار الحركة البيئية فى إنجلترا، كما شدت انتباه الجماهير بشكل واسع حوادث التلوث البحرى بالنفط وموت الأسماك فى بعض بحيرات إسكندنافيا وأمريكا الشمالية وموت الطيور بسبب الآثار الجانبية لمبيدات الآفات، وكانت الكوارث البيئية الناتجة عن

(*) أنشئ نادى السيرا الأمريكى فى عام ١٨٩٢ وتبعته جمعية أدوبون الوطنية ثم جمعية القفار.

(**) تم إنشاء الجمعية الملكية لحماية الطيور عام ١٨٨٩.

(*) حدثت فى نيويورك كارثة تلوث الهواء عام ١٩٦٣ وراح ضحيتها ٨٠٠ شخص.



تلوث الهـواء بمثابة أجـراس إنذار تصاعـد على أثرها الوعى البيـئى لدى الشـعوب الأوربية والأمريكية خـلال حقبة الخمسينيات(٥) أما الستينيات فقـد شهدت اتساع مظاهر الاحتجاج الشعبى الأمريكى ضـد حرب فيتنام وعلى الأخص ضد استخدام القوات الأمـريكية للمبيـدات التى احتوت على نسبـة عالية من مركب الديوكـسين السام ضد الفيتناميين، كما صدر فى ذلك الحين كتاب راشيل كارسون فى نهاية عام ١٩٦٢ الذى سلط الضوء على الآثار السلبية للتكنولوجيا وللمبيدات الحشرية بوجه خاص الأمر الذى دفع حكومـة جون كيندى إلى تشكيل لجنة علمية للاسـتفادة بما جاء فى هذا الكتاب. وأدى الضـغط الجماهيرى إلى موافقـة الكونجرس الأمريكى على إصدار قانون السيـاسة الوطنية للبيئة عـام ١٩٦٩ الذى يقضى بضرورة دراسة الآثار المختلفـة للمشروعـات الصناعية قـبل الترخيص بإقـامتهـا. ووصلت الحملة الجماهيرية فى الولايات المتحدة فى ذلك الوقت إلى ذروتها لحماية البيئة، هذا وقد تواصل الاهتمام الجماهيرى بقـضايا البيئة فى كل من كندا، وأوربا واليابان وبعض الدول النامية مثل الهند حتى عام ١٩٦٩ عندما اقـترحت حكومة السويد عقد مؤتمر الامم المتحدة بشأن حـماية البيئة البشرية،وقد اعـتبر هذا المؤتمر أهم نقطة تحول فى تاريخ الوعى البيئى إذ يعـد البداية العالمية للوعى البيـئى. وقد خرج هذا المؤتمر إلى حيز الوجود نتـيجة الضغط الجماهيرى الذى عززته الدراسـات العلمية بشأن الآثار المتـرتبة على المـلوثات المختلفـة والتـدهور البيـئى فى أواخـر السـتينيـات وأوائل السبعينيات. وقد استقبلت الدول النامية مؤتمر استكهولم بروح الحذر والتحفظ فى البداية انطلاقا من احـتمال قصر أعمال المؤتمر على المناقـشات التى دارت فى نهاية الستينيات وأوائل السبعينيات والتى تركزت على تلوث الهواء والمياه وكانت ملموسة لدى الرأى العـام الأوربى والأمريكى، وكانت غـالبيـة الدول الناميـة قد بدأت فى تلك الفتـرة الأخذ ببرامج التنمـية الصناعيـة التى كانت تمثل تحديا حـقيقـيا للدول النامية للخلاص مـن أسر التبعية، ولذلك نظرت الدول الناميـة إلى الدعوة للمؤتمر بريبة شديدة واعـتقدت أن المقصود هو إبقاؤهـا فى حالة تبعية عن طريق مهـاجمة مشروعاتها الصناعية، ولكن أوضحت أعمال هذا المؤتمر إدراك القائمين على المؤتمر بأن التدهور البيئى لا يرجع فقط إلى المشكلات المتعلقة بالتلوث الناتج عن التصنيع بل إن الفقر والتخلف هما من أهم أسباب التـدهور البيئى فكلاهما يدفعان الإنسان

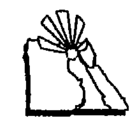


إلى سوء استخدام موارده مما يعجل بالتدهور البيئى الشامل الذى يعوق عمليات التنمية. وهذه القضية بالتحديد تتعلق بأوضاع البيئة فى الدول النامية. إذ أن سياسات التنمية التابعة المشوهة التى سادت دول الجنوب بصفة عامة منذ الستينيات أدت إلى اختلال البيئة الريفية دون أن تولد بيئة حضرية متوازنة اقتصاديا وعمرانيا وثقافيا. كما أوضح هذا المؤتمر الطابع العالمى لمشكلات البيئة رغم اختلاف أولوياتها فى دول الشمال عنها فى دول الجنوب. كما برز فى ذلك الحين المفهوم الشامل لقضايا البيئة سواء فى إطارها المحلى أو الإقليمى أو العالمى.

فقد أصبحت الحركة البيئية مهتمة بكافة جوانب البيئة الطبيعية (الأرض والمياه والمعادن وجميع الكائنات الحية والغلاف الجوى والأنهار والمحيطات والفضاء الخارجى) كما لم تعد نظرتها قاصرة على البيئة الطبيعية فى حد ذاتها بل تحولت إلى النظر إلى علاقتها وتأثرها بالأوضاع السكانية والاجتماعية والحضارية والعلاقات الدولية وعلى الأخص التعاون الاقتصادى الدولى الذى يشمل قضايا الديون والتجارة والإعانات.

هذا وقد اضطلعت الجماعات العلمية والمنظمات غير الحكومية بدور رئيسى فى حركة الارتفاع بالوعى البيئى، وقدم علماء البيئة إسهامات بارزة فى مجالات الزراعة والصحة العامة ونبهوا مبكرا إلى الأخطار البيئية الناجمة عن سوء استخدام الموارد وكثافة استخدام التكنولوجيا، وقد أسهم التفاعل بين هؤلاء العلماء والمنظمات غير الحكومية ووسائل الإعلام فى خلق وعى جماهيرى متزايد بالقضايا البيئية مما خلق بدوره ضغوطا سياسية دفعت الحكومات إلى اتخاذ مواقف مسئولة إزاء مشكلات البيئة. وعلى مدى العقود الثلاثة الأخيرة بدأت حركة المنظمات غير الحكومية فى مجال البيئة تتخذ طابعا دوليا وعلى الأخص بعد تأسيس الاتحاد الدولى لحفظ الطبيعة والموادر الطبيعية الذى شكل حلقة اتصال فريدة من نوعها بين القطاع غير الحكومى والقطاع الحكومى منذ عام ١٩٤٨. ويضم هذا الاتحاد أكثر من ٦٠ دولة و ١٣٠ وكالة حكومية و٣٥٠ وكالة غير حكومية وطنية ودولية.

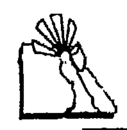
وتعد حركة تشيبكو الهندية من أبرز المنظمات غير الحكومية التى تعمل فى مجال حماية البيئة، وتعتبر هذه الحركة تاريخيا وفلسفيا وتنظيميا امتدادا للحركة



الغاندية وقد نجحت فى حماية غابات الهمالايا فى أوتار براديش من جشع المقاولين المحليين والأجانب. وقد نشأت هذه الحركة عندما ظهرت بوادر خطر الاضطراب البيئى عندما جفت مصادر المياه وزاد انهيار التربة عند المنحدرات وانخفض إنتاج المحاصيل الغذائية نتيجة لقطع الأشجار وتطورت الحركة إلى المطالبة بإعادة إصلاح البيئة(٦).

كذلك تأتى حركة الحزام الأخضر التى أنشأها المجلس الوطنى لنساء كينيا عام ١٩٧٧ فى مقدمة المنظمات غير الحكومية فى دول الجنوب. وقد نجحت هذه المنظمة فى حماية التربة من التدهور بإقامة ما يزيد على ٢٠ ألف حزام أخضر حول القرى والأقاليم المحلية، ويشرف على إدارتها النساء، وتتوازى مع التوسع الكبير فى حركة المنظمات غير الحكومية لحماية البيئة منذ الستينيات الزيادة الملحوظة فى عدد المؤسسات الحكومية المتخصصة فى شئون البيئة، إذ لا تخلو دولة فى الوقت الحالى من وجود آلية حكومية مختصة بالقضايا البيئية هذا عدا المنظمات التى تعمل على المستويات الإقليمية والدولية مثل مجلس التعاون الاقتصادى والمجتمعات الأوربية ورابطة دول جنوب شرق آسيا ومجلس التعاون الخليجى وجامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الإفريقية ولعل من أبرز إنجازات مؤتمر استكهولم إنشاء برنامج الأمم المتحدة للبيئة فى نفس العام (١٩٧٢). هذا وقد سيطرت ثلاثة توجهات أساسية على مواقف واتجاهات حُماة البيئة يطالب أنصار التوجه الأول بضرورة إرساء تشريعات بيئية قوية، ويركزون على الحلول التكنولوجية لمشكلات البيئة، أما التوجه الثانى فركز أصحابه على أهمية تشجيع جماعات الضغط للتأثير على صناع القرار لانتهاج السياسات الكفيلة بحماية البيئة من الأخطار التى تتهددها، أما أنصار التوجه الثالث فهم يتبنون رؤية نقدية لقضية التكنولوجيا والطاقة، ويدعون إلى تطوير تكنولوجيات بديلة ويطالبون بضرورة الاعتماد على الذات. وينتمى أغلب أنصار هذا التيار إلى دول الجنوب(٧).

(*) كان عدد المنظمات غير الحكومية المهتمة بقضايا البيئة ٢٥٠٠ منظمة عام ١٩٧٤ ولم يكن فى العالم النامى سوى أربع منظمات، أما اليوم فهناك أكثر من ٢٠٠٠ منظمة غير حكومية فى العالم النامى وحده (المصدر: الإنسان والبيئة صراع أم توافق، كتاب العربى ٢٦ - يناير ١٩٩٠ - الكويت).



الرأى العام والأولويات البيئية:

يختلف الاهتمام الجماهيرى بالمشاكل البيئية الوطنية من بلد إلى آخر كما يختلف من مكان إلى آخر فى نفس البلد. وفى ضوء الوعى البيئى بصورته الراهنة تبرز مجالات جديدة للصراع والاختلاف الجذرى بين الدول الصناعية والدول النامية وبين حماية البيئة والنمو الاقتصادى وبين الأجيال الحالية والقادمة، ولا شك أن الجدل حول هذه القضايا سوف يستمر لفترة طويلة فى القرن المقبل وما بعده، وتعد استطلاعات الرأى العام من أبرز الأساليب العلمية ذات المصداقية العالية للتعرف على مستوى ونوع الوعى البيئى السائد، كما تساعد على تحديد الأولويات البيئية لدى القطاعات المختلفة من الرأى العام الشعبى والرسمى. ويلاحظ أن استطلاعات الرأى التى أجريت فى نهاية الستينيات وأوائل السبعينيات كانت تركز على قضايا بيئية محلية محددة مثل تلوث الهواء أو المياه بينما شملت استطلاعات الرأى التى أجريت خلال حقبة الثمانينيات القضايا البيئية الوطنية والإقليمية والعالمية إلى جانب القضايا المتعلقة بالأوضاع الاجتماعية الاقتصادية والسياسات البيئية والتنمية ونوعية الحياة(٨).

ويلاحظ أن معظم استطلاعات الرأى التى أجريت حول الأولويات البيئية ومحاور الاهتمام البيئى قد تمت فى الدول الصناعية وعلى الأخص الولايات المتحدة واليابان وكندا وأستراليا بينما لم يتوافر للدول النامية استطلاعات رأى مماثلة، والاستطلاع الوحيد الذى اتسم بطابع شبه عالمى ورغم التحفظات والمآخذ العملية على العينة والإجراءات يتمثل فى المسح المتعدد الجنسيات الذى قامت به شركة لويس هاريس الأمريكية بتكليف من برنامج الأمم المتحدة للبيئة للتعرف على اتجاهات ومفاهيم الجماهير والقيادات للقضايا البيئية وشمل ١٤ بلدا(٩).

ورغم اختلاف الأولويات البيئية لدى كل من الرأى العام المنتمى للدول الصناعية والآخر الذى يعبر عن الدول النامية طبقا للنتائج التى تم الحصول عليها من هذا المسح، غير أن السمة المشتركة بين الدول الصناعية والنامية تتمثل فى أن الرأى العام أصبح بوجه عام يستثار بشدة عند وقوع أحداث بيئية خطيرة، فمثلا وصل الاهتمام الجماهيرى بالمواد الكيماوية الخطرة والقوة النووية ذروته عقب

حوادث سيفيزو (١٩٧٦)، وبوبال (١٩٨٤)، والراين (١٩٨٦) وتشيرنوبل (١٩٨٦). وهنا يبدو واضحا مدى تأثير الرأى العام بتغطية وسائل الإعلام لهذه الحوادث، كما أظهر هذا الاستطلاع اتفاقا عاما بين الجمهور والقيادات حول المشاكل الرئيسية التى تعانى منها البيئة والتى تتمحور حول تدهور الأراضى الزراعية والتصحر وإزالة الغابات وتلوث المياه، وتغير المناخ والإشعاع وتلوث الهواء والنفايات الكيمائية. ويلاحظ أن الجميع يتطلع إلى بيئة صحية سليمة إلا أن اختلاف الأحوال الاقتصادية يخلق وجهات نظر متباينة وأحيانا متضادة حول مشاكل البيئة. فالدول الصناعية تعتبر تلوث الهواء خطرا على الصحة، ولكنها تبدى اهتماما أكثر بتردى نوعية الحياة، وكثيرا ما تمتد اهتمامات هذه الدول إلى المستقبل البعيد، فهى تهتم بمشكلات مثل الدفء العالمى وتدمير طبقة الأوزون أما الدول النامية فينصب اهتمامها على الحياة ذاتها بدلا من نوعية الحياة، ولذلك تشغلها مشكلات أخرى فورية وعاجلة مثل ندرة المياه العذبة والتصحر وتدهور الأراضى(١٠) الزراعية. كما أنها تعطى أولوية للنمو الاقتصادى. وقد كشفت دراسة فى الرأى بين الجمهور والخبراء حول بعض القضايا البيئية، فبينما أعرب الجمهور عن اهتمامه الكبير إزاء الطاقة النووية والنفايات المشعة وحوادث المصانع الكيميائية، صنف الخبراء هذه القضايا على أنها ذات خطورة متوسطة أو محدودة.

وعلى النقيض وضع الخبراء قضايا مثل مبيدات الآفات وتلوث الهواء داخل المبانى وتعرض العمال للمواد الكيماوية وارتفاع حرارة العالم فى مرتبة عالية من الخطورة، بينما اعتبرها الجمهور ذات خطورة متوسطة و محدودة. ويعزى هذا التباين فى الرأى بين الجمهور والخبراء إلى عدة أسباب أولها (طبقا لتفسير وكالة الحماية البيئية الأمريكية) أن الجمهور لم تتح له جميع المعلومات التى أتيحت للخبراء فضلا عن الاختلاف فى مفهوم الأخطار لدى كل من الجمهور والخبراء(١١) ونضيف إلى ذلك سببا آخر لا يقل أهمية ويتعلق بالدور الذى تلعبه وسائل الإعلام المقروء والمرئى والمسموع فى تشكيل الوعى البيئى وتحديد الأولويات البيئية لدى الجمهور، وهذا يقودنا إلى الإشارة بالتفصيل إلى النتائج التى أسفرت عنها بعض الدراسات والبحوث العربية التى أجريت مؤخرا للتعرف على اتجاهات الجمهور (الصفوة ـ الجمهور العادى) فى كل من مصر وسلطنة عمان إزاء قضايا ومشكلات البيئة(١٢).

وقد أسفرت هذه الدراسات عن مجموعة من النتائج الهامة نوجزها علي النحو التالي:

(١) أن هناك إدراكا صحيحا من جانب الصفوة المصرية والعمانية لمشكلات وقضايا البيئة سواء على المستوى العالمي أو المحلي ـ هذا بخلاف الجمهور العادى الذى كشفت الدراسة عن أن مفاهيم وقضايا البيئة تائهة وسط زحام المشاكل اليومية بالنسبة للرأى العام فى مصر، أما فى سلطنة عمان فالجمهور العادى سمع عن مشكلات البيئة وإن لم يتضح نوع أو مستوى الإدراك للقضايا البيئية.

(٢) اتفق كل من الصفوة والجمهور العادى فى مصر على أن الانفجار السكانى والتلوث يعتبران من أهم القضايا البيئية، بينما تبين أن أهم المشكلات البيئية التى يعانى منها العالم فى رأى الجمهور العام فى سلطنة عمان هى التلوث بكافة مجالاته ثم ثقب طبقة الأوزون ويليه التصحر. وعلى المستوى المحلى جاءت مشكلة الملوحة فى المياه نتيجة سوء استخدام المياه الجوفية على صدر قائمة الأولويات البيئية.

(٣) تصدر التليفزيون قائمة المصادر التى أمدت الجمهور العام (صفوة ـ جمهور عادى) بالمعلومات عن قضايا البيئة ومشكلاتها تليه الصحف والمجلات ثم الإذاعة.

وسائل الإعلام والبيئة:

أكدت الدراسات العديدة التى أجريت فى كل من الدول الصناعية المتقدمة فى الشمال والدول النامية فى الجنوب للتعرف على مستوى الوعى البيئى السائد فى هذه الدول أن وسائل الإعلام المقروء والمرئى والمسموع تلعب دورا مركزيا فى تشكيل الوعى البيئى لدى الجمهور العام سواء فى مجال تزويده بالمعلومات الكاملة والصحيحة عن قضايا البيئة أو فى تشكيل الاتجاهات والموقف تجاه هذه القضايا. وأيضا فى تحديد الأولويات البيئية على كافة المستويات المحلية والإقليمية والدولية، وهناك مجموعة من الاعتبارات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والحضارية تحدد الأدوار المتشابكة التى تقوم بها وسائل الإعلام فى مجال تشكيل الوعى البيئى بصورة صحيحة أو تزييف هذا الوعى، وكذلك يتفاوت الدور الذى تقوم به كل



وسيلة إعلامية فى هذا المجال طبقا للقدرة على التأثير والفاعلية الذاتية التى تنفرد بها كل وسيلة إعلامية مقروءة كانت أم مرئية ومسموعة. فقد أجمعت استطلاعات الرأى التى أجريت فى كل من دول الشمال الصناعية المتقدمة ودول الجنوب النامية على أن التليفزيون يتقدم سائر وسائل الإعلام كمصدر رئيسى للمعلومات البيئية بالنسبة للجمهور العام فى الريف والحضر بينما شغلت الصحافة المرتبة الأولى بالنسبة للنخب المثقفة والقيادات والخبراء فى استقاء ومتابعة القضايا والمشكلات البيئية، فقد أوضحت الدراسات الأمريكية أن الصحف والتليفزيون تمثل المصادر الرئيسية(١٣) للمعلومات البيئية، وبينت أنه كلما زاد تعليم الكبار زاد تفضيل الصحف على التليفزيون، هذا بينما أوضحت الدراسات التى أجريت فى بريطانيا أن أكثر من نصف العينة المدروسة يثقون فى برامج التليفزيون بشأن التأثيرات البيئية للقوة النووية و ٣٣٪ فقط أعربت عن ثقتها بالصحف والمجلات(١٤).

ويلاحظ أن ارتفاع معدلات الأمية وانتشار العوز الاقتصادى فى دول الجنوب النامى يؤثران بصورة حاسمة على دور وفاعلية وسائل الإعلام فى تشكيل الوعى البيئى. فمثلا يعتبر التليفزيون والصحف فى مصر هما المصدران الرئيسيان للمعلومات البيئية سواء بالنسبة للجمهور العام أو الصفوة فى المدن الرئيسية والمراكز الحضرية. أما بالنسبة للمناطق الريفية فيسود الراديو والتليفزيون. وفى المناطق النائية يعتبر الراديو هو المصدر الرئيسى للمعلومات والأخبار(١٥) وقد تفاوتت هذه المؤشرات فى دراسة أخرى أجريت لاستطلاع الرأى العام فى سلطنة عمان حول القضايا البيئية إذ جاءت الصحف فى المقدمة (٤٠٪) تلتها الإذاعة المسموعة (٣٦٪) ثم التليفزيون (٣٠٪) بالنسبة للجمهور العام، أما بالنسبة للقيادات فقد شغل الراديو المرتبة الأولى وتساوت معه الصحف ثم جاء بعدهما التليفزيون كمصدر للمعلومات البيئية(١٦). وبالنسبة للمناطق الريفية فى دول الجنوب حيث تزداد وطأة المشكلات البيئية يلاحظ انعدام الدور البيئى لوسائل الإعلام وتتفوق عليها وسائل الاتصال التقليدى مثل الموسيقى والمسرح والأغانى والرقص الشعبى. وقد أكدت بعض دراسات اليونسكو التى أجريت فى نيبال وسرى لانكا والهند مدى قوة تأثير هذه الوسائل فى خلق الوعى البيئى(١٧) ورغم ما تؤكده الدراسات والشواهد على أهمية بل وخطورة الدور الذى تقوم به وسائل الإعلام فى المجال البيئى إلا



أنه لوحظ من خلال الدراسات التى أجريت للتعرف على حجم ونوع المعالجات الإعلامية لقضايا البيئة أن هذه القضايا لم تزل حتى الآن تشغل أولوية هامشية سواء بالنسبة للإعلام المرئى أو المسموع أو المقروء؛ إذ تحظى الموضوعات السياسية والاقتصادية والجرائم والرياضة والفن بأولويات مطلقة. ويعزى ذلك إلى أسباب عديدة بعضها يتعلق بالسياسات الإعلامية للدول والبعض الآخر يرجع إلى انعدام الوعى البيئى لدى القائمين بالاتصال أى الإعلاميين، علاوة على حداثة ظهور البيئة كقضية إعلامية،فالأخبار والمعلومات المتعلقة بالبيئة لم تفرض وجودها على وسائل الإعلام إلا بعد مؤتمر ستوكهلم ١٩٧٢.

انماط التغطية الإعلامية للقضايا البيئية:

يلاحظ أن التقدم التكنولوجى الهائل الذى أحرزته وسائل الإعلام منذ اختراع آلة الطباعة فى القرن الخامس عشر وحتى المرحلة الراهنة كان له انعكاسات عميقة فى اتساع وسائل الإعلام من حيث الكم والنوع ووصولها إلى مجموعات سكانية متنوعة تزايدت أعدادها بصورة ملحوظة خلال ربع القرن الأخير. وقد امتدت وسائل الاتصال الجماهيرى إلى المناطق النائية من العالم ولم تعد مقصورة على سكان المدن والعواصم مما أدى إلى حدوث تحول أساسى فى طبيعة الوظائف والأدوار التى تقوم بها وسائل الإعلام وعلى الأخص الصحافة والإذاعة المسموعة فضلا عن الانتشار السريع للتليفزيون فى الدول المتقدمة فى الشمال وتزايد تأثيره الاجتماعى والثقافى فى دول الجنوب.

والواقع أن معالجات الإعلام للقضايا البيئية لا تأخذ شكلاً مستقلاً عن سائر أوجه النشاط الاجتماعى والسياسى والثقافى، بل تتحدد أصلا وفق القوانين العامة التى تحقق مصالح القوى الاجتماعية التى تتحكم فى مصادر الثروة الاقتصادية والسلطة السياسية.

وتختلف أشكال ونوعية المعالجات الإعلامية لقضايا البيئة طبقا لمجموعة من المحددات نوجزها علي النحو التالي:

(١) السياسة الإعلامية الرسمية لكل دولة ومدى توافقها مع الممارسات الفعلية لوسائل الإعلام.



(٢) نمط الملكية الإعلامية السائد فى كل دولة هل هو ملكية حكومية أو ملكية هيئات وأحزاب أو ملكية فردية.

(٣) السياسة البيئية الرسمية للدولة.

(٤) مستوى ونوع الوعى البيئى السائد لدى كل من الجمهور العام والقيادات وصناع القرار والقائمين بالاتصال (الإعلاميين).

(٥) التربية البيئية ومدى انتشارها فى برامج التعليم العام والجامعى.

وقبل أن نتطرق إلى تناول أوجه الاتفاق والاختلاف بين اتجاهات ومواقف وسائل الإعلام فى كل من دول الشمال الصناعى المتقدم ودول الجنوب النامى إزاء قضايا البيئة علينا أن نشير فى عجالة إلى الحقيقة الكونية التى تلقى بظلالها السلبية والإيجابية على كافة الممارسات البيئية والإعلامية معا ألا وهى أن العالم لا يزال يعيش فى ظل نظام اقتصادى وسياسى واجتماعى وحضارى تعمل آلياته لصالح المركز الذى يتكون من عدد محدود من الدول الغربية ويفرض سياسته على التخوم أى دول الجنوب، وتتفاوت ما بين القوة العسكرية التى تستخدم فى العدوان المباشر أو التهديد به وعوامل القوة الاقتصادية التى تشمل الصناعة والتكنولوجيا ورؤوس الأموال. وأخيرا السيطرة الغربية الكاملة على وسائل الإعلام والاتصال والتى تتمثل فى احتكار وكالات الأنباء الأمريكية والبريطانية والفرنسية لمصادر الأنباء والمعلومات فى العالم عدا البرامج التليفزيونية والإعلانات التى يتم من خلالها تشكيل القيم والآراء وأنماط الاستهلاك وأساليب الحياة فى دول الجنوب. وقد أجمعت الدراسات التى أجريت عن وسائل الإعلام وعلاقتها بالقضايا البيئية على أن طابع الإثارة الإعلامية يسيطر على أنماط التغطية الإعلامية لقضايا البيئة سواء فى دول الشمال الصناعى المتقدم أو دول الجنوب النامى. إذ لوحظ أن وسائل الإعلام تركز على الأحداث الخطيرة والمأساوية، وقد برز ذلك واضحا فى التغطية الإعلامية الواسعة التى لقيتها الأحداث التالية:

(١) حادث الضباب القاتل الذى انتشر فوق لندن عام ١٩٥٢.

(٢) حادث سيفيزو (انفجار مصنع الكيماويات فى إيطاليا) عام ١٩٧٦.

(٣) غرق ناقلة أموكوكادلز عام ١٩٧٨.



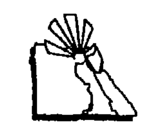
(٤) حادث باهوبال فى الهند ١٩٨٤.

(٥) حادث تشيرنوبل فى الاتحاد السوفيتى ١٩٨٦(١٧).

وغالبا ما يصاحب نمط التغطية القائم على الإثارة كثير من التداعيات السلبية الناتجة عن الاكتفاء بالجوانب السلبية الصارخة فى الحدث وتحاشى الإشارة إلى الأسباب مع الميل إلى التهويل والمعالجة السطحية علاوة على انتهاء الاهتمام الإعلامى بانتهاء الحدث وعدم الحرص على متابعته أو تفسير آثاره.

ولا شك أن الميل نحو الإثارة يؤدى إلى عدم دقة الأخبار التى تقدمها وسائل الإعلام عن الكوارث والمخاطر البيئية كما أن هذه المعالجات المبتورة لا تعرض المشكلات البيئية فى سياقها الصحيح مما يؤدى إلى التضليل أحيانا علاوة على تشويه الوعى البيئى.

ويلعب المفهوم الغربى للإعلام الخبرى وأولوياته دورا رئيسيا فى تكريس أنماط التغطية الإعلامية المشوهة لقضايا البيئة وخصوصا أنه يسيطر على ضفتى العالم شماله وجنوبه. وتتفاقم المحنة عندما يتعلق الأمر بكارثة بيئية تقع فى جنوب العالم. ففى ضوء أشكال السيطرة الإعلامية المتعددة التى يمارسها الإعلام الغربى على وسائل الإعلام بالدول النامية والتى تجسدها مظاهر الاختلال الإعلامى علاوة على تعمد تشويه وتحريف الأحداث التى تقع فى دول الجنوب فضلا عن عدم كفاية التغطية الإعلامية لهذه الأحداث، تبرز أمامنا حقيقة القيم التى يتبناها الإعلام الغربى ويمارسها فى معالجاته ومواقفه من شعوب الجنوب(١٨) مثل تغطية حادث تشيرنوبل فى الاتحاد السوفيتى فى محطة س. بى. إس الأمريكية استغرق ١٢٩ دقيقة خلال شهرى أبريل - مايو ١٩٨٦ رغم أن ضحاياه لم يتجاوزوا ٣١ قتيلا بينما استغرقت تغطية زلزال تانج شان فى الصين عام ١٩٧٦ والذى راح ضحيته ما يقرب من مليون شخص حوالى ٩ دقائق فقط فى جميع الشبكات التليفزيونية الأمريكية(١٩) هذا بينما نالت حادثة ثرى مايلز أيلاند عام ١٩٧٩ والتى لم تحدث فيها أى وفيات اهتماما إعلاميا يفوق ما نالته الكوارث الطبيعية مثل الزلازل والفيضانات المدمرة التى تعرضت لها بعض شعوب الجنوب، وهناك مثال آخر يتعلق بالتغطية الإعلامية لحادث باهوبال فى الهند عام ١٩٨٤ والذى تناولته إحدى



الدراسات الأمريكية من خلال تحليل مضمون ٩٥٢ خبرا صحفيا وإذاعيا تناولت هذه الكارثة. فقد لوحظ أن التغطية الإعلامية ركزت على الحدث ذاته ولم تحاول الإشارة إلى العوامل الاجتماعية والاقتصادية التى أدت إلى بناء معامل كيميائية فى الهند، ولم تجر إلا قليل من المناقشات عن القضايا الصحية والبيئية والاجتماعية التى أثارتها الكارثة، وهذا خير تجسيد للتغطية الإعلامية المبتورة والمشوهة التى تفصل الحدث عن أسبابه ونتائجه وتركز عليه لذاته وسرعان ما ينطفئ الحدث ويتلاشى معه الاهتمام الإعلامى الذى يقفز إلى حدث آخر جديد، وهناك مثل آخر تتناوله وسائل الإعلام فى الجنوب إذ أشارت إحدى الدراسات التى أجريت عن تغطية وسائل الإعلام الهندية للقضايا البيئية إلى أن الصحف قد فشلت فى تقديم تحقيقات صحفية كافية عن الآثار البيئية لبناء أحد السدود الرئيسية فى الهند كما اعتمدت على التغطية السطحية(٢٠).

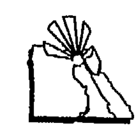
ولا تقتصر سلبيات التغطية الإعلامية لأحداث البيئة على ما سبقت الإشارة إليه بل تكتمل هذه الحلقة السلبية بعامل آخر يتمثل فى قصر نفس وسائل الإعلام التى لا تقف طويلا أمام أى مشكلة أو قضية بيئية تحتاج إلى جهد استثنائى لمتابعتها وتفسيرها وتعميق الوعى بها مما ينعكس بصورة سلبية على الاهتمام الجماهيرى الذى يظل يلهث خلف أى حدث جديد تحتضنه وسائل الإعلام دون أن تتاح له فرصة تكوين موقف متكامل تسنده المعرفة العلمية والآراء المختلفة حول أية قضية أو حدث بيئى. وقد أشارت إحدى الدراسات الكندية إلى انخفاض اهتمام الجماهير بقضايا التلوث البيئى بنسبة النصف خلال عام ١٩٧٠، ١٩٧١ بسبب تحول اهتمام وسائل الإعلام من البيئة إلى موضوعات أخرى مثل الطاقة والتضخم المالى والبطالة(٢١) وفى نطاق الجدل المثار حول السيطرة الغربية على وسائل الإعلام الدولية ـ تكنولوجيا الاتصال وبنوك المعلومات ـ لابد من الإشارة إلى الدور الذى تقوم به الشركات المتعددة الجنسية فى مجال الاعلام البيئى، والمعروف أنها تزيد على ٥٠٠ شركة عالمية تهيمن على ٧٠٪ من التجارة العالمية و ٨٠٪ من الاستثمارات الخارجية وتتحكم فى نقل الغازات المسببة للتغيرات المناخية(٢٢). وهناك علاقة ود مفقود تربط بين هذه الشركات وجماعات حماية البيئة، وقد فطنت مبكرا إلى خطورة الدور الذى يمكن أن تلعبه وسائل الإعلام فى تهديد

مصالحها بالكشف عن أدوارها البشعــة فى تلويث البيئة وذلك من خلال الحملات الإعلامية الجادة، ولذلك عمدت هذه الشـركات إلى إنشاء مكاتب للعلاقات العامة تنتشر فى كافة أنحاء العالم وتعـمل بدأب ومثابرة على استقطاب رجال الإعلام من خلال الرشـاوى المقنعة والسافـرة كى يتحولوا إلى أدوات دعـائية لهذه الشـركات، وذلك باتخاذ مواقف حـيادية أو سلبية إزاء مـشكلات البيئة أو استـخدامهم لخلق البلبلة لدى الرأي العام عندمـا تستفحل الأمور البـيئية ويصبح من المحـال تفاديها. كما تسـتخدم هذه الشركات الإعـلانات كسلاح فعـال لمواجهة خصومـها من أنصار حماية البيئة، حيث يتحقق لهذه الشركات من خلال وكالات الإعلان الدولية (٢٥ وكـالة دولية منهـا ٢٢ وكالة أمـريكيـة) عدة أهداف فى وقت واحـد وهى ترويج بضاعتـها وخصوصا التكنولوجـيا الملوثة للبيئـة وتشجيع الأنماط الاستهـلاكية التى تهدف فى الأساس إلى إلحاق الضرر بخطط التنمـية الوطنية فى دول الجنوب فضلا عن التأثير على حرية الرأى فى وسائل الإعلام(٢٣).

وتتعدد الأمثلة الخاصة بالإعلانات مثل إعـلانات السجائر والترويج للمبيدات الحشرية أو أنواع الأطعمة الصناعية والحلوى الملونة للأطفال واللبان. ولا شك أن هذه الإعلانات تضع وسـائل الإعلام فى مأزق حرج يهدد مـصداقيتـها أمام الرأى العام، إذ إنها تتبنى الدفاع عن قضايا البيئة والتنمية المتواصلة وفى ذات الوقت تفرد صفـحاتهـا وتخصص بعض برامـجهـا للإعلان عن السلع الملوثة للبـيئـة والمهددة للصحة العامة.

القائمون بالاتصال فى المجال البيئى:

ومن أبرز العوامل التى تؤثر فى نوعـية ومستوى التـغطية الإعلاميـة لقضايا البيـئة القائمـون بالاتصال والمقصود بهم الـصحفيـون ومخططو ومنتجـو البرامج الإذاعية والتليفزيونية الذين يعملون فى مـجال الإعلام البيئى. وقد أشارت إحدى الدراسات الأمريكيـة(٢٤) إلى المشكلات التى يعانى منها هؤلاء الإعـلاميون والتى تتلخص فى افتقارهم إلى التأهيل العلمى المتخصص والثقافة البيئية علاوة على قلة الدورات التدريبية التى يشاركون فـيها، والتى يمكن أن تسهم فى تطوير إمكانياتهم المهنية، وكذلك فهم يواجهون مشكلات عديدة فى عـرض الموضوعات البيئية حيث



يعتمدون على تعليقات الخبراء والمتخصصين ولا ينجحون غالبا فى تبسيطها أو عرضها بصورة سليمة ومتكاملة مما يسبب بلبلة للرأى العام فى كثير من الأحيان. . يعانى هؤلاء الإعلاميون فى معظمهم من انعدام المصادر المعرفية الدائمة والمتجددة عن القضايا والمشكلات البيئية مما يحصرهم فى إطار المصادر الحكومية المحدودة والتى تخلق منهم أبواقا للحكومات أو رجال الأعمال والشركات الصناعية المحلية والعالمية.

وتشير بعض الدراسات التى أجريت فى العالم العربى للتعرف على مستوى الوعى البيئى لدى القائمين بالاتصال فى الإعلام المقروء والمرئى والمسموع إلى أن أغلبهم يفتقرون إلى الثقافة البيئية المتكاملة ولم يشاركوا فى دورات تدريبية أو حلقات بحثية عن البيئة،كما تقتصر مصادر المعلومات التى يتعاملون معها على المصادر الرسمية والحكومية فى مجال البيئة(٢٥).

غير أن هناك بعض النماذج الإيجابية فى دول الجنوب أبرزها مركز صحفيى البيئة فى الهند الذى تشكل عام ١٩٨٩ ويضم ما يزيد على المائة من الصحفيين الهنود الذين يمارسون نشاطا ملحوظا فى إعداد الحلقات الدراسية وبرامج التدريب لرفع مستوى الأداء المهنى لدى الصحفيين المتخصصين فى البيئة(٢٦). كذلك أشارت إحدى الدراسات التى أجريت على القائمين بالاتصال فى سلطنة عمان إلى توافر بمصادر المعلومات البيئية المتخصصة وإلى التعاون الوثيق بين وسائل الإعلام والوزارات والهيئات ذات الاهتمام البيئى مثل وزرات البيئة وموارد المياه والإعلام والصحة والتعليم والشباب، كذلك أشارت إلى أن نحو حوالى ٦٣٪ من القائمين بالاتصال شاركوا فى دورات تدريبية وحلقات بحثية عن البيئة(٢٧).

جذور أزمة الإعلام البيئي في دول الجنوب:

قد يبدو من العسير أن نتناول علاقة الإعلام والإعلاميين فى دول الجنوب بمعزل عن الأزمات والتحديات المجتمعية الشاملة التى تواجه شعوب الجنوب ليس فى مجال الإعلام والاتصال فحسب بل فى استمرارية البقاء ذاته. إذ أن سيطرة النظم الأوتوقراطية والفلسفات السلفية والنظرة الاستعلائية للجماهير ونماذج الإنتاج المشوهة والتركة الاستعمارية المتوارثة فى مجال التعليم والثقافة والإعلام



ومستويات الوعى الاجتماعى المتباينة والتبعية السياسية والاقتصادية شبه المطلقة للأسواق الغربية بحكوماتها وشركاتها متعددة الجنسية، كل هذه العوامل مجتمعة شكلت الخريطة الإعلامية فى دول الجنوب، بل وحددت وظائفها وأدوارها ورسمت لها مسارها واتجاهاتها سواء إزاء البيئة أو سائر القضايا الاجتماعية والثقافية والمحلية والعالمية.

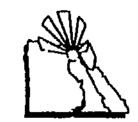
وقد تحددت ملامح الخريطة الإعلامية فى دول الجنوب فى مرحلة ما بعد الاستقلال فى ضوء الحقائق التالية:

أولا: مسئوليات الإعلام إزاء قضايا التنمية.

ثانيا: تبعية وسائل الإعلام المقروء والمرئى والمسموع بصورة شبه مطلقة للحكومات.

ثالثا: استمرار الميراث الاستعمارى فى مجال الإعلام.

ولقد سيطرت على معظم دول الجنوب نظريات التنمية التى صاغها الفكر الغربى خلال أكثر من ثلاثين عاما، والمعروف أن هذه النظريات تتبنى مفهوما خاصا عن التنمية يرى أنها مجرد تكرار لتجربة النمو التاريخى للرأسمالية الغربية وهو مفهوم يغفل تماما تاريخية هذه الظاهرة. فلقد نمت الرأسمالية الغربية فى ظروف لا يمكن تكرارها حيث أتيح لها السيطرة على موارد العالم البشرية والطبيعية والاستئثار بأسواقه لمنتجاتها ومعالجة الفائض البشرى بالاستعمار الاستيطانى فى الأمريكتين وأستراليا وجنوب أفريقيا وإسرائيل فضلاعن السبق والتفوق التكنولوجى لهذه الدول. ورغم ذلك فقد اقتنع أصحابُ الفكر التنموى فى الجنوب بإمكانية اللحاق بالدول الصناعية خلال عقدين أو ثلاثة من السنين،وأثبتت التجارب فشل هذا النهج من التفكير الذى ضلل شعوب الجنوب طوال العقود الثلاثة الماضية من حيث إنه جعل التنمية مرتهنة بمعونات الدول الصناعية واستثماراتها حتى أصبحت هذه الدول التى تتحمل المسئولية الكاملة عن تخلف وإفقار الجنوب هى المنقذ الوحيد،ولقد أسهمت الظروف التى سادت معظم دول الجنوب فى الحقبة الماضية فى خلق المناخ الملائم لتغلغل الأنماط الأجنبية فى الثقافة والسلوك والقيم مما ساعد على نشوء التيارات الفكرية التى تأثرت بما قدمته المدرسة



الامريكيةُ فى الإعلام التنموى من دراسات ونظريات استهدفت إبراز الدور الذى يمكن أن تقوم بـه وسائل الإعلام فى إقناع شعوب الجنوب بانتهاج نفس الطريق الذى سلكته الدول الصناعية المتقدمة والتطلع اليها كمثل اعلى تتعلق به أنظار وطموحات الدول الفقيرة حيث يصبح دور الإعلام هو نقل هذه الشعوب من النمط التقليدى إلى التحديث أى الحياة وفقا للنمط الغربى من خلال تشجيعها على نبذ الأساليب التقليدية وترغيبها فى الأنماط الاستهلاكية التى تسود المجتمعات الغربية المتقدمة صناعيا(٢٨). والواقع أن هؤلاء المنظرين الإعلاميين قد حاولوا استكمال الدور الذى قام به أساتذة الاقتصاد الغربيون فى مجال الفكر التنموى عندما حاولوا أن يفرضوا على شعوب الجنوب نماذج التنمية الغربية (الرأسمالية) سواء فى الاقتصاد أو الإعلام مما أدى إلى تعميق التبعية للغرب، ليس فى مجال الاقتصاد والسياسة فحسب بل والإعلام والثقافة، إذ أصبحت هذه الشعوب فى حالة عجز مطلق وانتظار دائم للمعونات التى تأتيهم من الغرب سواء فى شكل معونات اقتصادية وتكنولوجية أو أفكار وقيم وثقافات. هذا وقد نجم عن إخفاق تجارب التنمية فى دول الجنوب ازدياد اليقين لدى شعوب هذه الدول باستحالة تحقيق أى شكل من أشكال الاستقلال فى ظل استمرار الهيمنة الغربية مما دفعهم إلى اللجوء إلى المنابر الدولية والمطالبة بضرورة إرساء نظام عالمى جديد سواء فى المجال الاقتصادى أو الإعلامى، واستطاعت دول الجنوب أن تدفع المجتمع الدولى من خلال منظمة اليونسكو إلى البحث عن صيغة جديدة للنظام الإعلامى الراهن والسعى من أجلِ إرساء قواعد جديدة لنظامٍ إعلامى أكثر عدالة وإنصافا.

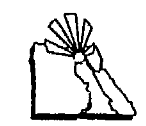
وكما شاع وانتشر النموذج الأمريكى للتنمية الاقتصادية فى أغلب دول الجنوب، كذلك سيطرت النظريات الأمريكية فى الإعلام والتنمية على كافة الإعلاميين من الأكاديميين والممارسين باستثناء قلة نادرة.

هذا هو الإطار العام الذى تعمل فى ظله وسائل الإعلام فى دول الجنوب الذى قد يساعدنا على تفسير أسباب التشويه والقصور الذى يعانى منه الإعلام البيئى فى الجنوب، فى ظل هذا السياق الذى يلخص القوانين الأساسية التى تتحكم فى وسائل الإعلام فى دول الجنوب من خلال النفاذ إلى جوهر الأزمة التى يعانى منها الإعلام الجنوبى ككل، والتى يمكن إرجاع جذورها إلى عوامل تاريخية



تتعلق بالسيطرة الاستعمارية الغربية، ولكنها تستمد استمراريتها من المحاولات الدائبة التى تقوم بها الولايات المتحدة فى المرحلة المعاصرة من أجل إحكام السيطرة على موارد ومقدرات وثقافات دول الجنوب وإخضاعها لصالح السوق الرأسمالية العالمية مستعينة فى تحقيق ذلك بإمبراطوريتها الإعلامية الضخمة التى تتمثل فى وكالات الأنباء الغربية والأقمار الصناعية علاوة على إمكانياتها الهائلة فى مجال تكنولوجيا الاتصال والنشاط الأخطبوطى للشركات متعددة الجنسية، ووكالات الإعلان. وتتجسد أبرز مظاهر التبعية فى مجال الإعلام البيئى فى دول الجنوب فى تركيز اهتمام وسائل الإعلام على البعد العالمى لقضايا البيئة المنقولة حرفيا عن وسائل الإعلام الغربية وتهميش القضايا المحلية، فإذا كانت القضية المثارة فى الإعلام الغربى هى ثقب الأوزون فوق القطب الجنوبى فإننا نجد هذا الموضوع يحتل الصفحات الأولى من الصحف ويتصدر برامج الإعلام المرئى والمسموع فى معظم دول الجنوب، كذلك قد نقرأ بعض المقالات التحليلية عن المضاعفات السلبية لقطع الأشجار فى اليابان بينما لا نقرأ خبراً واحدا عن مذابح الأشجار فى بعض أوضاع ومشكلات البيئة فى الجنوب كى يسهل على الإعلاميين الاستعانة بها فى تغطية وتفسير القضايا البيئية بإعطائها الخلفيات العلمية الملائمة. والمُلاَحظ أن وسائل الإعلام الجنوبية لا تعير القضايا البيئية المحلية الاهتمام اللائق بها إلا إذا كانت موضع اهتمام من القيادة السياسية، وهنا نكتشف أحد الوجوه القبيحه للتبعية الإعلامية على المستوى المحلى حيث يخضع الإعلام الجنوبى خضوعا شبه مطلق لتوجهات ومصالح وأفكار السلطة السياسية فى كافة مفردات الحياة اليومية وفى مقدمتها قضايا البيئة وخصوصا إنها لم تشغل بعد المساحة اللائقة بها من اهتمام الساسة وصناع القرار فى دول الجنوب علاوة على انعدام التنسيق بين الأجهزة البيئية ووسائل الإعلام وغياب البعد البيئى عن السياسيات الإعلامية.

ويمكن الاستشهاد فى هذا الصدد بالمعالجات الإعلامية التى قدمتها الصحافة المصرية لبعض القضايا البيئية المحلية مثل تجريف الأر ض الزراعية وتلوث مياه النيل والصرف الصحى فى الإسكندرية والطاقة النووية حيث تبنت الصحف القومية وجهات النظر الرسمية التى تخدم مصالح الحكومة بصورة مباشرة وعندما عرضت الصحف الحزبية وجهات نظر أخرى فى القضايا البيئية المذكورة اعتبرت هجوما رغم



دقتهـا العلمية وموسوعـيتها وخصوصـا أنها عرضت لكافة أبعـاد هذه القضايا التى تعرضت للتنسيق الجزئى من جانب الصحف القومية.

البيئة فى إطار التعليم الإعلامى:

بالرغم من السلبيات والتنـاقضـات وأوجه القـصور المخـتلفة التى تشـوب الأنشطة الإعلامـية فى معـالجاتها ومـواقفها من القـضايا البيـئية، وهذا مـا أكدته الدراسات العـديدة التى أجريت على وسائل الإعـلام كمصادر للمـعلومات البيئـية وكأدوات لـتشكيل الوعى البـيئى لدى الجـمهـور العام سـواء فى الدول الصناعـية المتقـدمة فى الشـمال أو دول الجنوب النامى ورغـم كل ما يثار حـول الدور الذى تقوم به وسائل الإعلام فى بلبلة الرأى العام وتزييف الوعى البيئى أحيانا عن عمد، وأغلب الأحـيان بسبب طبـيعـة المصالح الاقـتصـادية والسياسـية التى تتـحكم فى توجـهاتهـا،إن كل ذلك لا يخفى الجـانب الآخر من الصـورة ألا وهو الدور المؤثر الذى قامت به وسـائل الإعلام فى إثارة الاهتمام الجـماهيرى بالقـضايا والمشكلات والمخاطر البيئية. وقـد يحسب للإعلام دوره فى الضغط على الحكومات فى بعض دول الشمال الصناعى المتـقدم لإنشاء أجهزة تعنى بمشكلات البـيئة أو لوضع حلول لمواجهة بعض الأزمات البيئية.

ولا شك أن تصحـيح الدور الذى تقوم به وسائل الإعـلام للنهوض بالوعى البيـئى يستلزم بذل المزيد من الجهـد الجاد متـعدد الأطراف والذى يسهم فـيه صناع القرار وعلماء البيئة والتربويون فضلا عن الإعلاميين أنفسهم.

وقد كشفت الدراسات التى أجريت عن القائمين بالاتصال فى مجال الإعلام البيـئى أنهم يعانون من جـملة مشاكل أبرزهـا افتقـارهم للثقافـة البيئـية السليـمة وللمهارة التـى تمكنهم من تبسيط المعلومات البـيئية المتخـصصة علاوة على افـتقاد القدرة على عـرضهـا بصورة مقنعـة للرأى العام وتتكاتف كل من الظـروف المهنية والأوضاع الاقتصادية والضغوط السياسية والاجتماعية كى تحول دون إمكانية توفير الفرص الملائمة لتطوير الأداء المهنى (من خلال التدريب) والنهوض بمستوى الوعى



البيئى (من خلال الحلقات البحثية والمؤتمرات) لدى الإعلاميين المتخصصين فى شئون البيئة إذ أثبتت الدراسات أن أغلبهم لم يشارك فى أى نشاط تدريبى أو بحثى عن البيئة (٢٩).

كما أكدت الشواهد العديدة من خلال متابعة الإعلام البيئى المقروء والمرئى والمسموع ومن خلال الدورة العلمية التى أقامتها كلية الإعلام بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة أن السبيل الوحيد لتطوير الأداء المهنى لهؤلاء الإعلاميين هو تنظيم العديد من الدورات التدريبية وحلقات النقاش التى تجمعهم مع علماء البيئة وتتيح لهم تكوين قاعدة معرفيه أساسية عن النظم البيئية وتفاعلاتها وانعكاساتها على الواقع الاجتماعى والثقافى وكيفية التعامل مع قضايا البيئة بمنظور مجتمعى شامل، وكيفية تبسيط المعلومات البيئية المتخصصة بما لا يخل بجوهرها لتقديمها فى صورة جذابة ومقنعة للجمهور.

ولا شك أن هذا الحل ينطوى على رُؤية قصيرة المدى لأن تصحيح علاقة الإعلام والإعلاميين بالبيئة لابد أن يمتد ويتسع باتساع الأفق المستقبلى لقضايا البيئة ذاتها، والاستعداد للغد يجب أن يكون قد بدأ منذ الأمس والمقصود بذلك هو البدء فى العمل على تهيئة الظروف والإمكانيات الكفيلة بخلق إعلام بيئى جاد ومسئول وقادر على ممارسة الضغط على الحكومات لإرساء سياسات بيئية حكيمة وعادلة.

وهنا يثار السؤال التالى: ماذا يحتاج الإعلام البيئى فى مصر كى يصبح عصريا وملتزما وقادرا على تحقيق أهدافه؟

وتأتى الإجابة واضحة وسلسة ومحددة وتتلخص فى ثلاثة أمور:.

(١) وجود قيادات إعلامية تملك رؤية متكاملة عن البيئة فى إطارها الطبيعى والبشرى والاجتماعى والسياسى، وتتحسس المخاطر البيئية دون مبالغة أو تهويل.

(٢) كوادر إعلامية مؤهلة ومدربة وقادرة على التصدى لكافة العراقيل التى يضعها صناع القرار والقيادات الإعلامية أمام القضايا البيئية وتداعياتها.

(٣) مصادر معلومات عصرية ومتطورة عن المشكلات والقضايا البيئية على المستوى المحلى والإقليمى والدولى.

ورغم أهمية العناصر الثلاثة سالفة الذكر وضرورة توافرها فى ذات الوقت لضمان تصحيح موقف الإعلام من قضايا البيئة وتعميق إيجابياته فإننى أرى أن جوهر الحل يكمن فى تحقيق العنصر الثانى الخاص بضرورة توافر كوادر إعلامية متخصصة فى البيئة وقادرة وراغبة فى تطوير أدائها المهنى وتنمية ثقافتها البيئية.

وإذا كان التدريب هو الحل الأمثل المتاح حاليا لتطوير المستوى المهنى والثقافى للإعلاميين المتخصصين فى قضايا البيئة إلا أن الحل الطويل المدى الذى يمتد بآثاره إلى المستقبل المتوسط والبعيد يكمن فى تأهيل الأجيال الجديدة من الإعلاميين، وهذا الحل يبدأ فى مرحلة التعليم الجامعى المتخصص.

ولا شك أن نجاح وفاعلية وسائل الإعلام فى القيام بمسئوليتها فى نشر الوعى البيئى بين جمهور المواطنين يتوقف إلى حد كبير على مدى وضوح المشكلات البيئية بكافة أبعادها المجتمعية والإنسانية فى أذهان القائمين بالاتصال من الصحفيين أو مخططى ومنفذى البرامج الإذاعية المرئية والمسموعة. وهنا تبرز ضرورة الإعداد لهؤلاء الإعلاميين فى إطار برامج التربية البيئية الأمر الذى يتطلب تزويدهم بالمفاهيم والمهارات والقيم التى تؤهلهم للقيام بمسئولياتهم المهنية فى مجال الإعلام البيئى بكفاءة واقتدار علاوة على تشكيل وعيهم البيئى كمواطنين ملتزمين.

ورغم اقتناع الإعلاميين وأساتذة الإعلام بأهمية الدور الذى ينبغى أن تقوم به وسائل الإعلام فى تشكيل الوعى البيئى وفى مجال حماية البيئة وتبسيط العلوم وربط الجماهير العريضة بقضايا البيئة، إلا أن أغلب الجهود التى بذلت فى إطار الندوات العلمية لم تسفر عن صيغة موحدة أو مشتركة توضح كيفية تحويل القضايا البيئية إلى محاور للاهتمام الجماهيرى، ولكن كشفت هذه المؤتمرات والندوات عن حقيقة هامة تمثلت فى الحاجة إلى إعداد وتأهيل الإعلاميين أنفسهم فى مجال الإعلام البيئى وأشارت إلى ضرورة إعداد دورات تدريبية متواصلة للإعلاميين فضلا عن ضرورة تأهيلهم أكاديميا فى إطار الدراسة النظامية وتزويدهم بقاعدة معرفية عريضة عن مشكلات وقضايا البيئة.

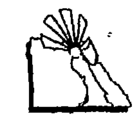
وتنفرد علوم الاتصال والإعلام بموقعها المتميز على تخوم دائرتى العلوم الاجتماعية والإنسانية إذ تأتى (٣٠) علاقتها بعلوم البيئة فى إطار هذا التميز الذى



يضيف أبعادا معرفية جديدة وأساليب منهجية وتوجهات نظرية لهذا الفرع من المعلومات الإنسانية والاجتماعية فى إطار علمى متكامل تحدد اتساقه وقوانينه النظرية مجموعة من المداخل العلمية المستمدة من وحدة التراث المعرفى فى مختلف فروع المعرفة العلمية، ولعل ندرة الإسهامات الإعلامية وتأخرها النسبى فى مجال الدراسات البيئية يرجع إلى احتكار العلوم الطبيعية لهذا المجال لفترة زمنية طويلة حتى الآن رغم إدراك الأوساط العلمية بالحاجة إلى التوسع فى دراسة البيئة من جانب أساتذة العلوم الاجتماعية والإنسانية بهدف تجنيد القوى التربوية لتطوير علاقة الإنسان بالبيئة من خلال الوعى المعرفى والإدراك الوجدانى واكتساب القيم والمهارات القادرة على حماية البيئة. ويلاحظ أن التراث المعرفى فى مجال الإعلام البيئى يتسم بالضآلة من الناحية الكمية علاوة على غلبة الصيغة المفتقرة للعمق فى أغلب الدراسات التى أجريت فى إطار المؤتمرات أو الحلقات النقاشية، وذلك بسبب حداثه الاهتمام بالقضايا البيئية فى الأوساط الإعلامية.

وسعيا للتعرف على موقع ومكانة البيئة والدراسات البيئية على خريطة المناهج التعليمية فى مجال الإعلام تم استعراض المقررات الدراسية لكلية وأقسام الإعلام بالجامعات المصرية بهدف الكشف عن إمكانية وجود مقررات مستقلة تتناول الإعلام عن البيئة أو وجود موضوعات عن البيئة مدرجة فى إطار المقررات الإعلامية أو المقررات العامة، وقد أسفر هذا المسح للتراث التعليمى بكلية الإعلام وبأقسام الإعلام بكل من جامعات الأزهر والزقازيق وسوهاج والجامعة الأمريكية عما يلى:

أولا: تتفق الدراسات الإعلامية فى الجامعات المصرية فى الفترة الزمنية المخصصة للمرحلة الجامعية الأولى (أربع سنوات) حيث يبدأ التخصص فى العامين الأخيرين بينما يخصص العامان الأولان لمقررات عامة فى العلوم الاجتماعية والإنسانية مع تخصيص حوالى ٤٠٪ منها للمواد الإعلامية. وتتراوح هذه المواد ما بين التاريخ الحديث والسياسة والاقتصاد والجغرافيا السياسية وعلم النفس الإعلامى وعلم الاجتماع الإعلامى والأدب العربى والقانون الدولى ومداخل كل من الفن الصحفى والإذاعى والعلاقات العامة والإعلان ثم



التشريعات الإعلامية والفكر المعاصر ونشأة وسائل الإعلام والتوثيق الإعلامى والكومبيوتر ونظم المعلومات ونظريات الإعلام والتنمية. ورغم أن العديد من المواد العامة والمتخصصة تتضمن بعض القضايا والظواهر البيئية وخصوصا مواد الجغرافيا والاقتصاد أو الإعلام والتنمية والمدخل الاجتماعى للإعلام غير أن تناولها وتدريسها لا يتم فى إطار المنظور البيئى بل يتم تدريسها فى إطار التخصص الضيق الذى تنتمى إليه وبمعزل عن المدخل الإيكولوجى الذى يحقق لها إمكانية التناول بمنظور أشمل. هذا علاوة على وجود بعض المواد التى يمكن ادراجها مثل (القضايا البيئية وميثاق الحقوق البيئية) والمداخل الإعلامية.

ثانيا: عند استعراض المواد المتخصصة التى تتضمن الرأى العام وإدارة المؤسسات الإعلامية والفنون الصحفية والإذاعية وتكنولوجيا الاتصال ومناهج البحث فى الإعلام والعلاقات العامة والتسويق والتغيير الاجتماعى والإعلام والمجتمع والدعاية والإقناع والإعلام الدولى والصحافة المتخصصة يتضح لنا اتساع الهامش الدراسى الذى يمكن أن يتضمن العديد من قضايا البيئة فضلا عن إمكانية الاستعانة بالمداخل البيئية فى تدريس بعض المواد الإعلامية المتخصصة، ويمكن تفصيل ذلك على النحو التالى:

(١) الرأى العام:

يمكن تخصيص الجوانب التطبيقية لاستطلاع وقياس اتجاهات الرأى العام إزاء قضايا البيئة، ويمكن تخصيص جزء من المادة لدراسة الرأى العام وقضايا البيئة.

(٢) الفنون الصحفية والإذاعية:

يمكن تخصيص جزء من المادة لدراسة كيفية تناول قضايا البيئة فى الإعلام المقروء والمسموع وتحديد القوالب الإعلامية الملائمة لقضايا البيئة.

(٣) تكنولوجيا الاتصال:

يمكن تخصيص جزء من المادة لدراسة التكنولوجيا الاتصالية الملائمة وإبراز الابعاد البيئية لقضية التكنولوجيا بمفهومها الأشمل.



(٤) مناهج البحث فى الإعلام:

يمكن تخصيص البحوث الإعلامية لدراسة مواقف وسائل الإعلام المرئى والمسموع والمقروء إزاء المشكلات البيئية وإجراء دراسات مقارنة فى هذا المجال علاوة على دراسة القائمين بالاتصال فى مجال البيئة.

(٥) الإعلان:

يمكن تخصيص الجزء التطبيقى لدراسة الآثار السلبية للإعلانات المخصصة لبعض السلع الاستهلاكية والمبيدات وإبراز حجم الأضرار التى تلحق بالبيئة ودراسة كيفية توظيف الإعلانات لحماية البيئة والحفاظ على الموارد الطبيعية.

(٦) العلاقات العامة:

يمكن تخصيص جزء لدراسة الدور الذى يمكن أن تسهم به العلاقات العامة فى نشر الوعى البيئى (المعارض والملصقات):

(٧) التغيير الاجتماعى:

تعد هذه المادة من أنسب المواد التى تتيح إمكانية دراسة التفاعل بين الطبيعة والبيئة الاجتماعية وتأثير ذلك على حركة التغيير الاجتماعى وآلياته.

(٨) الإعلام والمجتمع:

تتيح طبيعة هذه المادة إمكانية تخصيصها بكاملها لدراسة دور الإعلام تجاه القضايا المجتمعية بمدخل إيكولوجى وإبراز علاقات التأثير والتأثر بين الإعلام وقضايا البيئة.

(٩) الفكر المعاصر:

يخصص جزء منها لقضايا البيئة المعاصرة.

(١٠) الدعاية والإقناع:

يمكن تخصيص جزء من الجانب التطبيقى لدراسة كيفية استخدام أساليب الإقناع فى تناول القضايا البيئية فى الإعلام المقروء والمرئى والمسموع.

(١١) الإعلام الدولى:

يمكن تخصيص جزء لدراسة اتجاهات وسائل الإعـلام الدولى (الصحف - المجلات - الإذاعات- وكالات الأنباء) إزاء قضايا البيئة على المستوى العالمى.

(١٢) الصحافة المتخصصة:

يجب أن تتضـمن دراسة الصحافـة العلمية والصـحافة البيـئية والصفـحات الخاصة بالبيئة فى الصحف اليومية والمجلات الأسبوعية والشهرية.

الهوامش

(1) R.J. McCraken : Suils, Soil Scientisto and Civilisation. Soil Science Scociety of American Journal vol. 51 (1084). P. 19395.

عن الجمهور والبيئة ١٩٨٨ - برنامج الأمم المتحدة للبيئة - نيروبى.

(2) E. Cornish: the Study of the Future. Washington D.C. 1977. PP. 58 - 59 .

(٢) مجموعة من الكتاب العرب: صور المستقبل العربى. منتدى العالم الثالث - جامعة الأمم المتحدة - بيروت ١٩٨٢ ص ١٤.

(3) Look M. Nicholson: The new Environment Cambridge university Press 1987..

(٤) انظر : رضا بوكراع: الآثار البيئية للمشكلات الاقتصادية والاجتماعية فى مربع التعليم البيئى فى الوطن العربى - المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم - تونس ١٩٨٨. ص ٥٠٧ - ٥٠٩.

(٥) انظر : عصام الحناوى: نحو خطة قومية لتنمية الوعى البيئى فى كتابه البيئة والوعى البيئى - المركز القومى للبحوث بالتعاون مع معهد جوته الألمانى - القاهرة ١٩٩٠ ص ٨٩.

(6) J. Bandyobad hayay V. Chiva : Chipko, Rekindling India's Farest Culture The Ecologist. Vol 17 (1987) . P. 26 .

(٧) برنامج الأمم المتحدة للبيئة: إنقاذ كوكبنا - التحديات والآمال - نيروبى ١٩٩١ - ص ٢٠٩.

(8) U.N.E.P.: The Public and the environment. 1988 UNEP. Nariobi. PP. 20- 22.

(٩) هذه البلدان هى: الأرجنتين، ألمانيا الاتحادية، جامايكا، زيمبابوى، السنغال، الصين، كينيا، المكسيك، المملكة العربية السعودية، النرويج، نيجيريا، الهند ، المجر ، اليابان .

(١٠) انظر : (أ) برنامج الأمم المتحدة للبيئة: إنقاذ كوكبنا - مرجع سابق ص ٢١١.

(ب) برنامج الأمم المتحدة الإنمائى: تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٢ ص ١٨.

(11) U, NEP: The public and environment 1988 opcit. P. 29 - 31 .

(١٢) انظر : سلوى إمام : الإعلام وقضايا البيئة - دراسة تطبيقية على جمهورية مصر العربية، عاطف العبد : الإعلام وقضايا البيئة - دراسة تطبيقية، البحوث والدراسات العربية - القاهرة ١٩٩١.

(13) R.E. Ostman; J.L. Parker: A Public's enviornmental information sources and evaluations of Mass Media: journal of environmental education: vol.. 18 (1986 - 1987).

(14) Market amd opinion research : public attitiudes to nuclear power - London 1987.

3. E. ElHinawi : Environmental awareness in Egypt Proceddings of the Egyptian-

(١٥) انظر سلوى إمام مصدر سابق ص ٢٣٦ - ٢٤٤.

German on environental awareness - Cairo. 1987.

(١٦) انظر عاطف العبد: مصدر سابق ص ٣٦٩ - ٣٧٠.

(17) V.T. Valbuena using tradiionax Media in environmental comm. Amic. Singapare. 1987.

(١٨) انظر: إنقاذ كوكبنا - مصدر سابق ص ٢١١.

(١٩) هناك شبه عرف يتبناه الإعلام الغربى فى قياسه للكوارث والأزمات إذ يعتبر أن موت أوربى غربى واحد يساوى ثلاثة أوربيين شرقيين ويساوى ٩ أشخاص من أمريكا اللاتينية و ١١ من العرب و١٢ من الأسيويين. نقلا عن عصام الحناوى - مصدر سابق ص ١٣٦ . المصدر.

R. Sood et al : How the news media operate in natural disasters. Journal of comm. vol. 37. 1986 .



(٢٠) نقلا عن الجمهور والبيئة - نيروبى ١٩٨٨.

20 . T. Sekar : the role of Newspaper in creating mass concern with environmental joural of environmental studies vol 17 1981. P. 115.

21. J.W. Parlour S. Schatzow: The Mass media and public concern for envirnmental Problems in Canada 1960 - 1972. J.J. E. S. Vol 13. (1987) P. 9.

(٢٢) ساجينى دولرمانى : المعادلة الصعبة فى قمة الأرض - الأهرام ٥ / ٦ / ١٩٩٢.

(٢٣) انظر : (أ) على عجوه: البيئة والعلاقات العامة - ورقة مقدمة إلى ندوة وقضايا البيئة فى مصر والعالم العربى - كلية الإعلام وبرنامج الأمم المتحدة للبيئية - أبريل ١٩٩٢.

(ب) عواطف عبد الرحمن: قضايا الطبيعة الإعلامية والثقافية فى العالم الثالث - سلسلة المعرفة - الكويت - ١٩٨٤ - ص ٩٦ - ١٠٦.

24.P. M. Sand man and others : Environmental risks and the Press. New York Brunswick. Trans action Books 1987.

(٢٤) نقلا عن الجمهور والبيئة - مصدر سابق ص ٥٩ .

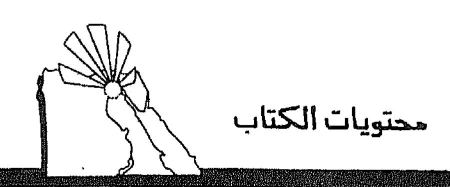
(٢٥) انظر : سلوى إمام - مصدر سابق ص ٢٥٤.

(٢٦) صد هام موكرجى: الوعى البيئى فى الهند - الصحفى الديمقراطى - العدد التاسع - براغ - سبتمبر ١٩٩٠، نقلا عن خليل صابات فى الإعلام العربى وقضايا البيئة - مصدر سابق ص ١٧٤.

(٢٧) انظر . عاطف العبد فى الإعلام العربى وقضايا البيئة مصدر سابق ص ٣٦٦.

(٢٨) انظر : عواطف عبد الرحمن: إشكالية الإعلام التنموى فى الوطن العربى - العربى - القاهرة ١٩٨٦.

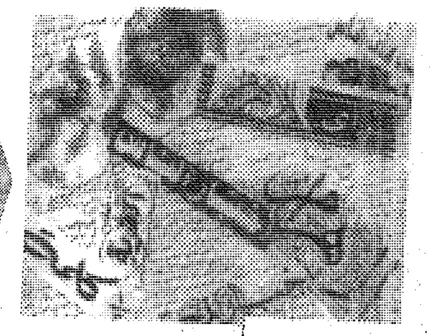
(٢٩) انظر : سلوى إمام وعاطف العبد - مصدر سابق، ندوة الإعلام وقضايا البيئة فى مصر والعالم العربى - كلية الإعلام - جامعة القاهرة إبريل ١٩٩٢ (استبيان موزع على المتدربين من الإعلاميين).



محتويات الكتاب

رقم الإيداع	٩٤/١١٠٥٧
الترقيم الدولى I. S. B. N	977- 10 - 0733 - 5

هذا الكتاب



الصحافة رافد رئيسى للتأريخ الاجتماعي والسياسى والثقافى، ومستودع زاخر بكل ما هو جدير بالاهتمام والتأمل من الأحداث والأزمات التى مر بها الشعب المصرى.

وهذا الكتاب يضم عددا من المحاولات البحثية التى تناولت صور وأشكال التفاعل المتباينة بين الصحافة المصرية المعاصرة والواقع على اتساع وتعدد أبعاده السياسية والثقافية والاجتماعية، الأمر الذى يقتضى التعرض لمناقشة الحقوق الإعلامية والاتصالية لكل من الجمهور والقائمين بالاتصال، كما يقتضى الخوض فى محاولات التعرف على المشكلات المهنية للصحفيين المصريين، وقد تم ذلك عبر دراسة ميدانية هى الأولى من نوعها فى حقل الدراسات الصحفية فى مصر.

ولا يغفل الكتاب ذلك الدور البارز الذى قامت به الصحافة الدينية ومسئوليتها فى تهيئة المناخ العام لأحداث العنف الدينى، كما تناول علاقة الصحافة بالجامعة باعتبارها أبرز مؤسسة علمية وفكرية تتحدد رسالتها فى صنع وتأهيل الأجيال الواعية المنتمية والقادرة علميا وثقافيا على النهوض بالوطن ومقدراته.

ثم... الوعى البيئى، وكيفية تحقيق الانتماء للوطن، والحفاظ على التراث البيئى ثقافيا وحضاريا.

إنها معايشة لهموم الصحافة والصحفيين فى مصر، رصدتها الأستاذة الدكتورة عواطف عبد الرحمن، وعبرت عنها فى تلك البانوراما الكاشفة لما حملته الصحافة من أعباء فى مشوارها الشاق الطويل.